الثّورة ورهانات التّنمية : العناوين الجديدة للتّنمية في رحاب العدالة الانتقالية للجمهورية التونسية الثانية

كمال العروسي/ جامعي، تونس

للشمس التي بزغت بعد يوم الانتخاب (23 أكتوبر 2011)
بتونس الفيحاء، أهديكم هذه الخاطرة :
دمع الفرح الذي غطّى
حدود المُقلة السّوْداء
فصار البياض بلا حدود
ودخلنا غرفة النور
دخلناها بعد طول عناء...

مقدّمة :

لئن كان تاريخ 14 جانفي 2011 يشير إلى أنّ مسار التحوّل التاريخي القِيَمي لحضارات «ما-بعد-الحداثة» في العالم قد انطلق من تونس، إلاّ أنّه يعيد القائمين على إنجاح هذا المسار ببعديه الثوري والمؤسّساتي إلى المربّع الأوّل، بل إلى الشعار الأوّل الذي صرخت به حناجر المتظاهرين بسيدي بوزيد وقفصة والقصرين بداية من 17 ديسمبر 2010، قبل انتشاره بكامل ولايات الجمهورية وعاصمتها الغرّاء : «**الشغل استحقاق، يا عصابة** السرّاق» و«شغل، حرّية، كرامة وطنية». كان هذا فيما صار يُعرف فيما بعد بثورة الكرامة، فاتحة ربيع الثورات العربية من المحيط إلى الخليج، بل ربيع الثورات في العالم.

فبقدر ما كان هذا الشّعار مُحرّرا لملايين التونسيين من ربقة الحاكم المتسلّط ومن عُقد الخوف المستشري لدى عامّة الشعب التونسي جرّاء نظام بوليسي مستبدّ تناوب على حكم البلاد لفترتين دامتا خمسة وخمسين عاما، فهو يحمّل اليوم الحكومة المفوّضة من أعضاء المجلس التأسيسي، المنتخَبين بتاريخ 23 أكتوبر 2011، مسؤولية الإلتزام بتقليص الفوارق بين الشرائح الإجتماعيّة

والجهات بتكريس مبدأ العدالة في تقسيم الثروة والتنمية، مع إعطاء الأولويّة، في هذه المرحلة الإنتقالية، للمناطق التي همّشها الحكم البائد أكثر من غيرها.

لم يكن مشكل «البطّالة» أو «المعطّلين عن العمل» - كما يحرص على تسميتهم شباب الثورة، والإخلالات الحاصلة في توزيع الثروة بين الجهات أو إشكالات سياسات التنمية المعتمدة عموما من النظام البائد لمدّة عقود من الزمن - اكتشافا لجمهور الباحثين المختصّين في هذا المجال، بل لطالما تناولته دراساتهم الميدانية وأبحاثهم الأكاديمية التي بقيت محصورة التداول في نطاق ضيّق، هذا إن حالفها الحظّ وخرجت من رفوف المكتبات. وهذا مدخل للقول بأنّ التنمية هي كُلّ لا يتجزّأ يضمّ جانب الثقافة السياسيّة السائدة كما الإجتماعي أو الإقتصادي، إذ في ظلّ غياب فضاء سياسي محرَّر ظلّت باقي الفضاءات وخاصّة منها الإقتصادية مَغنما يتقاسمه الحاكم المستبدّ وأزلامه.

1 إرث ثقيل :

1 - 1 - أوجه الفساد في حكم الإستبداد

على مدى العقدين الماضيين عمّت سياسة الإفساد واستشرى الفساد في تونس تحت حُكم الرئيس المخلوع بن علي ليصيب المكوّنات الثلاث للبلاد التونسية وهي:

1- كامل مفاصل الدولة من سلط عمومية تنفيذية وتشريعية وقضائيّة وعدد من الجماعات العمومية وإدارات عمومية وأحزاب برلمانية ومؤسّسات إعلام واتّصالات.

2- الجسم الإجتماعي بجمعيّاته ومنظماته المُهيكلة له على غرار الإتّحاد الوطني للفلاحة والصيد البحري والإتّحاد التونسي للصناعة والتجارة والإتّحاد العام التونسي للشغل...

3- الجسم الإقتصادي والمكوّن خاصّة من المركّبات الصناعية والمنجميّة والفلاحيّة الكبرى للدولة والمؤسّسات والشركات العمومية والخاصة والبنوك والدواوين وغيرها المساهمة في الدورة الإقتصادية للبلاد على مستوى القطاع المالي أو الإنتاجي أو التجاري والخدماتي بصورة عامّة.

خلال الفترة المتراوحة من 14 جانفي 2011 إلى 23 أكتوبر2011، ركّزت الثورة التونسية على تحرير البلاد من الطغمة الفاسدة التي استحوذت طيلة خمس وخمسين سنة على السّلط العمومية، أي النقطة الأولى المذكورة أعلاه. يبقى للمجتمع المدني والحكومة مهمّة إتمام «تطهير» هذه المكوّنات التي لم يطلها الفعل الثوري في انتظار تهيئة المناخ الملائم للمحاسبة والإصلاح من خلال تفعيل دور دولة القانون الحقيقيّة ومؤسّساتها الدستوريّة.

و للإطلاع على ثقل إرث الفساد ومنظومته نحيلكم إلى ما جاء في تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد (1) ، الصادر بتونس في 11 نوفمبر 2011. فقد تلقّت هذه اللجنة آلاف العرائض من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وحسب الجرد الأوّل للثروات والأموال المنهوبة من بن علي وأسرته وأقربائه والعائلات المتصاهرة وعموم منظومته الفاسدة التي تضمّنها التقرير المذكور، فهي تعدّ بآلاف المليارات من المليمات. حسب القائمين على إعداد التقرير طال الفساد عديد المجالات الإقتصادية ذكروا من أهمّها:

- المجال العقاري
- الأراضي الفلاحية
- أملاك الهياكل العمومية
- الصفقات العمومية
- المشاريع الكبرى
- الخوصصة
- اللزمات
- الإتصالات
- القطاع السمعي البصري

- القطاع المالي والبنكي
- الرخص الإدارية
- الديوانة
- الجباية
- الإدارة والإنتدابات
- القضاء

إضافة إلى ذلك فإنّ نسبة البطالة تجاوزت بكثير الإحصائيات الرسمية التي حدّدت نسبتها بـ: 14٪، بينما هي في الحقيقة تناهز الضعف خاصة في الوسط الشبابي حسب المصادر الأجنبية التي قدّرتها بـ: 30٪ (2). ولكم انخرطت المؤسّسات البنكية العالمية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، البنك الأوروبي للإستثمار، ...) في التغطية على الفساد المالي وسوء التصرّف في الأموال التي تقرضها هذه الأخيرة، طالما ضمنت خلاص فوائد الديْن عبر برامج الإصلاح الهيكلي التي فرضتها على الحكومة التونسية منذ سنة 1986، حيث بلغت سنة 2009 ضعف ميزانية الصحّة العمومية للبلاد التونسية. بلغت قيمة فوائد الديْن المسدّدة لهذا العام (قانون الميزانية التكميلي لسنة 2011) 210 1 مليون دينار متجاوزة بذلك نصف قيمة أصل الديْن المسدّدة والمقدّرة من البنك المركزي التونسي بـ: 204 2 مليون دينار. أمّا إجمالي الديْن العام فقد تفاقم منذ سنة 1988 حيث قدّره البنك الدولي بـ: 6000،9 مليون دولار (3) ليبلغ في بداية سنة 2011 حدود 8،528 29 مليون دينار يمثّل منه الديْن الخارجي 6،59 ٪، وبنسبة 1،44٪ من إجمالي الناتج المحلي (4). وكان من المفروض على الحكومة الإنتقالية اتّخاذ قرار في وقف خلاص هذه الديون واعتبارها «ديون كريهة» (dettes odieuses (5)) خاصّة وأنّها تستجيب لمعايير فقه القانون العالمي الجاري بها العمل (6) وذلك على غرار ما قامت به عدّة دول لأسباب داخلية مثل دولة الأكواتور سنة 2008 وقبلها الأرجنتين التي ألغت قرابة 80 مليار دولار من ديونها عام 2001. على العكس، أصرّت إدارة البنك المركزي بمباركة من حكومة الباجي قائد السبسي على دفع أكثر من مليار دينار كفائدة للديْن العام لسنة 2011 وكأنّ تونس - في هذه المرحلة الإنتقالية - في غنًى عن هذه الأموال، ولا غرابة فإنّ الفعل الثوري لم يمر من هذه المؤسّسة التي طالما صمتت على سرقة المال العام وتكلّمت اليوم للدفاع على النهب المتواصل للمال العام من بنوك أجنبية تآمرت على البلاد مع شريكها بن علي.

أمّا بالنسبة للأموال التي نهبها الرّئيس المخلوع وعصابته، والمجمّدة بالخارج فإنّ البنوك الأجنبية، وبالأخص السويسرية منها، تتلكّأ في إرجاعها لخزينة الدّولة التونسية متحجّجة بسلسلة من متاهات إجرائية وقانونية لا آخر لها. ولا غرابة من بنوك دأبت على امتهان المشاركة في نهب أموال الشعوب الرازحة تحت نير الأنظمة الفاسدة المستبدّة بتعلّة المحافظة على سرّية المعلومات الخاصّة بحرفائها. وإن كان من المشروع للتونسيين أن يطالبوا باسترجاع ثرواتهم المنهوبة (7) ليستثمروها في مشاريع تنموية، فمن السخرية أن تعرض علينا رئيسة الكونفدرالية السويسرية السيدة ميشلين كالمي راي -بمناسبة زيارتها الرسميتين إلى تونس بعد الثورة (1 ماي 2011 و28 سبتمبر 2011)- قروضا من بنوك سويسرية هي نفسها التي لا ترى حرجاً في حيازة أموال مسروقة!

من أهمّ أوجه الفساد التي انتهجها نظام بن علي سياسة إفساد الحياة السياسية والإجتماعية العامّة في البلاد، من خلال التضييق على الحرّيات المدنية والدينية وتلفيق التهم لسجن وتتبع المعارضين، أو غير المنطاعين لسياسته، قضائيّا بتطويع هياكل القضاء الكبرى، مثل المجلس الأعلى القضاء، لمنظومته الفاسدة بتسخير الفاسدين من القضاة للغرض. استعار بن علي، منذ بداية التسعينات، من أصدقائه حكّام الكيان الصّهيوني سياسة تجفيف المنابع تجاه معارضيه عموما وخاصة منهم المنتسبين لحركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية وعمّمها على المتعاطفين معها حيث أصبح للبوليس السياسي اليد الطولى على كافة مناحي الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، فشرّد عشرات الآلاف من التونسين في المنافي فوجدت في الدّول الأوروبية ملاذا لها. ولم يتوان عن

تتبّعهم في تلك الدّول، إذ سخّر لهم أجهزة تتبّع ومراقبة وتدخّل تابعة لبوليسه السّياسي الذي استوطن السّفارات التونسية ليُحوّل مهامّها من خدمة مصالح تونس ورعاياها بالخارج إلى مراكز تتبّع وتآمر على المعارضين. أمّا الباقي فقد قبعوا في السّجون لسنوات طويلة وصلت بالبعض منهم حدود العشرين سنة، و«المحظوظون» منهم أغلقت أمامهم أبواب الرّزق وطردوا من وظائفهم مع الفرض على البعض منهم إجراء «المراقبة الإدارية»، وهي إحدى آليّات الفقه الاستبدادي لقضاء بن علي !

هكذا، لم تتوقّف الحملات الشعواء طيلة حكم بن علي للتضييق على الحرّيات العامّة ابتداء بالنزع القصري لما سمّاه «الزي الطائفي» أو الحجاب من على رؤوس النّساء اللاتي ترتدينه، وصولا إلى استعمال وسائل الإتصال الإجتماعية والإنترنت، مرورا بحرّية التنظّم في الأحزاب والجمعيّات الحقوقية المدنية أو مجرّد القيام بحملات تبرّع خيرية انتهاء بمنع صلاة نافلة للاستسقاء. وقبل انطلاق الثورة بيومين أراد فتح حرب على الأذان بالمساجد* فأذن الله بحرب عليه، سرعان ما جعلته يلجأ هاربا إلى أكبر مدينة لا ينقطع الأذان عنها: مدينة جدّة بمملكة آل سعود. وكان قد استغلّ في السّهر على تطبيق سياسته كلّ الوسائل المتاحة لديه ذهبت حدّ تجنيد مسؤولين إداريين ورؤساء شُعَب الحزب الحاكم (التجمّع الدستوري الديمقراطي) و«لجان الأحياء» في الغرض. لقد انتهج سياسة شيطانية يصيب بكلّ «رميَة» منها في النسيج الإجتماعي وسلّم قيَمه حزمة من الأهداف في ذات الوقت، ولن نغامر إذا ما استنتجنا أنّ رسم هذه السياسات تمّت تحت أنظار الدّوائر الغربية والإسرائيلية النافذة في تونس بإشراف مباشر من خبرائهم ومراكز دراساتهم التي خَبِرْنا طُرق عملها بحُكم مادّة الإختصاص. أغلب هذه السياسات كانت تنطوي على إحلال مظاهر الإنحلال الأخلاقي والتحلّل القِيمي في المجتمع مع نشر الرّيبة والتوجّس لكسر تقاليد التواصل الإجتماعي القوي بين التونسيين، انتهاء ببثّ الخوف في القلوب حتى يستسلموا للأمر الواقع وينقادوا صاغرين لحكم المستبدّ وأسياده الحامين له.

لم تستثن سياسة الإفساد تلك، الهياكل التنظيمية التاريخية للمجتمع التونسي من عملية التدجين التي انتهجها في علاقاته مع الهياكل الإجتماعية والمهنية الكبرى، كالإتّحاد الوطني للفلاحة والصيد البحري والإتّحاد التونسي للصناعة والتجارة وبالأخصّ الإتّحاد العام التونسي للشّغل الذي سبّب لنظام سلفه بورقيبة عدّة متاعب وقلاقل كادت تأتي على حكمه، ممّا اضطرّ هذا الأخير إلى تبنّي سياسة الإحتواء. لقد أضرّت السياسة التعاقدية التي اعتمدها النظام مع المنظمة العمّالية، بمصالح العمّال والطبقة الوسطى عموما من حيث تدهور مقدرتها الشرائية وتحييدها عن مفاعيل السياسة والخيارات الإقتصادية والإجتماعية الكبرى للبلاد. نجح النظام في تقييد حركة هذه المنظمة العريقة داخل المجتمع السياسي التونسي وضرب خاصيّتها التي تتميّز بها عن باقي مثيلاتها في العالم وذلك لأسباب تاريخية متعلّقة بانخراطها منذ مطلع القرن العشرين في حركة التحرّر الوطني. وبمهادنتها المفضوحة لنظام بن علي، إلى حدود يوم هروبه من تونس، تكون قيادة الإتّحاد العام التونسي للشّغل قد فرّطت في رصيد تاريخي لا يُعوّض. فلطالما مثّلت هذه المنظمة، علاوة على طابعها المطلبي، قلعة من قلاع النضال الوطني ضدّ المستعمر الفرنسي وعملائه من الداخل والخارج. أمّا زمن «الجمهوريّة» الأولى فإنّها مثّلت فضاء حرّا للنّشاط السياسي لقُوى المجتمع المدني المقموعة خارجه، لذلك كانت تحظى برصيد رمزي كبير لدى كافة شرائح المجتمع وتيّاراته السّياسية المقاومة للفساد، قبل أن تفقد الكثير منه خلال العقدين الأخيرين لجمهورية الإستبداد والفساد. وسيحدّد مؤرّخو الثورة التونسية درجة ارتهان القيادة العمّالية في سياسة الفساد والإفساد لنظام بن علي، ولكن المهمّ عندنا هو أنّ انحسار دورها وتقزيمها بات السّمة الغالبة عليها إلى حدود نهاية حكم الطاغية وهروبه من البلاد.

1 – 2 – استفحال الفرز الجهوي للتنمية وانخرام العدالة الإجتماعية

استفحلت الفوارق في عهد بن علي بين شرائح المجتمع، وترسّخت منهجية الفرز الجهوي للتنمية لصالح جهة السّاحل والشمال الشرقي على حساب باقي الجهات التي هُمّشت كما هُمّشت الطبقة المتوسطة وهذان العاملان كوّنا خميرة ثورة 14 جانفي 2011 التي فجّرها المُغيّبون زمن حُكم بن علي.

لئن اشترك النظام البائد بحقبتيه (بورقيبة، بن علي) في انحيازهما المفضوح في برامج التنمية والعمران لجهة السّاحل، فإنّ النظام البورقيبي حرص على حماية الطبقة الوسطى ومقدرتها الشرائية من تغوّل طبقة الأغنياء على حساب باقي الشرائح الإجتماعية، الشيء الذي لم يحافظ عليه خلفه، بل بالعكس وفّر للّيبيرالية الرأسمالية المتوحّشة كلّ أسباب الرعاية من إعفاءات جبائية ورسوم التغطية الإجتماعية وغيرها من أساليب -غير معلنة- في التلاعب بالقانون والتحايل عليه، ممّا ساهم في إفلاس الصناديق الإجتماعية ودفع بالتضخّم المالي الذي عرفته البلاد إلى أقصى حدوده...

ومن جهة أخرى، أدخل بن علي البلاد في منظومة لا تعتمد الإنتاج بقدر ما تنخرط في تبعية اقتصادية وسياسية عمياء لمنظومات اقتصادية قوية مثل أوروبا وقد لطّفوا شروطها الإستعمارية بتوصيفها بـ: «عقد الشراكة» مع الإتحاد الأوروبي المُمضى عام 1995 على إثر دخول تونس منظمة التجارة العالمية عام 1990. و«عقد الشراكة» هذا الذي دخلت فيه تونس منفردة عن «اتحاد المغرب العربي»، يفرض عليها فتح أسواقها لكافة المنتجات الأوروبية وآخرها المنتجات الفلاحية ابتداء من سنة 2012، ولم يكن في حساب النادي الأوروبي لأصدقاء الطاغية بن علي فقدان خادمهم قبل الأوان.

لقد أسّس بن علي نظاما تدرّج على مدى 23 سنة من حالة الفرز الجهوي للتنمية، إلى حالة الفرز الفئوي، إلى حالة الفرز العائلي حيث تجمّعت السّلط والثروات المنهوبة ليصبح بذلك نظاما «مافيويا» بامتياز.

تُبيّن الدّراسات الجغرافية للبلاد التونسية أنّ الشّريط الساحلي للبلاد قد حاز النصيب الأوفر من التنمية على جميع المستويات وفي كلّ القطاعات، ومثّل على امتداد حقبتي النظام البائد العمود الفقري للإقتصاد التونسي، حيث تجمّع 62 ٪ من السكان في ربع مساحة البلاد، وحصل منذ عام 1970 على أكثر من 76 ٪ من الإستثمارات العمومية (إذا ما استثنينا قطاعات الفلاحة والمناجم والطاقة) و87 ٪ من الإستثمارات الخاصّة (8). ويذكر عمر بلهادي في دراسته (9) أنّ المجال الساحلي للبلاد يغطّي 60 ٪ من القيمة المضافة للمنتجات الفلاحية المصدّرة، كما يوفّر 85٪ من مواطن الشغل المعملية و90 ٪ من القيمة المضافة للمنتجات الصناعية، 83 ٪ من صناعة المحرّكات و66٪ من الصناعات الحديثة، 95 ٪ من النزل السياحية. ويغطي هذا المجال 82 ٪ من حركة النقل البرّي و88 ٪ من إجمالي الصّادرات، وهو «يتمتّع» من جهة أخرى بـ: 75٪ من إجمالي المصاريف العامة للدولة وبنسبة تعادلها في مجال الإستثمارات التنموية وذلك إلى حدود سنة 1996، لتتواصل هذه السياسة المجحفة إلى حدود هروب المخلوع يوم 14 جانفي 2010، حيث صرّح ليلة هروبه من قصر قرطاج في كلمة مقتضبة أوردتها التلفزة التونسية: «أنا فهمتكم... نعم، أنا فهمتكم... فهمت الجميع».

2 ـ تحدّيات التنمية وآفاقها: ثورة بعد الثورة

بداية، يجب على القائمين على حظوظ التنمية بالبلاد تصفية هذا الإرث الثقيل من سياسة الفساد والإفساد واقتلاع جذوره مع تفعيل دور «دولة القانون» وأساس دعامتها السّلطة القضائية كمحطة مركزية لتصفية إرث الفساد والمفسدين. إحدى الركائز الأخرى الضرورية للقيام بهذه المهمّة «جهاز الدولة» بمختلف سلطاته الإدارية والتنفيذية والرقابيّة ومراكز أبحاثه الإستراتيجية والإستشرافية. لا يفوتنا أخيرا التذكير بالدّور الجوهري للمجتمع المدني ومؤسّساته وذلك من خلال تشريك قواه الحيّة بصفة فاعلة ومباشرة في الخيارات

التنموية الجهويّة والمحلية. أمّا على المستوى الوطني فقد باتت الدعوة لفتح استشارات وطنيّة وورشات عمل محورية بين خبراء وسياسيّين ومهتمين بالشأن التنموي من أوْكد مستلزمات المرحلة، ولعلّ هذا ما تُؤكّده برامج أحزاب الإئتلاف الحاكم في هذه الفترة التأسيسيّة من تاريخ تونس.

إنّ التحدّيات التي تنتظر البلاد كثيرة ومتعدّدة، ومن أهمّها إشكاليّات التنمية والتشغيل التي تستوجب من كلّ مواطن تونسي الشعور بالمسؤولية وتقاسم أعبائها. ومن المنطقي، إذا ما أردنا تحرير هذا الشعور من وضعية الإستكانة والإرتقاء به إلى وضعية المشاركة الفاعلة في خلق «ديناميكية إنتاجية» جديدة على المستويين الإجتماعي-السياسي والإقتصادي، أن تسعى السّلط المجلسية الثلاث لاتّخاذ قرارات ذات «طابع ثوري» يتمحور بعضها حول ما يلي:

2 – 1 – تشبيب الإدارة التونسية وتأهيلها

تشبيب الإدارة التونسية وتأهيلها باعتماد مبدأ الكفاءة لا الولاء، وتسبيب الحوافز المادية بالمستوى النوعي والكمّي للخدمة المسداة مع الإستئناس بتجارب الدول المتقدّمة في مجال حُسن الإدارة والتسيير الحديث. ولا يتمّ هذا إلاّ من خلال حركة إدارية شاملة ومدروسة تهدف إلى تشبيب العنصر البشري المسيّر بالإدارة التونسية مع المحافظة على العناصر الكُفأة والتي لم تتورّط مع منظومة الإستبداد أو الفساد السابقة. ومواكبة للتحوّلات الجذرية المُقْدِمة عليها البلاد بات من الضروري التفكير في آليّة لمتابعة الأداء الإداري والمالي والتنفيذي للمشاريع الجهويّة والمحليّة، بحيث يكون فيها المجلس الجهوي المنتخب حريصا على عدم التلاعب بمصالح المواطن والبلاد وذلك في كلّ المجالات.

2 – 2 – توسيع مفهوم «العدالة الإنتقالية»

من المفروض أن يتوسّع مفهوم «العدالة الإنتقالية» ليشمل مجالات عدّة منها إعادة توزيع الثروة على كافة شرائح المجتمع بشكل عادل وتضمين برامج التنمية الجهوية والتشغيل المُعطى الجديد الذي سمّيناه: «برنامج التنمية الإستدراكي».

أمّا عن تتبّع الدولة للجرائم الإقتصادية والتهرّب الضريبي والإثراء الفاحش غير المبرّر والتي أضرّت بالميزانية العامّة فيجب التنصيص عليها قانونا وأن لا تسقط بمفعول الزمن، حتى يأخذ كلّ ذي حقّ حقّه. بل ربّما تساهم هذه المستحقّات التي سوف تُسترجَع في تمويل قسط من مشاريع التنمية.

2-2-1 – إعادة التوزيع العادل للثروة بين الشرائح الإجتماعية:

يشمل مفهوم إعادة التوزيع العادل للثروة على كافة شرائح المجتمع التونسي عدّة أوْجه، نخصّ بالذكر منها الجانب الجبائي الذي وظّفه النظام البائد لضرب معارضيه أو المستثمرين الذين لم ينصاعوا لشروطه في الرّشوة والتحيّل. كما استعملها كأيسر سبيل لسدّ انخرام التوازن المالي العام للدولة – جرّاء فساد حكمه – مُثقلا كاهل الطبقات الوُسطى والضعيفة بمزيد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة (كتوظيف معاليم «جبائية» سنوية لفائدة «صندوق التضامن 26/26») التي مسّت كافّة الشرائح والقطاعات والأعمار ومنهم تلامذة التعليم الابتدائي، وأخرى ظرفية مرتبطة بالمناسبات مثل السّفر إلى الخارج، أو إمتحان شهادات ختم الدّروس، أو مناظرة التأهيل للتعليم الثانوي، وغيرها كثير) أعفي منها قلّة مُتنفّذة ارتبطت بالمنظومة «المافيوية» لنظام بن علي.

ساهمت هذه الفئة من «الأغنياء الجدد» في توجيه طبيعة الإستثمارات من القطاعات المنتجة إلى قطاع المضاربات المالية والعقارية وتحايلت على القوانين الجبائية عبر مقايضة مبدأ الضريبة بمبدأ الرّشوة بمشاركة كبار الموظّفين والوزراء المُنخرطين منهم في سياسة الفساد والإفساد، ممّا سبّب في انفراط مؤشّر التضخّم المالي من عقاله وتدنّي مستوى العيش وتفشي عدّة ظواهر جديدة نذكر منها:

- عزوف كثير من المستثمرين التونسيين عن الإستثمار في القطاعات المنتجة لخوفهم من تسلّط النظام الإبتزازي «المافيوي» على أموالهم. هذا، علاوة على المضارّ التي سبّبها تفشي «العقلية المافيوية» على السُّلم القِيَمي للمجتمع التونسي حيث كاد المجتمع أن يصبح كُتلتين لا مكان لثالث بينهما إلاّ في السّجن أو المنفى، فإحداها (وهي تمثّل وضع الأغلبية الصامتة) انكفأت على نفسها مستبطنة «حالة المُضطهَد» والأخرى استعارت من منظومة الحُكم المافيوية «سلوك المستبدّ».

- ظاهرة النشاط الإقتصادي المهمّش وخاصة عبر المجال الحدودي بين تونس وليبيا (10).

- حركة الهجرة السّرية لأوروبا عن طريق البحر أو ما عرّفه التونسيون بـ: «الحرقة». هذه الظاهرة التي قضت على الآلاف من التونسيّين وهم في ريعان الشباب وهذا من أخطر الملفّات المسكوت عنها في تونس منذ عشرات السنين.

- البطالة، نخصّ بالذكر فئة الشباب الحاملين لشهادات جامعية (أو «المعطّلين عن العمل») التي تعرّضت أكثر من غيرها لهذه الظاهرة. حسب الإحصائيات الأخيرة للمعهد الوطني للإحصاء (11)، فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل من هذه الفئة 800 217 فردا يمثّلون 9،30% من عموم العاطلين المقدّر عددهم لسنة 2011 (الثلاثية الثانية) بحوالي 900 704 فردا. ونظرا لأحقيّة هذه الفئة في الشغل ومن بينهم ثلّة في سلك الوظيفة العمومية، فمن باب أحرى وأولى إدماج عشرات الآلاف منهم في هذا السّلك دون أن يكلّف ذلك ميزانية الدولة مليما واحدا. إذ نقترح أن يتمّ هذا عبْر مجرّد إعادة تبويب في ميزانية مصاريف الدّولة، من خلال إسناد نفس القيمة المالية المخصّصة إلى حدود هذه الساعة إلى مصاريف شراء السيّارات الوظيفية ومستلزماتها من أوراق إدارية وضمانات ومقتطعات بنزين (تتراوح قيمتها من 200د إلى 300د) ومصاريف صيانة وإصلاح (و لا نقصد هنا سيّارات الخدمة العادية للأعوان) في فتح عشرات الآلاف من الخطط الجديدة في الوظيفة العمومية، تكون فيها الإنتدابات خاضعة لمقاييس عادلة ومنصفة.

وعليه فإنّ قرار إلغاء مخلّفات سياسة «المخزن» الإستعمارية التي انتهجها النظام البائد بحقبتيه والمتمثّلة في منح عشرات الآلاف من المسؤولين الإداريين حزمة من العطايا (سيارات وظيفية بمستلزماتها، منازل وظيفية، هواتف مجانية، . . .) بات لا مناص منه، إذا ما أرادت السّلط أن تبعث برسالة جدّية للشعب التونسي تفيد البدء في إرساء العدالة الإجتماعية واجتثاث رسوبات سياسة الحيف والتهميش السّابقة.

إنّ تصفية أحد أوْجُه الإرث الفاسد يتجلّى في هذه الحالة في سياسة الإفساد والرّشوة التي أفشاها النظام البائد في كلّ المستويات. إذ كان يهدف من خلال سياسة الإتاوات التي نشرها في الإدارة التونسية إلى إحلال مبدأ التنافس بين إطارات الوظيفة العمومية في خدمة الحاكم المستبدّ والتفنّن في تفريخ سياساته الجائرة في المجتمع مع شرط انخراطهم في حزب التجمّع المُنحل، عوضا عن تنافسهم لخدمة تونس وأهلها، وكما قالها ابن تونس ابن خلدون منذ سبعة قرون خلت: «العدل أساس العمران».

- إعادة النظر في سلّم الأجور للقطاعين الخاص والعام بما يتماشى مع مفهوم العدالة الإجتماعية المُنصفة والرّفع من المستوى المعيشي للمواطن التونسي أينما كان.

2-2-2 - برامج التنمية الجهوية ومفهوم «برنامج التنمية الإستدراكي»

تمثّل برامج التنمية الجهوية أهمّية كبرى في إعادة تشكّل الخارطة التنموية للبلاد على أسس من العدالة بين الجهات والمناطق المحرومة وغيرها. كما سبق في عرضنا المفصّل أعلاه حظيت جهة السّاحل بنصيب الأسد في برامج التنمية على مدى تاريخ نصف قرن من الحكومات المتعاقبة على حساب الجهات الداخلية وجنوب البلاد. وللإنصاف فإنّ بعضا من المناطق التابعة للجهات المغمورة بمشاريع التنمية الإقتصادية والعمرانية لم تكن بأوفر حظّا من مثيلاتها بالجهات المهمّشة.

إنّ «برنامج التنمية الإستدراكي» الذي نقترحه، هو آليّة

تنمويّة إضافية تكون مواكبة لبرامج التنمية العامّة بالجهة، وله ميزانية خاصّة وإدارة مركزية وطنية، من أهدافه:

– معاضدة مشاريع التنمية المدرجة ضمن البرنامج العام للتنمية بكامل البلاد، وهو يستهدف بالأساس المناطق التي طالما حُرمت من البنية التحتيّة والتجهيزات العمرانية والمشاريع الخدماتية والترفيهية خلافا لمثيلاتها في الجهات الساحليّة.

– تأهيل المناطق التي وقع تهميشها لعقود لتستردّ حقوقها التي حُرمت منها بقرار سياسي من أنظمة الإستبداد السّابقة حتى تتشارك هذه المناطق مع كافة المناطق التونسية في درجة التنمية والرفاهة ويتوحّد «مؤشّر التنمية البشرية» بين كلّ المناطق التونسية، ويشعر كلّ مواطن تونسي بأنّ له ذات قيمة نُظرائه في الوطن. وللتذكير فقط، فإنّ «مؤشّر التنمية البشرية» –الذي استنبطه برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 1990 لتقييم المستوى المعيشي العام ونوعية الحياة عبر رصد المصادر المتاحة للمواطنين داخل بلدهم– بسيدي بوزيد أو سليانة، مُقارنة بـمؤشّر الولايات الساحلية مثل بنزرت، تونس، سوسة أو المنستير، لم يتجاوز نصف هذه الأخيرة في سنة 2010. أمّا عن باقي المعطيات كمعدّل الدخل الفردي في ولايات الداخل والجنوب فإنّه يصل أحيانا لأقلّ من النصف مقارنة بولايات الساحل والشّمال الشرقي(12)، والأمثلة الدّالة على انخرام التوازن التنموي بين الجهات كثيرة.

– تكثيف الدراسات الميدانية الخاصة برصد مصادر المناجم والمواد الإنشائية والمواد الخام والقيام بجرد عام وتحيين الخارطة الصناعية بكامل التراب التونسي مع التأكيد على تطوير وتكثيف استغلال كافة مصادر الثروة التي وقع إهمالها، مع الحرص على المحافظة على البيئة.

– رسم مخطّط مديري في قطاع الصّناعة من خلال استشارة عامّة للخبراء في الميدان مع التركيز على النهوض بهذا القطاع بشكل جدّي يكون قطاع المناجم من أبرز المموّلين له.

– بعث مشاريع عمومية كبرى والتشجيع على المبادرة الخاصّة في قطاع الصناعة والمناجم والطاقة ذات القيمة التشغيلية العالية لتوفير أكبر عدد من مواطن الشغل.

3 ـ خاتمة :

إنّ أوجه العدالة الإنتقالية كثيرة ومتعدّدة، قمنا من خلال هذا المقال بالتعريج على البعض من الإنخرامات الحاصلة، على مستوى التنمية بالبلاد تحت حكم الإستبداد، من منظور العدالة الإجتماعية والعدل والإنصاف في توزيع الثروة بين مختلف الشرائح الإجتماعية والجهات.

لقد صبر التونسيّون لمدّة خمس وخمسين سنة على سياسة الحيف والظلم وقد دقّت اليوم ساعة إحلال العدالة على كل الأصعُد السياسية منها كما الإقتصادية أو الإجتماعية، يبدأ بتوسيع مفهوم «العدالة الإنتقالية» ليشمل مجال التنمية أفضل تمشّ.

إنّ الحديث عن المظالم الحاصلة في سياسة «الجمهورية» الأولى في المجال التنموي لا تنحصر في سلسلة الإخلالات التي عدّدناها بل تتجاوزها إلى مجالات أخرى كان النظامان السابقان قد حرما الدولة التونسية من الإستثمار فيها، منصاعين بذلك لإرادة قوى الإستعمار الجديد عبر أدواته المالية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، البنك الأوروبي للإستثمار، ...) والمؤسّساتية (المنظمة العالمية للتجارة، الإتحاد الأوروبي، ...). وللإشارة فقط فإنّ التقسيم الجغراستراتيجي للعالم من قِبل القوى العسكرية والإقتصادية المهيمنة على مقدّراته والفاعلة في مجال استغلال ثرواته وتوزيعها، لم يكن يسمح بتنمية تحدّدها حاجيات شعوب دول الجنوب لأنّها ترى في ذلك تهديدا مباشرا لمصالح شركاتها الكبرى. من هذا المنظور، وجدت في الأنظمة المستبدّة خير حليف استراتيجي لتطبيق نظريتها في نشر «الحدّ الأقصى المسموح به للتنمية في دول الجنوب». ويتمّ ذلك عبر مدّ هذه الدّول «المنصاعة» ببرامج التنمية الجاهزة للتطبيق حتى وإن امتلكت هذه

الدول مقدّرات تمكّنها من التصنيع الذاتي وتطوير عناصر التكنولوجيا الحديثة، فإنّ هذا المجال يبقى احتكارا خالصاً للدول الغربية، ويصبح من يخوض في هذا المجال «مارقًا» بين عشيّة وضحاها وجبت محاصرته ومعاقبته. ولكم جازت قوى الإستعمار الحديث حكّام الأنظمة المستبدّة، من خلال التغطية على تجاوزاتهم وجرائمهم المتعلّقة بحقوق الإنسان، لقاء إمتثالهم في تطبيق سياستها الحقيقية تجاه شعوب الجنوب. وكان السّقوط المدوّي لنظام بن علي الذي لم تتوقّعه الدّوائر المراقبة بمراكز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية للدول الغربية أوّل سقوط فعلي لأحد أبراج النظام العالمي الظّالم وعبثا حاولوا إنقاذه بإسناده بالمواد العسكرية اللاّزمة أو بخبراتهم الميدانية في قمع الشعوب، كما كانت السيدة وزيرة خارجية فرنسا الديمقراطية «ميشال آليو ماري» قد اقترحت ذلك تحت قبّة برلمان الجمهوريّة الخامسة يوم 12 جانفي 2011 والتي لَو لم يجبرها التنديد الذي واجهته من عموم الشعوب الحرّة غربا وشرقا على الإستقالة، لكان ثمن الثورة أغلى بكثير. وهذه ثمرة أخرى للثورة التونسية تتجلّى عبر تعاطف شعوب العالم مع أوّل ثورة شعبية سلميّة مُؤسّساتية تنتهي بانتخابات حرّة ونزيهة، قاطعة مع حقبة استبداد دون قطع رؤوس، كما حصل أيّام الثورة الفرنسية وما سبقها ولحقها من الثورات.

فهل ستفتح «العدالة الإنتقالية» للجمهورية التونسية الثانية، في أوّل ظهور عملي للثورة التونسية المُبدعة، شرخاً آخر في جدار الإستعمار البغيض ونظامه العالمي الجائر؟

المصادر والمراجع

-المراجع العربيّة :

– اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد. تقرير لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد، 11 نوفمبر 2011، 335 ص.

– البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي الثاني والخمسون لسنة 2010، أوت 2011، 151 ص.

– المعهد الوطني للإحصاء، نتائج المسح الوطني حول التشغيل، الثلاثية الثانية لسنة 2011.

-المراجع الأجنبية :

- Banque mondiale. Rapport sur le développement dans le monde, 1989.
- Belhedi Amor. La mondialisation et les régions périphériques Intégration ou désintégration ? Le cas de la Tunisie / ed. par M Berriane & P Signoles. Rabat : Publication de F.L.S.H-Université Mohammed V – Agdal, série colloques et séminaires n° 88, 2000, 380 p ; p. 109 – 132. (Les espaces périphériques au Maroc et au Maghreb à l'heure de la mondialisation).
- Chossudovsky Michel. La Tunisie et les dictats du FMI : Comment la politique macro-économique entraîne la pauvreté et le chômage dans le monde. Extrait du Investig'Action. http :// michelcollon.info/La-Tunisie-et-les-dictats-du-FMI.html, date de mise en ligne : jeudi 10 février 2011, 10 p.
- Encyclopédie libre Wikipédia. http ://fr.wikipedia.org/wiki/Dette_odieuse, 17 décembre 2011.
- I.HAOUARI. Rapport sur le développement humain en Tunisie (1996), Des fractures sociales longtemps occultées. Journal La Presse, Tunis le 15 juin 2011.
- Laroussi Kamel. Commerce informel et nomadisme moderne. Étude de cas : la dynamique transfrontalière tuniso-libyenne dans le Sud-Est tunisien de 1988 à 2006. Thèse : Anthropologie –Section: Histoire et civilisation- : EHESS-Paris : 2007. 409 p.

الهوامش والإحالات

1) اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد: هيئة عمومية مستقلة تتكون من هيئتين، هيئة فنية وهيئة عامة، أنشئت بمرسوم عدد 7، بتاريخ 18 فيفري 2011.

2) Michel Chossudovsky, 10 février 2011, p. 9.

3) Banque mondiale, 1989, p. 232.

4) البنك المركزي التونسي، أوت 2011، ص41، 151 ص.

(5Encyclopédie libre Wikipédia : « La dette odieuse est une jurisprudence avancée par certains auteurs en matière de droit international relative à une dette contractée par un régime, et qui sert à financer des actions contre l'intérêt des citoyens de l'État et dont les créanciers avaient connaissance. On parle aussi de « dette odieuse » lorsqu'elle a été contractée par une dictature et qu'elle doit être remboursée lors de la transition démocratique ».

6) «الديون الكريهة»، مفهوم قانوني، لا يزال محلّ نقاش قانوني ويرجع إلى القرن التاسع عشر، وكانت المكسيك أوّل دولة استعملته بإصدار قانون بتاريخ 18 جوان 1883 ينبذ بموجبه ديون المكسيك التي فرضها النظام الدكتاتوري السابق والمستعمر الفرنسي لقرابة ربع قرن، أي منذ عام 1857. منذ ذلك التاريخ وإلى اليوم تناوبت عدّة دول في استعماله في حالة الأزمات المالية كالأزمة المالية الحديثة للدول الغربية (2007-2008) التي اضطرّتها لإلغاء ديون بنوكها الكبرى مخافة الإفلاس، وقبلها في الأرجنتين وروندا والعراق وغيرها.

7) تقدّر الأموال التونسية المجمّدة بسويسرا بـ: 60 مليون فرنك سويسري أي ما يعادل 94 مليون دينار تونسي.

8) Amor Belhedi, 2000, p. 109 – 132, 380 p.

9) Ibid.

10) Laroussi Kamel, 2007, 409 p.

11) المعهد الوطني للإحصاء، الثلاثية الثانية لسنة 2011.

- رداً على الاقتراح الذي تقدمت به الزغل، خلال مداخلة لها يوم الأربعاء 15 ديسمبر2010 – في إطار مداولات مجلس المستشارين زمن حكم بن علي – أكّد وزير الشؤون الدينية في تونس، بوبكر الخزوري، أنّه لا يمكن السماح بما وصفه «بالتلوث الصوتي» الناتج عن التجاوزات في مستوى علوّ صوت الآذان، حيث رفعت وزارته بمنشورين اثنين إلى السلطات الجهوية لتخفيض الصوت إلى حدود 70 ديسيبل.

12) I.HAOUARI, 15 juin 2011.

مدخل إلى المسألة الثّقافيّة لتونس ما بعد الثّورة

مصدق الجليدي / جامعي، تونس

حيث أننا الآن في تونس في مرحلة إعادة تأسيس لمجمل مؤسسات الدولة وتسطير اختياراتها الجديدة على كافة الأصعدة، نبدأ القول في الشأن الثقافي التونسي بالتذكير بأن الثقافة تمثل الخلفية الأشمل لأي تصور في بناء الدولة. ولذلك لا بد من الانطلاق منها قبل وضع التصورات لبقية المجالات الحيوية السياسية منها والتنموية والتربوية وغيرها. والمفهوم الذي نعتمده هنا للثقافة مفهوم واسع يشمل ذلك الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة والمعتقد والتراث والفن والأخلاق والقوانين والعادات الاجتماعية.

إن الرؤية الثقافية التي نتبناها تتكون بنيويا من ثلاثة عناصر كبرى: أولا: المنطلقات وثانيا: الغايات، وثالثا وأخيرا الطرق والأساليب والوسائل الإجرائية لتحقيق تلك الغايات. ولكننا سنقصر القول في هذه الورقة على مسألة المنطلقات والمرجعيات التي يستند إليها كل فعل ثقافي أصيل في تونسنا التي نأمل أن تكون محررة مرتين: من الاستبداد مرة ومن التبعية للاستعمار القديم والجديد على حد سواء، مرة ثانية.

تنقسم هذه الورقة إلى قسمين: قسم نظري حضاري نقدم فيه المرجعية الثقافية المركبة التي نقترحها للفعل الثقافي في تونس ما بعد الثورة، وقسم تطبيقي نختبر فيه تفعيل تلك المرجعية، من خلال مسألة مطروحة اليوم للنقاش في الساحة الفكرية الثقافية، ألا وهي علاقة الثقافي بالديني وبالقيمي والأخلاقي.

أولا : المرجعيات الحضارية والفلسفية لرؤية ثقافية وطنية :

تصدر رؤيتنا للمسألة الثقافية، في إطار **جدلية الاستقلال الثقافي والتفاعل الحضاري**، عن المنطلقات التالية:

أولا: دعم مقومات الهوية الوطنية العربية الإسلامية، باعتبارها أهم الثوابت المشتركة بين التونسيين، دون إنكار لبقية الروافد والإسهامات.

وتتمثل هذه المقومات في العناصر التالية:

المقوم الأول هو: اللغة العربية: التي يجب التشجيع على تعلمها واستخدامها في شتى المناشط الثقافية، في المسرح والسنما والأدب والبرامج الإذاعية الثقافية، فضلا عن الدور الذي تقوم به التربية على هذا الصعيد.

المقوم الثاني هو: الدين الإسلامي وفلسفته الشهودية

للوجود ووظيفته الروحية والقيمية والعلمية والحضارية الرفيعة ورؤيته الوسطية المتوازنة والمنوهة بالعقل والمثمنة للعلم والمكرمة للعلماء.

التاريخ والأرض التي كانت مسرحا له: وهو تاريخ وإن كان لا يبدأ مع قدوم الإسلام إلى إفريقية، بل يعود إلى جذور أبعد في الزمن، حيث الأمازيغية وقومية الرجال الأحرار، إلا أنه تاريخ اكتسب مع أسلمة إفريقية زخما جديدا وانطلاقة حضارية ربطت بين الشرق والغرب، وسمح جدليا بنهضة أوروبا (عبر رشدية الأندلس) وتحديث الغرب الإسلامي، من خلال الهندسة الثقافية لدول الاستقلال المتأثرة بالحداثة الأوروبية، في مناخ تسامح ديني شجع عليه في تونس التوجه الجديد للفقه المقاصدي بداية من سالم بوحاجب ووصولا إلى الفاضل ابن عاشور من طريق والده الشيخ الطاهر ابن عاشور، إن شئنا الاختزال والتكثيف.

الاستلهام من تراثنا المستنير، الذي يضم الاعتزال المنوه بمكانة العقل، والفلسفة الرشدية المدعمة لتلك المكانة، والمنهج الاستقرائي التجريبي لدى علماء المسلمين أمثال ابن حزم وابن الهيثم، والمنهج الخلدوني الذي قطع مع منهج الرواية واعتمد منهج الدراية المستند إلى استقراء طبائع العمران البشري، والذي يضم كذلك الفهم المقاصدي للنص منذ مستصفى الغزالي وموافقات الشاطبي وصولا إلى مقاصد ابن عاشور، التي سبق لابن خلدون أن أصلها عمرانيا، ضمن ابستيمية الفهم قطعا مع ابستيمية التقليد.

وبالتالي **التواصل مع إسهامات من سبقونا في مسيرة الإصلاح** أمثال سالم بوحاجب وتلميذه ابن عاشور والحداد والثعالبي وابن أبي الضياف وخير الدين، دون أن ننسى بقية المصلحين من خارج تونس أمثال الكواكبي والأفغاني ومحمد عبده والطهطاوي، والمجددين وعلى رأسهم محمد إقبال.

وكذلك **الانفتاح على المكتسبات الإنسانية وتبنّي القيم الكونية** التي تضمن للإنسان حقوقه وتحفظ كرامته، والتطوير المستمر للذات بعيدا عن أي رؤية منغلقة لهوية جامدة. فنستأنس بتجارب الإصلاح الديني في أوروبا مثل ما نجد لدى باروخ سبينوزا في إصلاحه الأخلاقي والسياسي وجون لوك في تسامحه الديني ولسنج في مؤلفه حول تربية الجنس البشري، كما نستفيد من العقلانية الديكارتية والنقد الكانطي ومن فلاسفة الأنوار وفلاسفة العقد الاجتماعي بصفة عامة، ومن الفكر الحقوقي الإنساني العالمي في أجياله المختلفة، **وذلك في إطار الخصوصية الثقافية لمجتمعنا التونسي العربي الإسلامي.**

وهو ما يعني في النهاية الانخراط في الحداثة من موقع الوعي والإبداع لا من موقع التقليد والاتباع. حيث أننا لا نتبنى مجرد تصور توفيقي لمفهوم الحداثة، بل نعتبر الحداثة مكونا من مكونات هويتنا المتجددة باستمرار. وهو ما نلخصه في مفهوم **الحداثة الأصيلة**، التي لا تتأسس في مقولة موت الإله النيتشوية بل في مقولة ختم النبوة القرآنية، كما فهمها **إقبال**، في مؤلفه «تجديد التفكير الديني في الإسلام»، بما هي دعوة لرفع الوصاية عن العقل ضمن أفق **وعيه الشهودي**، وهذا هو االعمل بمقتضى **التنوير العقلي** (الرشد النظري بمعرفة مسؤولية العقل المدرك لحدود عامه) الذي يصحبه **التنوير الخلقي** (الرشد العملي بمعرفة مسؤولية الإرادة المدركة لشروط تساميها على الضرورة).

ونتوقف قليلا عند مفهوم الحداثة الأصيلة لنزيده تحليلا وإيضاحا، لأنه يمثل في نظرنا الخلاصة التأليفية لكل ما سبق: المعروف عن تكوّن المفهوم عامة أنه يأتي حلا منهجيا لمشكل مطروح بشكل جيد، والمشكل الذي جاء مفهوم الحداثة الأصيلة حلا له هو مشكل الثبات على الهوية مع إسباغ طابع متحرك عليها، أي تمثل الهوية كسيرورة مستمرة متجددة على الدوام مع الحفاظ على ما هو كوني في بنيتها الصلبة، ومن ذلك تجددها المستمر.

فالحداثة الأصيلة، كما نراها، حداثة شهودية (بالمعنى الخلدوني للكلمة كما أعاد بناءه أبو يعرب المرزوقي: استخدام أقصى طاقات العقل على الفهم والإبداع مع الوعي بحدود علمه) وهي التأليف الأصيل بين مفهومي

الهوية الإسلامية التي تجد نواتها في مُثُل الوحي الواقعية (منظومة القيم القرآنية) ومفهوم الحداثة الذي يجد أول بذرة له في الوحي الأخير كذلك، ثم انبثق مفهوما نظريا وإجرائيا بعد ذلك في سياق الحضارة الأوروبية الحديثة مسوقا بسياق ختم النبوة - رفع الوصاية عن عقل الإنسان- الذي سمح باستيعاب العقل المسيحي المستنير لأنوار الفكر والعلم الإسلاميين المتجذرين في قيم النظر والعمل الكونية كما بشر بها القرآن الكريم: النظر الحر في السماوات والأرض والعمل الصادق على الفلاح فيهما، أو التواصي بالحق (العلم) والتواصي بالصبر (العمل). إن القيمتين الأساسيتين للحداثة كما يذكرنا بذلك آلان توران في كتابه «نقد الحداثة» هما الفرد والعقلانية. ولقد كان من المستحيل على الفكر الغربي بناء مفهوم الفرد انطلاقا من الفلسفة اليونانية، لأن أكبر نص فيها هو النص الأفلاطوني الذي يروج في «الجمهورية» لأسطورة المعادن التي يتراتب الناس وفقها مراتب وجودية (ومن ثمة اجتماعية) كتراتب المعادن: ذهبا ففضة فنحاسا فقصديرا، وذلك حتى يسد الباب أمام محاولة العبيد منافسة أسيادهم في حكم المدينة، إذ عليهم «الرضا بما قسمه القدر لهم»، هذا، بينما نجد القرآن الكريم، وبمنتهى الموضوعية والعلمية، يذكّر الجميع بالأصل الطبيعي الواحد للإنسانية، وهو التراب، فلا ذهب ولا فضة ولا نحاس، وهذا هو الشرط الأدنى والأول لتساوي البشر ومن ثمة لظهور مفهوم الإنسان والفرد كونيا، وعلى أساسه يبنى مفهوم المواطن لاحقا في الجمهورية اللاأفلاطونية وإنما في الجمهورية الحديثة.

هذا بخصوص المكون الأول للحداثة وهو الفرد (أو الإنسان)، أما المكون الثاني وهو العقلانية، فقد وجد أساسه الأول كذلك في الوحي الأخير الذي حث على النظر العقلي الإشكالي لما في السماوات والأرض وعلى استخدام العقل في ما نرى وما نسمع وأن نأخذ بالأسباب الموضوعية لبناء العالمين المادي والاجتماعي، وهو ما أفرز لاحقا كل ذلك التراث الفلسفي والعلمي في الحضارة الإسلامية، متوجا بترييض العلوم الطبيعية، كما في بصريات ابن الهيثم، واستخدام منهج الدراية والملاحظة التجريبة الاستقرائية في بناء علم العمران البشري (ابن خلدون) ومنهج المقاصد الشرعية في بناء أحكام العقل العملي (الشاطبي وابن عاشور) ثم ما أنتجه العقل البشري لاحقا انطلاقا من فعل التثاقف بين أوروبا والعالم الإسلامي منذ تاريخ الحروب الصليبية، والانتباه إلى الشكل العام للتوجه العقلاني مع الرشدية عبر الفيلسوف اليهودي ابن ميمون -الذي تعلم في إطار الثقافة الإسلامية بالأندلس- ثم التحول عن ذلك إلى المنهج الاستقرائي الذي جلبه أساتذة أكسفورد من جامعات الأندلس، وهو ما يشهد به كل المنصفين من مؤرخي العلوم مثل ألكسندر كورييه وبريفولت والآن روجيه غارودي وغيرهم.

ولذا فالحداثة الأصيلة تختلف عن تلك الحداثات القسرية التي تستورد جاهزة ومعلبة من الغرب القلق مع مسيحيته ويبتلعها بعض أساتذة الجامعات في بلداننا في شكل أقراص للشفاء من أمراض التراث أولا ثم يجرعونها لتلامذتهم بعد ذلك دون الانتباه لمفاعيلها الثانوية الخطيرة على صحة كيان الأمة وهويتها وشخصيتها الثقافية واستقلالها الاقتصادي فالسياسي.

ضمن هذه المرجعية الواسعة والثرية لثقافتنا الوطنية القائمة على الحداثة الأصيلة المستوعبة ضرورة لأنوار الفكر الإنساني العالمي والمتفاعلة مع ثقافات بقية الشعوب المشاركة لنا في سكنى هذا العالم، تنفتح، إذن، أبواب الإبداع على مصراعيها في الأدب والمسرح والسنما والموسيقى والرقص والنقش والرقش وشتى أنواع الفنون الجميلة، حيث لا يقتصر مجال تصورنا للثقافة على مكوناتها الروحية واللغوية والمعرفية، بل يشمل كذلك الأبعاد المسهمة في بناء المعنى وسكنى العالم جماليا، وهذا نابع من تصورنا الشامل للإنسان في أبعاده المتعددة.

بعد تقديم تصورنا العام للمرجعية الحضارية والفلسفية المركبة للفعل الثقافي المنشود في بلادنا بعد الثورة، نريد أن نعالج قضية على علاقة بهذه المرجعية وهي قضية وقعت إثارتها مؤخرا من قبل بعض الناشطين في الحقل الثقافي وتتصل بعلاقة الثقافة بالدين والأخلاق.

ثـانيـا : الثقـافـة والديـن والأخلاق : فصل أم وصل؟

ذكر أحد السنمائيين التونسيين مؤخرا في معرض حديثه عن الانتظارات من وزير الثقافة الجديد: «المطلوب اليوم هو موقف رسمي من الحكومة الجديدة في باب فصل الدين عن الثقافة وعدم الحكم على إبداعات الفنانين أخلاقيا أو عقائديا».

فنتساءل هنا: ما معنى فصل الدين عن الثقافة وما معنى فصل الأخلاق عن الثقافة؟ وما معنى الثقافة في حد ذاتها؟ إن الثقافة كما سبق أن ذكرنا، مفهوم واسع يشمل ذلك الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة والمعتقد والتراث والفن والأخلاق والقوانين والعادات الاجتماعية.

وإذا ما عدنا إلى الأصل اللغوي للثقافة والتثقيف فسنجد معنى التقويم: ثقّف الرمح أي قوّمه. وهذبه والإنسان: أدّبه وعلّمه.

وما معنى الدين؟ وما هي وظيفته؟ أليست هي التثقيف بمعنى التهذيب والتأديب وإكساب النفس الفضائل التي هي أهل لها؟ جاء عند الفيروزآبادي (1415هـ، ص. 132) «رجُلٌ مُهَذَّبٌ : مُطَهَّرُ الأخلاق». كما جاء في المعجم الوجيز (1400 هـ، ص. 647): «وهَذَّبَ الصَّبيَّ رَبَّاه تربيةً صالحةً خالصةً من الشوائب».

فنرى إذن أن الثقافة والأخلاق متلازمان بل إن جوهر الثقافة هي الأخلاق وكل المظاهر الروحية قيما كانت أو معقولات أو حكمة أو إيمانا أو علوما أو جماليات أو حقوقا كونية كحقوق الإنسان بما فيها الحقوق الثقافية التي لا تصطدم مع ما هو من صميم الإنسانية.. وهذا ما يدركه حتى العامي من الناس. ألا ترى أحدهم كيف يقول عمن يسلك سلوكا مشينا وهمجيا: «إنه ليس بمثقف». أي إنه في حال هي أقرب لحال الطبيعة المتوحشة والغرائز الهوجاء. وهذا الشاعر العربي المشهور ينشد:

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت

فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

لنأت الآن إلى الدين كما نعرفه في الإسلام، هذا الدين الذي يختلف كل الاختلاف عن الكهنوت واللاهوت لتلبّسه الكامل بالناسوت: كيف يمكن تمثل الإسلام بمعزل عن ثقافة الشعب وبالأحرى هل يمكن تمثل ثقافة المجتمعات العربية من دون الإسلام؟ وهل يمكن تصور ثقافة خارج السياق الثقافي العام للبلاد الذي هو سياق عربي إسلامي؟ هذا كلام لا نراه إلا فارغا من أي معنى حقيقي! فن المعمار الإسلامي والإنشاد الديني والحضرة والرقص الصوفي كما وُرِث عن مولاي جلال الدين الرومي والفلسفة الإسلامية كالتي ورثناها عن ابن رشد، وعلم العمران البشري الموروث عن ابن خلدون والفقه وأصوله وعلم المقاصد الشرعية الذي وصلنا من الشاطبي ثم من الطاهر ابن عاشور والقرآن وتلاوته وتفسيره والحديث وحفظه وشرحه والسيرة النبوية والتاريخ الإسلامي وخاصة تاريخ الأندلس الزاهر والعلماء المسلمين: ابن الهيثم والكرخي والخيامي وابن الشاطر والخوارزمي والبيروني وابن الجزار وما أنتجوه تفاعلا مع توجيهات القرآن الكريم الحاث على الاستقراء العلمي والتجريب المنهجي، والأدب العربي المابعد جاهلي كما عرفناه عند التوحيدي وابن حزم والجاحظ والتراث التربوي الإسلامي المنقول عن ابن سحنون والقابسي وابن جماعة والغزالي، والمواسم والأعياد الدينية والحج والصلاة في الجوامع والمساجد و«الزيتونة» و«عقبة» و«الأزهر» و«القرويين»، والآذان، وعبد الباسط عبد الصمد والمنشاوي والبرّاق، ورمضان وطقوسه وأجواؤه: هل نعزل كل هذا عن ثقافة الشعب التونسي؟ ماذا يبقى عندئذ؟ ثقافة غازية؟ وعولمة وشوملة؟! هكذا من دون تفاعل مخصب بين الذات والآخر، وحيث تزول الذات وتتعرى امرأةٌ في صنم بجانب تمثال ابن خلدون بتونس العاصمة أو في حمام النساء المعروض في بعض السنما التونسية ذات التمويلات المشبوهة؟! هل منتهى الإبداع أن يتم تصوير امرأة عارية؟ إذا كان هذا هو الإبداع فهو ليس من الإبداع في شيء لأنه مشهد تم تصويره آلاف المرات ولا جديد فيه. فما الإبداع فيه إذن؟ لا شيء سوى التعبير عن كبت لا ينتهي لبعض المنتسبين للفن عربيا.

الإبداع هو أن «تطلع بطلعة ما طلع بيها حد» أي أن تنشئ على غير مثال. بينما المثال هنا سواء كان رسما أو تمثالا أو صورة حية ذات إيحاء جنسي- ونحن نكرر هذا المثال لأنه الوحيد المرادف للإبداع لدى بعض الفنانين المهوسين بالجنس لدينا- قد تم إنتاجه آلاف المرات في كل أصقاع العالم! وبعد؟ ماذا سيبدع هذا الصنف من الفنانين لدينا في العالم العربي وفي تونس على وجه التخصيص؟ ماذا سوى تقليد الفنانين الغربيين الرافضين لمسيحية التثليث وللوعي الرديء-بحسب تعبير نيتشه-؟

أي معنى للثقافة في عالمنا العربي الإسلامي من دون القيم الأخلاقية المتعارف عليها، ومن دون الاستلهام من روح الثقافة الإسلامية المتوازنة والمتفاعلة مع بقية الروافد الثقافية العالمية؟

إن الإبداع في نظرنا لا يتناقض ضرورة مع مفهوم الشخصية الوطنية وثوابتها الثقافية، كما قد يخيل للبعض. **بل إن الإبداع كل الإبداع هو في عدم الاستنساخ والاتباع، وإنما الغوص في أعماق الذات وتفجير أقصى ممكناتها الذهنية والتخييلية والروحية والقيمية**.

إن رسالة المثقف رسالة حضارية خطيرة، وذلك لعلاقتها **بنحت الشخصية القاعدية للمجتمع** وتهذيب الذوق العام **والرفع من مستوى الوعي الجمعي** لعموم الشعب. وهذا لا يتناقض مع حرية الأفراد واختياراتهم. فالحرية أولا لا تعني همجية ولا بربرية ولا انفلاتا ولا إسهالا أخلاقيا، وثانيا الحرية هي اختيار مطلق في الالتزام بمرجعية قيمية، قد تكون الإسلام وقد تكون الحداثة وقد تكون الطاوية أو البوذية أو فلسفة كونية تواصلية. في كل الأحوال يتحتم وجود الإطار المرجعي المختار بحرية. هل يمكننا مثلا باسم الحرية أن تذهب امرأة أو رجل للعمل الإداري في لباس البحر، أو أن ننادي كما نادى بعضهم بحمل السلاح خلال فترة الانتقال الديمقراطي، أو أن نتقيأ بذاءة باسم الإبداع كما يفعل الآن بعض المرضى المنتسبين باطلا لشريحة المثقفين؟!!

ولكن المشكل هنا ليس في الاختيارات الفردية المحضة، إذ من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر، وليفهم كلّ الدين والدنيا والسياسة والأخلاق على شاكلته، وإنما المشكل هو في كيفية رسم سياسة ثقافية تهم كل الشعب. وفي هذه الحالة ليس أمام وزارة الثقافة من خيار في نظرنا سوى احترام عقيدة الشعب وقيمه وأذواقه المخلصة لهويته ولمعاني الإنسانية فيها. ولا خوف في هذا من التطرف، إذ أن نمط التدين العام للشعب نمط فيه قدر واضح من التسامح والتثاقف مع حضارات الشرق والغرب، وبالتالي فالمزاج العام مزاج معتدل ولا يرفض إلا الشطط سلفيا كان أو علمانيا.

إن شعوب العالم الإسلامي قد اهتز وجدانها للصور المسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم كما رسمها بعض الحاقدين في الغرب، فماذا لو كان التهجم على الإسلام ورموزه وقيمه يتم في عقر بيته؟! إن مجرد الشعور بالانتماء الثقافي للإسلام يولد في الإنسان حمية الدفاع عنه إزاء هجمة الآخرين عليه حتى لو لم يكن مقتنعا به عقديا، فكيف به إذا ما مر بخاطره أن يسيء هو نفسه إليه؟! وهذا الأمر يختلف بطبيعة الحال اختلافا بيّنا عن مجرد الاجتهاد في فهم الدين فهما مغايرا. فهذا أمر ليس مسموحا به فقط بل هو حق لا نزاع فيه وواجب متعين عند سيادة الفهم الخاطئ المحرف لمقاصد الدين السامية.

إن الثقافة والتربية في نظرنا متلازمان. فهل نخرب بالثقافة ما نبنيه بالتربية؟ نحن نريد أن نربي أبناءنا على الإبداع: نعم! ولكن المجتمع يريد أن يربي أبناءه كذلك على الحرية المسؤولة وعلى الفضيلة وعلى الآداب الرفيعة، بعيدا عن كل سوقية وبذاءة.

فنعم لثقافة لا تستهتر بالقيم بل تنشر القيم النبيلة! نعم لثقافة تحترم هوية الشعب!

نعم لثقافة تعمق الحس بالانتماء الحضاري لدى الناشئة ولدى الشباب!

نعم لثقافة تواصلية-تعارفية كونية!

لا لثقافة المسخ والكبت الفاشل! ولا لثقافة التزمّت والتكفير ومحاربة العقل على حد سواء!

بعد مرور سنة على الثّورة التّونسيّة
النّخب التّونسيّة بين العمى الإيديولوجيّ وفوبيا المصطلح
- نحو قيم إنسانية مشتركة -

رمضان بن رمضان / باحث، تونس

ها أن الثورة التونسية تطوي سنتها الأولى، وهي تسير بخطى حثيثة لاستكمال مسار انتقالها الديمقراطي من شرعية توافقية إلى شرعية انتخابية منذورة لصياغة دستور يضبط ملامح النظام السياسي الجديد للجمهورية الثانية ولمجابهة تحديات عاجلة هي بمثابة تركة ثقيلة من العهد البائد، جاءت الثورة وما اكتنفها من انفلاتات أمنية واجتماعية زادت الطين بلة، فتضاعف عدد العاطلين ولا سيما بطالة أصحاب الشهائد وارتفعت نسبة الفقر واتسعت تبعا لذلك قاعدته الاجتماعية إضافة إلى الارتفاع الجنوني للأسعار والذي تآكلت تبعا له القدرة الشرائية للمواطن لمعالجتها.

في خضم كل ذلك ولا سيما في الفترة السابقة من الحملة الانتخابية وأثناءها أثيرت مسائل مثيرة للجدل كمسالة الحرية، حرية الإبداع وعلاقتها بالمقدس ثم مسالة العلمنة والدين ثم مسألة الهوية. وهي أسئلة حارقة لم يكن الوقت آنذاك كافيا لأن يدار حولها نقاش معمق يستوفي مختلف جوانبها وينتشلها من الاستقطاب الثنائي ذي التوظيف الايديولوجي حيث يتمترس كل طرف حول قناعاته ويستميت في الدفاع عنها، في حين أن هذه القناعات في حد ذاتها في حاجة إلى المراجعة والنقد على ضوء المستجدات والأوضاع الجديدة. إن ما يلزمنا الآن هو شيء من الانزياح نحو أرضية مشتركة يقدم فيها كل طرف من أطراف الصراع رؤية جديدة مبنية على مراجعات نقدية للتصورات والأفكار على ضوء الأوضاع المستجدة في الفكر وفي نمط الحياة الجديدين، تكون صدى صادقا لهوية الشعب ولإرثه الحضاري. وفي الآن نفسه تنأى به عن كل شوفينية منغلقة فيتفاعل مع مكتسبات العصر تفاعلا إيجابيا يؤهله لأن يكون قادرا على صياغة نموذج خاص به يمكنه من لعب دور على الساحة الإقليمية والدولية، فمن المسائل التي تقتضي معالجة عاجلة مسالة النمط الاجتماعي الحديث المراد صياغته والاتفاق حوله. هذا النمط الذي سيتكفل الدستور بضبط ملامحه ويستدعي من القوى الاجتماعية الفاعلة وهي الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني والمثقفين والجامعيين التفكير العميق في الرؤى والبدائل المزمع طرحها ومناقشتها وذلك حتى تنأى بمجتمعنا الديمقراطي الوليد عن التجاذبات السياسية والاستقطاب الثنائي، والذي قد يقذف بنا في متاهات

الفوضى والاضطراب من ذلك إشكالية العلمنة ودور الدين في مجتمعنا.

I ـ قوى العلمنة والعمى الفكري :

لطالما اكتسى الاستقطاب الثنائي بين العلمانيين والإسلاميين صراعا حول المواقع داخل المجتمع، وتجلت الحرب بينهما في مدى قدرة كل طرف من الأطراف على جر منافسه إلى الموقع الذي يريده حتى يجبره على تقديم تنازلات تمثل له نوعا من الانتصار. في الوقت الذي لا ينفك فيه العلمانيون على نعت المشروع الإسلامي بالمتخلف والظلامي والرجعي وذلك انطلاقا من مبادئ ورؤى مستمدة من الفكر الغربي ومن نظرته للكون وللإنسان وللمجتمع. يغيب عن هؤلاء أن هذا التمشي يحمل في داخله أسباب تهافته.

فلئن كان الإسلاميون مدعوين إلى مراجعة عميقة لتصوراتهم، فالأمر كذلك ينسحب على العلمانيين لأن ما يطرحونه هو عملية إسقاط مسار تاريخي ذي ملامح مخصوصة على مسار تاريخي آخر مختلف تماما.

فطرح نمط دولة لائكية تفصل الدين عن الدولة طرح مغلوط من أساسه لأنه حتى توجد لائكية فإنه لا بد أن توجد أولا مؤسسة دينية مهيمنة تقوم... واسطة بين السماء والأرض وتنطق باسم الله : تحرّم وتحلل تعزل وتنصّب تحارب وتصالح (1). فاللائكية لا يمكن أن تفهم إلا في سياق تاريخي خاص يحتدم فيه صراع بين مؤسستين واحدة دينية شمولية والثانية سياسية نازعة إلى التحرر. إنّ الدولة الغربية الحديثة تبنت اللائكية قصد تحييد الكنيسة التي حالت طيلة القرون الوسطى دون انتشار أفكار التحرر والمساواة والأخوة ومن هنا جاء شعار فصل الدين عن الدولة مستجيبا للثورة على المتحكمين في الأرض باسم السماء فهل كان هناك ما يبرر تحييد الإسلام ومؤسساته ؟

إن اللائكية من هذه الجهة الأولى مشكل مغلوط واختيار مصطنع منقول عن الغرب، ذلك لأنه لم توجد أبدا مؤسسة دينية احتكرت السياسة والفكر في الفضاء العربي الإسلامي.

فاللائكية بهذا المعنى والتي تصرّ إلى الآن قوى العلمنة كالأحزاب اليسارية والليبرالية على تبنيها جعلتنا نعيش تجارب تحديثية «مشوهة» و«عرجاء» لم تفض بنا إلى التقدم المنشود الذي ظلت هذه الأحزاب والتيارات تبشرنا به.

فهذه النظرية المستنسخة عن أوروبا مازالت إلى الآن تفعل فعلها في بعض النخب التونسية. إن ما عاشته تونس منذ الاستقلال إلى الآن في خصوص علاقة الدولة بالدين هو خليط غريب من اللائكية والتيوقراطية والمعاداة للدين، لقد أخذت من اللائكية قوة النظام السياسي غير المستند إلى عقيدة دينية ومن التيوقراطية اعتبار الحكومة نفسها المرجع الأصلح والوحيد لفهم الإسلام وتحقيقه وإن ما عاداه من المفاهيم والتحركات ليست إلا وهما وظلاما ومن المعاداة للدين رفض جوانب رئيسية من معتقدات المؤمنين وتحقيرها باعتبارها عوامل إضعاف وتأخر. وكان من جراء هذا الخلط العجيب المفتقد لأي نسق داخلي بروز الاحتجاج الإسلامي وتنامي الظاهرة الدينية بمختلف أشكالها (2).

إضافة إلى المغالطة التاريخية l'anachonisme التي وقعت فيها النخبة التونسية عند معالجتها لمسألة العلاقة بين الدين والدولة، فإنها أيضا أصيبت بالعمى الإيديولوجي الذي جعلها تغمض عينيها عن المراجعات الفكرية التي حدثت وتحدث في الغرب ولا سيما في علم الاجتماع الديني والانتروبولوجيا هذان العلمان ما انفكا يراجعان مفاهيمهما ويعمقان تحليل الظاهرة الدينية في علاقتها بالفضاء الاجتماعي. فإميل بولا Emile Poulat يرفض بشدة مفهوم الحقل الديني le champ religieux الشهير والمتداول بكثرة في علم الاجتماع ويؤكد هذا الباحث على أن الديني le religieux لا يمكن اجتماعيا حصره في موضع ما، إنه موجود في كل مكان ويفلت من تعريفاتنا ومن أطرنا ومن معاييرنا ويتفصّى من مقولاتنا ومن عناويننا (3).

في نفس الكتاب يذكر إميل بولا المؤرخين وعلماء الاجتماع وحتى علماء اللاهوت والقساوسة أن الأفكار المعاصرة حول «العلمنة» والتي أضحت من المسلمات التي لا تقبل النقاش والمراجعة إنما تنطوي على ثلاثة أمور يمكن دحضها من ذلك أن العلمنة عملت على وضع حدود نهائية بين المجال الديني والمجال الدنيوي وهو أمر ليس بالبساطة التي يتصورها البعض حسب المؤلف، فالمسالة في نظره تتعلق برؤية غربية للمشاكل المطروحة ثم حتى في فرنسا المنزوعة من نصرانيتها «déchristianisée» يبدو التقليد الكاثوليكي وذلك حسب نتائج عملية سبر الآراء أكثر صمودا مما قد توحي به بعض التراجعات المذهلة مثل نسبة حضور قداس يوم الأحد وكذلك عدد الكهنة المرسمين رغم كل ذلك يظل إلى الآن هناك الكثير من «الديني» في الحقل الاجتماعي. نتحدث كثيرا عن عودة الديني le retour du religieux ولكن هل صحيح أنه قد ذهب (4).

أما بيتر بيرقر peter Berger صاحب التعريف الأكثر شهرة والأكثر دقة للعلمنة على حد عبارة الأستاذ عبد المجيد الشرفي (5) فإنه قد أشرف على كتاب جماعي قدم له ويبدو عنوان الكتاب مستفزا كما أن ما احتواه من بحوث ودراسات تسير في مسار مضاد لما عرف على العلمانيين من تنظيرات ارتقت إلى درجة البديهيات والمسلمات غير القابلة للنقاش ولا سيما تلك التي تعنى بالعلاقة بين الدين والسياسة والقائمة على الفصل الحاد بين المجالين. هذه البحوث عملت على رصد الظواهر المتعددة التي تتجلى فيها حيوية الظاهرة الدينية على الساحة السياسية العالمية وقد شملت هذه الدراسات الإسلام والبروستانية والهندوسية. ويعترف بيتر برقر في هذا الكتاب «بان العالم اليوم هو أيضا شديد التدين أكثر من أي وقت مضى إن هذا الرأي الصادر عن احد عتاة المنظرين للعلمنة هو نوع من الاعتراف بأن نظريته كانت خاطئة. فالفكرة التي راجت والتي تعتبر أن تحديث المجتمع يؤدي بالضرورة إلى زوال الدين من الفضاء العمومي ثم من المجال الخاص، تبين -حسب رأيه- أنها كانت زائفة فالوقائع كشفت -و على عكس المتوقع - أن هناك استمرارية نشيطة وفي بعض الأحيان تطويرا لدور الأديان في المجتمعات الإنسانية (7).

يسجل الكتاب أيضا تنوع العلاقات التي تقيمها الأديان مع الحداثة وهي تبدأ من موقف معاد لها. وهو الذي يمثله الإسلام حسب زعمه وهذا رأي فيه كثير من التجني لأنه مبني على جهل بحقيقة الإسلام وتاريخه إلى موقف يعلي من شان الديمقراطية والفرد وهو موقف التيار الإنجيلي le courant évangélique ومهما تكن الإستراتيجيات التي تعتمدها الأديان للتأقلم مع الحداثة فإن الأديان تحافظ على مساهمة هامة في شؤون العالم سواء كان ذلك في المجال السياسي الاقتصادي الاجتماعي والإنساني طالما أن الشعور الديني يظل سمة إنسانية خالدة (8).

في دراسة حديثة أنجزت سنة 2007 عمد صاحبها إلى العودة إلى إميل دوركهايم Emile Durkheim عالم الاجتماع الفرنسي (1858-1917) وإلى نظرية حول العلاقة بين العلمنة والدين والمجتمع ويرى صاحب الدراسة بيار حياة pierre hayet أن رؤية دوركهايم حول الظاهرة الدينية تقوم على ثلاث أطروحات : الأطروحة الأولى ترى أن الدين موجود وهو نظام من المعطيات الفعلية في كلمة هو حقيقة وكيف يمكن للعلم أن ينفي هذه الحقيقة ؟!

الأطروحة الثانية تعتبر أن الحدث الديني le fait religieux هو بالأساس حدث اجتماعي وحتى عندما يعاش كعقيدة خاصة وفردية فإن له حقيقة مستقلة عن الوعي الفردي.

الأطروحة الثالثة ترى أن الدين أو الحدث الديني ليس محصورا في مجال محدد ولكنه وبأشكال مختلفة يؤثر في الوجود الاجتماعي برمته (9). إنّ دور دوركهايم يرى في الدين الصيرورة التي بمقتضاها يمكن لكل مجتمع أن تتغير ملامحه وأن يتأمل نفسه رمزيا وأن يظهر بتبصر ما نسميه اليوم بالوظيفة النفعية للرمزية الدينية. إنّ الحدث الديني حسب دوركايم ليس إذن تعبيرا عن خير محض في ذاته وبذاته إنه يتجلى حسب

طريقة رمزية وكتقوية للأحاسيس الجماعية وهذا يفترض أنه في حالة غياب الدين فإن الرابط الاجتماعي ينحل يبدو دوركايم مهووسا بشبح حالة الحرب المرعبة والتي قد تعود ثانية في أية لحظة لذا يرى أن موت الشعوب أمر محتوم عندما تموت الآلهة (10).

تلك بعض المراجعات التي تحدث داخل الفكر الغربي والمتصلة بمنزلة الدين في الفضاء الاجتماعي. لقد تبين لنا أن هذه المراجعات شملت النصوص التأسيسية لعلم الاجتماع في تعاطيه مع الظاهرة الدينية والتي ظلت النخبة التونسية في غفلة عنها وقد يعود ذلك إلى أنها ظلت أسيرة النموذج الفرنسي المستوحى من مسار العلمنة المناضلة والتي عرفت أوجها في القرن التاسع عشر ثم انقلبت إلى عقيدة إيديولوجية تضبط الأمور وتحد من حرية التفكير مما جعلها في مرمى سهام النقد لأنه آن الأوان لممارسة تفكير جديد ذي نظرة متطورة إزاء العامل الديني ينقلنا من علمنة مناضلة إلى علمنة متفتحة.

II – علمانية الدولة / مدنية الدولة، فوبيا المصطلح

يعرف عالم الاجتماع اللبناني حليم بركات العلمانية «بأنّها نظام عقلاني يتساوى أمامه جميع أعضاء المجتمع في الحقوق والواجبات ويشمل فصل الدين عن الدولة وإلغاء الطائفية السياسية وتوحيد قانون الأحوال الشخصية ووضع السلطة في يد الشعب واعتبار القوانين نسبية تتغير بتغير الأحكام والظروف والأزمنة وتعزيز الثقافة العلمية وتحرير الدين من سيطرة الدولة» (11). ولكي نفهم العلمانية يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أبعادها الأساسية الثلاثة : بعدها السياسي وهو الديمقراطية وبعدها الديني وهو حرية المعتقد وبعدها الحقوقي وهو كونية الطبيعة الإنسانية. إ ن ما بلغته العلمانية في مسارها التاريخي الطويل وهي جملة هذه القيم الإنسانية التي أصبحت كونية غدت مطلبا لشعوب عديدة مازالت ترزح تحت نير الاستبداد. هذه القيم هي وليدة خلفية فكرية فلسفية مؤسسة على جوهر العلمنة باعتبارها إحدى فتوحات الروح البشرية وهي مرادف للحرية وهي موقف أمام المعرفة يحاول أن يكون منفتحا وحرا إلى أقصى حد تسمح به ليس فقط الشروط السياسية والاجتماعية وإنما أيضا التقدم المنهجي والمعرفي والتقني السائد في زمان ما ومكان ما (12).

لم يوجد عند المسلمين في القديم فكر سياسي نظري باستثناء ما وجدناه عند الفلاسفة وعند «ابن خلدون» يبحث في فلسفة الحكم كما مورست في الواقع التاريخي فلم يبحثوا في ماهيته وآلياته كما لم يتناولوا وسائل تطوير الحكم والخروج به من دائرة التغلب والتمرد في العصر الحديث وبفعل احتكاك العالم العربي والإسلامي بالغرب وما نتج عنه من صدمة حضارية اهتزت لها الأطر الاجتماعية والثقافية في عالمنا. وجد مفكرو القرن التاسع عشر أنفسهم مجبرين على إعادة النظر في المسلمات جميعها بما في ذلك دعائم الفقه السياسي كما وردت في كتاب «الأحكام السلطانية» للماوردي (ت 450هـ/ 1058 م) والتي كانت موزعة في كتب علم الكلام والفقه محاولين العمل على تفكيك السنة الثقافية الإسلامية المنغلقة وخلخلتها. وقد شعر دعاة الإصلاح الديني والتغيير أن تبني جهاز الحكم لدعواتهم من أقوى العوامل على بلوغ الغايات التي رسموها فتعددت بسبب ذلك الكتابات السياسية واحتل البحث في نظم الحكم مكانة مركزية في مشاغل المفكرين على اختلاف نزعاتهم (13).

لقد كان رواد الإصلاح أثناء تعرفهم على النظم السياسية الناشئة في الغرب مبهورين بما اكتشفوه معاينة واطلاعا. وما يلفت الانتباه هو أنهم لم يشعروا قط بأن هذه النظم تتعارض مع مبادئ الإسلام وعقيدته. فمن خلال هذه النظم اكتشف هؤلاء المصلحون ثقافتهم السياسية في بعدها الإنساني والتي افتقدوها بسبب قرون من الاستبداد والتخلف كرست قيما معادية للإنسان وسالبة لحريته ولكرامته.

يعتبر رفاعة الطهطاوي (ت 1873) أول من كتب في السياسة في العصر الحديث وكان كتابه «تخليص الابريز (ط 1، 1834، ط2، 1849) أول أثر يعرف

القراء العرب بأنموذج في الحكم مخالف لما عهدوه من خلال ترجمته للميثاق الدستوري الفرنسي لسنة 1814 ووصفه لأحداث ثورة 1830 التي عايشها وتعريفه بالتيارات السياسية السائدة في فرنسا مدة إقامته بها. وقد أدرك أن فكرة الميثاق الدستوري المنظم لهذه العلاقة ثمرة جهد إنساني يقوم على أساس الفكر السياسي لا على أساس مصادر التشريع الإسلامي فيقول «حكمت عقولهم بان العدل والإنصاف من أسباب تعمير الممالك وراحة العباد. . . وانقادت الحكام والرعايا لذلك حتى عمرت بلادهم وكثرت معارفهم وتراكم غناهم وارتاحت قلوبهم فلا تسمع من يشكو ظلما أبدا». ورغم أنه لاحظ أنّ غالب ما فيه (اي الميثاق الدستوري) ليس من كتاب الله تعالى ولا سنة رسوله «فإنه يرى مشروعية الأخذ بالنظام السياسي والقانوني للدولة الحديثة، إذ أنه لا يتناقض مع الإسلام بل يحقق المثل التي جاء بها (14).

أما الوزير خير الدين التونسي (ت 1889) فقد استمد آراءه في إصلاح نظام الحكم من تجربته في ممارسة شؤون الدولة من ناحية ومن اطلاعه أثناء سفراته على النظم الغربية من ناحية أخرى وقد ضمن كتابه «أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك» (ط1867، 1، تونس) برنامجه الإصلاحي مبتدئا بالتأكيد على ضرورة الاقتباس عن الغرب وأخذ تنظيماته «المؤسسة على العدل السياسي وتسهيل طرق الثروة واستخراج كنوز الأرض بعلم الزراعة والتجارة. وملاك ذلك كله الأمن والعدل اللذان صارا طبيعة في بلدانهم «إلا أنه يرى أن هذا الاقتباس ليس إلا رجوعا إلى القيم الإسلامية المندثرة وانتبه خير الدين مثل الطهطاوي إلى أن الحقوق المدنية من دعامة الدولة الحديثة. فتحدّث عن الحرية الشخصية» وهي إطلاق تصرف الإنسان في ذاته وكسبه مع أمنه على نفسه وعرضه وماله «و عن الحرية السياسية» وهي تطلب الرعايا التداخل في السياسات الملكية والمباحثة فيما هو أصلح للمملكة» (15).

وعلى خطى الطهطاوي وخير الدين، ابن أبي ضياف (ت 1874) في «الاتحاف» (ط. تونس 8 أجزاء 1963-1966) فخصص في مقدمته فصلا عن «الملك وأصنافه في الوجود» (ج1 ص6-77) وقسم الملك إلى ثلاثة أصناف : الملك المطلق والملك الجمهوري والملك المقيد بقانون، ولئن كانت معارضته للصنف الأول متوقعة فما يلفت الانتباه في حديثه عن الملك المطلق أنه مثله في ذلك مثل أهل السنة عموما -لا يرى مشروعية الخروج على الحاكم الجائر. . . . أما «الملك الجمهوري» فيتمثل عنده في «أن الناس يقدمون رجلا منهم باختيارهم يلي سياستهم ومصالحهم لمدة معينة، ولما تتم يخلفه غيره باختيارهم أيضا وهلم جرا. وقد يستحسنون سيرة أحد فيطلبون منه زيادة مدة. وهو يعترف بأن «في هذا الصنف نفعا دنيويا للعامة والخاصة حيث كان أمرهم شورى بينهم «ولكنه يرى أنّ قواعد الملة الإسلامية لا تقتضي هذا الصنف الجمهوري لأن منصب الامامة واجب على الأمة شرعا» (المرجع نفسه 1/ 28) ولعل مرد موقفه خشيته من رد فعل الباي فلم يتجرأ على التصريح باستحسانه للحكم الجمهوري. لم يبق لابن أبي الضياف إذن إلا الثناء على الملك المقيد بقانون فيعرف بالخصوص النظام النيابي في أوروبا ويدعو إلى انتخاب «مجلس الشورى» وهذا المجلس هو الوكيل عن العامة، ولذلك يكون بانتخابهم ليحمي حقوقهم الإنسانية ويدافع عنها. . و بمقتضى هذا التوكل ساغ لهذا المجلس سؤال الوزراء ومعارضتهم. . . و بهذا يكون هذا المجلس معتبرا في الشرع الإسلامي. . .» ويستند في ذلك إلى رأي «ابن خلدون» أن الممالك لا تكون على نهج استقامة إلا إذا كانت الدولة طالبة ومطلوبة» (المرجع نفسه 1/ 67-68) (16).

كان الشيخ محمد عبده (ت 1905م) مهتما بالإصلاح الأخلاقي والاجتماعي والتعليمي أكثر من اهتمامه بالإصلاح السياسي في معناه الاصطلاحي إلا أنه طرق بعض الأغراض الدينية السياسية طرقا عابرا وعبّر عن آراء تتسم بالجرأة في معارضة الفكر السائد في عصره وأبرز هذه الآراء ما يتعلق بمدنية الحكم في الإسلام، خلافا لما شاع من أن الخليفة أو الإمام «ظل الله في أرضه» وأنه يحكم بتفويض إلهي فيقول في

هذا الصدد « فالأمة أو نائب الأمة هو الذي ينصّبه (أي الخليفة) والأمة هي صاحبة الحق في السيطرة عليه وهي التي تجعله متى رأت ذلك من مصلحتها فهو حاكم مدني في جميع الوجوه « ويقابل بين هذا الحكم المدني والحكم التيوقراطي الذي عرفه العالم المسيحي فيقول : «ولا يجوز لصحيح النظر أن يخلط الخليفة عند المسلمين بما يسميه الإفرنج «تيوكراتيك» أي سلطان إلهي»...فلا غرو أن يقرر بصفة باتة أن «ليس في الإسلام ما يسمى عند قوم بالسلطة الدينية بوجه من الوجوه» (17).

إن الإسلام السياسي مدعوّ اليوم إلى البناء على ما وصل إليه دعاة الإصلاح في القرن 19 ولا سيما ما راكموه من نظريات حول الإصلاح السياسي المتعلق بنظم الحكم وذلك بتعميق المسائل المتصلة بقيم الحرية والديمقراطية والتداول السلمي على السلطة وذلك من مستلزمات النجاح في صياغة فكر سياسي حديث يكون وفيا لروح الإسلام وملائما للحداثة والعلمنة. يبدو أن الالتقاء بين العلمانية والإسلام اليوم يصدر عن وضع ابستمولوجي خاص قائم على استحالة المطابقة بين المعنى المستفاد والمستنبط من المرجعية الإسلامية وبين المقصود الإلهي أي الحقيقة الربانية المطلقة فكل تصور ديني كما يؤكده الأستاذ سامي براهم مهما كان مجاله هو علماني بالضرورة أي صيغ ضمن إكراهات الزمان والمكان والأفق المعرفي والتدافع التاريخي. فالعلمانية هنا نسبة إلى العالم وهي تعني في شرع الكنيسة الرومانية «رجوع» رجل دين أو قس إلى العالم. وهذه العودة تعني الزمانية أي أن يكون الإنسان في التاريخ محكوما بالشروط الموضوعية والذاتية وموازين القوى والحاجات والإكراهات الراهنة التي تحدد فعله في الشأن العام وتضفي عليه صفة النسبية والقصور وتخضعه لقابلية المراجعة والنقد والنقض. بهذا المعنى يصبح الإسلام دينا علمانيا بامتياز لأنه يفصل بين القصد الإلهي وتحصيل البشر لذلك القصد كما يفصل بين نص التنزيل واجتهاد الناس في تحصيل دلالات التنزيل (18).

إن إدخال معطى «التأويل» وهو وجه من وجوه الاجتهاد يجعل من الدين نفسه خاضعا لتجاذبات الواقع أي أن الشأن العام بما هو مجال التدافع والحسابات المصالح والمنافع يصبح فيه الدين أحد الروافد التي يستلهمها الفعل السياسي في سياق بناء تصوره للدولة والنظام السياسي لذلك بإمكان الإسلام السياسي أن يقدم مقاربة مستلهمة من المرجعية الإسلامية دون أن يدعي احتكاره لهذه المرجعية، ويقدم اجتهادا بشريا تقتضيه الظروف التاريخية والاجتماعية ويخضع لمبدأ الخطأ والصواب.

إن خوف الإسلام السياسي من الاعتراف بأنه قد يلتقي مع العلمنة على أرضية مشتركة جعله يرفض تسمية الأشياء بأسمائها. وقد يعزو البعض هذا الخوف من إعلان تبني العلمنة لأن المصطلح أصبح مفهوما إيديولوجيا مثقلا بالمعاني وتم توظيفه في معارك ضد كل ما هو مقدس، إلا انه آن الأوان اليوم أن نكتشف هذا المصطلح من جديد ونخلصه مما علق به من شحنة سلبية فالفرار من مصطلح علمانية الدولة إلى مصطلح مدنية الدولة أصبح أمرا عبثيا لأنهما في نهاية المطاف وجهان لعملة واحدة.

هكذا يلتقي كل من الإسلام والعلمنة في جوهرهما على العمل من أجل تحرير الشأن العام والمعرفة من القداسة والاطلاقية اللتين تضفيان عليهما العصمة والوثوقية مهما كانت مرجعية تلك القداسة وهويتها، وبذلك تتحقق قيمة المواطنة باعتبارها من أهم ثمار العلمنة بما تعنيه من مسؤولية الفرد الحر أمام ذاته وأمام مجتمعه في ما يتعلق بضميره ومعتقده وخياراته في الشأن العام لا فرق في ذلك بينه وبين أيّ من مواطنيه مهما كانت الاعتبارات.

لقد حان الوقت أن نتحدث عن قيم إنسانية مشتركة يحددها الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي ولكن ذلك لن يتحقق إلا إذا تخلينا جميعا عن البنى الثقافية التي ترتهن إلى الوثوقي بما هو نص إلهي مقدس أو إيديولوجيات فكريه متكلسة. إن الأنتروبولوجيين وعلماء الاجتماع الديني يدعون إلى ضرورة انفتاح

الانسية العلمانية على الانسية الدينية، وبهذا الشكل يمكن أن تطور العلمنة الإسلام التاريخي، وتنخرط به في مسار التنوير كما يمكن لقيم الإسلام التنويري أن تثري مسار العلمنة وترسّخه في الوعي الجمعي.

المصادر والمراجع

1) حميدة النيفر «الدولة الاسلامية حديثة وأكثر...مجلة 15/ 21 العدد 16 السنة الخامسة، تونس 1408هـ/ 1988. ص 9

2) نفس المرجع ص 9-10

Emile Poulat : directeur d'études à l'école des hautes études en science sociales il est également directeur de recherche au CNRS et historien de l'église contemporaine. il est l'un des membres fondateur du groupe de sociologie des religions , ses recherches portent surtout sur le conflit entre culture catholique et culture moderne il est spécialisé sur la question de la crise moderniste et s'est également intéressé à l'antimaçonnisme et la laïcité.

3) Voir : présentation du livre d'Emile Poulat , l'eglise , c'est un monde l'ecclésiographie Paris , ed du cerf 1986, 280p dans l'archives des sciences sociales des religions N°63-2/32è année Avril-Juin 1987 P284-285.

4) Voir revue de l'histoire des religions , CCIV-4/1987.P455

5) انظر عبد المجيد الشرفي، لبنات، دار الجنوب، تونس 1994، ص 54 وكذلك كتاب peter Berger, la religion dans la conscience moderne , Paris 1971 , P 174 حيث يعرف العلمنة بانها «السيرورة التي بها تخرج قطاعات تابعة للمجتمع والثقافة عن سلطة المؤسسات والرموز الدينية»

6) Berger (peter -2) , the désécularisation of the world , Resurgent religion and world politics, grand rapids , Eudmans , 1999.p.2

7) Ibid , p.6

8) Ibid , pp 13-14

9) Pierre Hayat , " Laïcité , fait religieux et société retour à Durkheim » , archives des sciences sociales des religions , N° 137-Janvier –mars 2007.P.12

10) IBid , p 13/14

11) ملفات جريدة الصحافة، حول جدل العلمنة والاسلام جريدة الصحافة أفريل 2011 ص 9

12) محمد أركون، العلمنة والدين، الاسلام، المسيحية. الغرب، دارالساقي لندن ط1 1990

13) عبد المجيد الشرفي، الإسلام والحداثة، الدار التونسية للنشر تونس 1990 ص 190 –

14) ن.م ص 192

15) ن.م ص 195

16) ن.م.ص 197

17) ن.م ص 199

18) سامي براهم، ضمن ملفات جريدة الصحافة : جدول حول العلمنة والإسلام جريدة الصحافة 5 أفريل 2011.

نحو مقاربة ثقافيّة لمسألة الدّيمقراطيّة

سفيان سعد الله / باحث، تونس

مدخل منهجيّ :

سأنطلق في هذه الدراسة من بعض المسلّمات، وسأسعى إلى البرهنة عليها طلبا للمعرفة وضمانا للتّواصل: فالدّيمقراطيّة، من جهة أولى، ثقافة بالأساس. وهي، من جهة ثانية، ممارسة يوميّة، ونوعيّة علاقات، وسلوك اجتماعيّ قبل أن تكون نظاما سياسيّا.

فإن سلّمنا أنّ الدّيمقراطيّة ثقافة وممارسة ونوعيّة علاقات متعدّدة الجوانب، فإنّها لا تكون حكرا لا على خبراء في القانون، ولا على زمرة من السّياسيّين، بل تكون هاجس كلّ مواطن ينشد الحقّ والحرّيّة والعدل والمساواة.

وما دامت الدّيمقراطيّة اليوم هي هاجس المواطن، فإنّ الإسهام في بناء دولة الحرّيّة والحقوق لا يقتصر على وضع دستور وتشريع نصوص قانونيّة، بل يتعدّى ذلك إلى تأسيس ثقافة الاختلاف الّتي لا يمكن تأمين الدّيمقراطيّة فكرا وسلوكا إلاّ بها. فالأهم، إذن، هو التّوجّه إلى كلّ قوى المجتمع ومؤسّساته لإرساء هذا الخطاب.

إنّ الإشكال المركزيّ هو: كيف نقارب مسألة الاختلاف والدّيمقراطيّة؟

الطرح السيئ لمسألة الاختلاف يقوده منطق إثنينيّ عناديّ محنّط : اختلاف أم وفاق؟ هل الدّيمقراطيّة، نظام سياسيّ يقوم على التّعدّديّة والاختلاف، أم على الوفاق والوحدة ؟ ولا تخلو معالجة المسألة بهذا المنهج من مزالق منهجيّة :

المزلق الأوّل: تضخيم فكرة حقّ الاختلاف، والميل نحو استبعاد الوفاق والتماثل والتشابه، والتقليل من أهميته، وبعبارة أخرى، العمل على إخفاء وحدة المجتمع الثّقافيّة بتعلّة الإقرار بإطلاقيّة الاختلاف. وممّا لا ريب فيه أنّ الاختلاف حقّ، ولكنّه ليس حقّا مطلقا. والحجّة في ذلك، أنّ كلّ أطراف المجتمع اليوم، بما في ذلك القوى السّياسيّة اللّيبراليّة واليساريّة والقوميّة والإسلاميّة، تؤكد على هويّة المجتمع التّونسيّ العربيّة الإسلاميّة. وتسعى كلّ القوى الوطنيّة اليومَ، إلى المشاركة في الحياة السّياسيّة من أجل الدّفاع عن قيم الحرّيّة والكرامة والدّيمقراطيّة. فإن نحن اتّفقنا على الأهداف، فما الّذي يجعلنا نختلف؟ وإن كان الاختلاف حقّا مطلقا، فلماذا نتحدث عن وحدة وطنيّة وشرعيّة وفاقيّة، ونتطلّع إلى بناء ديمقراطيّة تشاركيّة؟

قد نجد بعض المبررات الّتي تؤكّد على أنّ الفعل السّياسيّ يقوم على المغالطة والتّضليل. فعلى سبيل المثال، يقرّ كلّ طيف سياسيّ يساريّ أو ليبراليّ اليوم بالهويّة

الإسلاميّة لاستمالة الحسّ الشّعبيّ الدّينيّ، في حين أنّ الأمر لا يتعدّى ثقافة الشّعارات، أي مزاعم الايديولوجيا، لتحقيق مصلحة الحزب الضّيّقة، وتعبئة الأنصار.

أكتفي هنا ببعض الأسئلة المتعلّقة بتضخيم الاختلاف، والنّزوع نحو التّقليل من التّماثل والوحدة، بل والعمل على زعزعة مواطن الاتّفاق بتعلّة الحرّيّة وحقّ الاختلاف: فهل الحرّيّة أن نقول ما نشاء، ونفعل ما نشاء إلى حدّ إفساد العلاقات الاجتماعيّة وتهديد سلامة الأمن العامّ؟ ينبغي أن نعيد النّظر في حرّيّة التّعبير والتّفكير في ضوء القوانين ومصلحة البلاد العامّة، والأخلاق الحميدة، وهو ما عبّر عنه سبينوزا بقوله: «يستطيع الفرد أن يتمتّع بحرّيّة التّعبير دون أن يكون في ذلك خطر على سلامة الدّولة، أو ضرر يصعب إيجاد علاج له» (1). فالحرّيّة، بهذا المعنى، سلوك مدنيّ عقلانيّ لا يتعارض مع ما يوحّدنا من نظم قانونيّة وأخلاقيّة تشكّل أساس وحدتنا الوطنيّة.

المزلق الثاني: التّأكيد على الوحدة والمماثل والمشابه وإقصاء الاختلاف، ممّا يؤدّي إلى قتل حرّيّة التّفكير، والتورّط في الانغلاق، بينما يكون من معاني الاختلاف الفكريّ، أن نفكّر بشكل مستقلّ عن الآخرين. فالاختلاف تأسيس لتفكير خاصّ يميّزنا عن الغير. ...الاختلاف الفكريّ حرّيّة وتحرّر من كلّ أشكال التّبعيّة. والمبدأ الدّيمقراطيّ يلزمنا جميعا باحترام التّعبير عن أفكار مناقضة لأفكارنا. ولكنّ ما نخشاه، كما بيّنّا سابقا، هو تحويل الاختلاف إلى خلاف تحويلا يتسبّب في اندلاع معارك حزبيّة، واحتجاجات، واعتصامات، وإضرابات، ويؤدّي إلى تسميم السّاحة الثّقافيّة والسّياسيّة بسلوك عدائيّ يشرّع للنّزاع والعنف، بدل أن يحقّق التّواصل.

وفي تقديرنا لا مناص من هذه المزالق إلاّ بإرساء حقّ الاختلاف في كنف الوحدة لتأسيس مجتمع ديمقراطيّ. وتوجد اليوم ضرورة ملحّة لتأسيس ثقافة الاختلاف والتّنافس والاستقلاليّة في إطار وحدة وطنيّة حقيقيّة.

الدّيمقراطيّة ثقافة قبل كلّ شيء:

من ملامح الخطاب السّياسيّ اليوم، التّركيز على البعد السّياسيّ للدّيمقراطيّة، والتّغاضي عن أساسها الثّقافيّ، وهذا، من بعض الوجوه، عين الخطأ:

أولا: الإنسان، من زاوية ثقافيّة، كائن ثقافيّ. والثّقافة مجموعة من الرّموز: معرفة وسلوك ونظام اجتماعيّ وقانون سياسيّ وتقنية واقتصاد. ...وتكمن قيمة هذا التّعريف الشّموليّ، على الأقلّ، في فهم الفعل السّياسيّ من منظور المنظومة الثّقافيّة السّائدة. فالدّكتاتوريّة، على سبيل المثال، هي دولة الرّئيس الّذي هو الشّخص الواحد الّذي يشرّع ويكرّس ثقافة الفكر الواحد، وفي المقابل، تعكس الدّيمقراطيّة، باعتبارها نظام حكم، ثقافة تعدّديّة، أي فكرا تعدّديّا، وخطابا تعدّديّا. لهذا، ينبغي فهم الفعل السّياسيّ، مهما كان نوعه، من جهة علاقته بالمنظومة الثّقافيّة السّائدة.

ثانيا: تشمل المواطنة، من زاوية سياسيّة، الحقوقَ القانونيّة، والواجبات تجاه الشّعب والوطن. ولكنّنا، باعتبارنا مواطنين تونسيّين، نشترك في الرّموز الثّقافيّة، كاللّغة والتّراث والعادات والدّين... وكلّ إلغاء أو استبعاد لأيّ عنصر من العناصر المكوّنة للمواطنة، من شأنه أن يعطّل تأسيس مجتمع ديمقراطيّ حقيقيّ يتناغم مع خصوصيّة مجتمعنا وتراثنا الثّقافي. يقول آلان تورين: «نريد اليوم ديمقراطيّة سياسيّة واجتماعيّة في الوقت نفسه، ولكنّنا نريد أيضا ديمقراطيّة ثقافيّة». (2) فالدّيمقراطيّة نظام يتكوّن من جوانب ثقافيّة ومعرفيّة وسلوكيّة ودينيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة.

إنّ التّأكيد على الجانب الثّقافيّ يتأتّى من كون الدّيمقراطيّة لا ينبغي اختزالها في نظام سياسيّ، بل هي ثقافة قائمة على الاختلاف. فالدّيمقراطيّة، قبل أن تكون نظاما سياسيّا، هي نظام ثقافيّ تعدّديّ يرتكز على الحوار والاستدلال والنّقد البنّاء. وليست الدّيمقراطيّة أسلوبا في الحكم، بل هي أسلوب عيش يقوم على احترام الحرّيّات وحقّ الاختلاف. وفي هذا السّياق

يقول موران: «يحمل المجتمع الدّيمقراطيّ في ذاته تنوّع الأفكار والآراء، كما يحمل القبول بالاختلاف. وأن نعمل من أجل الدّيمقراطيّة، يعني أن نعمل في الوقت نفسه من أجل الأفراد ومن أجل المجتمع» (3).

لا تُبنى الدّولة الدّيمقراطيّة من أعلى هرم المجتمع، بل من أسفله. فالدّيمقراطيّة ممارسة ثقافيّة شاملة، وينبغي أن تتجذّر في وعي الشّعب. ولعلّ تعريف الدّيمقراطيّة على أنّها "حكم الشّعب بالشّعب"، يحمل عددا من الجوانب الّتي تستحقّ النّظر، ومن أهمّها: "من هو الشّعب؟ وما هي حدود المشاركة الّتي يُسمح بها للشّعب؟ وما هي الظّروف والأوضاع الّتي يُفترض أنّها ستؤدّي إلى المشاركة؟" (4). ومن أهمّ الأسئلة المربكة: ما هي الشّروط الضّروريّة لإقامة مجتمع ديمقراطيّ؟ ألا تتطلّب الدّيمقراطيّة، نظريّا، استعدادات معرفيّة وأخلاقيّة؟ ألا تتطلّب، عمليّا، حدّا معيّنا من الإمكانات الاقتصاديّة والعوامل الاجتماعيّة؟ إنّ المستقبل السّياسيّ في أيّ دولة ديمقراطيّة رهين التّشبّع بقيم ثقافيّة، أبرزها قيم الاختلاف، وحبّ الوطن، وخدمة المصلحة العامّة. وعليه، ينبغي اليومَ أن نعيد النّظر في أساليب التّربية، والبرامج التّعليميّة بوجه عامّ، وفي دَوْر وسائل الإعلام ودور الثّقافة والشّباب، والجمعيّاتِ الثّقافيّة، والأحزاب السّياسيّة والنّقابات... في تأصيل نمط مجتمعيّ ديمقراطيّ يعكس التّعدّد الثّقافيّ. وهنا نفهم الدّيمقراطيّة على أنّها نظام مجتمعيّ وليست نظام حكم فقط يتوقّف على إرادة الطّرف السّياسيّ. وتكون عمليّة بناء الدّيمقراطيّة مهمّة موكولة لكلّ مؤسّسات المجتمع. وعندها، لا يتوقّف تأسيس الدّيمقراطيّة على مبدأ الاعتراف بها ضمن النّصّ الدّستوريّ فقط، بل يقتضي تأسيسها ثقافيّا أيضا، وترسيخها في وعي أفراد المجتمع. فالدّولة الدّيمقراطيّة ليست دولة القانون فحسب، وإنّما هي دولة تقودها قيم ثقافيّة تقوم على حقّ الاختلاف والعدل والحرّيّة... وهنا نتساءل: ما هي مميّزات الحكم الدّيمقراطيّ؟

يقوم العمل السّياسيّ في المجتمع الدّيمقراطيّ على قاعدة الاختلاف وليس الخلاف. فقد ورد في المعجم الفلسفيّ للدكتور جميل صليبا «أنّ الاختلاف ضدّ الاتّفاق. والفرق بينه وبين الخلاف أنّ الاختلاف يستعمل في القول المبني على دليل، على حين أنّ الخلاف لا يستعمل إلاّ في ما لا دليل عليه» (5). وهنا يكون الاختلاف دليلا على حرّيّة التّفكير، وطلب الحقيقة في مقابل الخلاف المفضي للعنف بمختلف أشكاله، والتّورّط في الشّقاق والنّفاق السّياسيّ، وهو ما تعنيه، بوجه من الوجوه، عبارة «الفُرقاء السّياسيّين». أمّا الاختلاف الفكريّ، فلا يتعارض مع إمكانيّة الشّراكة والتّوافق بين أطراف العائلة السّياسيّة. يعكس مجتمع الفرقاء أو الخلاف الرّغبة في التّسلط وإقصاء المختلف من أجل المصلحة الحزبيّة، في حين يكون المجتمع الدّيمقراطيّ مجتمع الاختلاف والتّعاقد والتّوافق والتّنازل المتبادل من أجل المصلحة الوطنيّة. ويستعمل جون روولز، في هذا الصّدد، مفهوم «الخلاف المتعقّل» لتأكيد مبدأ الوفاق والتوافق، وهو النّواة الحقيقيّة للدّيمقراطيّة التّشاركيّة، لا سيما «و أن الخلاف المتعقّل هو خلاف بين أشخاص متعقّلين، أي أشخاص طوّروا لديهم الملكتين الأخلاقيتين: القدرة على امتلاك حسّ في العدالة، وتصوّر لما هو خير، إلى درجة كافية، حتّى يعدّوا، في إطار ديمقراطيّة ما، مواطنين أحرارا متساويين فيما بينهم، ولهم رغبة دائمة في أن يكونوا أعضاء فاعلين، بصفة تامّة، في المجتمع طيلة حياتهم» (6). يعبّر الاختلاف المتعقّل عن اختلاف المواطنين من حيث انتماءاتهم الاجتماعيّة ومستوياتهم التّعليميّة والثّقافيّة. ورغم ذلك، يتحقّق الوفاق عبر التّعاقد والتّقاطع، وهو ما يصطلح عليه روولز بعبارة «الوفاق عبر التّقاطع». فالدّيمقراطيّة هي نمط سياسيّ ينطلق من الشّعب، ويلتزم به كافة فئات الشّعب.

تستند الدّيمقراطيّة إلى حقّ الاختلاف باتّجاه إبرام «عقد» بين المواطنين، إذ ينبغي أن تكون قاعدة الاختلاف قاعدة مؤقّتة، مبتغاها الاتّفاق، والوحدة والانسجام، والتّفاهم. ففي النّظام الدّيمقراطيّ، يكون حسم التّنافس وصراع الأفكار بواسطة الانتخاب. يقول موران: «تشكل

الدّيمقراطيّة نسقا مركّبا بالمعنى الّذي يجعلها تحيا بفضل أشكال من التّعدّديّات، والمنافسات، والتّناقضات، مع الحفاظ على وحدة الجماعة» (7). تقوم الدّيمقراطيّة حقّا على الاختلاف، اختلاف يُحيي ولا يميت، اختلاف يبني ولا يهدم. وهنا، ينبغي أن نحافظ على حقّ الاختلاف كي نحافظ على الدّيمقراطيّة. إلاّ أنّ الدّيمقراطيّة الانتقاليّة، اليوم، هشّة التّأسيس، إذ يمكن أن يتحوّل التّنافس إلى نزاع، والاختلاف إلى خلاف، وهو ما يتعارض مع الرّوح الدّيمقراطيّة. فالدّيمقراطيّة هي ثقافة التّحاور، والتّعايش، والمشاركة في بناء مجتمع تعدّديّ. «ففي الدّولة الدّيمقراطيّة (...)، بيّنا أنّ جميع النّاس يتّفقون على العمل لإرادة مشتركة، ولكنّهم لا يتّفقون على أن يُبدوا آراءهم، أو يفكروا بطريقة واحدة. وبعبارة أخرى، فإنّه لمّا كان النّاس يعلمون أنّهم لا يستطيعون دائما الإجماع على رأي واحد، فقد اتّفقوا على العمل بالرّأي الّذي تُجمع عليه أغلبيّة النّاس، وعلى إعطائه قوّة القانون، مع الاحتفاظ بحقّهم في إلغاء هذا القرار الأوّل، عندما يجدون ما هو أفضل منه، وكلّما قلّت حرّيّة الرّأي عند النّاس (...) اشتدّ عنف السّلطة» (8). ولا يمكن بناء دولة ديمقراطيّة إلاّ في مناخ ثقافيّ تعدّديّ منفتح متحرّر من كلّ فكر دغمائيّ، فأساس الدّيمقراطيّة هو وجود آراء مختلفة.

ما الهدف اليوم؟

ـ دعم ثقافة المشاركة الفاعلة لدى كلّ الأطراف الاجتماعيّة والسّياسيّة، وسيادة ثقافة التّواصل حتّى نتجنّب مخاطر الانغلاق والتّعصب، ومخاطر الصّراعات الإيديولوجيّة العقيمة، والعراك الحزبيّ، لأنّه، بقدر ما تزداد الخلافات، تزداد فرص إفشال الثّورة. إنّ الظّرف الحاليّ يقتضي استعادة الثّقة في قدراتنا، والثّقة في غيرنا، والتّعاون مع كلّ الأطراف بعيدا عن النّزاع المدمّر لوحدتنا.

ـ تقوم الدّيمقراطيّة على تعدّديّة الآراء، وهي الضّامن للحدّ من تسلّط الدّولة، حتّى وإن كانت سلطة ديمقراطيّة ينفرد بها الحزب الفائز بالأغلبيّة. ففي المجتمع الديمقراطيّ، يتحاور النّاس، ويتناقشون، ويتحاجّون، ويُسهم كلّ المواطنين في أخذ القرار.

ـ تتربّص بنا اليومَ، بالفعل، مشاكل اقتصاديّة واجتماعيّة جسيمة تحتاج إلى تكافل كلّ القوى لمواجهتها من أجل بناء تونس.

ـ تحتاج الدّيمقراطيّة إلى التّنافس بين الأفكار، لا إلى النّزاع بين الأشخاص والأحزاب. وعلى الرّغم من هذا، ينبغي أن يخضع النّزاع إلى قواعد اللّعبة الدّيمقراطيّة: الحوار، والمصلحة الوطنيّة، والانتخاب، والتّوافق. فالدّيمقراطيّة تستدعي التّوافق والوحدة، ولكنّها في الوقت نفسه، تقرّ بحقّ الاختلاف.

ـ الدّيمقراطيّة هي نظام الأغلبيّة، ولكنّها تضمن حقّ الأقلّيّات، وحقّ المختلف في الاحتجاج والتّعبير. ومن حقّ الأقلّيّة الاحتجاج دون إلحاق الضّرر بمؤسّسات الدّولة، ودون النّيل من المصلحة الوطنيّة. ولعلّ المحافظة على حقّ الأقلّيّة الواعية بواجبات المواطنة، وحقّها في الدّفاع عن الحرّيّات، يندرج ضمن غاية أسمى، هي المحافظة على الحياة الدّيمقراطيّة.

نستنتج ممّا تقدم أنّه :

ـ لا يمكن لأيّ دولة استعباد مجتمع بأكمله، إذ يستحيل سلب حرّيّة الأفراد في التّعبير والتّفكير، وهو ما يبرر القول بأنّ الاختلاف حقّ يكفل الحرّيّات الأساسيّة.

ـ لا يمكن للدّولة الدّيمقراطيّة، كما نراها مستقبلا، أن تقصي النّزاع، والتّنافس، وإلاّ وقعنا في "طوباويّة سيّئة، طوباويّة المجتمع الكامل الّذي ليس فيه لا صراعات، ولا تناقضات، ويسوده الانسجام التّامّ (9). أمّا الطوباويّة الجيّدة، فقوامها جدليّة الاختلاف والوحدة. فالتّنافس جزء لا يتجزّأ من المجتمع الدّيمقراطيّ، والدّيمقراطيّة الحقيقية هي الّتي تتعدّى النّزاعات نحو الوحدة والوفاق، وهو ما ميّز الثّورة التّونسيّة.

المصادر والمراجع

1) سبينوزا، رسالة في اللاّهوت والسياسة، ترجمة وتقديم: د. حسن حنفي، مراجعة: د. فؤاد زكريا، دار الطليعة - بيروت، الطّبعة الثّانية، مارس 1981، ص:452.

2) آلان تورين، من أجل عقد ثقافيّ، من كتاب: القيم إلى أين؟، ترجمة زهيدة درويش جبور وجان جبور، مراجعة عبد الرزاق الحليوي، المجمع التونسيّ للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، منشورات اليونسكو، 2004-2005، ص:333.

3) إدغار موران، أخلاقيات المستقبل وعلاقتها بالسياسة، من كتاب: القيم إلى أين؟، ص367.

4) أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة وتقديم الدّكتور فايز الصيّاغ، المنظمة العربيّة للتّرجمة، مؤسّسة ترجمان، 2005، ص: 474.

5) الدكتور جميل صليبا، المعجم الفلسفيّ، الجزء الأول، الشّركة العالميّة للكتاب، دار الكتاب العالميّ، 1994، ص: 47.

6) جون روولز، نظريّة العدالة ص: 327 عن كتاب بول ريكور، العادل، الجزء الأول: بعد «نظرية العدالة» لجون روولز، تعريب منير الكشو، بيت الحكمة، 2003، ص: 143.

7) إدغار موران، تربية المستقبل، المعارف السّبع الضّرورية لتربية المستقبل، ترجمة عزيز لزرق ومنير الحجوجي، دار توبقال للنشر، 2002، ص: 102.

8) سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ص ص: 450-451.

9) إدغار موران، أخلاقيّات المستقبل وعلاقتها بالسياسة، من كتاب: القيم إلى أين؟، ص، 365.



الثّورة من أجل الصحّة
العيش في حياة صحيّة كريمة حقّ أساسيّ من حقوق الإنسان

محمود ذكار / جامعي، تونس

هل يمكن الحديث عن كرامة الإنسان وحريته في غياب الحق في حياة صحية ؟

لمّا كانت الصحة حقا أساسيا من حقوق الإنسان الجوهرية فإن الإنسان بدونها لا يمكن أن يعيش بكرامة. هذا ما أكّده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 في الفقرة 1 من المادة 25 « لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة».

ومع إنشاء منظمة الصحة العالمية سنة 1946 تمّ الاعتراف لأول مرّة بالحق في الصحة اعترافا دوليا في دستور المنظمة ثم من خلال مسيرة كبيرة من الإعلانات والعهود والمواثيق الدولية الأخرى. ولعل ما جاء في المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 يعدّ الأشمل في مجال حق الصحة حيث ورد بالفقرة الأولى من المادة المشاراليها أن الدول الأطراف تقر «بحق كل إنسان في التمتّع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه» (1).

فلا ينطوي الحق في الصحة على توفير خدمات الرعاية الصحية في الوقت المناسب فحسب، بل ينطوي أيضاً على محددات الصحة الدفينة، مثل توفير المياه النقية والصالحة للشرب ووسائل الإصحاح الملائمة وإمدادات كافية من الأغذية والأطعمة المغذية المأمونة والمساكن الآمنة وظروف مهنية وبيئية صحية وتوفير وسائل التثقيف الصحي والمعلومات الصحية المناسبة، بما في ذلك ما في مجال الصحة الجنسية والإنجابية.

وقد أكّد **مؤتمر الرعاية الصحية الأولية الذي عقدته منظمة الصحة العالمية في سبتمبر 1978 بمدينة آلما آتا -كبرى مدن كازاخستان- أن الصحة هي التكامل الجسدي والعقلي والاجتماعي وليست مجرد الخلو من المرض. ويعتبر الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الصحة أهم هدف على العالم أجمع أن يسعى إلى تحقيقه وأن أفراد المجتمع لهم الحق في المشاركة الفعالة في التخطيط والتنفيذ لبرامجهم الصحية. ولا تنتهي الوثيقة بنودها العشرة، المسماة بإعلان الما آتا** (2) (Alma Ata Déclaration) **التي وقعها مئات المؤتمرين يمثلون أغلب دول العالم، حتى تعلن بوضوح أن الرعاية الصحية**

الأولية هي حجر الأساس للرعاية الصحية في أي مجتمع وقد أطلقت المنظمة مع هذا الإعلان شعار «الصحة للجميع بحلول عام 2000».

وجاء قرار جمعية الصحة العالمية رقم 58 - 33 الذي صدر عام 2005 يؤكد أن كل شخص ينبغي أن يكون قادراً على الحصول على الخدمات الصحية وألا يتعرض لمصاعب مالية من جراء ذلك.

ولبلوغ هذا المستوى من الصحة ولتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق فإنه يتعيّن على الدول الأطراف في هذا العهد اتخاذ جملة من التدابير اللازمة وهي:

1. خفض معدل وفيات الأمهات والمواليد والرضع وتأمين نمو الطفل نموا صحيا.

2. تحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية.

3. الوقاية من الأمراض الوبائية والمزمنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها.

4. تهيئة الظروف التي من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض.

كل هذه المواثيق وغيرها (3) الداعمة لهذا الحق في الصحة نجدها ترتبط ارتباطا وثيقا بحقوق الإنسان الأخرى، لا تنفصل عنها ولا تتجزأ، كالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من الحقوق التي توفر للإنسان ظروفا تتيح له أن يعيش حياة صحية كريمة، من ذلك مثلا الحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة والإمداد الكافي بالغذاء الآمن والمسكن والعمل والتعليم والكرامة الإنسانية والحياة وعدم التمييز والمساواة وحظر التعذيب والخصوصية وحرية تكوين الجمعيات وغيرها...

الحق في الصحة بهذا الفهم الاجتماعي الموّسع والمرتبط بحقوق الإنسان الأخرى يتجاوز ذلك المفهوم المقتصر على الحق في الرعاية الصحية والوارد بديباجة دستور منظمة الصحة العالمية لسنة 1946 الذي يعتبر الصحة : «حالة من اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا، لا مجرد انعدام المرض أو العجز». وهذا يعنى أنه حدث تغيير في مفهوم الحق في الصحة لدى المجتمعات فتحول من دائرة التركيز على الرعاية الصحية إلى الحق في العيش في حياة صحية.

فإذا كانت الصحة كما مرّ بنا تدخل في دائرة الشأن العام لا الخاص أي ليست مجرد انعدام المرض وإنما هي من القضايا بالغة الأهمية ومن الحقوق الأساسية للإنسان بدون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية فإن عدم التمتّع بالحق في حياة صحية لن يكون سوى فقدان الحق في العيش بكرامة. ولا يجب أن يفهم الحق في الصحة على أنه الوقاية من كل سبب يمكن أن يؤدي إلى اعتلال صحة الإنسان، كالعوامل الوراثية وانتهاج أساليب غير صحية وخطرة على صحة الفرد كالتدخين والتلوث... وغيرها من العوامل المضرة بالصحة. بل الحق في الصحة يعني التمتع بمجموعة متنوعة من المرافق والخدمات والظروف الضرورية للمحافظة على الصحة من خلال تعزيز أنماط حياة صحية وتعزيز روافد الصحة المائية والغذائية والبيئية وتوعية المجتمع بإتباع الأساليب التي تمنع المرض.

هل يمكن بلوغ الحق في الصحة، في المجتمع التونسي الراهن خاصة بعد الثورة ؟ وهل آن الأوان كي يتحرّر المواطن من ذل الحاجة عند المرض ويعيش حياة صحية أي يعيش بكرامة؟.

أم هل أن هدف التمتّع الكامل بالحق في حياة صحية لا زال بعيد المنال بل ويزداد ابتعادا خاصة لدى فئات السكان الضعيفة الذين يعيشون في حالة من الفقر والتهميش؟

هل هناك عوائق أمام إعمال الحق في الصحة يستوجب اتخاذ جملة من التدابير اللازمة لأجل تأمينه وتدعيمه؟ وهل يمكن الحديث عن كرامة الإنسان وحريته في غياب الحق في حياة صحية ؟.

للإجابة على هذه الإشكاليات لا بد من الرجوع إلى

تلك التدابير التي ينبغي على كل دولة طرف في المعاهدات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان اتخاذها للوصول بالإنسان إلى أعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية والوقوف عند بعض المؤشرات التي تساعد على معرفة مدى استجابة سياسة الصحة في تونس لتلك الاشتراطات.

قامت الحكومة منذ تسعينات القرن الماضي بإرساء عدّة مشاريع لدعم قطاع الصحة العمومي منها:

- مشروع الصحة العائلية والسكّان الذي أنجز من أجل تدعيم الهياكل الصحية بالخطوط الأولى والحدّ من الفوارق بين الجهات وذلك بإدماج خدمات صحّة الأم والطفل.

- مشروع الإصلاح الإستشفائي في المؤسسات الإستشفائية الجامعية الذي أنجز خلال الفترة الممتدّة من سنة 1992 إلى سنة 1999 لمجابهة أهم العوائق التي تعترض الهياكل الصحية العمومية في القيام بدورها المتمثل في تحسين جدوى الخدمات الصحية وتخفيف عبء نفقات المستشفيات الجامعية التي تتحملها الدولة.

- المشروع القطاعي للصحة الذي تم تنفيذه خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2003 لدعم وتأهيل المستشفيات الجهوية بهدف تحسين الخدمات الصحية والإحاطة بالمرضى وتقليص المتوافدين على المستشفيات الجامعية وتطوير النظام المعلوماتي وتطوير الطب الإستعجالي.

استوجبت هذه المشاريع استثمارات كبيرة على وجه الاقتراض من البنك العالمي من أجل تنفيذ إستراتيجية وطنية للصحة ترتكز على محاور رئيسية مرتبطة بالاشتغال على تحسين جودة الخدمات الصحية المقدّمة للمريض وتحقيق شعار الصحة للجميع.

كيف يبدو واقع الصحة في تونس الآن بعد الانتهاء من انجاز هذه المشاريع والدخول في تنفيذ الإجراءات العملية للمخطط الخماسي للتنمية الممتد بين سنتي 2007 و2011 والشروع في برنامج تأهيل قطاع الصحة العمومية الذي يجري تطبيقه منذ بداية سنة 2008 والاهتمام بتوفير طب الاختصاص في الجهات من خلال جملة من الحوافز للإطار الطبي المختص للعمل بالمناطق الداخلية ؟

كيف تبدو نتائج أهداف تلك المشاريع ؟ وما هي أبرز التطورات على المؤشرات المتعلقة بمعدلات جودة الحياة ونسب الوفيات؟.

من أجل ذلك سنتناول مؤشر صحة الأم والطفل من بين المؤشرات التالية الدالة على بلوغ مستوى الحصول على الخدمات الصحية وعلى ممارسة الحق في الصحة:

- صحة الأم والطفل، صحة المراهقين والشباب، صحة المسنين والمعوقين.
- السلامة الصحية المرتبطة بالبيئة.
- الوقاية الأولية من الأمراض غير السارية والمزمنة.
- الحد من الفوارق الجهوية.

صحة الأم:

لا تزال نسبة وفيّات الأمهات مرتفعة مقارنة بالأهداف المرسومة حيث تقدّر إلى سنة 2007 بحوالي 48 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حيّة مع تسجيل فوارق في نسبة وفيّات الأمهات بين شرق البلاد وغربها وبين الجهات، كما أن 75 % من الوفيّات كان من الممكن تلافيها و55 % منها راجعة إلى نقص في العناية حيث لازال يمثل النزيف أثناء الولادة السبب الأول والمباشر لوفيات الأمهات في غياب توفر بنك الدم في أغلب مراكز الولادة بمناطق متعددة، فضلا عن أسباب أخرى غير مباشرة، ترتبط بارتفاع نسبة إصابة المرأة الحامل بفقر الدّم الناتج عن نقص الحديد والتعفنات وأسباب غير محددّة (4).

جعلت هذه النسبة المرتفعة المخطط الخماسي للتنمية يسعى إلى تقليصها لكي تبلغ أقل من 35 وفاة لكل 100 ألف ولادة حيّة في نهاية سنة 2011. لكن بالرجوع إلى ما نشرته منظمة الصحة العالمية من وثائق تخص «الإحصاءات العالمية للصحة لسنة 2010» يبدو أن هنالك نسبًا أخرى منقّحة من طرف المنظمة وأكثر ارتفاعا من تلك النسب المصرّح بها.

نسبة وفيات الأمومة لكل 100 ألف مولود حي (5)

البلدان	التقديرات المقدمة سنة 2005 من وكالات المنظمة (1)	التقديرات المبلّغة من البلدان 2009 (2)	تفاوت درجات الشك بين (1) و(2)
إيطاليا	3	2	عادية
أسبانيا	4	4	»
الكويت	4	2	»
اليابان	6	3	»
فرنسا	8	8	»
أمريكا	11	13	»
قطر	12	12	»
ليبيا	97	27	مرتفعة
تونس	100	36	»
مصر	130	59	»
الجزائر	180	93	»
المغرب	240	227	»
زمبابوي	880	725	»
أفغانستان	1800	1600	»
النيجر	1800	648	»
سيراليون	2100	857	»

إن نسبة وفيات الأمهات المصرّح بها من طرف وزارة الصحة العمومية في تونس تراوحت بين 48 و36 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية ما قبل سنة 2006 إلى سنة 2007 بينما تقديرات وكالات منظمة الصحة العالمية تصل إلى مستوى أعلى بكثير إذ تبلغ 100 حالة وفاة (6).

يعود هذا التفاوت الكبير غالبا إلى قلة البيانات المتاحة وتدني نوعيتها وآنيتها إذ من الصعب تقدير الوفيات حسب السبب في البلدان النامية، حيث تكون نظم عدّ الوفيات وتسجيل سبب الوفاة بدقة إما ضعيفة وإما غير قائمة ومن ثم فإن هذه المؤشرات مرتبطة بقدر كبير من الشك (7). كثير من البلدان النامية ومنها تونس لا يعتدّ بمصادرها، فالأرقام المبلّغة مستمدّة من مصادر مختلفة وتتفاوت جودتها من حيث اكتمالها وآنيتها وموثوقيتها ودقتها. وهو ما جعل منظمة الصحة العالمية تعمل هي وشركاؤها من الوكالات على وضع تقديرات منقحة ومعدّلة كما هو مبيّن في الجدول السابق.

لقد بدت الأرقام الرسمية المصرّح بها والمتعلقة بتحسين مؤشر وفيات الأمهات (36 حالة سنة 2007) (8) خاطئة ومتضاربة مع التقارير الدولية (100 حالة وفاة) ولا تتناسب مع نسب بعض البلدان المشابهة والمجاورة (الجزائر 180-93 والمغرب 240-227 مصر 130-59) (9) مما يجعلنا نشكك في أرقام الحكومة حول وفيات الأمهات والأطفال أثناء الولادة بتونس. فالبيانات الرسمية المعتمدة التي حاول النظام السابق أن يرسم من خلالها صورة وردية تعكس واقع الصحة في تونس لم تكن إلا مجرد صورة مشوهة للواقع نتيجة تزوير حكومي مدبر.

كما أنه ومقارنة بنسب بعض البلدان الأخرى التي لا تتجاوز 2 إلى 12 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية

فإن نسبة وفيات الأمهات في تونس حسب تقرير منظمة الصحة تعتبر مرتفعة جدا وهو ما يؤكد أن هدف تحسين جودة الخدمات الصحية للمريض من خلال مشاريع الدعم والإصلاح للصحة العمومية، لا زال بعيد المنال.

تعكس مشكلة وفيات الأمهات العالية ضآلة الخدمات الصحية لرعاية الأمومة كماً ونوعاً، فإن النسبة المرتفعة لوفيات الأمهات تعود إلى ضعف مستوى الرعاية الصحية المقدمة لهن في فترة ما قبل الولادة وضعف الرعاية الطارئة أثناء الولادة.

من جهة أخرى وبالرغم من أن نسبة وفيات الأمهات تشهد ارتفاعا كبيرا في تونس عامّة إلا أنه توجد إضافة إلى ذلك حالات غبن في المجال الصحي تكمن جذورها في عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الجهات (الشريط الساحلي والحدودي) وبين الفئات (الأقل والأكثر دخلا) حيث يبدو الفقر أخطر ما يهدد الصحة، فأشد الناس حاجة للرعاية الصحية هم الذين يحصلون على الأقل منها بينما يمنح الأغنياء امتيازات لا يعرفها الفقراء.

هذه الفوارق وغيرها يمكن تضييقها وتلافيها ورأب الفجوة بين الجهات من خلال برامج وآليات لكي تحصل النساء بوجه عام الثريات والفقيرات على معدلات مشابهة من التغطية الصحية الشاملة في أي مكان يعشن فيه. لكن لا بدّ أن ندرك أن تحقيق هدف حق الصحة والحياة الصحية يتطلب ولا شك توافر مناخ سياسي مسؤول واستنهاض ثقافة اجتماعية تعي معنى حقوق المواطنة وممارسة ديمقراطية المساءلة والمحاسبة حماية لتلك الحقوق وتجعل المواطن يعلم ويعي أن صحته هي حق من حقوقه وليست منّة من أحد.

لماذا هنالك مناطق داخلية محرومة من طب الاختصاص؟ ولماذا هنالك فئات أكثر ضعفا وأكثر عرضة للوفاة من غيرها وأقل تغطية صحية متاحة؟ وما هي العوائق أمام التقدم في المجال الصحي وأمام تطوير الخدمات الصحية ؟

1 – طب الاختصاص في المناطق الداخلية :

لا زال غالب أطباء الاختصاص المتخرجون لا يرغبون في القبول بالخدمة بإحدى المناطق الداخلية التي تشكو نقصا في الإطار الطبي المختص رغم عديد الإجراءات والحوافز لفائدة هؤلاء لتشجيعهم على العمل والانتصاب هناك بينما عدد كبير من الأقسام الإستشفائية الجامعية تعج بالأطباء المختصين سنويا (10). وهو ما يدعو سلطة الإشراف على الصحة إلى سلوك سياسة إرادية حتى يتم تجاوز هذا الوضع في المنظومة الصحية والحد من عدم التوازن في الخارطة الصحية.

لعل من تداعيات عدم القبول بهذه الخدمة هو إختلال التوازن بين الجهات وتهميشها على مدى عقود أدّت إلى ارتفاع نسبة الوفيات لدى الأمهات والولدان عن غيرها من الجهات.

ولئن بدت بعض الأسباب التي تحول دون رغبة هؤلاء الأطباء في القبول بالعمل في الجهات المحرومة ليست وجيهة إلى حدّ كبير، فإن وزارة الصحة مطالبة بالتكفل بتحسين ظروف العمل داخل مستشفيات تلك الجهات وتوفير التجهيزات والمعدّات الطبية اللازمة وتوفير فرق العمل المتكاملة.

إن النهوض بهذه المناطق المحرومة وتقديم الخدمة الصحية لأولئك الأمهات والأطفال الذين يموتون أثناء الولادة أو بعدها ولكل مريض يطلب العون والعلاج يظل واجبا وطنيا لا يمكن التخلي عنه تحت أي مبرر من تلك المبررات. ولعل ما يتعلل به كثير من أطباء الاختصاص في خصوص العمل في المناطق الداخلية بالظروف والصعوبات يحمل على رفضها أمام قبول أطباء الاختصاص المنتدبين من طرف وزارة الصحة من بعض الدول (بلغاريا وأوكرانيا وروسيا...) (11) للعمل في هذه الجهات بدون عوائق.

وهو ما يدعو إلى سلوك سياسة إرادية حتى يتم تجاوز هذا الوضع في المنظومة الصحية والحد من عدم التوازن في الخارطة الصحية. . فبينما يرفض بعض أطباء

الاختصاص العمل في المناطق الداخلية يجبر الأطباء في الجزائر على سنتين من الخدمة المدنية في المناطق البعيدة فور التخرج (12).

على الطبيب قبل كل شئ واجب إنساني ومسؤولية أدبية تجاه المريض والمجتمع الذي يعيش فيه ولا تدخل هذه المسؤولية في دائرة القانون ولا يترتب عليها جزاء قانوني، بل إن أمرها موكول إلى الضمير والوازع الداخلي. إلا أنه ومقابل ذلك هنالك عدّة مسؤوليات تترتب على الطبيب.

وسيبقى دور الطبيب إيجابيا ومحوريا في قطاع الصحة، وسيظل الواجهة والمعبّر عن الرعاية الصحية وستجعل أخلاقه الطبية من مهنته مهنة إنسانيه نبيلة بالدرجة الأولى وستزداد أهميتها في مثل هذه الظروف بسبب ابتعاد كثير من الأطباء في العالم عن قسم أبقراط والتزاماته.

2 ـ علاقة الطبيب بالمستشفى :

يعتبر المستشفى من المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية حسب ما تنصص عليه الأوامر الخاصة بتنظيم وسير هذا المرفق العام وعلاقة الطبيب بالمستشفى هي علاقة موظف مكلف بأداء خدمة عامة وتتحدد بمقتضى اللوائح المنظمة لنشاط المرفق الصحي العام وينحصر بذلك عمل الطبيب في الممارسة الطبية وفقا لتخصصه الطبي وعدم اقتحام تخصص جديد كالإدارة الصحية دون علم ومعرفة لأبسط نظريات وتطبيقات ومفاهيم الإدارة الصحية الحديثة.

إلا أن الواقع الميداني يبيّن أن وزارة الصحة وإداراتها وأقسامها الإدارية (13) كثيرا ما تدار من قبل مجموعة من الأطباء المتخصصين في الطب تركوا التخصص الذي درسوه وقاموا بممارسة تخصص الإدارة الذي لم يدرسوه ولم يعرفوه من قبل. ويعدّ ذلك، تعارضا صريحا مع مبدأ التخصص إذ أن التخصص في إدارة الخدمات الصحية هو كأي علم آخر له أقطابه الذين درسوا وأبدعوا في تخصصهم كما أبدع رواد الطب في تخصصاتهم.

إن تطبيب الإدارة واقتحامها من طرف الأطباء يعدّ عائقا من العوائق أمام التقدم في المجال الصحي ولا يمكن تطوير خدماتنا الصحية إلا بخروج آخر طبيب من إدارة المؤسسات الصحية كما هو الحال في فرنسا.

3 ـ الالتزام بأوقات العمل القانوني :

لا تكاد تخلو تشريعات العمل من الإشارة بوضوح لواجبات الموظف وضرورة الالتزام بأداء العمل وإتقانه وعدم استغلاله لمصلحته الشخصية. وقد جاء الأمر عدد 3449 المؤرخ في 10 نوفمبر 2008 والمتعلّق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الطبي الإستشفائي الصحي في فصله الثالث لينص على ضرورة أن يقوم هؤلاء الأعوان بـ 36 ساعة عمل أسبوعيا توزع على كامل أيام العمل الإداري إلى جانب المساهمة خارج أوقات العمل العادية في حصص الاستمرار الطبي وفقا للأحكام الترتيبية الجاري بها العمل، عدم التزام بعض الأطباء بأوقات العمل القانوني وبالرغم من أنه من أساسيات المهنة، يعدّ من الأخطاء المنتشرة على نطاق واسع يقع فيه كثير من الأطباء حتى أصبح السمة البارزة لدى كثير منهم بوجه عام كما يعدّ أيضا اقتطاعا من حق المواطن وهو كثيرا ما يتضرر منه المرضى من كبار السن والنساء والأطفال الذين يفدون على المستشفيات من مناطق بعيدة، وينتظرون لعدة ساعات من يعاينهم مما يجعلهم لايطيقون الانتظار لفترات على كرسي الانتظار مسببا لهم ذلك بعض المضاعفات.

فالعمل بنظام 36 ساعة أسبوعيا كما حدّده الأمر المشار إليه يعني أن يباشر الطبيب عمله بالمستشفى يوميا بداية من يوم الاثنين إلى يوم السبت من الساعة 7 و30 دقيقة إلى الساعة 13 و30 دقيقة (6 ساعات يوميا x 6 أيام = 36 ساعة).

الاكتظاظ الذي تشهده العيادات الخارجية في غالب

المستشفيات مردّه توافد المرضى على قاعات التسجيل منذ الصباح الباكر ويزدحم بهم المكان في انتظار الطبيب الذي غالبا ما يباشر عمله في وقت لاحق دون أن تكون هنالك أي آلية لمحاسبته أو مساءلته. فانعكست الأدوار وانقلبت حتى عاد المريض هو الذي ينتظر الطبيب وغاب أو يكاد العمل بمبدأ الطبيب في خدمة المريض.

مراعاة لأخلاقيات المهنة فإن الواجب يفرض الانضباط والحضور اليومي وعدم التغيب والتسيب في أوقات العمل من طرف الأطر الطبية كما يفرض الواجب السهر على ضمان الصحة الجيدة للمواطنين. وعليه فإنه لابد من وضع نظام صارم ضد من يتغيب بدون عذر ولا بد من تفعيل الإجراءات القانونية الزجرية في حق المخلين بواجباتهم المهنية والمتلاعبين بآلام ومعاناة المواطنين. ويعدّ التغيب وعدم احترام أوقات العمل، المستفحلين، انتهاكا صريحا للحق في الصحة وإخلالا من جانب الدولة بمسؤوليتها القانونية في السهر على صحة المواطنين وتأمين هذا الحق على أرض الواقع. كما يعدّ صمت مسؤولي الصحة عن الظاهرة، تشجيعا وحماية غير معلنة، لسيادة قانون الفوضى في غالب الهياكل الصحية. وهو ما يحث إلى الدعوة لإيجاد هيئة رقابية داخل الهياكل الصحية تراعي مثل هذه الجوانب وتهتم بها وتكون مخولة لاتخاذ الإجراء الجزائي المناسب عند انتهاك أي طبيب لحدود ما التزم به كموظف عمومي. وقد بدت الجزائر البلد المجاور أكثر صرامة في التعامل مع هذه التجاوزات، حيث أصدرت وزارة الصحة في سنة 2011 مذكرة تدعو فيها مدراء المستشفيات للتعامل بشكل حازم مع الأطر الطبية التي تتغيب عن عملها أو تعمل في مصحات أو عيادات خاصة.

4 – إشكالية النشاط الخاص التكميلي:

منح نظام أعوان السلك الطبي الإستشفائي الصحي بعد موافقة وزارة الصحة القيام بعيادات خارج المؤسسات الإستشفائية بعنوان خاص ورخّص لأطباء الاختصاص في القيام داخل هذه المؤسسات بعيادات بعنوان خاص أثناء حصتين بعد الظهر أسبوعيا وهو ما يعرف بالنشاط الخاص التكميلي «Apc».

لكن ذلك لم يمنع مصالح المراقبة من تسجيل ورصد بعض التجاوزات كانت موضوع ما ورد في المنشورين عدد 15 وعدد 14 الصادرين عن وزارة الصحة العمومية بتاريخ 12 أفريل 2011 بعنوان مذكرة حول ممارسة النشاط الخاص التكميلي ومذكرة حول العمل بعنوان خاص ليشيرا ومن خلال عمليات التفقد والمراقبة الدورية التي قامت بها المصالح المختّصة بوزارة الصحة العمومية إلى عدد من التجاوزات ارتكبها بعض الأطباء المرخص لهم.

ومن بين هذه التجاوزات نجد أن غالب هؤلاء الأطباء لا يكتفون بحصتين في الأسبوع بل امتد نشاطهم الخاص وخلافا للأوامر المنظمة لهذا النشاط كامل أيام الأسبوع وقد شهد عدد الأطباء المرخص لهم لممارسة هذا النظام التكميلي الخاصّ من الأساتذة المحاضرين المبرزين والأساتذة في الطب والاستشفائيين الصحيين العاملين بمستشفيات المناطق الداخلية ارتفاعا بالغا، ولم تكن جل هذه التراخيص تسند على قاعدة معايير موضوعية بقدر ما كانت تسند مباشرة بقرار من وزير الصحة بمقاييس ضيقة كالولاءات الحزبية وغيرها... وهناك من يعمل لحسابه الخاص ودون أن يكون له رخصة لممارسة هذا النشاط في تواطئ مع بعض المسؤولين إضافة إلى استغلال موارد المستشفى المادية والبشرية في عمليات مشبوهة تحدث بين الحين والآخر.

لدى بعض الأطباء عيادة خاصة بالإضافة إلى عمله في المستشفى حيث يقوم بعض الأطباء بتحويل المرضى إلى عياداتهم لأجل فحوصات قد تكون متوفرة في المستشفى بدعوى أنه سيجد رعاية وفحوصا وطرقا علاجية أفضل وإنما الواقع قد يكون العكس حيث يكون المستشفى أفضل وإنما هدف الطبيب هو مجرد الكسب المادي السريع بكل الوسائل على حساب المرضى والمستشفيات والمجتمع بشكل عام وتنفير المريض من المعالجة في المؤسسات العمومية في غفلة عن القسم الذي أداه عند تخرجه. مثال ذلك الكشف بالصدى، حيث

يمتلك بعض الأطباء آلات كشف ليست بالمواصفات المطلوبة فهي في الغالب صغيرة مما ينتج عنه عمليات كشف غير دقيقة يظل المتضرر والخاسر فيها هو المريض بينما يتوفر في المستشفى وعند ذوي الاختصاص آلات متطورة «كالمفراس والكشف بالرنين المغناطيسي» (14).

كانت لتداعيات النشاط الخاص التكميلي ولتلك التجاوزات والممارسات أثر بالغ على المنظومة الصحية برمتها، من ذلك ظهور خدمات صحية متوازية داخل المستشفيات العمومية واحدة موجه للفقراء العاجزين على تحمل أي مصاريف للعلاج وأخرى للأغنياء القادرين على دفع معلوم تلك العيادات والفحوصات التي يمارسها أولئك ألأطباء في إطار نشاطهم الخاص مما ساهم في تعميق الفوارق الاجتماعية ليس داخل المجتمع فحسب وإنما داخل المستشفى بصفته مرفقا عاما يفترض أن يسود فيه مبدأ المساواة بين المواطنين. فأصبح القادرون على الدفع يتمكنون من إجراء الفحوصات آنيا ويتمكنون من كل التجهيزات المتوفرة لهم دون سواهم أما العاجزون عن الدفع فيضرب لهم موعد بعد مدة وفي ظروف غير متساوية وبتجهيزات معطبة أو غير متوفرة (15) وتحولت بذلك الصحة من شعار الصحة للجميع إلى الصحة لمن يدفع أكثر وغابت أو تكاد تلك المبادئ الإنسانية التي قامت عليها مهنة الطب. وبغياب هذه المبادئ فقد الطبيب شرف مهنته وفقد مصداقيته لدى المريض الذي يرى عند نوافذ التسجيل من يدعوه إلى تلك العيادات الخاصة في المستشفى أو في المصحات حيث سرعة الخدمات بدل الانتظار الطويل بسبب حالة التسيب والتدهور وتفرغ رؤساء الأقسام لنشاطهم التكميلي الخاص بدل التفرغ للمرضى والعناية بهم.

كما سببت هذه الممارسات الجشعة والتجاوزات الحاصلة في النشاط التكميلي الخاص إلى تحول الأطباء عن دورهم المحدد لهم في الأوامر المتعلقة بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الطبي الإستشفائي الصحي وعلى ضرورة أن يقوم هؤلاء الأعوان بـ36 ساعة عملا أسبوعيا توزع على كامل أيام العمل الإداري إلى جانب المساهمة في حصص الاستمرار الطبي وتأطير الطلبة والمتربصين الداخليين والمقيمين في الطب إضافة إلى إدارة البحث العلمي. لكن عمليا لم يعد بإمكان الأساتذة التفرغ لتأطير هؤلاء وتكوينهم أمام تفرغهم الكلي لنشاطهم الخاص مما انعكس سلبا على البحث العلمي في ميدان الطب وعلى كفاءة أطباء المستقبل في العلاج والإحاطة بالمرضى، واستفحلت ظاهرة الأخطاء الطبية وتدنت جودة الخدمات الصحية فلا غرابة أن تجد الطبيب الداخلي غير قادر على القيام ببعض الفحوص الأولية في مهنته مستنجدا بالممرض لمساعدته أو القيام بها بدلا عنه فلا هو قادر على تشخيص المرض ولا هو بالأحرى قادر على العلاج وهو ما يؤشر على مستوى تكوين الأطباء الذي تراجع بشكل ملحوظ.

وفي القطاع الطبي الخاص قد يبالغ عدد من الأطباء في عدد مواعيد الفحص خاصة إذا تعلق الأمر بمتابعة الحالة الصحية للمصابين بأمراض مزمنة أو بمراقبة الحمل، ووصل الأمر بأحدهم إلى إجبار عدد من الحوامل على الولادة بعمليات قيصرية في حين أن حالاتهن لا تستوجب ذلك كما سجل صندوق التامين على المرض أيضا بعض التلاعب في التعريفة القانونية المتفق عليها مع الأطباء المتعاقدين (16).

وقد تورط بعض الأطباء في ارتكاب عمليات وهمية مكنتهم من استخلاص عشرات الآلاف من الدنانير من خزائن الصندوق الوطني للتأمين على المرض على غير وجه حق، وهو ما أثبته الخبراء الماليون للصندوق الذي بادر إلى جملة من القرارات الفورية بفسخ التعاقد مع الأطباء المشار إليهم سنة كاملة بالنسبة لأحدهم و3 أشهر للبقية وعددهم 8 أطباء (17).

5 - واجبات الطبيب تجاه المرضى:

يمكن القول إن الأخطاء الطبية في تونس قد تحولت إلى ظاهرة بدأت تبرز بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة خاصة من خلال تطور عدد قضايا التعويض

المادي المعروضة على القضاء المدني والإداري (وزارة الصحة العمومية وعمادة الأطباء) بسبب الأضرار البدنية والمعنوية لفائدة من تضرروا من هذه الأخطاء وصل البعض منها حدّ الوفاة.

تطرح هذه الظاهرة عدّة أسئلة حولها، ما هو الإطار التشريعي الذي يقننها ؟هل هي نتيجة عدم كفاءة بعض الأطباء ؟ أم أنها نتيجة عدم توفر الأجهزة والمعدات الطبية بالكيفية والقدر الكافيين في المستشفيات الداخلية؟ أم بسبب تقصير بعض الأطر الطبية والشبه الطبية من ممرضين وفنيين وعدم التزام البعض منهم بروح المسؤولية الإنسانية تجاه هذه المهنة؟.

يلامس العمل الطبي صحة الإنسان بصفة مباشرة ونظرا لهذه الأهمية فانه لا مجال للإهمال وعدم العناية بها ،لكن ذلك لم يمنع عددا من المرضى من التعرض عند خضوعهم لعمليات جراحية أو عند الولادة أو غيرها من أمراض النساء لأخطاء طبيّة بلغت حدّ الوفاة أو لعاهات أو تشوهات ارتكبها بعض الأطباء بسبب تقصير أو عدم انتباه أثناء مباشرتهم للعلاج أو بسبب خطأ في التشخيص ونقص الكفاءة العلمية برغم ظهور علامات وأعراض المرض أو بسبب خطأ في العلاج كالإهمال في المراقبة أو إعطاء أدوية بطريقة سيئة من طرف مساعدي الأطباء من تقنيين وممرضين.

في غياب إطار تشريعي خاص بمسؤولية الطبيب في تونس عن الأخطاء والتقصير واعتمادا على فقه القضاء والقضاء المقارن فإن الأخطاء الطبية وما تسببه من أضرار مادية ومعنوية تحدّد بإثبات نوع من الإهمال والتهاون وعدم التنبه وعدم الاحتياط أي ما يخالف واجبات الطبيب تجاه المرضى المنصوص عليها في مجلة واجبات الطبيب الفصول 31 وما يليها وكذلك تحدّد بمدى قيام أركان المسؤولية العقدية أوالتقصيرية (الخطأ والضرر والعلاقة السببية) المنصوص عليها بمجلة العقود والالتزامات وخاصة الفصلين 82و83 أو تحدّد جزائيا عند ارتكاب الطبيب لأخطاء تكون جنحة أو مخالفة لقانون العقوبات كالجرائم غير العمدية والتي تتمثل في جنحتي القتل الخطأ والجرح الخطأ.

ولتحديد المسؤولية الطبية فإنه ينبغي الإشارة إلى أن هنالك عدّة مستويات تترتّب على هذه المسؤولية وهي مفصّلة كما يلي :



إلا انه يصعب إثبات كل تقصير أو خطأ مهني يرتكبه الطبيب خلال ممارسته مهامه أو بمناسبة القيام بها، ويلحق ضررا بالسلامة البدنية لأحد الأشخاص أو بصحته بدعوى أن الطبيب يبذل المجهود والعناية لمحاولة انقاض المريض وليس مطالبا بضمان النتيجة أي الشفاء وهو ما يجعل النظر في الأخطاء الطبية واختبار المسؤولية من أصعب الاختبارات نظرا لتشعبها. فلا تزيد نسبة الشكاوى المتعلقة بالأخطاء الطبية حسب عمادة الأطباء وتهم قطاعي الصحة العام والخاص والتي ثبتت فيها هذه الأخطاء عن 5 % (18). وهي نسبة لا يمكن اعتمادها لغياب أي إحصائيات دقيقة في تونس حول الأخطاء الطبية والمسؤولية الطبية بين وزارتي الصحة العمومية والعدل.

هكذا وبعد الانتهاء من إنجاز المشاريع المعدّة للنهوض بالصحة وبعد الإنتهاء من تنفيذ الإجراءات العملية للمخطط الخماسي للتنمية الممتد بين سنتي 2007 و2011 وبعد التقدم في برنامج تأهيل قطاع الصحة

العمومية الذي جرى تطبيقه منذ بداية سنة 2008 وبعد الاهتمام بتوفير طب الاختصاص في الجهات من خلال جملة من الحوافز للإطار الطبي المختص للعمل بالمناطق الداخلية، فإن واقع الصحة في تونس الآن يؤكد ومن خلال نتائج أهداف تلك المشاريع ومن خلال أبرز التطورات على المؤشرات المتعلقة بمعدلات جودة الحياة ونسب الوفيات أن هدف تحسين جودة الخدمات الصحية للمريض من خلال مشاريع الدعم والإصلاح للصحة العمومية لا زال بعيد المنال ودون المؤمل. فنسبة وفيات الأمهات في تونس حسب تقرير منظمة الصحة تعتبر مرتفعة جدا مقارنة بنسب بعض البلدان الأخرى التي لا تتجاوز 2 إلى 12 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية بينما في تونس (100 حالة وفاة) خلافا للبيانات الرسمية المعتمدة التي حاول النظام السابق أن يرسم من خلالها صورة وردية تعكس واقع الصحة في تونس لم تكن إلا مجرد صورة مشوهة لا تعكس عدم رضاء أيّ شخص عن الخدمات الصحية بالمستشفى وظروف العمل فيه وذلك بداية من المريض مرورا بالممرّض وصولا إلى الطبيب.

فوزارة الصحّة مطالبة اليوم لا بالتعويل على تلك الإحصائيّات المغلوطة ولا بالاكتفاء بالأرقام وإنّما بمعاينة النقائص على أرض الواقع.

كما أن العوائق أمام التقدم في المجال الصحي وأمام تطوير الخدمات الصحية لازالت قائمة حيث لازالت المناطق الداخلية تشكو نقصا في الإطار الطبي المختص بينما وزارة الصحة وإداراتها وأقسامها الإدارية تدار من قبل مجموعة من الأطباء المتخصصين في الطب تركوا التخصص الذي درسوه وقاموا باقتحام الإدارة.

ولا زال بعض الأطباء على نطاق واسع لا يلتزمون بأوقات العمل القانوني دون أن تكون هنالك أي آلية محاسبة أو مساءلة وهو ما يتضرر منه المرضى من كبار السن والنساء والأطفال ويعد من بين أسباب ما تشهده العيادات الخارجية في الغالب من اكتظاظ إلى جانب أسباب أخرى هو نظام نصف الوقت الذي تنتهجه المستشفيات المحلية والجهوية والمستوصفات حيث يتوقف العمل عند منتصف النهار ولابد حتى يتقلص الاكتظاظ من وجوب استمرار العمل في هذه المؤسسات خلال حصتين والالتزام بالواجب المهني وبالمهنية وعدم التسرع في إرسال حالات مرضية غير موجبة إلى مستشفيات أخرى والتعويل عليها.

عديد من الأطباء بالمستشفيات بوجه عام لا يقومون بدورهم على أكمل وجه وعوض أن يلعب الضمير المهني دورا كبيرا في تجاوز عديد المشاكل بدأ يتراجع من يوم إلى آخر مع غياب الروح الوطنيّة وحبّ المهنة. فأصابع الاتّهام لازالت توجّه للمستشفى متهّمة الإطار العامل بالإهمال والتخاذل.

ولازالت عديد التجاوزات التي يقوم بها بعض الأطباء المرخص لهم في ممارسة النشاط الخاص التكميلي تؤثر على مستوى البحث العلمي في ميدان الطب في تونس وعلى مستوى تأطير وتكوين الأطباء الذي تراجع بشكل ملحوظ وانعكس سلبا على كفاءة أطباء المستقبل في العلاج والإحاطة بالمرضى. واستفحلت ظاهرة الأخطاء الطبية وتدنت جودة الخدمات الصحية وبرزت ظاهرة خدمات صحية متوازية داخل المستشفيات العمومية واحدة موجه للفقراء وأخرى للأغنياء القادرين.

وحتى تعود العناية بالمريض الهدف الإنساني الأول والنبيل من مهنة الطب وحتى تتطور الخدمات الصحية وتتماشى مع أهداف ثورة الكرامة وحتى لا نخاف على مصير الطبّ وعلى كفاءة الأطباء في تونس فلا بد من إلغاء العمل بنظام النشاط الخاص التكميلي الذي يعاني منه نظام الصحة كعنوان كبير للفساد الذي لا يشرّف الأطباء النزهاء الذين جعلوا من مهنتهم على الدوام مهنة إنسانية قبل كل شئ.

ولازالت الأخطاء الطبية بادية بشكل واضح في السنوات الأخيرة وصل البعض منها حدّ الوفاة.

إن عدم التمتّع بالحق في حياة صحية هو مرادف لفقدان الحق في العيش بكرامة وهو هدف قامت من

أجله الثورة لكنها لم تحققه كاملا مادامت مشكلة وفيات الأمهات العالية تعكس ضآلة الخدمات الصحية لرعاية الأمومة كماً ونوعاً، وما دام هناك حالات غبن في المجال الصحي تكمن جذورها في عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الجهات وبين الفئات، حيث يمنح الأغنياء رعاية صحية لا يعرفها الفقراء، حتى أصبح الفقر أخطر ما يهدد الصحة.

صحة المواطن هي حق من حقوقه وليست منّة من أحد. ومن هنا كان ينبغي أن تكون هناك ثورة من أجل الصحة لا تختلف في شئ عن الثورة من أجل الحرية والكرامة فهي كل لا يتجزأ.

الهوامش والإحالات

1) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بقرار الجمعية العام المؤرخ في16 ديسمبر 1966.

2) مؤتمر الرعاية الصحية الأولية الذي عقدته منظمة الصحة العالمية في سبتمبر 1978 بمدينة آلما آتا - كبرى مدن كازاخستان بروسيا.

3) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية سنة 1972، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1996، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري سنة 1971، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره 1987، الميثاق العربي لحقوق الإنسان سنة 1997 وسنة 2004.

4) يمكن الإطلاع على وثيقة المخطط الخماسي للتنمية 2007-2011 «قطاع الصحة»

5) الإحصاءات العالمية للصحة لسنة 2010 « منظمة الصحة العالية. صفحات 62-69 بتصرف.

6) بحسب تقديرات الأمم المتحدة عن معدلات وفيات الأمهات لعام 2005م، فقد بلغت نسبة وفيات الأمهات على المستوى العالمي 400 لكل 100،000 مولود حي. أي أن عالميا تحدث نحو 536،000 وفاة امرأة في سن الإنجاب نتيجة لمضاعفات الحمل والولادة في كل عام، تتحمل الدول النامية 99٪ من هذه الوفيات (533،000) أما نصيب الدول المتقدمة فقط 1٪ (3،000).

7) الإحصاءات العالمية للصحة لسنة 2010 « منظمة الصحة العالية ص59.

8 كغيرها من المؤشرات الأخرى الاقتصادية التي دأب النظام السابق على ترويجها على أنها إنجاز هام وتحدي.

9) (الجزائر 180-93) يرمز الرقم الأول 180 إلى تقديرات المنظمة بينما الرقم الثاني 93 يرمز إلى المصرح به رسميا.

10) تشهد عدّة مجامع للصحة العمومية في تونس العاصمة وفرة في الاطار الطبي مقارنة مع حجمه ومع عدد المرضى الوافدين عليه مما يقلل من نسبة المرضى المعروضين على كل طبيب مقارنة مع الجهات الأخرى داخل الجمهورية.

11) يبقى الاشكال في مستشفى تطاوين بالجنوب الشرقي قائما في ظل غياب بعض الاختصاصات وأمام شبه غياب للطبيب التونسي المختص بينما يتواجد بعض الأطباء من بلغاريا وأوكرانيا وروسيا الذين لا يكفي تواجدهم بل لا بد من تدعيم ذلك بالطبيب التونسي المختص الذي يرفض العمل في المناطق

الداخلية برغم الحوافز التي منحتها إياه الدولة ومن بينها إضافة 700 دينار تقريبا لراتبه إلى جانب إمكانية استقباله للمرضى عصرا ومرتين أسبوعيا كأنه في عيادته الخاصة وبمقابل طبعا.

12) ندعو إلى تكوين لجنة تفكير صلب الوزارة للنظر في الأسباب الحقيقية وراء هذه الحالة والإنكباب على حلول أخرى (هي موجودة بدون شك) تكون غير إلزامية لأنها تبدو غير مجدية في ضوء قاعدة العرض والطلب وتنامي قطاع الصحة الخاص.

13) يتولى الإشراف على الإدارات الجهوية للصحة العمومية منذ نشأتها وعددها 22 إدارة بكامل البلاد مدير جهوي تتم تسميته من السلك الطبي رغم أن الأمر عدد 225 لسنة 1981 والمؤرخ في 18 فيفري 1981 والمتعلق بتنظيم مشمولات أنظار الإدارات الجهوية للصحة العمومية لم يستثن السلك الإداري، إلا أنه لم تتم تسمية أيّ من هؤلاء بخطة مدير جهوي حتى الآن.

14) رضا بركة : قضية اسمها الكشف بالصدى جريدة الشروق 27 ماي2011.

15) لا غرابة إذا وجدت رئيس قسم بالمستشفى لايستعمل الآلات الموضوعة على ذمة القسم إلا لحرفائه

16) بعد اتهامهم بتضخيم النفقات الصحية، جريدة «الصباح التونسية» 08/ 04/ 2010.

17) خالد الحدّاد، جديد ملف تجاوزات الأطباء مع إل «كنام» مجلة الشروق التونسية الصادرة بتاريخ 16/ 09/ 2010.

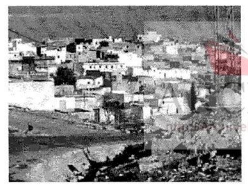
18) حسب الدكتور محمد الجويني، الكاتب العام للمجلس الوطني لعمادة الأطباء، عن جريدة الصباح: سعيدة بوهلال، الأخطاء الطبية 27/ 05/ 2011.



ثورة 14 جانفي 2011 : قراءة في مسار الثّورة ودور المدن الصّغرى

رحيم الفالحي/ جامعي، تونس

الملخص: على أعقاب ثورة 14 جانفي 2011 بالبلاد التونسية تزايد الحديث عن المناطق الداخلية ليشمل جميع الأوساط دون استثناء وليتم عبر مقاربات مختلفة تُوظفها وسائل الإعلام كمادة أساسية ولا متناهية للأخبار وسدّ ما تركته فقرات تمجيد الحزب الحاكم السابق من فراغ إعلامي، وتُراوح عبرها بين إبراز مظاهر الفقر والبؤس والتهميش وتذكر أحيانا بالدور البطولي لسكان هذه المناطق، أماّ بالأوساط السياسية فقد أصبحت المناطق الداخلية أداة تثبيت للسياسي وتسويق لمشروعه. والواضح أن مزيد تداول المصطلح الجغرافي «المناطق الداخلية» وربطها بمسألة التنمية إلى درجة التعميم والإخلال بإمكانية معرفة الخصائص المحلية لكل منطقة من الدواخل التونسية يدفعنا إلى تشخيص مسار الثورة عبر مقاربة مجالية واقتصادية واجتماعية نحاول من خلالها تحليل حدة الانتفاضة وتواصلها ببعض المدن الداخلية واستثناء البعض الآخر وما يحمله ذلك من إيضاحات مختلفة في مستوى التشكل الديمغرافي لهذه المدن وعلاقته بالخيارات التنموية.



الكلمات المفاتيح : الثورة، المناطق الداخلية، المدن الصغرى، التنمية.

السنة الجامعية : 2010 - 2011

يوم 17 ديسمبر 2010 أقدم الشاب محمد بوعزيزي على حرق نفسه بطريقة بدت للوهلة الأولى بالمنعزلة والحالة الفردية كما وضح الدكتاتور بن علي في أولى خطاباته للشعب التونسي وطريقة تعامله مع هذا الحدث. وكما جرت العادة كانت وسائل الإعلام الوطنية المرئية والمسموعة والمكتوبة تسعى إلى

تطويق هذا الحدث والإسراع بإنهائه عبر مفردات مثلت لأكثر من عقدين من الزمن إحدى أدوات اشتغالها الرئيسية التّي تخدم النظام الحاكم وتنويم شعب برمته وتبعده عن الخوض في استحقاقاته الوطنية من الشغل والكرامة والحرية. ولقد كانت معظم التقارير الصحفية المنجزة حول هذا الحدث تنطلق بتدخل سيادة الرئيس وأمر سيادة الرئيس وكلف سيادة الرئيس لكنها لا توفر الإجابة للجاني والمجني عليه. لكن بتعمد محمد البوعزيزي إضرام النار في جسده أمام مقر ولاية سيدي بوزيد كأعلى هرم للسلطة بهذه المدينة الداخلية وبجانب عربته المستخدمة لتحصيل قوت عيش أسرته وبضاعة متناثرة حولها هنا وهناك وأداة وزن محجوزة من قبل أطراف النظام الغاشم فتحت باب التقصي والتحقيق من طرف الشعب التونسي عبر محكمة إلكترونية تمثلها شبكة التواصل الاجتماعي ويواكبها جمهور غفير من المضطهدين ومن الذين ألجمت ألسنتهم لسنوات طويلة وغُيبت عنهم مساحات حرة للتعبير. وتوازيا مع ذلك كانت بعض القنوات الإخبارية الأجنبية تمارس دورها بمحكمة الشعب كمحامي باسل يوسع من نطاق القضية ودائرة المتهمين ويُذكر بانتفاضة الحوض المنجمي في جانفي 2008 وأحداث بنقردان في أوت 2009.

ولأن الدكتاتور بن علي يجهل تاريخ وجغرافية بر الهمامة والفراشيش أو كما كان يسميه في كواليس قصوره العديدة «ببر بوعمود» نسبة إلى الهراوة، التي كان يوظفها الأهالي كسلاح أثناء النزاع حول الأرض فإن حادثة محمد البوعزيزي انتقلت إلى أحداث وأكدت سوء تقدير للمسألة وأمية أذناب النظام بهذه المناطق الداخلية التي تكرسها الثروة والجاه وتزيد من حدّتها الرغبة في مواصلة بسط النفوذ. ورغم أنّ خطاب السكر والحليب والمواد الأساسية للدكتاتور والملقى بتاريخ 12 جانفي 2011 حمل في مفرداته «غلطوني وسيحاسبون» إلا أنه كان متأخرا ويعكس حسرة على الجهل وفوات الأوان والمساومة والتودد عبر الحليب والسكر وبقية المواد الأساسية التي لم يستحضرها بن علي أثناء خطابه أو ربما يجهلها.

ولئن تنفس الناس الصعداء بعد فرار بن علي إلاّ أنّ تشخيص مسار الثورة بهذه المناطق الداخلية التونسية يكشف لنا أن تراكم أخطاء التهيئة والتنمية يؤدي بالضرورة إلى استحالة المفاوضة والمصالحة واستعجال تنفيذ الحلول. فبالعودة إلى الشرارة الأولى للثورة والتي جسمها الشهيد محمد البوعزيزي مستخدما في إياها جسده ومكان العملية أحسن أداة لتعويض قنوات الاتصال المبتورة والردّ على أذناب النظام المغالطة يتضح لنا أنّ المسألة لم تكن حالة فردية كما سُوق لها في البداية بل هي مسار تاريخ اختار هذا الشاب للانطلاق في طرح عدة تراكمات لا تتعلق فقط بفترة حكم الطاغية بن علي بل تمتد أيضا إلى فترة الحكم البورقيبي.

العروشية تنير مسار الثورة :

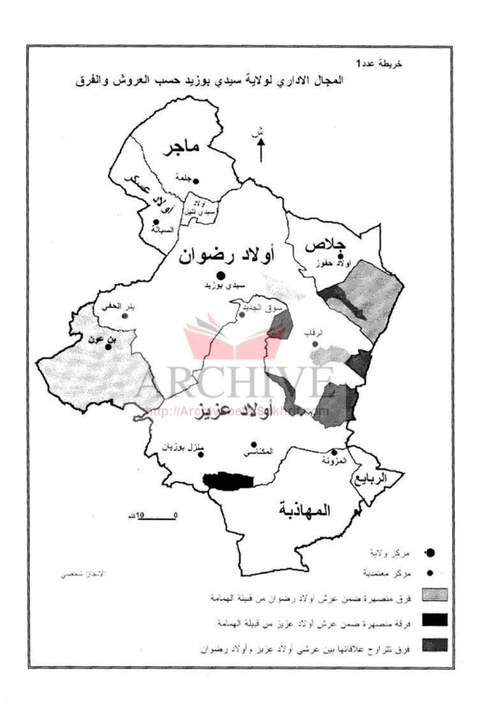
ومن هذه الزاوية تتنوع جوانب قراءة الثورة ونموها المجالي بالمناطق الداخلية عبر قراءة منظومية تمزج بين ماهو مجالي وسياسي واجتماعي واقتصادي. فالانطلاقة الأولى إذن كانت من حومة القراورية أين يقطن محمد البوعزيزي، وكغيرها من الحوم والأحياء بمدينة سيدي بوزيد شهدت هذه الأخيرة حركة تعمير من طرف أدفاق نازحين من الأرياف المجاورة منذ نهاية عقد الستينات وتحديدا على إثر فيضانات 1969 في مرحلة أولى وفي مرحلة ثانية على إثر الترقية الإدارية لمدينة سيدي بوزيد إلى مركز ولاية سنة 1974. ولئن كانت خوصصة الأراضي بالأرياف وتجزئة الملكيات خلال هذه الفترة إحدى العوامل التي تفرز المزيد من الأسر الريفية منعدمة الشغل والسكن فإنّ أولى مراحل التشكل الديمغرافي لمركز الولاية الحديث كان بمثابة تعويض لفئات محرومة وتم إقصاؤها عن مزاولة بعض الأنشطة بالأرياف. وتجدر الإشارة إلى أن أولى مراحل

التشكل الديمغرافي لمدينة سيدي بوزيد قد تّم بدوافع عديدة لا تتعلق فقط بمؤسسات القطاع العام وقدرتها على استقطاب السكان، بل المسألة أشمل من ذلك إذ يحضر البعد الاجتماعي والاقتصادي والإقليمي. فاقتصاديا كان فقراء الريف ومن يفتقدون الأرض وموارد الرزق وبالتالي من ضعفت مكانتهم بالعرش وتلاشت علاقتهم ببقية فرق العرش هم المعنيين الأوائل بالنزوح إلى المدينة. وكنتيجة لهذه المقومات الاقتصادية والاجتماعية كانت الخاصية الأولى لتركز هؤلاء النازحين تحمل منذ البداية طابع الانتماء العروشي مثل حي أولاد بلهادي وحي أولاد شلبي وحي الفرايجية وحي البراهمية وحومة أولاد بوعلاق، وغيرها من التسميات التي تعكس الأصل الجغرافي ومصدر الأرياف للسكان القاطنين. وللإشارة فإن تركز السكان حسب هذه الطريقة لم يكن يوضح فقط إحياء الانتماء العروشي لسكان الأرياف وإعادة صياغته بالمجال الضيق للمدينة بل كان أيضا أداة مركزية تستخدم لحوز الأراضي وبناء المساكن بهذا المجال الحضري وما جاوره. وممّا زاد في تفعيل هذه الظاهرة أن هياكل الدولة لم تبد منذ البداية موقفا واضحا وتدخلا تنظيميا قد يحدّ من إعادة تشكل العروشية بالمدينة ونمو مجالها الحضري وفقها.

وعلى ضوء ما كانت توضحه إستراتيجية الدولة من وراء إنشائها لمراكز ولايات حديثة بالمناطق الداخلية من هدف تنظيمي إداري تسعى عبره إلى تقليص تنامي العروشية بامتداد الأرياف، فإن البعد الإقليمي لعملية الإنشاء قد ساهم منذ البداية في تغييب تشخيص مواز لكيفية تشكل المدينة أو على الأقل تأخيره وذلك لفائدة أولويات أهم مثل توظيف بعض مراكز الولايات الجديدة كأداة لإضعاف مراكز أخرى أصبح دورها يعوض امتداد الأرياف في إنتاج المواقف العروشية المضادة لسلطة الإشراف. وهذا ما ينطبق تقريبا على إنشاء مركز ولاية سيدي بوزيد الذي أصبح الثاني بعد قفصة بمجال الهمامة. وتوازيا مع هذا الهدف السياسي وما كانت تبينه الأهداف المعلنة من وراء عملية الإحداث من تنظيم إداري للمجال ومن مزيد تفعيل وظائف الوصاية لهذا المركز ومجموع مراكز المعتمديات الراجعة له بالنظر فإن ما يلاحظ من تركيبة المجال الإداري لهذه الولاية الجديدة يلاحظ أنّ اهتمام الدولة في معالجة العروشية قد اتخذ من مجال المعتمديات أداة مركزية لضرب هذه الظاهرة وإمكانية نموها مجددا. وهذا ما نلمسه فيما يحمله المجال الإداري لسيدي بوزيد من تنوع للعروش ومن إسهام الحدود الإدارية في التقليص من العلاقات بين مكونات العرش الواحد واضطلاع مراكز المعتمديات ومركز الولاية بدور البديل في إنتاج العلاقات بين المجموعات المحلية وتحديد صبغتها ممّا قد يمكن هياكل الدولة من مراقبة هذه المجالات وإضعاف التحالف العروشي (أنظر الخريطة عدد 1).

وكنتيجة طبيعية لما شهدته مدينة سيدي بوزيد من ترقية إدارية في مرحلة أولى وبعض القرى إلى مراكز معتمديات تابعة في مرحلة ثانية فإنّ هذه الأخيرة شهدت حركة تعمير وزيادة سكانية قدرت بين سنتي 1975 و1984 بمدينة سيدي بوزيد بحوالي 117 %، حيث تزايد عدد السكان من 8843 إلى 19218 وأيضا بمدينة المكناسي التي شهدت بدورها نسبة زيادة سكانية قدرت خلال نفس الفترة بـ93 %، إذ تزايد عدد سكانها من 4478 إلى 8631. وكما سبقت الإشارة فلقد كان فقراء الأرياف والسكان المنعزلين هم المزود الرئيسي لهذه المراكز وإفراز متواصل يوضح تحولات هياكل الإنتاج بالأرياف واستقطاب متواصل للمؤسسات العمومية المركزة بالقرى أو المدن.

وخلال الفترة الممتدة بين منتصف السبعينات وأوائل التسعينات يمكن التسليم بأن ظاهرة العروشية وما قد تنتجه باستمرار من مواقف تجاه سلطة الإشراف ومن مطالب قد تراجعت لكن دون الاستئصال الكلي لهذه الظاهرة. إذ انطلاقا مما أحدثه التقسيم الإداري من مراكز وامتداد وصيا عليها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا تحول عنوان انتماء الفرد من العرش إلى مركز المعتمدية أو الولاية. ولئن كان هذا التحول إحدى الأهداف التي تنشدها هياكل الدولة فإنه لم يمنع


خريطة عدد1
المجال الاداري لولاية سيدي بوزيد حسب العروش والفرق
ش
ماجر
جلمة
أولاد عسكر
أولاد سيدي تليل
السبالة
أولاد رضوان
سيدي بوزيد
جلاص
أولاد حفوز
سوق الجديد
بئر الحفي
بن عون
الرقاب
أولاد عزيز
منزل بوزيان
المكناسي
المزونة
الربايع
المهاذبة
0 10كلم
مركز ولاية
مركز معتمدية
الانجاز شخصي
فرق منصهرة ضمن عرش أولاد رضوان من قبيلة الهمامة
فرقة منصهرة ضمن عرش أولاد عزيز من قبيلة الهمامة
فرق تتراوح علاقاتها بين عرشي أولاد عزيز وأولاد رضوان

من نمو ظاهرة جديدة يوضحها الانتماء الجهوي وتعتبر وريثا للعروشية في مستوى تحديد المطالب وإصدار المواقف أحيانا. والفارق بين العروشية والجهوية أنّ الأولى تستند إلى روابط دموية واجتماعية أمّا الثانية فلصبغة تشكلها سندا مجاليا رسمته الدولة ونظمت وفقه أدوار أجهزتها الأمنية والإدارية. ولقد كان لنقطة الاختلاف الأخيرة دور رئيسي في تثبيت دور الدولة لا كمحرك للتنمية ومحدد للتهيئة في كثير من الأحيان بل فقط كمستجيب لبعض المطالب الاجتماعية التّي تعمق الفوارق في مستوى التجهيز والتهيئة، مستخدمة في ذلك نمط توزيع وتحديد الآليات وفترته أداة لكسب الولاء للنظام الحاكم وإذكاء الخلافات بين المجموعات المحلية وما تمثله من مجال معتمدية. ولئن بدت إستراتيجية الدولة الأخيرة بالخيار الأنسب الذي تعتمده لمزيد الحدّ من العروشية حسب تصورها أو بالأحرى إخماد هذه الظاهرة الاجتماعية فإن عدم بلوغ ما رُكز من مؤسسات عمومية ومشاريع مرحلة الإنتاجية وخلق التنمية قد أطال مفعول الجهوية كأداة تُكسب المزيد من الولاء للنظام الحاكم وتساهم في تناسيه بأنّ تواصل الجهوية هي وريث للعروشية التي تبرز أحيانا وبصفة فجئية على إثر توحد المطالب لسكان معتمديتين أو أكثر. وبالإضافة إلى ما كانت تحمله المشاريع التنموية في مستوى مقترحاتها وطرق تجسيمها من طابع سياسي يؤكد مكانة مركزية لهياكل الحزب الحاكم وما يمثله جهويا ومحليا فإن العودة إلى العروش كانت تتم لكسب المزيد من الأصوات وتوسيع القاعدة الانتخابية. وتتعدد أمثلة ذلك فرؤساء بلديات المدن الصغرى وأعضاء لجان التنسيق و الجامعات الحزبية غالبا ما ينتمون إلى العروش والفرق الأهم في مستوى عدد أفرادها والتي لها القدرة على تكريس إيديولوجية الحزب الحاكم. وعبر منهج الايهام بالإصلاح وتحسين مستوى العيش وتوفير مواطن الشغل كانت تتم معظم الحملات الانتخابية ليقتصر اهتمام كل ممثل سياسي محلي بعد تنصيبه على مجال انتمائه سواء كان محليا؛ عمادة أو مجال فرقة أو جهويا معتمدية أو مجال عرش. وهذا المعطى الهيكلي السياسي إحدى العوائق الأخرى للتنمية المحلية التي توضح أن افتقاد المناطق الداخلية لنخب سياسية تمثلها في صنع القرار واقتسام الثروة وسن العدالة الاجتماعية قد أدى إلى نشأة وتعاظم دور زعامات حزبية محلية. وكنتيجة لذلك كانت طرق تمثيل هذه الأطراف السياسية للمجموعات المحلية مصدرا لنشأة الفوارق في مستوى توزيع عناصر التنمية في مرحلة أولى والمساهمة بطريقة أو بأخرى في تنافس حول هياكل الحزب الحاكم وما قد يجود به القطاع العام من مقومات تنمية تفتقدها الجهة المعنية. وتلك هي الصورة الطاغية بالمناطق الداخلية على مستوى المدن الصغرى وما جاورها من أرياف. ومن هذا المنظور تحولت عملية إرساء الولاء من تدخل مركزي إلى منبع محلي توجهه نقائص التنمية من ناحية ويتعطل على إثره كل تشكل لرأس المال الخاص المحلي خارج إرادة النظام الحاكم.

التنمية كمشروع سياسي- حزبي وسبب انهيار النظام الحاكم:

للوهلة الأولى يبدو تدخل الحزب الحاكم في مسار التنمية ومن خلال مركزية القطاع العام بالخيار الأنسب لكسب شرعية وتأييد متواصل من طرف الفقراء والفئات المحرومة والمعزولة بالمناطق الداخلية. لكن إرساء بنية النظام بهذه الطريقة ظلت تتجه تدريجيا نحو الانهيار الكلي وذلك لعدة أسباب يمكن حصرها في ثلاثة معطيات أساسية.

معطى أول مجالي يتضح من خلال تراجع نسبة الزيادة السكانية بمدن سيدي بوزيد إلى 19 % خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1994 و2004 بعد أن كانت في حدود 125 % بالنسبة إلى فترة 1984-1994. وهذا التراجع الأخير لا يعكس في المقام الأول توفر مواطن الشغل بالأرياف وقدرتها على شد السكان بقدر ما ترتبط المسألة بالمدينة والريف على حد السواء. فبتجاوز المدينة لمرحلة التشييد والبناء من جهة وعدم قدرتها على توفير مواطن الشغل لكافة النازحين من

الأرياف من جهة أخرى أصبح الاقتصاد العائلي موضع استهداف يعوض بتغير تركيبته نزوح الأسر إلى مدن الدولة والإدارة بالمناطق الداخلية ويساهم في إنشاء علاقة مباشرة بكبرى المدن الساحلية. ولأنّ قيام هذه العلاقة المباشرة انبنى على تقاسم جديد لأدوار أفراد العائلة فإن ميزانية الأسرة الريفية أصبحت تتشكل على أساس عائدات مصدرها؛ الأرض من جهة والعمل بحضائر البناء من جهة أخرى. وهكذا أصبح سكان المناطق الداخلية بعد إتمام الدولة لعملية التقسيم الإداري واستنفادها لجميع وسائله العملية والمنطقية التي قد تخول لتقسيم جديد يتوزعون مجاليا إلى أربع فئات مختلفة من حيث مستوى العيش وعلاقاتها بهياكل الدولة كمصدر منح وإعانة. وعلى إثر ما شهدته المناطق الداخلية من عملية استقرار داخلي يعوضها في ذلك دينامية سكان ونشاط في اتجاه المناطق الساحلية يمكن أن نتبين الأربع فئات المعنية على النحو التالي.

ـ فئة أولى تقطن بالأرياف ومقتصرة على تعاطي الأنشطة بها.

ـ فئة ثانية تقطن الأرياف وتمزج في مستوى عائداتها بين النشاط الريفي والحضري.

ـ فئة ثالثة تقطن بالمدينة ويمثلها بعض المستثمرين ورجال الأعمال والموظفين.

ـ فئة رابعة يمثلها النازحون إلى المدن تقطن الأحياء الطرفية لهذه الأخيرة ولا يتسم نشاطها بالثبات في مستوى نوعيته ومكان تعاطيه.

وإلى هذه الفئة الأخيرة ينتمي محمد البوعزيزي الشهيد الأول للثورة الذي كان يتعاطى نشاطا غير مهيكل ممثلا في بيع الخضر والغلال على عربة. ولئن كان يمثل هذا النشاط وتعاطيه من طرف السكان القاطنين لأطراف المدن بإفراز لصعوبة الانتقال من النشاط الريفي إلى الحضري المهيكل وعجز الدولة عن إيجاد المسالك الضرورية لذلك، فلقد مثلت مزاولته بعامل احتكاك دائم بين المواطن وهياكل الإشراف التي لم تعد لها القدرة بعد تدعمه على استئصاله أو على الأقل إيجاد بديل له. ومن هذه الزاوية أصبحت عدوى الرشوة والمحسوبية تنتقل من هرم السلطة إلى هياكلها القاعدية وذلك في مستوى طرق تعاملها مع هذه الأنشطة التي تمثل مورد رزق للعديد من العائلات. ومن هذا المنطلق يكمن حسب تصورنا جانب كبير من الإجابة عن أسباب اندلاع الثورة بالمناطق الداخلية واستثنائها بذلك أهم المدن التونسية دينامية اقتصاديا وحجما ديمغرافيا مثل مدينة صفاقس أو مركزا نقابيا مثل مدينة قفصة. فالمسألة إذن على ارتباط كبير بمورد رزق يعد تعطيل نشاطه الرئيسي مصدر للبطالة والبؤس، خاصة وأنّ المدن الداخلية لا توفر بنيتها الوظيفية القدرة على استبدال الفرد للنشاط بالسرعة المرجوة وبإمكانية تحصيل عائدات أهم من النشاط الأول المُعطل.

التصادم بين هياكل الدولة والنازحين؛ تفعيل جديد للعروشية بمجال حضري :

لقد كان التصادم بين سلطات الإشراف والفئة القاطنة لأطراف مدينة سيدي بوزيد ولأقل الأحياء تجهيزا تفعيل جديد لظاهرة العروشية بين الريف مصدرها الأساسي والمدينة وما أصبحت تحتويه من مقرات للسيادة. ويمكن أن نتبين ذلك فيما حصل من هبّة جماعية مساء يوم الجمعة 17 ديسمبر 2011 لأولاد بوعزيز من منطقة بالنور الموطن الأصلي لمحمد البوعزيزي للالتحاق بذويهم بمدينة سيدي بوزيد تضامنهم. وبسرعة كبيرة أصبح الموقف العروشي يتسع أكثر ويعيد للمجال بنيته الحقيقية القبلية التي لم تنجح عملية التنظيم الإداري والرقابة الأمنية المنضوية ضمنها بمعزل عن تنمية حقيقية في القضاء عليها نهائيا على عكس ما تزعمه العديد من الأطراف. وهكذا إذن كان شبان عرشي أولاد رضوان وأولاد عزيز ينتجون المواقف والأفعال تجاه سلطة الإشراف بمنهج عروشي رغم أن نسبة كبيرة منهم من خريجي التعليم العالي. وهنالك معطيان اثنان زادا في تفعيل هذه الظاهرة والإسراع

بنتائجها؛ الأول أنه على عكس الانتفاضات العروشية السابقة سواء كانت مضادة لمركز السلطة أو عرش ما والتي كان يعقد قبل القيام بها جلسات تنسيق لتحديد؛ أهدافها وكيفية إتمامها والقيادات الساهرة عليها وهو ما كان يصطلح عليها محليا بالجماعة والميعاد فإنّ مصادرة الموقف العروشي من المدينة لا من الريف كان يتجه مباشرة إلى رموز الدولة دون تحالف مسبق وتنظيم يولي الزعامة لفرد ما. وهذا الفارق الذي كانت تذكيه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية لسكان المدن وانتمائهم العروشي السابق ظل يوحد المواقف دون الحاجة إلى التأثير والتوجيه من جهة ودون عزلة انتفاضة المدن عن الأرياف من جهة أخرى.

وإذا قمنا بتشخيص انتشار الانتفاضة ونمط توسّعها نحو بقية مراكز معتمديات سيدي بوزيد نلاحظ جيدا أنّ هذه الأخيرة كان يستند نموها إلى معطيات عديدة تؤكد مركزية العرش في إصدار المواقف والأفعال والتعبير عن الأوضاع الاجتماعية. ومن ذلك ما حصل بالمكناسي يوم 22 ديسمبر 2010 من انتفاضة يتم على إثرها حرق وتهشيم كل مبنى يعود بالنظر إلى الدولة أو لمالكه علاقة وطيدة بالسلطة. ويمثل امتداد الانتفاضة نحو مدينة المكناسي أو عرش أولاد عزيز دليلا آخر على أن العروشية كانت الوقود الرئيسي للثورة، التي تصاغ بالمدن وتكتسب تأييدا تلقائيا من سكان الأرياف. ويكفي في هذا الصدد أن نُذكر بأن سكان مدينة المكناسي البالغ عددهم سنة 2004 حوالي 13742 ساكنا يمثلون حوالي 60 % من مجموع سكان المعتمدية. ولقد كان لهذا الوزن الديمغرافي للمدينة وما تشكلت عبره من أحياء هامشية يفتقد سكانها للشغل مثل حي الزياتين والطيب المهيرى و محمد علي وأحمد التليلي دور كبير في توحيد مواقف فرق عرش أولاد عزيز مثل أولاد المبارك والبدور وأولاد بلهادي. وخلال يوم 24 ديسمبر 2010 كان امتداد الانتفاضة من المكناسي نحو مدينة منزل بوزيان نتيجة طبيعية لمركزية العرش وتوجيهه لهذه الانتفاضة لتضم جميع فرقه، ونعني بذلك الردادية القاطنين لمجال معتمدية منزل بوزيان. وهذا دليل آخر على فشل التقسيم الإداري وإمكانية إنتاجه لتراب جديد إذا ما أعتمدت مقاربة سياسية مفتقدة لمسار تنمية حقيقية ومستخدمة إياه كمجرد أداة للتحكم وكسب الولاء ظرفيا. وللإشارة لا يعد استخدام هذه الأداة بالقسم الجنوبي لولاية سيدي بوزيد حكرا على حكم الدكتاتور بن علي بل تعود أيضا إلى فترة الحكم البورقيبي. وهذا ما نلمسه في تجميع مناضلي الجهة في وحدات سكنية مثل النصر والاعتزاز لتسهيل عملية المراقبة والإحاطة الفورية بكل تحالف لهذه المجموعة. ونفس الشيء بالنسبة إلى مدينة منزل بوزيان التي كانت مجرد قرية تنتمي إداريا إلى معتمدية المكناسي. وكنتيجة لما أصاب التنظيم الإداري من تقويض فجئي وما ترتب عنه من ضعف للأجهزة الأمنية ومنها حرق مراكز الحرس الوطني بكل من المكناسي ومنزل بوزيان تّم اللجوء إلى قوات الجيش كبديل لتطويق الأزمة التي لم تمنع من انتشارها عزلة بعض الأرياف من خلال إقامة مسيرات مناهضة مثل ما حصل بقرية القلال التي تبعد حوالي 20 كلم عن مدينة منزل بوزيان.

ولئن تمكنت قوات الجيش خلال الأيام الموالية من حد انتفاضة أولاد عزيز بالمكناسي ومنزل بوزيان فإنّ ذلك لم يمنع من انتشارها نحو مناطق جديدة من سيدي بوزيد مثل الرقاب. وعلى إثر ذلك كان التحول من التنافس للالتفاف حول الحزب الحاكم وما يمثله من أطراف محلية إلى تنافس بين المجموعات المحلية لإقامة مسيرات منددة بنظام الحكم ومستهدفة لكل ما يمثله بالمنطقة. ورغم أنّ الخشية من أجهزة النظام ظلت قائمة وهو ما نلمسه مثلا في حرق مقر محكمة الناحية بالرقاب التي تتركز بأطراف المدينة وتقل عنها الرقابة الأمنية وذلك خلال الأسبوع الأخير لشهر ديسمبر 2010 فإنّ بعض أرياف الرقاب ظلت تُزود يوميا المدينة بحشود من المتظاهرين الذين انحدروا بالأساس من أولاد عبيد وريحانة وأولاد لعيوني وأولاد محمد بن

سعد. وبرز للوهلة الأولى وعي المتظاهرين بمسألة التنمية وهو ما نلمسه تحديدا من الشعارات المرفوعة مثل "الأراضي تباعت والأهالي جاعت". وبذلك يتضح لنا أنّ ما اتسمت به أيام 27 و28 و29 و30 و31 ديسمبر 2010 و1 و2 و3 من تراجع للمسيرات لم يكن سوى فترة لتحضير مسيرات أهم وشعارات أكثر تعبيرا ووعيا بنقائص التنمية لكل منطقة. ولا يقتصر الأمر هنا على مدينة الرقاب بل امتدت الانتفاضة إلى مدينة تالة بولاية القصرين وبتاريخ 2 جانفي 2010 موضحا مسارها في ذلك والذي زاد في تفعيله الإعلان عن وفاة محمد البوعزيزي أنّ المسألة أصبحت ذات أبعاد اقتصادية يتم طرحها والمطالبة بها عروشيا. وسواء تعلق الأمر بالإنتاج الفئوي للرأسمالية بمنطقة الرقاب التي تحول على إثرها الساكن المحلي إلى أجير بأرضه السابقة لدى مستثمر وافد أو بمنطقة تالة التي ترتفع بها نسبة البطالة إلى أكثر من 20 % فإنّ أطر التظاهر وتوحد مطالب جموعه ظلت تضمنه العروش سواء المقيمة فقط بالمدينة مثلما هو الحال لأولاد غيدة وأولاد زيد والحراكتية وشقطمة من ماجر بتالة والقاطنة لأحياء التجارية وعين أحمد وبولعابة أو القاطنة للمدينة والتي يتم يوميا التحاق ذويها من الأرياف مثلما هو الحال بالرقاب.

وكتدعيم للفرضية التي مفادها أنّ الانتماء العروشي هو الذي كان يزيد من تفعيل المسيرات وحضورها ببعض مدن المناطق واستثنائها للأخرى يمكن الاستشهاد بمدينتي فريانة وسبيطلة، فالأولى شهدت مسيرات خلال الأيام الأخيرة لشهر ديسمبر لكن سرعان ما تم إنهاؤها بشكل سريع. وحسب تصورنا فإن توقف المسيرات المندّدة بالنظام بهذا الشكل السريع لم يكن مصدره كما يعتقد البعض نتيجة لقمع الجهاز الأمني وتهديده للمتظاهرين، بل للمسألة أبعاد أخرى تتعلق بالنسيج الاجتماعي لهذه المدينة. فعلى الرغم ممّا قد يمثله ظاهريا الحجم الديمغرافي لهذه المدينة والبالغ سنة 2004 حوالي 24198 ساكنا من أرضية مناسبة للتظاهر والتعبير إلاّ أن ضم هذه المدينة لعروش من قبيلة الفراشيش مثل الفراينة والهرامسة وأولاد سعد وعرش أولاد سيدي تليل من ناحية وإسهام قدم نشأة هذه المدينة في صياغة انتماء سكانها داخليا وبمعزل عن الريف قد كان من العوامل الرئيسية لغياب البنية التقليدية العروشية التي من شأنها أن تصدر المواقف والأفعال تجاه النظام الحاكم. ومما زاد في تغييب هذه البنية أنّ النازحين نحو مدينة فريانة خلال عقد الستينات والسبعينات مثل الفرضة والزعابة من منطقتي قارة نعام وأم علي لم يندمجوا كليا وظلوا يلقبون إلى اليوم من السكان الأصليين سواء من الفراشيش أو أولاد سيدي تليل بالدخلاء. وينطبق نفس الشيء على مدينة سبيطلة التّي لم تشهد مسيرات جماعية حاشدة رغم أن حجمها الديمغرافي قد بلغ سنة 2004 حوالي 20253 ساكنا ونسبة البطالة بها مماثلة لمعتمدية تالة أي 20 % إضافة إلى احتواء نسيجها العمراني على أحياء جد هامشية مثل حي الخضراء وحي الغابات. ولكن لطبيعة نسيجها الاجتماعي المحتوي على عروش من قبيلة الهمامة وعروش من ماجر وعروش من الفراشيش وأيضا من جلاص افتقدت هذه المدينة لخاصية العرش الواحد الذي يمكن من خلاله إصدار المواقف.

ولا يعد بالضرورة انتساب سكان المدينة إلى عرش واحد بالضامن لمصادرة المواقف وتفعيلها بل للمسألة أبعاد أخرى قد تتعلق بانتماء بعض الأطراف المحلية لهيكل الحكومة، وهو ما نلمسه من خلال مدينة سبيبة التي ينتمي إليها وزير الصحة السابق منذر الزنايدي. وفي نفس الإطار تجدر الإشارة إلى أنّ التقسيم الإداري قد كان له هو الآخر دور كبير يحد من نمو الانتفاضة ببعض المدن وأريافها، ومثالنا في ذلك سبالة أولاد عسكر التي تنتمي إداريا إلى سيدي بوزيد وأفرادها إلى قبيلة الفراشيش. ولهذا السبب ولما كان يشهده أولاد عسكر من صعوبة اندماج وإقامة علاقات جديدة بالهمامة على ضوء هذا التقسيم وعلى أنقاض صلتهم القديمة بالفراشيش كان حياد مسار الانتفاضة عن مدينة السبالة منذ البداية أمرا طبيعيا لمجموعات محلية تعاني صعوبات في مستوى علاقاتها بالإدارات الجهوية التي يشغل معظم مناصبها

الهمامة، وهو ما ينطبق أيضا على جلاص بمعتمدية أولاد حفوز. ولا يقتصر استثناء مسار الانتفاضة لبعض المدن الصغرى أو على الأقل حضورها بشكل عرضي وظرفي مقارنة بالمدن الأخرى على تركيبة النسيج الاجتماعي مثلما هو الحال بالنسبة إلى مدينتي فريانة وسبيطلة أو بالولاء السياسي مثل مدينة سبيبة أو تهميش وضعف نفوذ بمجال الولاية مثلما هو الحال بالنسبة إلى سبالة أولا عسكر وأولاد حفوز وأيضا المزونة بل إنّ لحركية النزوح دورا في استثناء بعض المدن من الانتفاضة، وهو ما نلمسه من خلال مثال مدينة بئر الحفي التي اكتفت بإيواء واستقطاب من يوفر لهم المجال الحضري النشاط وما زاد عن ذلك من أدفاق نازحين من الأرياف المجاورة يكون اتجاهها نحو مدينة سيدي بوزيد على أمل أكبر منها لتحصيل الشغل. وقد ساهم هذا العامل في تقليص فرضية إقامة مسيرات ونموها بهذه المدينة.

ومن ناحية أخرى تجدر الإشارة إلى أنّ ما سُجل من انتفاضة بمدينتي سيدي علي بن عون وجلمة كان يعكس ملمحين اثنين، الأول يتعلق بالتأثر بحادثة البوعزيزي وامتداد الانتفاضة الناشئة إثرها والثاني يعكس ما خلفه التقسيم الإداري من مجالات حيوية داخلية شبه منغلقة مثل مجال أولاد سيدي علي بن عون وعلاقة تصادمهم الدائمة مع سكان بئر الحفي أو مثل جلمة التي تكاد تقتصر علاقتها بمدينة سيدي بوزيد على صبغة إدارية شرطية. ولقد كان لهذين المعطيين دور كبير في مزيد انحسار الانتفاضة بكلتا المدينتين وتعبير معظم شعاراتها المرفوعة عن نتائج التقسيم الإداري وما ترتب من إقصاء وتهميش مقارنة بمراكز معتمديات أخرى.

إنّ المتتبع لقيام الثورة بالمناطق الداخلية ونموّ مسارها كانتفاضات مستمرة وموزعة بالمدن الصغرى يلاحظ جيدا أنّ سوء تقدير للمسألة قد ميز تعامل سلطة الإشراف. وهذا الأمر لا يقتصر بالطبع على ما ميز هذه المناطق من نقائص تنمية وغياب توزيع عادل للثروة مقارنة بالمناطق الساحلية بل أيضا في مواصلة اعتقاد سلطة الإشراف أن مواجهة المتظاهرين أمنيا ومزيد عزلهم بالمدن الصغرى أو كما أصطلح عليها في إحدى خطابات الرئيس السابق بالقرى تعد الطريقة الأنسب للسيطرة وعودة الأمور إلى مجراها. لكن ما نلمسه من امتداد الانتفاضة إلى القصرين منذ الأسبوع الأول لشهر جانفي 2011 في مرحلة أولى وسفك دماء المتظاهرين بمدينتي الرقاب وتالة في مرحلة ثانية ظل يكشف باستمرار أنّ الانتفاضات لم تكن تهم فقط هذه المدن الصغرى أو كما أصطلح عليها لدى البعض من الجغرافيين بمدن الدولة بل أنّ للمسألة ارتباطا وثيقا بما يجمع سكان هذه الأخيرة من عصبية تجسمها علاقات اجتماعية بذويهم بالأرياف موطنهم الأصلي. ولئن أكّد ذلك للوهلة الأولى عجز برامج التنمية الاقتصادية في تقويض المشاعر الجماعية الأولية وإحلال المشاعر الفردية محلها فإنّ تعويلها على الجهاز الأمني وما قد يتوافق حسابيا مع الحجم الديمغرافي لكل مدينة كان بالخطأ الكبير الذي يركز فقط على تطويق المدينة والتحكم في ما تشهده يوميا من مسيرات شعبية متنامية في ذلك البنية العائلية لسكان المناطق الداخلية وما تشكله من عنصر إلهام للتضامن العضوي الذي ينتقل من الأرياف وتُفرز نتائجه بالمدينة.

ورغم أنّ خشية سكان المدن من الجهاز الأمني القمعي ظلت بالحاضرة والتي تؤكدها نوعية المبادرة الأولى لانطلاق الانتفاضة في أي مدينة كانت خاصة إذا كانت تتميز بحضور أمني مكثف مثل مدينة القصرين، المحتوية على عدة مراكز للشرطة والحرس وثكنة عسكرية إلا أن لهذه المبادرة دلالات أخرى تعكس حسب تصورنا أبعادا متنوعة أنتربولوجية وتاريخية واجتماعية. وليس من المجازفة إن اعتبرنا ما أقدم عليه الشاب حسن الجري بمدينة القصرين مساء الجمعة 7 جانفي 2011 من إضرام للنار في جسده طريقة جديدة لنداء العروش وتنبيهها إلى خطر داهم وتعبئتها لمواجهة العدو. ورغم أنّ صاحب النداء الأخير بمدينة القصرين ربما كان لا يعلم ما تعتمده العروش سابقا من

قرع طبول وإرسال فرسان على ظهورها شباك لإعلام العروش المتحالفة معها بتعرضها إلى إغارة والاستنجاد بها لمواجهة العدو إلاّ أن طريقة تعبير هذا الشاب وبعض من أقدموا عليها قبل سقوط النظام وبالمدن تحديدا لا بالأرياف حيث تكثف تركز السكان بالأولى ويتقلص بالثانية يوضح أنها كانت تستمد كثيرا من محتواها ممّا كانت تعتمده العروش سابقا ومما كان يميزها من مشاعر جماعية أولية لا فردية تُنعت على إثرها أصحاب النداءات بالحالات الفردية المنعزلة.

ومقارنة بما كان يستخدم سابقا من طريقة نداء وما أعتمد خلال ثورة جانفي 2011 نستنتج أن مراقبة المجال والتحكم في أجزائه حسب ما ورد من مفردات بأغلب وثائق التهيئة لا يمكن أن يستقيم بدون تنمية اقتصادية موازية لكل عملية توزيع جديدة للسكان تجبرهم على التخلي عن أنشطتهم السابقة والبحث بمجالاتهم الجديدة عن بدائل ليس لهم القدرة على إحداثها أو إنمائها بكيفية مفردة. وفي نفس الإطار نستنتج من وراء استخدام الجسد كأداة للتعبير والنداء وكآخر معطى يمكن للفرد الضعيف والمضطهد التحكم فيه أنّ لمسألة التهيئة والتنمية مستندات تاريخية وجغرافية واجتماعية لا يمكن أن تستثني من الدراسة والتشخيص الدوري مركبات الفرد ونموها عبر أطر جديدة مفتعلة، لهياكل الدولة دور مركزي في إرسائها وفرض التقيّد بها.

وهذا ما يؤكده ما حصل بمدينة القصرين خلال اليوم الموالي لإضرام الشاب حسن الجري للنار في جسده، إذ انطلقت يوم 8 جانفي مسيرة شعبية بحي السلام سرعان ما امتدت إلى بقية الأحياء مثل حي النور والزهور، أين تدعمت المسيرة وتمت أعنف المواجهات مع أجهزة النظام الأمني. ومن خلال مقاربة مجالية اقتصادية لمزيد انحسار المسيرة الشعبية والمواجهات المترتبة عنها والتّي خلفت خلال اليوم المذكور 11 شهيدا بحي الزهور يتبين لنا أن المسألة اتخذت بعدا اقتصاديا اجتماعيا تتّحد عبره مجموع الحوم بحي الزهور سواء من عروش ماجر مثل الهراهرة وأولاد محفوظ أو من عروش الفراشيش مثل الأفيال و أولاد موسى والسماعلة.

وإذ كان من الطبيعي أن يكون حي الزهور البالغ عدد سكانه سنة 2004 حوالي 20277 ساكنا والذي تقطنه أكثر الفئات تهميشا سواء النازحة مباشرة من الأرياف المجاورة أو المجبرة باستمرار على تحويل مكان إقامتها من بقية أحياء مدينة القصرين في اتجاه هذا الحي الشعبي بالإفراز الأهم لدينامية مدينة القصرين كأهمها من حيث عدد السكان بالسباسب العليا، البالغ عددهم سنة 2004 حوالي 76243 ساكنا. فإنّ تشكل هذا الحي ومزيد تضخمه ديمغرافيا وتدني مستوى العيش به يبين خلل تجميع السكان بالمناطق الداخلية وتشكل الظاهرة الحضرية عبره. والملاحظ هنا أن تشكل المجال الحضري ديمغرافيا وعبر أسس إدارية بحتة توظفها حزبيا هياكل الدولة لا يجب أن يقتصر في مستوى الظاهرة على مجموع سكان المدينة بل من المستحسن إقامة تصنيف لهؤلاء السكان على أساس تفاوت علاقتهم بما توفره المدينة من أنشطة وما تسديه من خدمات. ومثال مدينة القصرين يمكن أن يحتذى به لمعرفة مستقبل تضخم الحجم الديمغرافي للمدن بالمناطق الداخلية دون تنمية توازي عملية تحول سكان الأرياف نحو المدن وتغير سلوكياتهم.

فالثابت أنّ مدينة القصرين قد شهدت تزايدا للسكان تواصل منذ ترقيتها إداريا إلى مركز ولاية سنة 1966 وإلى حدود سنة 2004 (أنظر الرسم البياني عدد 1) لكن ما يلاحظ من خلال زيادة السكان أنّ هذه الأخيرة قد انخفضت بشكل لافت للانتباه، حيث مرت من 264 % خلال فترة 1956-1966 ثم 129 % خلال فترة 1966-1975 ثم 110 % خلال فترة 1975-1984 ثم 43 % خلال فترة 1984-1994 وصولا إلى 10 % خلال الفترة الممتدة بين 1994-2004. ولئن يفسر هذا التراجع في جانب كبير منه بما تمر به البلاد التونسية في الفترة الأخيرة من

مرحلة انتقال ديمغرافي إلاّ أنّ للمسألة تفسيرا مجاليا يؤكد شبه نزوح تام لسكان الأرياف المجاورة واتجاه الحركات الجديدة للنازحين نحو المدن الساحلية سواء كانت شملت هذه الأخيرة جميع أفراد العائلة أو مقتصرة فقط على فرد منها. ولا يعد من المجازفة إن اعتبرنا ما شهدته مدينة القصرين من تراجع لنسبة زيادة سكانها إلى حدود 10 % خلال الفترة الفاصلة بين آخر تعدادين للسكان، أي بين 1994 و2004 كان بمثابة بلوغ هذه المدينة مرحلة أزمة نشاط وتهميش اجتماعي يجسده في المقام الأول ما زاد من سكان عن وظائفها وقدرتها على خلق النشاط. وعلى هذا الأساس يعتبر حي الزهور الذي يمثل حوالي 27% من سكان المدينة فائضا بشريا لا تجيد هياكل الدولة إدماجه. وإذا تناولنا المسألة من جانب اقتصادي فإننا نلاحظ أنه تزامنا مع بطء حركات النزوح في اتجاه مدينة القصرين فإن هذه الأخيرة قد فقدت على إثرها إمكانيات خلق مواطن شغل رغم أنها تبقى ظرفية ودافعا لنزوح المزيد من سكان الأرياف. ومن أمثلة ذلك ما شهدته المدينة المعنية من نهاية لمرحلة التشييد والبناء أو على الأقل بطئها وأيضا إتمام صرف النازحين لما تم جلبه من عائدات من الأرياف أو اندثار التمويلات المتأتية من أنشطة هذا المجال. وكنتيجة طبيعية لتجاوز هذه المدينة مرحلة التشكل الديمغرافي والعمراني وما تفرزه باستمرار من أنشطة ظرفية كانت عملية بحث السكان عن أنشطة جديدة وعجز هياكل الدولة في مستوى المعالجة وإيجاد البديل تدفع بسكان حي الزهور لتعاطي أنشطة ممنوعة مثل تجارة الحبوب المهدئة والأسلحة وغيرها من السلع المحظورة. وعلى خلفية تعاطي هذه الأنشطة بحي الزهور ونمو معدل الجرائم على إثرها أصبحت العلاقات الاجتماعية السائدة تنبني على عدة مجالات حيوية خاصة بكل مجموعة من السكان قد يكون لها نفس الانتماء العروشي كما قد يكون النشاط الذي تتعاطاه دعامة لإنتاجها فئويا وتركزها بصفة مستقلة.

رسم بياني : تطور عدد سكان مدينة القصرين بين سنتي 1956-2004.

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء.

واستنادا إلى مثال حي الزهور بمدينة القصرين يمكن أن نسلم بأن لتجاوز أغلب مدن المناطق الداخلية مرحلة الإنشاء والتدعيم من طرف الدولة من ناحية وغياب المعالجة الجذرية والاهتمام حسب ما تتضمنه الأمثلة الأخيرة لسياسة التهيئة الترابية من ناحية أخرى قد كان سببا رئيسيا لبروز أكثر من حي داخل المدينة يشهد الإقصاء والتهميش ويؤثر باستمرار على بقية مكونات المشهد الحضري. وتتعدد في هذا السياق الأمثلة وتهم بالدرجة الأولى المدن التي شهدت خلال مسار الثورة قيام الانتفاضات وتواصلها مثل حي الناظور وحي بولعابة وحي النجارية بتالة وحي الزياتين وأحمد التليلي بالمكناسي وحي العمران بمنزل بوزيان.

ولئن لم تعرف بعض المدن الثائرة مثل الرقاب بروز هذه الأحياء بكيفية مستقلة في مستوى تشكلها العمراني والعلاقات الاجتماعية المنتجة لسكانها إلاّ أن المسألة ظرفية وتؤخر أزمة هذه المدن خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن عائدات النشاط الريفي وإعادة استثمارها بالمجال الحضري وبميدان السكن تحديدا مصدر هذا التأجيل الذي ستتوقف معه دينامية البناء المحدثة للنشاط في يوم تقلص عائدات الأنشطة بالأرياف وتراجع موارده مقابل عدم إيجاد بديل بالمدن والذي قد تجسده الأنشطة المنتجة.

وبالعودة إلى مثال حي الزهور بمدينة القصرين الذي تجاوزت به نسبة البطالة 32 % حسب آخر تعداد السكان لسنة 2004 فإن التركز المفرط لحوالي 1862 عاطلا عن

العمل بمجال حضري ضيق لا تتجاوز مساحته 325 هكتارا وعبر كثافة تبلغ أكثر من 5،7 عاطلا في الهكتار الواحد قد كان إحدى العوامل التي تساهم أيام الانتفاضة في إعادة إحياء الانتماء العروشي الذي ساهم بدوره في التقويض السريع لما تشكل بإفراز مدينة القصرين، ونعني بذاك حي الزهور من حوم وعلاقات معينة تحكم سكانها. وفي هذا التقويض الأخير دلالة على أنّ مسألة العروشية لا تتوقف معالجتها بدفع السكان للإقامة بالمدن في مرحلة أولى ونشأة تباينات فئوية بينهم ضمن إطار الإقصاء والتهميش. وهو ما نلمسه في معطيين أساسين كان لهما الأثر في مزيد احتشاد سكان هذا الحي وإبراز تضامنهم العضوي المبني بالأساس على الانتماء العروشي. ويتعلق المعطى الأول بقيام أجهزة الأمن باقتحام حمام للنساء بتاريخ 8 جانفي 2011 والثاني بما يساهم فيه سفك الدماء من مزيد تأجيج المشاعر الجماعية. ويكفي في هذا الصدد أن نُذكر أنّ عمليات الاستشهاد سواء بالقصرين أو بتالة أو بالرقاب قد كانت تتم متتابعة زمنيا سواء على إثر سقوط جرحى أو تشييع جنازات.

الإدارة والتسيير كأداة لتخصيب الموقف العروشي ومصادرته :

لئن كان يعكس منهج الدكتاتور بن علي في مستوى نمط تعامله مع هذه الانتفاضة جهلا بالعصبية القبلية فإن تدخل جهازه الأمني القمعي قد أحيي دون أن يعلم مركزية الشرف والدم وما تشكله من عنصر إلهام للعروش وتصعيد للردّ. ولمسألة الشرف مكانة أخرى في مسار الثورة لا يمكن عزلها وعدم استنتاج أبعادها. ومما يؤكد ذلك أن من الأسباب الأولى والمباشرة لاندلاع الانتفاضة ما أقدمت عليه إحدى أعوان التراتيب ببلدية سيدي بوزيد من صفع للشاب بائع الخضر سبقتها في ذلك عدة مضايقات. وحتى لا يكون تحليلنا لمكانة هذه المرأة أحادي الجانب ويركز فقط على علاقة تصادم بين فردين، فللمسألة جوانب أخرى أسيء فهمها من طرف سلطة الإشراف وما قد يؤدي إليه تزايد القمع المتظاهرين على خلفيتها من مزيد تأجيج يتخذ طابعا أسريا ويعكس بدوره ما آلت إليه المرأة من تعاظم نفوذ بأسر فقيرة ومهمشة. ويحمل الرد السريع لأولاد حمد بمنزل بوزيان، حيث تنتمي فادية حمدي الموظفة التي قامت بصفع محمد البوعزيزي والذي جاء متضامنا مع هذا الأخير أن مبادئ العروش التي تعيد إحياءها عوائق التنمية ونواقصها أهم من الأفراد الموالين للعدو أو على الأقل المجسمين لسلطته. فاستنادا على عدم طرح عرش أولاد حمد لمدى إسهام هذه الموظفة من عدمه في حرق الشاب لجسده أو على الأقل الاكتفاء بتناول هذه الحالة في إطار ضيق لا يتجاوز أسرة المعنية بالأمر من جهة ويغلب عليه الحذر وعدم الجهر به بأماكن احتشاد المتظاهرين من جهة أخرى نستنتج حسب تصورنا أن عدم الاهتمام بحادثة هذه الموظفة وطرح مسألة التنمية وإصدار العروش لمواقفها في ذلك يُذكرنا إلى حد بعيد بما كانت تقوم به العروش سابقا من عزل للموظفين القائمين بجمع الجزية والضرائب في مرحلة أولى ثم إقامة التحالف ضد السلطة المركزية.

أما فيما يتعلق بسياسة الدولة في مستوى توزيع المناصب حسب الجنسين وطبيعة الوظائف المسندة فللمسألة أبعاد أخرى لم يتم التفطن إليها أو على الأقل أخذها بعين الاعتبار. إذ من الواضح أن المرأة شكلت سندا انتخابيا للدكتاتور بن علي يذكيه في ذلك خدمة وسائل الإعلام والتعريف الوارد بأغلب التقارير الصحفية لما يسمى بالخدمات الجليلة لسيدة تونس الأولى، ونعني بذلك زوجة الرئيس ليلي بن علي. ولئن كانت تبدو هنا عملية تشريك المرأة في المجتمع بالضرورية والتي تستدعيها توظيف كافة قوى المجتمع المدني فإنّ توليها لبعض المناصب وبالمناطق الداخلية تحديدا دون دراسة للوظيفة المسندة وما تفرضه من احتكاك يومي بالأفراد وشواغلهم يستدعي مراجعة هذا الخيار لعدة اعتبارات. وهو ما ينطبق على أعوان التراتيب وأيضا أعوان الأمن. فعلى أساس الفارق بين ما توفره المدينة بالمناطق الداخلية من أنشطة حضرية مهيكلة وبين طلبات متزايدة لسكان هذه الأخيرة يكون النشاط غير المهيكل بالنتيجة

الطبيعية لإحداث التوازن من ناحية ومعطى جديدا يجب أخذه بعين الاعتبار من طرف من لهم صلة يومية بمتعاطي هذا النشاط. وهذا الاحتكاك اليومي بمتعاطي أنشطة غير مهيكلة ولا يتوفر بديل لها في تحصيل قوت العيش يتطلب بدوره أداء الوظيفة عبر مرونة واجتهاد قانوني أكثر من تطبيق القوانين بحذافيرها. وحسب تصورنا فإن تعقد هذه الوظائف يشترط ضرورة تولي جنس الذكور لها نظرا لقدرته أكثر على حسن التصرف بمجتمع يطغى عليه الطابع الريفي.

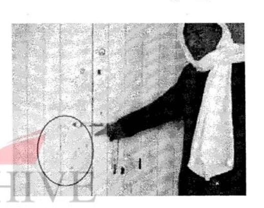
ويحيلنا ذلك إلى ضرورة مراجعة تركيبة الإدارة بالمناطق الداخلية و تسييرها بمعزل عن الإطار العروشي الذي لمفعوله مصدر إخلال لأداء الوظيفة سواء بهيمنة عرش معين على مناصبها أو بعلاقة متينة تقام بين إحدى النخب السياسية المحلية ورئيس الإدارة. ورغم أن نشأة هذا الصنف من الإدارات بالمناطق الداخلية لا يمكن فصله عن ضعف التنمية وعدم توفر الشغل الذي نمت على إثره المحسوبية والرشوة والوساطة بين الحريف وعون الإدارة إلاّ أن لذلك دلالة مفادها أن لخلق التنمية وتنشيطها القدرة على خلق إدارة نزيهة وليس العكس هو الصحيح أي السعي إلى تحقيق تنمية مختلة قطاعيا ومكانيا عبر إدارة سرعان ما يتغير ويوجه أداؤها عروشيا بمجرد إقامة علاقات بإطاراتها.

وتجدر الاشارة في هذا السياق إلى ضعف أداء الإدارة وطرق تسييرها لم يقتصر بالمناطق الداخلية على الفترة السابقة لاندلاع الثورة بل كان خاصية أخرى تلازم الثورة وتزيد في تأجيجها. ومن أمثلة ذلك أداء الجهاز الأمني القمعي لبن علي الذي ظهر في عدة مستويات نذكر منها؛ الاستنجاد بوحدات الأمن الرئاسي نتيجة ضعف ما تواجد محليا من أجهزة أمنية وعدم قدرتها على قمع المتظاهرين بكيفية مفردة. ولأن هذه التعبئة شملت أفراد يقطنون تونس العاصمة أو كبرى المدن التونسية فإن أداءهم بهذه المناطق الداخلية التي ربما يقصدونها لأول مرة رافقه في ذلك السخط والنقمة على الأهالي.

واستنادا إلى ما ذكره أهالي المناطق الداخلية من قيام هذه الوحدات باقتحام وسرقة المتاجر بمدينة الرقاب (أنظر الصورة) خلال ليلة 26 ديسمبر 2010 ومن توجيه شتائم تمس الشرف والكرامة لأهالي تالة يوم 5 جانفي 2011 ومن عمليات اعتقال لشباب مدينة القصرين واغتصاب بناتها خلال الليلة الفاصلة بين 10 و11 جانفي 2011 نستنتج أن أداء هذه الوحدات الأمنية لم يكن يعكس فقط الاستجابة لإملاء نظام الطاغية بل كان مشحونا بسخط أفراد هذه الوحدات على أوضاعهم المتردية في مستوى الإقامة والأكل والشرب بهذه المدن وافتقادهم الظرفي لامتيازاتهم. وممّا يؤكد ذلك أن سفك الدماء من طرف القناصة كان يتم اعتباطيا ودون علاقة بين الفرد المتظاهر وما قد يشكله من خطر. ولا يعد من المجازفة إن اعتبرنا الاستنجاد بوحدات الأمن الرئاسي كان بمثابة تذكير غير معلن لكنه لأهالي المناطق الداخلية بالتباين الإقليمي واختلاف مستوى نمط العيش الذي يستغله المتظاهرون كورقة صمود ومزيد تعبئة للجموع.

ومقابل هذا الصمود أصبحت وحدات الأمن الرئاسي تستعجل الرحيل وترى في مزيد سفكها للدماء طريقة لذلك. وذلك إلى حدود بلوغ البعض من أفرادها حالات هستيرية في قتل المتظاهرين مثل رقص القناص على إثر كل عملية قتل جديدة. وهذا الأمر أدى بدوره إلى نشأة تصادم بين أفراد الجيش الوطني وهذه الوحدات خلال مساء 9 جانفي 2011 بمدينة الرقاب (أنظر الصورة). وهذا التصادم الذي يفيد بمعارضة بعض أفراد الجيش لأداء الوحدات وقتلها للمتظاهرين لم يكن يعكس فقط غياب خطة تنسيق بين الجهازين للسيطرة على الوضع الأمني بل طرح أيضا انتماء عروشيا تنشئه خيارات التنمية ويساهم في بروز ثغرات أمنية تهدد هذا الجهاز القمعي رغم شراسته. وللتوضيح أكثر فإن قوات الجيش الذين حلوا بمدينة الرقاب وخاصة منهم المتمركزين بالميدان مثل الرقباء والعرفاء هم في الغالب ينتمون إلى المناطق الداخلية ومنهم من ينتمي إلى هذه المدينة أو أريافها. وكنتيجة طبيعية لذلك كان التعاطف مع الأهالي إلى حدود تهديد قوات الأمن الرئاسي بالسلاح. ولئن كانت تذكرنا

هذه الحادثة بما حصل بانتفاضة الحوض المنجمي وتحديدا بمدينة أم العرائس خلال جانفي 2008 من تصادم متشابه مصدره الأمن فإن للمسألة دلالات أخرى تفيد بأن بنية الأجهزة الأمنية كانت هي الأخرى تحمل صلبها انعكاسا لغياب التنمية العادلة أو على الأقل عدم توفر المقاييس نفسها في تحصيل المراتب العليا للجهاز الأمني. ودليلنا في ذلك ما يمثله شباب المناطق الداخلية من القاعدة العريضة للجيش وما يمثله سكان المناطق الساحلية من قاعدة لقوى الأمن الخاصة.





صورة : محلات تجارية بالرقاب؛ الأولى لم تتمكن وحدات التدخل الأمني من خلعها رغم المحاولة والثانية تم اقتحامها وتحمل بصمة السخط والنقمة أكثر من استهلاك ما توفر من مواد غذائية بسيطة.





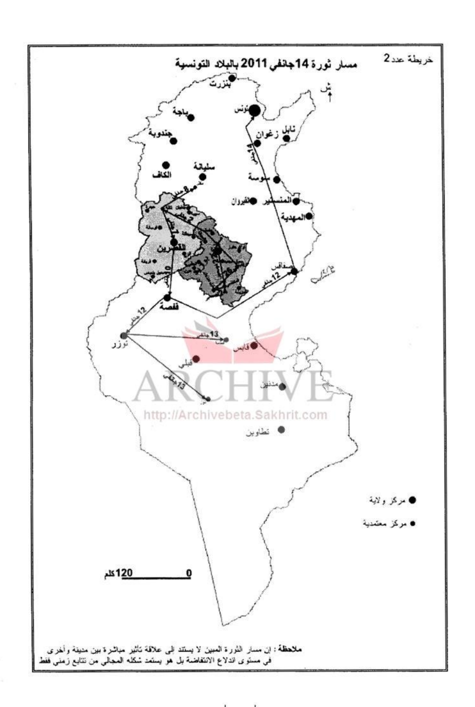
صورة : الحجارة لصدّ وحدات التدخل الأمني بمدينة الرقاب وتهليل والتحام بقوات الجيش الوطني رغم ما يجسده الاثنان معا من رمز لسيادة المركز وسلطته: خيارات التنمية لها إسهام في بنية الجهاز الأمني التونسي وتحدد نمط اشتغاله خلال اللحظات القصوى.

غداة فرار الدكتاتور بن على مساء الجمعة 14 جانفي 2011 تحقق أول هدف للثورة بإسقاط رأس النظام الغاشم. وعلى إثر ذلك انتقلت وسائل الإعلام من وصف المتظاهرين بالعصابات الملثمة إلى تمجيد الشهداء واستضافة أفراد أسرهم. وأصبح المحلّلون للثورة وأبعادها وطموحات الشعب من ورائها أكثر ممن تظاهروا. وفي هذا الإطار كانت المناطق الداخلية مصطلحا يغلب على مصدر اندلاع الثورة ويحدد أهدافها بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة دون البحث في آليات تطبيق هذه الأهداف النبيلة. وكالعادة وبسوء تقدير للمسألة

كانت وسائل الإعلام محركا جديدا يُغيّب الحقيقة أو يجهلها ويستمد مادته الإخبارية والوثائقية من نشر صور وإجراء تحقيقات ميدانية بأحياء وأرياف المناطق الداخلية التي كانت في السابق توظف منها عدسة الصحفي وقلمه ما تشاء لافتعال وتأكيد التنمية بمناطق اللاتنمية. وبسرعة كبيرة تؤكد عدم مصداقية وسائل الإعلام واستقلاليتها تحولت الأحياء والأرياف نفسها إلى مجال بطالة وفقر وبؤس وتحمل إجابة لأسئلة سكان المناطق الساحلية التي لم تقدر الخرائط المدرسية الصامتة والمتناولة أيام الانتفاضة من توفيرها. ولقد كانت معظم الصور والتقارير الصحفية تثير عطف وشفقة سكان المناطق الساحلية التي تنطلق على إثرها قوافل الكشافة والمواد الغذائيّة لهذه المناطق المجهولة للكثير من الأفراد. وعلى إثر هذا التركيز المطلق على المناطق الداخلية وتحديدا أين اندلعت الثورة كانت النخوة والاعتزاز تهز سكان هذه المناطق وتنسيهم قضيتهم الجوهرية وتعيدهم بسرعة إلى مطالبهم الاجتماعية التي يلفها الانتماء الجهوي أو العروشي وتكتسب المزيد من شرعيتها من الإسهام في اندلاع الانتفاضة وتحقيق الثورة. وكنتيجة طبيعية لذلك أصبح التقرير الصحفي أداة تعريف بموارد وخيرات المعتمديات التي قد تكون قد استنزفت أو لا تتناسب كلفة توظيفها بمردودها. وإن كنا لا نلقي باللوم هنا على الأهالي المحليين وما يعكسه محتوى استجوابهم من انتظار بديل بمجال هش عموما ومن وقوف أمام عدسة وسائل الإعلام لأول مرة فإنّ تبني هذه الأخيرة لهذه الاستجوابات والتأكيد المجاني لشرعيتها أحيانا يؤكد أن العملية غير مدروسة وأن ما افتقده الإعلام الوطني من مصداقية لا يمكن أن يسترد بتكثيف التقارير الصحفية والاهتمام المبالغ به بالمناطق الداخلية بل إن التريث والتثبت من محتوى ما يمرر إعلاميا قد يكون الأنسب لمعالجة مسألة التنمية وطنيا. ولا يعد من المبالغة إن اعتبرنا أن لطريقة عمل وسائل الإعلام خلال الأيام التي تلت 14 جانفي دورا كبيرا لإذكاء الجهويات مثلما حصل من تصادم بين سكان قفصة والقصرين على إثر تسريب تقارير مفادها أنه تم التراجع عن تركيز مؤسسات عمومية بالمدينة الثانية لفائدة الأولى وأيضا مثلما حصل في الأيام الأولى من شهر مارس من تصادم مماثل بين سكان معتمدية المزونة والمكناسي.

ولهذه الانعكاسات دور كبير قد يعرقل تحقيق التنمية الفعلية بالمناطق الداخلية وتجعل من تركيز مشاريعها مستقبلا تتم بمجال يفتقد اللحمة ويتصور سكانه التنمية مجرد نثر جديد لمؤسسات عمومية تستجيب لمطالبهم الآنية. وهو ما قد يساهم في عزلة هذه المؤسسات باهظة التكاليف والذي لا يؤدي اشتغالها والتحام وظائفها إلى تحقيق التنمية وإنماء لرؤوس الأموال المحلية الخاصة.

معنى ذلك أنّ لتشخيص مسار الثورة بالمناطق الداخلية (أنظر الخريطة عدد 2) ونمط تشكله الذي يستثني البعض من المناطق والمدن وتزداد حدته بالبعض الآخر يعكس في جانب كبير منه اختلافا لبنية المجال الداخلي وتركيبته ويوضح أن مستقبل التنمية بهذه المناطق لا تعد فقط مجرد عملية تقنية مسقطة بل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ما خلفه النظام السابق من ظواهر سلوكية واجتماعية تنمو صلب الهياكل الادارية المحلية ويلتف بمقتضاه الأهالي المحليون بدافع الحرمان والبؤس حول القطاع العام كأداة لتحسين عيشهم من ناحية وتنافس يحمل القطيعة بالمعتمديات المجاورة من ناحية أخرى، وهو ما يؤدي بدوره إلى إخلال مجالي قد يستفيد منه النظام الحاكم سياسيا وبصفة ظرفية لكنه قد ينتهي إلى تقويضه، وبالتالي فإن بقاء هذه المناطق الداخلية تحت وطأة السياسات التنموية المختلفة والمتواترة تُصدر كل منها أزمة مجالية واقتصادية واجتماعية للتي تليها. ولا يعد من المجازفة في هذا السياق إن اعتبرنا ما سقط من ضحايا إثر انتفاضات الثورة بلغ عددهم أكثر من 50 شهيدا بمدينتي القصرين وتالة و6 بمدينة الرقاب إفرازا مناسبا كميا لنشأة أحياء هامشية بالمدن


خريطة عدد 2
مسار ثورة 14 جانفي 2011 بالبلاد التونسية
ش
بنزرت
تونس
باجة
جندوبة
نابل
زغوان
سليانة
الكاف
سوسة
القيروان
المنستير
المهدية
القصرين
صفاقس
قفصة
توزر
قابس
قبلي
مدنين
تطاوين
مركز ولاية
مركز معتمدية
0
120 كلم
ملاحظة : إن مسار الثورة المبين لا يستند إلى علاقة تأثير مباشرة بين مدينة وأخرى
في مستوى اندلاع الانتفاضة بل هو يستمد شكله المجالي من تتابع زمني فقط

الداخلية على إثر ضعف سياسة التهيئة الترابية أو عدم التطبيق الكامل لتوصياتها، والتي تؤكد بدورها فشل سياسة التنظيم الإداري للدولة في مواكبة ما أنتج من فئات على إثر خلل رافق تحول السكان والنشاط من الريف إلى المدينة وعدم قدرتها على إرساء الإدارة المناسبة و تفعيل أدوارها.

المصادر والمراجع

ستهم حافظ. (1999): شخصية الأقاليم الجغرافية التونسية، مركز النشر الجامعي، تونس. 333 صفحة.

- ATTIA H. (1966) Structures sociales et évolution en Tunisie centrale. R T S S n°6, pp 33-58.
- ATTIA H. (1977) : Les hautes steppes tunisiennes. De la société pastorale à la société paysanne. 722 pages..
- CDANT JEAN. (1987) : Aménagement et développement rural. Maurice valley Paris 210 pages.



الشّباب والثّورة في تالة

يوسف مبساوي/ باحث، تونس

استبقت مدينة تالة باقي مناطق ولاية القصرين في إشعال فتيل الثورة، وذلك احتجاجا على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المدينة، وعلى سياسة اللامبالاة والتهميش التي كانت تنتهجها الدولة إزاء هذه المناطق.

وكانت الأخبار تتواتر بسرعة إلى مدينة القصرين من ذلك حالة الحصار المفروضة على مدينة تالة وسقوط قتلى أثناء المواجهات. نشأ لدى سكان مدينة القصرين شعور عفوي مفاده أنه لابد من الهبة لنصرة أهالي تالة، فتجمهر عدد لا بأس به من المواطنين في محطة الحافلات وذلك قصد الالتحاق بمدينة تالة لفك الحصار عنها. لكن المبادرة باءت بالفشل لأن تلك الجموع وقع تفريقها بالقوة.

في ذلك اليوم أدرك أهالي مدينة القصرين أنه لا مناص من المواجهة لكنّ شقّا هامّا لم يجهر نيته وذلك خوفا من التتبعات العدلية ليلة ذلك اليوم، نشبت مناوشات بين شبان من سكان حي الكرامة وأعوان المركز بالحي قام خلالها هؤلاء الشبان بمهاجمة مركز الشرطة، فاستعمل الأعوان الرصاص الحي أين استشهد عديد الشبان كانت المدينة ليلتها تعيش حالة من الغليان. في اليوم التالي قام سكان الحي بنقل الجثامين من حي الكرامة. مرورا بحي الزهور. كان موكبا خاشعا تقاطر إليه الناس من كل أحياء المدينة، لكن على مستوى المفترق المؤدي إلى حي الزهور، حاولت قوات الأمن تفريق الجموع بالقوة لكن ذلك كان القادح الفعلي لقيام الثورة بمدينة الشهداء. حيث رد السكان على القوة بالقوة (رمي الحجارة، إشعال العجلات المطاطية ...) فقامت قوات الأمن باستعمال الرصاص الحي أين انضاف إلى رصيد الشهداء عدد آخر. منذ ذلك اليوم عمّت الفوضى كامل المدينة (سخط على الامن، على الحكومة تمرد على حالة الخنوع التي عاشتها المدينة لسنوات عديدة) وكأن التاريخ يعيد نفسه، لمّا ثار علي بن غذاهم ومعه قبائل ماجر والفراشيش على الباي، حرقت كل مراكز الأمن والمؤسسات العمومية. وأصبحت مدينة القصرين في تلك الأيام مدينة أشباح، حيث لا صوت يعلو فوق صوت الرصاص.

اعتلى ما يسمون بالقناصة أسطح المنازل وشرعوا في تنفيذ مهامهم القذرة، حيث أطلقوا الرصاص صوب المتظاهرين وكانت أغلب الإصابات مباشرة وفي أماكن حساسة من الجسم (الرأس، القلب).

لكن كل ذلك الترهيب لم يثن أهالي القصرين شبابا ورجالا ونساء على مواصلة المواجهة وكانت المطالبات والشعارات تتغير يوما بعد يوم.

فبعد أن كانت مطالبات اجتماعية واقتصادية أصبحت

تنادي بإسقاط النظام. فقد الجهاز الأمني السيطرة على المدينة فانسحبت كل القوات تاركة المدينة تتخبط في فوضاها وآلامها. في هذه المرحلة خرجت المؤسسة العسكرية عن صمتها وحيادها وأعلنت انضمامها للشعب وللثورة. نزلت المدرعات والسيارات العسكرية والجنود إلى الشوارع، كان المنظر غريبا وجميلا في آن واحد.

فالغرابة هي أن أغلب إذا لم نقل كل الأهالي لم يتعودوا رؤية الجنود وهم يحتلون الطرقات الرئيسية والتقاطعات الهامة ،يسهرون على حماية المواطن، وجميل في ذلك الالتحام الشعبي بالمؤسسة العسكرية وفي ذلك رسالة مضمونة الوصول لكل يد عابثة بأن الجيش سيقف سدا منيعا أمام كل من يحاول الصيد في الماء العكر، شرع الجيش وبمساعدة المواطنين في تطهير المدينة من بقايا القناصة الذين علقوا بها فقبض على العديد منهم مجموعة كانت قد تحصنت بإقليم القصرين الموجودة بشارع الدولاب.

دبت الحياة من جديد لكن المدينة لم تلملم جراحها بسرعة. فالحزن تلمحه في كل عين من عيون المارة والخراب تلمحه في كل الشوارع.

اليوم وقد مر عام على اندلاع الثورة التونسية، يبدو أن رياح التغيير لم تحمل في جعبتها إلا النزر القليل.

فعلى الصعيد الاقتصادي يبدو أن دار لقمان على حالها فالظروف المعيشية لا تزال صعبة كما أن فئات واسعة من متساكني مدينة القصرين مازالت مهمشة وتفتقر لأدنى مقومات العيش الكريم.

فالثورة انبثقت من رحم المعاناة والفقر واكتسبت شرعيتها من ثنائية الحرية والكرامة.

لذلك يرى المواطن في مدينة القصرين أن الثورة لم تكتمل بعد أو بالأحرى لم تحقق أهدافها بحيث لم تبلغ مرحلتها المرجوة مرحلة النضج. لكن ما يحز في نفس كل متساكني مدينة القصرين أن بعض الملفات العاجلة والتي لا تتحمل التأجيل، لم تطرح بالشكل المطلوب في مدارج المجلس التأسيسي ،من ذلك ملف الشهداء والجرحى. كما يرجع البعض تأخير بدء الإصلاحات والنهوض بالمدينة إلى الحراك السياسي الذي تشهده البلاد والذي كان الشغل الشاغل لكل التونسيين دون استثناء.

في سياق متصل. سارعت بعض المؤسسات البنكية الأوروبية إلى مد يد المساعدة (بنك سويسري، بنك ألماني) وذلك في إطار خطة لتمويل أصحاب الشهائد العليا وللراغبين في بعث مشاريع من ذلك وعلى سبيل الذكر لا الحصر. موافقة البنك السويسري على تمويل مشروع طموح يتمثل في إقامة محطة استشفائية وذلك بالحمام الطبيعي «بقرية سيدي بولعابة» إضافة إلى الموافقة على تمويل مشروع تمثل في إقامة ضيعة جيوحرارية وذلك على أطراف مدينة القصرين.

بخصوص تطلعات المواطنين بمدينة القصرين إلى المستقبل، يبدو أن النظرة فيها الكثير من التفاؤل والايجابية ولكن بحذر واحتراز ومرد ذلك فقدانهم الثقة في السياسيين ومللهم من الوعود فمتساكني مدينة القصرين يطمحون إلى بنية تحتية أفضل، إلى استثمارات وتدفقات مالية وآليات تتمكن من احتواء أزمة البطالة والفقر. كما أن هناك شقّا واسعا من المواطنين يود لو يفكر جديا في إقامة منطقة صناعية سيما وأن الولاية تتموقع على الحدود الجزائرية ممّا ستنشط الحركية الاقتصادية بالجهة ويشكل النواة الأولى لإقامة قاعدة صناعية صلبة يمكنها استيعاب عدد لا بأس به من العاطلين وفي ذلك ضمان تنمية بشرية مستدامة.

طموحات وأماني لا حدود لها ومشروعة في الآن ذاته يحلم بها كل مواطن بمدينة القصرين، تتجاوز البعد الاقتصادي والاجتماعي لتتطرق إلى الجانب الثقافي فالمدينة تختزل بعدها الثقافي والترفيهي في دار ثقافة ومكتبة عمومية لا غير، والمواطن إذا ما توفرت لديه الإمكانيات وفكر في الابتعاد عن روتين الحياة اليومية فإنه يجد نفسه أمام خيار واحد لا غير ألا وهو التوجه إلى مدينة أخرى للترفيه. سؤال تطرحه شريحة

واسعة من متساكني المدينة، لم لا يفكر صانعو القرار المستقلون في رسم خارطة طريق للنهوض بالمجال الترفيهي الثقافي بالمدينة علما وأن هذه الأخيرة لها ما يكفي من إرث حضاري وتاريخي ليشهد على عراقتها.

كما أنّ لها ما يكفي من الغابات والمناطق الطبيعية (جبل شعانبي، سمامة، السلوم) حتى تتمكن من أن تتحول في زمن قياسي إلى مركز ترفيهي للعائلات ولمحبي سياحة الغابات.



الشّبــاب والثّورة

مراد التومي / باحث، تونس

يمثل الشباب النواة الهامة للمجتمع وقد راهنت عليه الدولة من خلال السنة الدولية للشباب، لكن من ناحية أخرى عملت الدولة منذ سنين طويلة على إلهاء الشباب عن المسائل الرئيسية للبلاد وخاصة السياسية وتركه منشغلا بالمسائل الثانوية مثل مشاهدة المقابلات والبرامج الرياضية والمسلسلات التي أخذت كل تفكيره. لكن بعض الشباب الآخر وخاصة الطلبة داخل الكليات كانت تقوم دائما بنقد السياسة المنتهجة من قبل السلطة وبفضل هذا الشباب تمكنت البلاد التونسية من الإطاحة بأعلى وأعتى الدكتاتوريات.

تعتبر الثورة التونسية حدثا تاريخيا في الوطن العربي ومن خلالها انطلقت شرارة الثورات العربية. والمتأمل في الثورة التونسية يلاحظ أن الثورة لم تنطلق يوم 17 ديسمبر بل كانت هناك أحداث سبقت هذا التاريخ كانت تدل على قيام ثورة من بينها أحداث الحوض المنجمي بقفصة سنة 2008 التي قتلت فيها أعداد هامة من المحتجين إلا أن التدخل القوي للدولة والسلط الأمنية حال دون تفجر الوضع على المستوى الوطني. لكن رغم ذلك تواصلت الإحتجاجات إلى أن بلغت أشدها يوم 17 ديسمبر حين أقبل الشاب البوعزيزي على حرق نفسه أمام الولاية احتجاجا على تصرف أعوان البلدية تجاهه وعدم سماح والي المنطقة بمقابلته. ولئن كان هذا السبب الذي بدأت من خلاله الثورة فإنّ هناك أسبابا أخرى ساهمت في هذه الثورة من ذلك حالة الغليان التي كان يعيشها الشعب نتيجة البطالة وارتفاع أسعار المواد الأساسية التي ما انفكت تتزايد 3 أو 4 مرات في السنة وغلاء المعيشة وذلك رغم تدهور المستوى المعيشي للسكان وارتفاع أسعار المحروقات. كذلك الفوارق الكبيرة بين المناطق الداخلية التي كانت مهمشة وتفتقر إلى أبسط ضروريات العيش والمناطق الساحلية التي كانت تتركز فيها أغلب الإستثمارات الإقتصادية هذا إضافة إلى انعدام حرية التعبير وحالة الفساد التي كانت تعيشها البلاد وسيطرة العائلة الحاكمة على أهم المؤسسات الموجودة في البلاد واستحواذهم أيضا على أهم ممتلكات المواطنين وذلك بالقوة إضافة إلى انعدام الحرية الدينية حيث كان كل من يدخل إلى المسجد تتم مراقبته وأحيانا يتم توقيفه. كلها أسباب كانت تدل على انفجار الوضع في البلاد لأن الشعب أصبح لا يحتمل كل هذه الظروف التي كانت تتزايد يوما بعد يوم.

وكان مقتل البوعزيزي الفرصة التي كانت ينتظرها الشباب التونسي من فترة طويلة للتعبير عما كان يعيشه من ظلم واستبداد، لكن الدولة كعادتها قامت باحتواء المشكل وذلك من خلال استعمال الأمن لردع كل من يقوم بمظاهرات إحتجاجية. لكن رغم ذلك تواصلت

الاحتجاجات في سيدي بوزيد وتدعمت من المناطق الداخلية المجاورة الأخرى خاصة من قفصة والقصرين مساندة لما يحصل وهو ما أدى بالحكومة إلى استعمال العنف ضد المتظاهرين. ونتيجة لذلك تصاعدت حدة الاحتجاجات في مختلف ولايات الجمهورية التي خرجت في مسيرات شعبية منددة بما يحدث في البلاد. وقد أخذت هذه الاحتجاجات منعرجا آخر خاصة بعد استعمال رجال الأمن للقوة وإطلاق النار على المتظاهرين وسقوط العديد من الشهداء وذلك بحرق مراكز الحرس الوطني والمؤسسات العمومية ونهبها ونتيجة لذلك ألقى رئيس الدولة خطابا للشعب في محاولة منه لتهدئة الوضع وامتصاص هيجان الشعب أو بالأحرى شباب الثورة كما تم فرض حظر التجول في كامل البلاد.

ورغم ذلك تواصلت الاحتجاجات وعمت الفوضى وتخريب المؤسسات العمومية كل أنحاء البلاد. وفي محاولة أخرى ألقى رئيس الدولة خطابا آخر لتهدئة الوضع وذلك من خلال الإعلان عن التخفيض في مستوى أسعار المواد الأساسية والعمل على خلق 300 ألف موطن شغل. إلا أن ذلك لم يقنع الشعب بل كانت له رغبة في تغيير النظام السياسي الذي طالما مارس القمع والاستبداد ضد الشعب لمدة 23 سنة، لذلك كان مطلب الشعب التونسي مطلبا واحدا وهو تغيير النظام السياسي واسقاط الدكتاتور بن علي. ونتيجة لذلك خرجت مسيرات شعبية في شارع الحبيب بورقيبة تطالب باسقاط الرئيس بن علي وذلك من خلال ترداد كلمة «**Dégage**» كذلك رفع شعارات «**خبز وماء وبن علي لا**» وكان يوم 14 جانفي 2011 حدثا تاريخيا في تونس تم فيه الاعلان في وسائل الاعلام عن هروب الرئيس المخلوع صحبة عائلته. وكان لهذا الخبر وقع كبير على الشعب التونسي الذي خرج في كل ولايات الجمهورية في مسيرات تعبر عن فرحتها بسقوط الدكتاتور بن علي، وكان ذلك حدثا تاريخيا هاما في العالم العربي وفي العالم كله. وكان ذلك بفضل شباب تونس الذين عرضوا أنفسهم إلى الرصاص ولم يكونوا يخشون رجال الأمن وتمكنوا في النهاية من الاطاحة بنظام سياسي دكتاتوري دام 23 سنة. وبعد رحيل الطاغية بن علي تولى الوزير الأول رئاسة الجمهورية وذلك من أجل الإعداد لانتخابات رئاسية جديدة وتواصلت الاعتصامات خاصة في القصبة مطالبة بتوفير مواطن شغل وتحسين الظروف الاجتماعية ومحاسبة كل رموز النظام السابق وحل التجمع الدستوري الديمقراطي ومجلس النواب والمستشارين. إضافة إلى ذلك كانت البلاد تعيش حالة من انعدام الأمن وتدهور العلاقة بين المواطنين والأمن كذلك طالب الشعب بانتخاب مجلس تأسيسي وإعداد دستور جديد للبلاد وتحت هذه الضغوط الشعبية وافقت الحكومة على الاعداد لانتخاب مجلس تأسيسي يتم من خلاله اعداد دستور جديد للبلاد. ونتيجة لذلك حصلت عديد الأحزاب على تأشيرة العمل وتعددت الأحزاب التي فاقت 100 حزب وهو ما جعل الشعب في حيرة من أمره أمام تعدد الأحزاب وتعدد برامجهم وقد كان يوم 23 أكتوبر 2011 حدثا تاريخيا في تونس لانتخاب المجلس القومي التأسيسي وقد كانت انتخابات حرة شاركت فيها مختلف أصناف المجتمع وكان كل شخص له حرية الاختيار وذلك عكس الانتخابات في العهد السابق التي كانت تنعدم فيها الحرية وكان المسؤولون هم الذين يحددون للمواطن الورقة التي يجب أن ينتخبها. وبعد الانتخابات تم تركيب المجلس التأسيسي لإعداد دستور للبلاد وتم انتخاب رئيس جمهورية مؤقت وحكومة مؤقة لهما الشرعية لإدارة شؤون البلاد إلى أن يتم إعداد الدستور.

على إثر مرور سنة على الثورة التونسية ما يمكن ملاحظته هو كثرة الاعتصامات في مختلف أنحاء البلاد، أدت إلى غلق عديد المؤسسات وشل حركة الاقتصاد الوطني وإلى نقص بعض المواد الأساسية مثل الحليب والغاز والسكر وارتفاع الأسعار. هذا إضافة إلى قطع الطرقات وإغلاق المؤسسات الجامعية بسبب مسألة النقاب التي أثارت ردود فعل متباينة. كذلك توقف العمل بشركة فسفاط قفصة الذي أدى إلى توقف حركة

بعض المؤسسات الأخرى المرتبطة بها وهو ما أدى إلى خسائر فادحة باعتبار المداخيل الهامة التي توفرها هذه الشركة وباعتبار أيضا أن الفسفاط يمثل أهم ثروة وطنية للبلاد. أما على المستوى السياسي فإن بعض رموز النظام السابق مازالت متواجدة وتمارس أنشطتها بصفة عادية، هذا إضافة إلى عدم محاسبة من قتلوا الشهداء كذلك انتخاب المجلس القومي التأسيس لإعداد دستور للبلاد وتشكيل حكومة مؤقتة وانتخاب رئيس جمهورية مؤقت كما نلاحظ أيضا التحسن الملحوظ للوضع الأمني كذلك حرية التعبير لدى المواطنين الذين أصبحوا يعبرون عن مشاغلهم بكل حرية ويشاركون في البرامج السياسية التي تقوم بها وسائل الاعلام عبر تدخلاتهم وطرح آرائهم التي كانت في العهد السابق ممنوعة. كما أصبح الاعلام يتمتع بالحرية من خلال الاعلان عن كل الأخبار التي تهم البلاد بعدما كانت تقوم بالتكتم عن الأخبار وخاصة السياسية في العهد السابق وما يمكن ملاحظته أيضا أنّه بسبب الثورة الليبية تضررت البلاد خاصة في مستوى نقص بعض المواد الأساسية حيث انقطعت بعض المواد مثل السكر والحليب وأصبحت تباع في السوق السوداء وأصبح بعض المواطنين ينقلون هذه المواد بكميات هامة إلى القطر الليبي ويبيعونها بأسعار مرتفعة إضافة إلى نقل الخضروات مما أدى إلى الارتفاع المشط في أسعارها. كذلك ارتفاع عدد المهاجرين إلى الخارج بطريقة غير شرعية مستغلين عدم استقرار الأمن وهم الآن يعيشون وضعيات صعبة في الدول الأوروبية وخاصة في إيطاليا إضافة إلى الاشتباكات بين أهالي المنطقة الواحدة التي أدت إلى مقتل العديد من الأشخاص مثل منطقة جبنيانة وقفصة وهو ما أدى بالحكومة إلى فرض حظر التجول في هذه المدن. هذا إضافة إلى أن الفساد مازال متواجدا في الإدارات كذلك الرشوة والتدخلات وتواصل الاعتصامات أمام المؤسسات وذلك نتيجة لاعتبار بعض الشباب من أصحاب الشهائد العليا أنّ المناظرات التي تمت لانتداب بعض العاملين غير شفافة.

ومن بين تطلعات الشباب من خلال هذه الثورة هي المطالب التي جاءت بها الثورة وهي «كرامة، تشغيل، تنمية» حيث يمثل التشغيل أهم المطالب وهو سبب الاعتصامات القائمة في مختلف أنحاء البلاد كذلك تحقيق تنمية اجتماعية عادلة بين المناطق الداخلية والساحلية وذلك من خلال النهوض بالمناطق الداخلية من خلال تحسين البنية التحتية وتشجيع الاستثمار بهذه المناطق من أجل خلق مواطن شغل وتنشيط الحركة الاقتصادية بها كذلك مكافحة الفساد والرشوة في الإدارات والمحسوبية في الحصول على وظيفة وأن تقوم كل المناظرات لانتداب العاملين في إطار الشفافية الكاملة وتحديد معايير الاختيار. اسناد منحة بطالة خاصة لأصحاب الشهائد العليا هذا إضافة إلى مساعدة العائلات المعوزة كذلك حرية التعبير والقيام بالشعائر الدينية وحرية الاعلام الذي يجب أن يكون مستقلا عن السلطة السياسية. علاج الأشخاص الذين تضرروا في الثورة ومحاسبة الذين قتلوا الشهداء وعزل أعضاء النظام السابق من المهام التي يقومون بها هذا إلى جانب تحسين الظروف الاجتماعية لبعض المتساكنين الذين يفتقرون إلى أبسط ضروريات العيش مثل الماء والكهرباء لأن بعض المناطق إلى حد هذه الفترة لم يتم تزويدها بالماء الصالح للشراب والكهرباء. كذلك توفير وسائل النقل الكافية في بعض المناطق الريفية النائية لتمكين التلاميذ من التنقل إلى المدارس خاصة لبعض التلاميذ الذين يصعب تنقلهم إلى المدرسة عند نزول الأمطار وتحسين المرافق الأساسية في بعض المدارس والمعاهد الثانوية وتمكين كل الطلبة من منحة جامعية دون استثناء.

المواطنة والعدالة الاجتماعيّة
باعتبارهما من مطالب الثّورة التونسيّة

الهادي غيلوفي / باحث، تونس

مقدمة :

لا يمكننا الحديث عن المواطنة والعدالة الاجتماعية قبل التشديد أن أول شرط لتحقيق هذا المطلب هو مراجعة المنوال الاجتماعي الذي كرس التفاوت التنموي بين الجهات ومثل أحد أبرز أسباب قيام الثورة في تونس من أجل تحقيق هدف سام قامت من اجله الثورة التونسية ألا وهو «العدالة الاجتماعية ومقاومة الإقصاء من أجل الانتقال الديمقراطي» وذلك يتطلب تضافر جهود كل الأطراف المعنية من أجل إرساء نمط نمو اجتماعي يقضي على البطالة والفقر والإقصاء والتفاوت بين الجهات ويعزز الحماية الاجتماعية بما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وإرساء الأمن والاستقرار وبالتالي إنجاح المسار الديمقراطي في تونس.

فالشباب الذي قام بثورة الحرية والكرامة ينتمي أغلبه إلى المناطق الداخلية المهمشة والأقل حظا في التنمية حيث إن 80 بالمائة من موارد التنمية كانت موجهة في النظام السابق إلى المناطق الساحلية والسياحية على حساب المناطق الداخلية التي تحظى بـ 20 بالمائة فقط من اعتمادات التنمية.

لقد كشفت الثورة التونسية «عمق الهوة بين الواقع والمعلن» وهو ما استوجب من الحكومة الانتقالية وكافة القوى الوطنية تعزيز الحوار الوطني قصد مراجعة كافة جوانب المنوال الاجتماعي التونسي وضبط خارطة طريق تحدد أولويات التنمية الاجتماعية وترسم خطة عمل واضحة تربط الآجل بالعاجل بما يمكن من النهوض بالفئات الضعيفة والمهمشة في مختلف الجهات.

فلا بد من تضافر الجهود من أجل تكريس مبدأ العدالة الاجتماعية من خلال اعتماد جملة من الإجراءات العملية وإدخال مرونة أكبر على آلية القروض الصغرى وتنظيم مناظرات انتداب في القطاع العمومي من خلال إقرار نظام التقاعد المبكر 55 سنة مع الحرص على مواصلة التكفل الاجتماعي بالأسر المعوزة ووضع جملة من الآليات لمساعدة الشباب العاطل عن العمل على اقتحام سوق الشغل من خلال بعث مشروع لاستيعاب البطالة لمدة 5 سنوات باعتمادات كبيرة لإنعاش الفئات والجهات التي كانت مهمشة من أجل حماية البلاد من خطر تنامي النزعة الجهوية والعروشية التي بدأت تطفو على المشهد السياسي أخيرا.

فيمكن أن نتجاوز هذه المعضلة بإصلاح الواقع الاجتماعي في تونس بالوقوف على النقائص والإشكاليات وتكريس الحوار والوفاق الاجتماعيين من أجل إيجاد الحلول الكفيلة برفع هذه التحديات وتجاوز هذه المرحلة الدقيقة من مسار الانتقال الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة في الحفاظ على الكرامة وإرساء العدالة الاجتماعية.

1 – مفهوم المواطنة :

المواطنة في جوهرها تعني الإيمان بالمساواة بين جميع المواطنين واعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة متساوين في الحقوق والواجبات، يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية واجتماعية واقتصادية وبيئية متساوية، بالإضافة إلى المساواة بين المواطنين أمام القانون، كل ذلك بقطع النظر عن الوضع الاجتماعي أو المركز الاقتصادي أو الانتماء السياسي أو الحزبي أو العائلي القبلي أوالعروشي أوالجهوي أو الديني أو غيرها من الاعتبارات. وان كان مبدأ المواطنة مفهوما سياسيا معاصرا صاحب بروز الدولة الحديثة وشكل حجر الزاوية في عملية بناء أنظمة الحكم الديمقراطية الراهنة إذ ينطلق هذا المبدأ من اعتبار الشراكة في الوطن دون غيرها من الروابط الإنسانية الهامة الأخرى وهو المدخل الرئيسي إلى إرساء أسس نظام ديمقراطي عادل. ففي تونس وبعد ما يزيد عن نصف قرن لا تزال الدولة تعتمد على الآليات الولائية التقليدية التي تقوم على الإقصاء ونفي الآخر، لذلك يجب علينا العمل على التأسيس لمجتمع الإجماع، مجتمع المواطنة الفاعلة ثقافيا وقيميا وسياسيا، من أجل التخلص من ثقافة الإقصاء والاحتواء القائمة على تثبيت الحكم الفردي وعدم الاعتراف بالآخر القائمة على ثقافة التركيع من أجل تغييب سياسة المساءلة الديمقراطية وهو ما أدى إلى ضعف روح المواطنة وظهور حالة من الاستلاب بين الدولة ومواطنيها حتى أصبح المواطن يعيش حالة من القطيعة إن لم نقل العداء للدولة. وهو ما أدى إلى شعوره بأن المؤسسات والإدارات هي للدولة ولا تمثله ولا تعنيه مما جعله يصب جام غضبه عليها ويحرقها نتيجة سوء المعاملة وإهانة كرامته عندما يتوجه إلى أي مؤسسة إدارية من مركز الشرطة إلى البلدية إلى الوزارة وصولا إلى وسيلة النقل الجماعية التي يستعملها يوميا والمعمل الذي يزوده بالمواد الغذائية الضرورية. إذ يعتبر أن كل هذه المؤسسات هي للدولة التي هي نفسها تقمعه وتهمشه. هل بالإمكان أن تتغير ذهنية هذا المواطن ليتصالح مع الدولة من خلال تغيير فكرة إن الدولة هي للمواطن لا للحزب والسلطة الجائرة فتتحول من حالة الرعية إلى حالة المواطنة والخروج من وضعية هيمنة ثقافة الخضوع والامتثال المطلق لقرارات الحاكم أو الراعي الفرد. فلا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال التأسيس لأسس جديدة للمشاركة السياسية من قبل فئات الشعب الذين كانوا يعتبرون أنفسهم رعية والذين يأملون بأن يصبحوا مواطنين في المستقبل. وهذا لا يمكن أن يتحقق فقط في المستوى النظري أي النصوص الدستورية فقط بل أيضا من خلال استبطانها في عقول الناس وضمائرهم. فثقافة المواطنة والديمقراطية لا يمكن أن تتطور إلا في مناخات سياسية منفتحة، متحررة، ثقافة العقلانية والمؤسساتية، ثقافة الانتخابات النزيهة والمشاركة الفعالة والتمثيلية على أسس الاختيار وليس الجبرية إذ تقوم المواطنة على عدة مبادئ أهمها :

1 ـ الحرية: حق المواطن في حرية الفكر والتعبير والاعتقاد وإبداء الرأي والصحافة وتكوين الجمعيات والنقابات والأحزاب.

2 ـ المساواة والعدالة: أي الالتزام بالعدالة والحق والإنصاف بين المواطنين في الحصول على فرص الحياة والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، وفيما يترتب لهم من واجبات والتزامات عامة.

3 - المشاركة: أي حق المواطن في الحياة السياسية والنضالية الوطنية بما في ذلك حق المشاركة في صناعة القرارات السياسية التي تنظم الحياة الوطنية والقوانين عبر مؤسسات منتخبة وممثلة.

4 - الديمقراطية: فلا يمكن تحقيق مبادئ الحرية والعدالة والمساواة والمشاركة ولا تحديد معانيها إلا في ظل نظام ديمقراطي يؤكد على مبدأ المواطنة التي تعني المساواة في الحقوق ومبدأ السيادة الشعبية. ولئن كانت المواطنة مفهوما سياسيا حديثا غير أن ذلك لا يعني أنه ليس لها جذور في مرجعيتنا العربية الإسلامية، فالدين الإسلامي شدد على المساواة حيث يقول الله في محكم التنزيل: «يا أيها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم» كما إن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم نبذ كل أشكال التمييز وحض على المساواة فلا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى وقد دعا آل بيته بعدم التعالي على الناس بحجة نسبهم إليه قائلا: «يا آل محمد لا تأتيني الناس بأعمالهم وتأتوني بأنسابكم فمن أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه» وفي حديث آخر يقول صلى الله عليه وسلم «والذي نفس محمد بيده لو إن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» وهذا يعني أن ديننا الإسلامي يحض على المساواة ويرفض التراتبية إلا في العلم والعمل الصالح.

2 - دولة الاستقلال والاستبداد وغياب مبدأ المواطنة:

لقد عرفت تونس منذ الاستقلال حقبتين تميزتا بغياب ثقافة المواطنة فمن بورقيبة الذي واجه خصومه بالعنف الشديد أول عهده أي الحركة اليوسفية غير أنه لم يعمد إلى سياسة التشفي الاجتماعي تجاه معارضيه بل أوسع لهم في سبل الرزق وبوأهم بعض المناصب الاجتماعية المرموقة دون أن يجبرهم إجبارا علنيا على دفع مقابل فكري سوى الحياد الظاهر تجاه شخص الزعيم غير أنه عاقب المناطق التي ينتمون إليها بالتهميش وعدم إعطائها حظها من التنمية وركز جل المشاريع بالشريط الساحلي الذي ينتمي إليه.

فتصور بورقيبة للنظام السياسي ولطبيعة الدولة والعلاقات بينها وبين الأفراد، لم يرتق إلى متطلبات قيم المواطنة ولم يشذ عنها إلى درجة تقتل في الفرد التونسي إمكانات الفعل. لم يكن بورقيبة يؤمن بدولة المواطنة لأنه يعتبر أن الشعب التونسي ذرات من الأفراد، كما أنه يصدر عن منطق النظام الأبوي الذي يجعل الزعيم أبا لهؤلاء الأفراد دون أن يكون القانون والمؤسسة هما المحددان في ضبط العلاقة داخل المجتمع رغم أن دور بورقيبة في تركيز القانون والمؤسسات لا ينكر في هذا المجال. ظن بورقيبة أن سياسة الأب تجاه المعارضين قد تجلبهم طوعا إلى صف النظام فلم يعمد إلى تصعيد عنفه الشديد الذي مارسه ضد اليوسفية تجاه معارضيه بعد ذلك إلا بمقدار، فكانت النتيجة عكسية تماما إذ تنامى النشاط السياسي والحقوقي والطلابي المعارض للنظام وتطورت تنظيمات وتشكيلات فكرية متناقضة تمام التناقض مع المشروع الذي يؤمن به بورقيبة. فقد كانت جل قيادات هذا الحراك تنتمي إلى الجهات الداخلية حيث شعر أبناء هذه الجهات الداخلية التي أنتجت اليوسفية وأنتجت اليسار والقوميين والإسلاميين بأنهم غير معنيين بالتنمية مما ولد لديهم حالة من النقمة الاجتماعية ظهرت في شكل معارضة سياسية في حين أن الساحل المتمتع بالتنمية كان ينتج الوزراء والولاة والمسؤولين الكبار للدولة.

3- النظام النوفمبري وتوسّع الهوة بين الشعب والدولة:

لم يحد نظام الجنرال بن علي عن سلفه بل استفاد منه لمزيد التنكيل بخصومه، وهنا تتجلى أولى الدروس

التي استفاد منها وبدأت تتضح معالم الاختلاف بين سلطتين تنتميان إلى نفس النظام ذلك أن السلطة الحالية استطاعت أن تقنع بعض الأطراف ذات المرجعية اليسارية في الانضمام إلى صفوفه أو ملازمة الحياد أثناء مواجهة الحركة الإسلامية، وهو ما حقق له نتائج لم يكن يتوقعها هو نفسه، الشيء الذي دفع به إلى تطوير هذه التجربة التي لم تتعد في أول الأمر مجرد اللعب على التناقض الأيديولوجي بين طرفي المعارضة الإسلامية والعلمانية.

لم تكن سلطة النظام في تونس تمارس سياسة الاستقطاب الناعم حين أقنعت بعض قوى اليسار للانضمام لمعركة استئصال الإسلاميين وإن كان ذلك لا ينفي أنها مدّت لهم في العطايا والامتيازات (وزارة ومواقع إدارية....) بقدر ما كانت تلعب على «تربص» هؤلاء الأخيرين بخصومهم السياسيين، «استطاع بن علي أن يجذب إلى صفه نخبة من خيرة مثقفي البلاد وخبرائها، وقد انظم هؤلاء إليه، وأغلبهم يساريون لأسباب كثيرة: حبهم السلطة والمال، موقفهم من الإسلاميين، محاولاتهم التغيير السياسي من الداخل، إيمانهم «بنهاية الايديولوجيات غداة سقوط الشيوعية السوفيتية» وقد نجحت السلطة في ذلك بما جعلنا نشهد أول مظاهر أزمة التعايش بين مختلف مكونات المجتمع التونسي التي لم يكن وعي المواطنة عندها قد تطور بعد لأن كلا الطرفين اليسار والإسلاميين ينطلق من مرجعية فكرية لا تؤمن بهذه القيمة ولأن هذه القيمة، بدورها كانت إبان هذه المواجهة في بداية انتشارها كقيمة كونية يسعى منظرو العولمة للتبشير بها رغم تاريخها العريق ضمن أنظمة الاجتماع المدني في بلدان المنشأ.

وجه الاستفادة الأهم الذي غنمه النظام النوفمبري في هذا الإطار هو وقوفه على مدى قابلية بعض وجوه النخبة التونسية داخل المعارضة للاستقطاب، وهو استخلاص أحسن الحكم تطويره حين حوله إلى استقطاب ناعم بذل فيه مقابلا ماديا ورمزيا للمستقطبين ضمن به عددا لا بأس به من النتائج نذكر منها: ضمان قطب من خارج سياق النظام يدافع عن خيارات النظام وهو ما يضفي على خطابه مصداقية افتقدها النظام طويلا حين كان يوكل مهمة الدفاع عن خياراته لأبنائه المنخرطين ضمن نسقه الفكري والتنظيمي، وقد حرص في هذا الإطار على أن يظل المدافعون الجدد خارج نسق النظام لضمان نجاح هذه المهمة، وهو حرص قاسمته فيه القوى المستقطبة نفسها وأوهمت نفسها أنها تمسك بالعصا من الوسط، غير أن استمرارها في الدفاع عن السلطة بتحيز أفقدها موقعها المريح في نظر المعارضة دون أن يقع المس بامتيازاتها ودون أن تكون تجربتها حاجزا أمام مواصلة السلطة لعملية الاستقطاب. وهي نتيجة أضعفت الشعور بقيم المواطنة لدى الشباب التونسي خاصة الطلابي منه فازدادت ظاهرة عزوفه عن العمل السياسي واستفحلت في صفوفه ظاهرة البحث عن الحل الفردي بالطرق الأيسر التي تكون غالبا طرقا غير مشروعة وهو ما يعد ضربا للقانون والمؤسسات.

النتيجة الأخرى التي غنمها النظام من سياسة الاستقطاب الناعم هي إحداث شرخ هام في أوساط المعارضة من خلال خلخلة عنصر الثقة بين عناصرها، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار النظرة السائدة داخل المجتمع التونسي تجاه المعارضة والذين يمارسون العمل السياسي عموما بكونهم طلاب مصلحة شخصية، ولئن لم تكن هذه النظرة ذات اعتبار في البحث الموضوعي فإن مما لا شك فيه أن نظرة المعارضين لبعضهم لا تخلو من ريبة يدعمها اختلاف المواقع الاجتماعية لبعضهم دون الآخر (امتيازات مالية واجتماعية... مقابل فقر ووضع مادي ضعيف).

جملة هذه النتائج وغيرها مما لا يتسع المجال لذكرها تطرح السؤال أمام الباحث لمعرفة علاقتها بقيمة المواطنة ومعانيها ضمن نظام الاجتماع المدني التونسي، وهو سؤال ينطلق من افتراض قيام الاجتماع المدني في تونس

على أساس المواطنة وسنسلم بهذا الافتراض جدلا لنعرف أثر سياسة الاستقطاب الناعم على هذه القيم. وأولى هذه الآثار وأخطرها والتي سنقتصر عليها بالنظر لضيق المجال هي تلك التي تنسف الأساس الذي تقوم عليه المواطنة وهو مبدأ الولاء لدولة وقانون واحد مع تباين الاعتقاد، والولاء هو ما يحول الاجتماع المدني إلى اجتماع سياسي «بتوجيه الجهد المدني نحو تكوين وتربية هذا العقل (الإنساني) والتوظيف فيه كوسيلة لتجاوز تعددية المصالح والتنافر العام وكمصدر لعلاقة تعاون حتمية وممكنة التنظيم ومن ثم لتحرير ساحة المصلحة العليا كشرط لانسجام المصالح الخاصة عموما وتطويرها».

فالولاء إذن هو الآلية التي تكوّن ما تقوم عليه السلطة الشرعية وتتعامل به السياسة من رأسمال تضامني وهذا ما يؤدي إلى نظام من التوازنات بين القوى الاجتماعية أفرادا وجماعات وتوازنات بين المصالح والواجبات ذلك أن الانتقال من وضع التسليم والطاعة إلى وضع المطالبة بالحق وتحديد المسؤولية يفترض وجود نظام من التنافس يبرز فيه بصفة أكثر وضوحا وضع الإنسان الفرد باعتباره نظريا هو حامل حقوق ويستدعي الخضوع إلى نظام قانوني يكون «أكثر ارتباطا بالواقع الاجتماعي وقدرة على استيعاب التجديدات النابعة من التقدم السياسي والمشاركة الاجتماعية وأكثر موضوعية وبعيدا عن التقديرات الشخصية والذاتية...».

غير أن سياسة الاستقطاب الناعم التي تمارسها السلطة في أنظمة الاجتماع المدني العربي مطلقا وتونس خصوصا تضرب كل إمكان وقوع هذا التحول لدى المواطن لأنها تغلق الباب أمام توجيه الجهد المدني نحو تربية العقل الإنساني لتجاوز تعددية المصالح والتنافر العام أولا، كما أنها تحول المواطن إلى «رجل قلة» بتعبير مالك بن نبي، يقف في منتصف الطريق ويعدم كل استقلالية ذاتية بما يمنعه من الابداع لأنه صار تابعا والتابع لا يبدع ولا يبادر وهو المعنى الذي أشار إليه القرآن الكريم في آية سورة النحل: «وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شيء وهو كلّ على مولاه أينما يوجهه لا يأتي بخير هل يستوي هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم».

إن هذا الاستخلاص يفنّد الافتراض الذي قام عليه سؤال العلاقة بين سياسة الاستقطاب الناعم وقيم المواطنة بما يجعلنا نجزم أن نظام الاجتماع المدني في تونس ما زال بعيدا عن هذه القيم رغم كل الشعارات ورغم وجود المؤسسات الشكلية طالما أن الإنسان التونسي يبقى واقعيا وعمليا هدفا لسياسة الاستلاب التي تمارسها السلطة حفاظا على وضع تفوقها تجاه قوى المجتمع المدني والسياسي جهلا منها أن ذلك من شأنه أن يحول ثقافة الاجتماع السياسي في البلاد من ثقافة المواطنة إلى ثقافة اللاّمواطنة.

4- المواطنة كضمان للعدالة الاجتماعية :

ثمة علاقة عميقة تربط بين مفهوم المواطنة ومفهوم العدالة الاجتماعية. حيث إن المواطنة تأخذ أبعادها الحقيقية في الفضاء الاجتماعي، حينما تتحقق العدالة الاجتماعية وتزول عوامل التمييز والإقصاء والتهميش. فحينما تتحقق العدالة يتعمق مفهوم المواطنة في نفوس وعقول أبناء المجتمع. أما إذا غابت العدالة الاجتماعية، وساد الاستبداد السياسي، وبرزت مظاهر الإقصاء والتهميش، فإن مقولة المواطنة هنا تكون في جوهرها تمويهاً لهذا الواقع وخداعاً لأبناء الوطن والمجتمع.

تتحقق العدالة بتعمق مفهوم المواطنة في نفوس وعقول أبناء المجتمع. أما إذا غابت العدالة الاجتماعية فلا، لذلك فإننا نعتقد أن المقياس الحقيقي لقياس مستوى المواطنة هو في مقدار وجود متطلبات العدالة الاقتصادية في الواقع الاجتماعي والسياسي.

لذلك فإن الحصول على مواطنة حقيقية ومخلصة، بحاجة إلى عدالة اجتماعية لا تميّز بين الناس لاعتبارات سياسية ولا جهوية ولا عروشية، تستوعب جميع الناس والشرائح والفئات، وتكون من ثوابت النظام ومؤسسة الدولة وحقائق المجتمع والمواطنين. فالطريق إلى المواطنة بكل مقتضياتها ومتطلباتها، هو العدالة بكل مستلزماتها وآفاقها.

وإن المسؤولية الفكرية والسياسية اليوم، تقتضي العمل على تجلية حقائق المواطنة، في سياق بناء حياة وطنية وسياسية، تستند في كل خياراتها ومشروعاتها وخططها على العدالة، بما تعني من مشاركة ومساواة ومسؤولية، وتداول وانفتاح مستديم، وتواصل مستمر مع كل مكونات المجتمع وتعبيرات الوطن.

في معنى العدالة :

من البديهي القول: إن العدالة هي روح الإسلام وجوهره، وإن مفاهيم الإسلام المتعددة ونظمه التشريعية والقانونية، قد ركّزت أهدافها وغاياتها على ضوئها ومن أجلها، وذلك في مختلف الحقول والمجالات. لذلك نجد أن الإسلام ينهى عن اتِّباع الهوى، لأنه سبيل الظلم والانحراف.

إن الاختلاف الفكري والسياسي بكل صوره وأشكاله، ليس مدعاةً أو سبباً لسلب الحقوق أو نقصانها. وإنما تبقى حقوق الإنسان مصانةً وفق مقتضيات العدالة، فكما أن للإنسان حق الاختلاف مع أخيه الإنسان، فله في الوقت ذاته حق ممارسة كل حقوقه بعيداً عن السلب أو التمييز، فالعلاقة في الدائرة الوطنية بين مختلف المكونات والتعبيرات، هي علاقة اختلاف ومساواة في آن واحد. فلا يمكن أن نلغي حالة التنوع الموجودة في الفضاء الاجتماعي والسياسي، كما أنه لا يمكننا صياغة واقعنا العام على أسس التهميش والإقصاء، بدعوى التنوع والتباين في الأفكار أو المرجعيات أو القناعات السياسية. وإنما اعترافنا بهذا التنوع الأصيل الموجود في مجتمعنا، ينبغي أن يقودنا جميعاً إلى بناء نظام سياسي واجتماعي وثقافي، يعترف بحق الاختلاف والتنوع، ولكنه في الوقت ذاته يؤكد على المساواة والمواطنة المتساوية في كل شيء. فالمطلوب دائماً هو وجود المناخ القانوني والسياسي، لكي يمارس التنوع -بكل أطيافه وتعبيراته- دوره في الحياة العامة، وفي المقابل على قوى التنوع أيضاً أن تبرز خيارها الوحدوي.

فالمسألة هي أننا مع ممارسة التنوعات والتعدديات التقليدية والحديثة لدورها في الحياة السياسية والعامة. كما أننا نعتقد أن وحدتنا وتماسكنا الداخلي مرهون إلى حد بعيد بقدرتنا على احترام التعددية الفكرية والسياسية والجهوية والعروشية الموجودة في فضائنا الاجتماعي والثقافي...

فإنه من الضروري ألا تكون مناصب الدولة وامتيازاتها خاصة لفئة أو شريحة اجتماعية فقط، وإنما من الضروري أن تكون مفتوحةً لكل الكفاءات والطاقات الوطنية، بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية، أو منابتهم القبلية والجهوية. فهي دولة الجميع، ولا بد أن تكون امتيازاتها ومكاسبها أيضاً للجميع. وعليه فإن العدالة السياسية والاجتماعية تقتضي أن تكون علاقة الدولة بمواطنيها على مختلف الصعد علاقةً مباشرة، ودون واسطةٍ مناطقيةٍ أو حزبية.

فلكل مواطن الحق في أن يتحمل مسؤولية أي منصب في الدولة. كما أن مشروعات الدولة التنموية والخدمية ينبغي أن تستوعب كل المناطق والشرائح الاجتماعية. فالتحيز الجهوي أو السياسي من قبل مؤسسات الدولة، لا ينسجم ومقتضيات العدالة السياسية والاجتماعية. لذلك فإن المطلوب أن تكون الدولة محايدة تجاه انتماءات مواطنيها الجهوية والسياسية.

والمحايدة هنا تعني: ألا تتحول قناعات المواطنين

إلى مبرر للتمييز الإيجابي أو السلبي. فكل الأفكار التي يؤمن بها المواطنون، لا بد أن تكون محل الرعاية والاحترام من قبل مؤسسات الدولة. وهذا جزءٌ أصيلٌ من مطالبتنا، بضرورة أن تحترم الدولة مواطنيها على مختلف الصعد والمستويات.

ولعلنا لا نبالغ حين القول: إن العديد من أزماتنا السياسية والثقافية والاجتماعية الداخلية، هي من جرّاء انحياز الدولة إلى فئة اجتماعية أو جهوية معينة، على حساب بقية الفئات والجهات الموجودة في الوطن.

وذلك لأن هذا الانحياز، هو الذي يقود إلى ممارسة التمييز أو التهميش ضد الفئات والجهات الأخرى، مما يوتّر الأجواء ويؤجج الاحتقان والأحقاد الداخلية، ويحوّل الدولة من مؤسسة جامعة وراعية للجميع إلى مؤسسة منحازة وتمارس التمييز في قراراتها وخططها ومشروعاتها ضد فئات وشرائح وطنية. من هنا فإننا نعتقد أن العدالة السياسية، تقتضي أن تكون علاقة الدولة بمواطنيها علاقة عادلة ومباشرة، وبعيدة عن الانحياز لفئة على حساب أخرى، أو لمنطقة على حساب المناطق الأخرى. «أي أن حق المواطنة يفترض أن يكون هناك قانون يطبق على الكل بالتوازي ويرسي سياسة تنموية عادلة لكي لا تكون هناك مناطق محرومة وأخرى ميسورة» إن العدالة السياسية لا يمكن أن تتحقق متطلباتها ومقتضياتها، دون العلاقة العادلة والمتساوية بين مؤسسة الدولة بكل هياكلها، مع مواطنيها، بصرف النظر عن أصولهم الجهوية أو انتماءاتهم السياسية. فهي دولة الجميع، وينبغي أن يكون سلوكها السياسي والإداري والاقتصادي منسجماً وهذه الحقيقة.

إن العلاقة جدُّ عميقةٌ بين مفهوم العدالة السياسية، وحقائق تكافؤ الفرص في الفضاء الاجتماعي والوطني. إذ إنه لا يمكن بأية حال من الأحوال إنجاز مفهوم العدالة في الواقع الاجتماعي دون إرساء معالم وحقائق تكافؤ الفرص. فتكافؤ الفرص في الإطار الوطني، هو أحد البوابات الرئيسة لإنجاز مفهوم العدالة والمساواة. وتكافؤ الفرص هنا ليس شعاراً يرفع أو ادّعاءً يُدّعى، وإنما هو عبارةٌ عن إرادةٍ سياسيةٍ وإستراتيجية وطنية، تتجه بصدق نحو إزالة كل المعوّقات والعوامل التي تُميّز بين المواطنين، وتمنح البعض لدواعي مختلفة جملةً من الامتيازات والمناصب.

وبكلمة فإن تكافؤ الفرص في السياق الوطني يعني:

إزالة كل القرارات والإجراءات، التي تمنع بعض المواطنين لاعتبارات فكرية أو سياسية أو مذهبية أو مناطقية، من مزاولة العمل أو تحمل المسؤولية في بعض الحقول والميادين. فتكافؤ الفرص يقتضي إزالة كل الإجراءات والخطوات، التي تؤسس لحالة التمييز والتهميش لبعض المواطنين، لاعتبارات لا تنسجم وحقائق المواطنة المتساوية وهذا الحالة من عدم احترام مبدأ المواطنة ينجم عنها «نظام زبائني وهو الذي أطلق عليه ابن خلدون الولاء العصباني أي أن يحتمي الإنسان بعصبية لتحميه من الدولة وهذا يؤدي إلى الشعور بالتفاوت الذي يؤدي إلى الحروب الأهلية» إن الاهتمام بالمشاريع الخدمية والتنموية في الإطار الوطني، لا بد أن يتم بالتساوي، وبعيداً عن حالات التمييز لبعض المناطق أو الشرائح الاجتماعية. إن المسؤوليات الوطنية في مختلف الميادين والحقول، ينبغي ألّا تكون حكراً على فئة أو منطقةٍ أو شريحة. وإنما من مقتضيات العدالة السياسيّة، أن تشترك كل طاقات وكفاءات الوطن في تحمل المسؤولية، وإدارة الشأن العام بعيداً عن التحيز أو احتكار المناصب والمسؤوليات.

إن التنمية المتساوية هي أحد تجليات تكافؤ الفرص. فلا يجوز بأي شكل من الأشكال، أن يتم الاعتناء الاقتصادي والخدمي والتنموي ببعض المناطق، وإهمال المناطق الأخرى. فكل المناطق والمجتمعات ينبغي أن تكون على حد سواء في الاهتمام والرعاية الخدمية والتنموية وتطوير بنيتها التحتية.

إن المسؤوليات الوطنية في مختلف الميادين والحقول، ينبغي ألّا تكون حكراً على فئة أو منطقة أو شريحة. وإنما من مقتضيات العدالة السياسية، أن تشترك كل طاقات وكفاءات الوطن في تحمل المسؤولية، وإدارة الشأن العام بعيداً عن التحيز أو احتكار المناصب والمسؤوليات وعليه فإنه لا يمكن تحقيق العدالة السياسية في الفضاء الوطني، بعيداً عن قيمة تكافؤ الفرص، والالتزام بكل المقتضيات والآفاق التي تبلورها هذه القيمة، سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي.

وخلاصة الأمر: أن تكافؤ الفرص ومقتضيات العدالة السياسية، تدفعانا إلى القول: إن توسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة من ضرورات الاستقرار ومقتضيات العدالة والمساواة.

إن الفضاء السياسي والثقافي والإعلامي الوطني ليس ملكاً لفكر أو حزب أو جهة. وإنما من الأهمية أن يستوعب كل التنوعات والتعبيرات الموجودة في الوطن والمجتمع. وأية محاولة لاحتكار هذا الفضاء بكل مستوياته لصالح فئة سياسية أو اجتماعية أو مناطقية، هي محاولة تساهم في إذكاء التوترات الداخلية، ولا تنسجم بأي شكل من الأشكال مع مقتضيات العدالة السياسية والاجتماعية. فالإعلام الوطني بكل مؤسساته ومنابره، لابد أن يكون مفتوحاً لكل القوى والتعبيرات الوطنية. كما أن الفضاء الثقافي والسياسي، لا يمكن أن يتشكل على نحو حقيقي دون مشاركة جميع الأطراف والتعبيرات. بحيث تشترك جميع هذه التنوعات في إثرائه وتنميته بعيداً عن العقلية الأحادية والاحتكارية، التي تعمل على احتكار هذه الفضاءات لصالح فكرٍ أو رؤيةٍ هي جزءٌ من الوطن وليست كل الوطن.

أن تقوم مؤسسات الإعلام والثقافة الوطنية بكل مستوياتها ومنابرها، باستيعاب كل طاقات الوطن وكفاءاته دون محاباة أو تمييز وتهميش. فالعلاقة بين مبدأ العدالة جدُّ عميقةٌ ومفهوم حقوق الإنسان. حيث إن العدالة بكل ما تحتضن من قيم ومتطلبات، هي الحاضن الأكبر لمشروع حقوق الإنسان. ولا يمكن أن توجد حقائق حقوق الإنسان، دون العدالة السياسية والاجتماعية في المجتمع. فهي بوابة نيل الحقوق وصيانة كرامة الإنسان.

لذلك جاء في الحديث الشريف أن «العدل حياة الأحكام» إذ لا حياة لأحكام وقيم الدين إلا بحياة أهدافه وغاياته. وقد جاء في الحديث أن: «الناس يستغنون إذا عُدل بينهم».

فتنمية الإنسان هي الطريق الصحيح لإنجاز الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي. ولا يمكن بأية حال من الأحوال، أن يكون انتهاك الحقوق، هو طريق الأمن والاستقرار. لذلك فإن الاستقرار السياسي اليوم، يقتضي العمل على خلق الشروط الأساسية من أجل حياة سياسية جديدة، قوامها الديمقراطية والحريات السياسية والاجتماعية وحقوق الإنسان. والعدالة السياسية طريقها الدائم، هو تكريس قيم وحقائق المواطنة في الفضاء السياسي والاجتماعي.

5 ـ تكريس مبدأ المواطنة في دستور الجمهورية الثانية كمعيار لاحترام حقوق الإنسان:

إذا أرادت الجمهورية الثانية القطع مع الماضي فعليها أن تعتمد في نصوصها الدستورية وفي قوانينها وفي سياساتها أسس ومبادئ راسخة تسعى إلى تكريس سياسة اقتصادية واجتماعية وثقافية تقوم على ترسيخ فكرة المواطنة وتسهم في تحقيق أهداف التنمية والتحديث والتقدم وتقوم على نموذج تنموي يعمل على إعطاء مبدأ المواطنة الأولوية للقطع مع الماضي ويعمل على تحقيق الاندماج الوطني لتحقيق انصهار اجتماعي من أجل تجاوز معضلة عدم التوازن الاقتصادي بين الجهات الذي أدى إلى وجود حالة من التنافر والكراهية وأوجد

النواة المحفزة لنشوب صراعات عروشية وجهوية ظهرت أخيرا.

فالتنافر الجهوي أو العروشي لا يعود إلى غياب اللحمة الوطنية أو إشكال في الهوية «إن أزمة الثقافة العربية ليست أزمة هوية بل هي أزمة مواطنة منقوصة فلا يمكن حل هذا الإشكال إلا بحل مشكلة المواطنة الكاملة» فالمسالة معروفة ومحددة فلا يوجد فرق بين سكان الجنوب والشمال أو بين سكان الساحل والداخل على أسس عرقية أو دينية أو ثقافية بل السبب يرجع إلى عدم التوازن وعدم المساواة فيما بين الجهات. لذلك يجب على الجمهورية الثانية ابتداء من الحكومة التي شكّلها المجلس التأسيسي أن تعتمد برنامجا اقتصاديا وسياسيا يهدف إلى العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد لكي يحقق التساوي في توزيع ثروة البلاد بين الجهات المختلفة وذلك من خلال إعطاء الجهات الداخلية حصتها كاملة دون أن تحرم بقية الجهات من حقوقها. أي العمل على النهوض بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة نمو جميع الجهات مع إعطاء الأولوية إلى الجهات التي كانت محرومة والعمل على تحقيق هدفين أساسيين هما:

- مواجهة الفقر بصورة عامة بغض النظر على الانتماء الجهوي أو العروشي أو الاجتماعي.

- العمل على إعادة هيكلة المجتمع لفك الارتباط بين الانتماء الجهوي والدور الاقتصادي من خلال انتهاج سياسة اقتصادية جديدة تعطي الأولوية للمساواة والإنصاف لجميع المواطنين دون التمييز بينهم على أساس جهوي أو قبلي أو عروشي أو حزبي.

ولتحقيق هذه الأهداف على الجمهورية الثانية أن تعتمد تدخلا في السياسة التنموية يهدف إلى تحقيق الوحدة الوطنية من خلال اعتماد سياسة اقتصادية واجتماعية وثقافية تأخذ في الاعتبار التوزيع العادل للثروة، بين مختلف الجهات والعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي بين هذه الجهات، وهذا لا يمكن تحقيقه دون إعطاء الجهات المحرومة معاملة تفاضلية خاصة في المجال الاقتصادي على امتداد فترة زمنية طويلة من أجل إعادة التوازن الذي كان مفقودا لمدة 55 سنة من دولة الاستقلال والاستبداد وذلك من أجل تحقيق عدالة انتقالية اقتصادية ويمكن اعتماد الأموال المنهوبة كمصدر لتمويل المشاريع المحدثة في هذه الجهات لأننا على قناعة بأنها كانت تنهب من حصة هذه الجهات ومن قوت أبنائهم الذين تعرضوا لحالة من التهميش والإهمال وذلك يحتم على الدولة تحسين أوضاع أبناء الجهات المحرومة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من أجل تحقيق الهدف المتمثل في تقريب الفجوة بين الجهات المتباينة من خلال رفع الغبن وذلك بتوزيع مكاسب التنمية بين الجهات التونسية ولكن لمصلحة الجهات المحرومة بدرجة أكبر، بمعنى أن كل الجهات يجب أن تستفيد من نتائج التنمية ولكن بدرجات متفاوتة.

ويمكن أن تحقق الدولة على المدى المنظور حزمة من الأهداف أبرزها:

• القضاء على التمييز بين الجهات والفئات

ـ التقليل من نسبة الفقر التي كانت تعاني منها تونس بحيث يمكن أن تتراجع النسبة من 70 بالمائة سنة 2011 إلى حدود 20 بالمائة 2025 وذلك بتحقيق نسبة لا تقل عن 8 بالمائة ولمدة طويلة وهذه نسبة تعتبر من أكبر النسب في العالم غير أن ذلك ليس مستحيلا فقد حققت دولة ماليزيا هذه النسبة «إذ استطاعت أن تحقق ذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 1987 إلى 1998» فلا يمكن أن ننسى أن الثورة التونسية قد قامت في بدايتها تحت شعار الشغل استحقاق يا عصابة السراق. فهذه الثورة انطلقت من الجهات الأكثر فقرا وتهميشا ولا يمكن أن ننسى بأن هذه الثورة لم تكن وليدة اللحظة الراهنة بل كانت نتيجة

تراكمات من النضالات السياسية والنقابية والثقافية التي نادت برفع كل أشكال الحيف السياسي والجهوي والاجتماعي والثقافي تجاه فئات وجهات تعاملت معها دولة الاستقلال والاستبداد بكل احتقار وحرمتها من نصيبها في التنمية، حيث إن نظام بن علي كان يتبجح بتحقيق نمو يجاوز 8 بالمائة «لكن ذلك النمو كان أساسا لصالح نسبة محدودة من السكان وهي المناطق الساحلية -8 بالمائة من السكان يمتلكون 80 بالمائة من ثروات البلاد -بينما لم تنل الشرائح الوسطى وخاصة الشعبية إلا النزر اليسير جدا من ثمار ذلك النمو».

لقد عانت المناطق الداخلية والفئات الشعبية الإهمال وتم توظيف فقرها في الدعاية السياسية تحت مسميات عدة لرفع الغبن عن مناطق الظل «والأصح الذل» حيث عمدت النظام النوفمبري الفاسد إلى إحداث صناديق وطنية لينهب بها أموال المجموعة الوطنية تحت شعار التضامن حتى إن الشعب التونسي كره هذا الشعار إيمانا منه بأن ما يتم جمعه لا يذهب إلى مستحقيه، فقد كان صندوق التضامن الوطني 26/26 و21/21 مجرد وسائل النهب المنظم لقوت الفقراء الذين كانوا يجبرون على التبرع لهذه الصناديق ودعم الجمعيات الخيرية الوهمية التي كانت ليلى بن علي تحدثها كجمعية بسمة للمعوقين أو سيدة للمصابين بأمراض السرطان، وكان الهدف منها نهب أموال التونسيين تحت تسميات خيرية.

خاتمة :

فهل ستواصل حكومة المجلس التأسيسي سياسة الحكومات السابقة المعتمدة على استراتيجيا الإلهاء التي تقوم على تحويل انتباه الرأي العام عن المشاكل الحقيقية بابتكار أو افتعال مشاكل، مما يجبر الجميع على ردة فعل واحدة تعمل على البحث عن حل.

فقد تم إلهاؤنا بمشاكل العلمانية وفيلم لا ربي ولا سيدي والجماعات السلفية وآخرها بث فيلم مسيء للذات الإلهية وآخرها طرح مشكلة الأمهات العازبات وآخرها مشكلة الخلافة التي فجرها حمادي الجبالي في خطاب شعبي أسكرته روح النصر لينسى بأنه لم يعد زعيم حزب مناضل بل حزب على أبواب تشكيل حكومة مطلوب منها الالتفات لقضايا التنمية والشغل كاستحقاق، والعدالة الانتقالية ليس مهمتها الحديث عن تاريخ الخلافة أو الإمارة. فالشعب بقدر ما يعنيه شكل النظام القادم الذي يأمل أن يكون نظاما ديمقراطيا تعدديا يقطع مع كل أشكال الاستبداد والإقصاء ويضمن المشاركة، فهو مهتم أكثر بما ستوفره هذه الحكومة من موارد ومواطن شغل واستثمارات، فإن كان البعض يحاول جرنا إلى قضايا الهوية فأعتقد إن مشكلتنا ليست من نحن هل نحن عرب أو مسلمون أو تونسيون فنحن هذا وذاك. فإننا نعتقد إن هذه الحرب الكلامية لا يمكنها أن تحقق طموحات شباب اقتلع رأس الفساد ليحقق ذاته بالعمل والحياة الكريمة، ولا تعنيه سجالات البلاتوهات التلفزية بين العلمانيين والحداثيين واللائكيين والعروبيين والإسلاميين. فإن كانت مشكلة الهوية والجدل حولها قد ساعد الإسلاميين في الحصول على حصة الأسد من الأصوات غير أنه لا يمكنهم الاستمرار في هذا الجدل لأن الشعب لن يأكل لا عروبة ولا إسلاما بل هو محتاج للتنمية للعيش بكرامة وللقطع مع سياسة التهميش والاحتقار التي مورست ضده والتي دفعته للخروج بصدور عارية من أجل تحقيق الكرامة ولا تزال العديد من الجهات تتحرك للمطالبة بحقها في التنمية. فقد تصاعدت الاحتجاجات خلال ما بعد الانتخابات وخلال الصراع بين أحزاب الائتلاف الثلاثي على مغانم الانتخابات انطلقت اعتصامات ومظاهرات في قفصة ومكثر وتطاوين لتنبههم بأن الجهات محتاجة للتنمية وحل مشكلة التشغيل أكثر من اهتمامها بشكل وحجم الحكومة ومن فيها من وزراء كما انطلقت نداءات على المواقع الاجتماعية تطالب بإنصاف

الجهات الداخلية حيث كتب أحد مواطني الرديف النداء التالي : «بعد الأحداث الأخيرة بان بالكاشف أن سياسات العهد البائد لا زالت ولا تزال متواصلة في ربوع جهتنا العزيزة بما في ذلك من تهميش وتفقير واستغلال للثروات الضخمة التي تنتجها جهتنا لصالح ولايات الساحل وتونس!! 60 سنة من الاستغلال الفاحش لثروات الجهة في عهدي بورقيبة وبن علي وفي المقابل مدن تفتقر لأدنى مقوّمات العيش الكريم، مدن تنتج المليارات يوميّا ولا تستفيد من خيراتها... في كل الدول العادلة والمتقدّمة، عندما تكون جهة غنية بمواردها الطبيعية، يحرص السّاسة على أن تكون هي الأفضل معيشيّا.. نحن في قفصة لا نقول أن نحتكر كل مداخيل الفسفاط لوحدنا ولكن نقول إنه حان الأوان لاتخاذ قرار جذري ونهائي يُخرج هذه الجهة من حالة الظلم الذي تعرّضت له: الحلّ لن يكون بتوفير 2000 أو 3000 موطن شغل فحسب ولكن الحلّ الأنسب والضروري والذي يجب المطالبة به هوّ تخصيص نسبة مئوية قارّة من مداخيل الفسفاط لصالح الجهة بكل معتمدياتها.

الآن وَجب التوجّه للحكومة الجديدة وللمجلس التأسيسي وللرئيس الجديد ونطالبهم ونقول لهم، كفانا من الوعود المزيّفة وكفانا من المزايدات. أنصفو هذه الجهة التي كانت المهد للثورة التي أوصلتكم إلى الحكم!! لا يمكن الحديث عن حلول لجهتنا إلّا إذا ارتبط ذلك بتوفير نسبة قارة ومحترمة من مداخيل الفسفاط لصالح الجهة. اليوم وأكثر من ذي قبل، وَجب علينا أن نكون مسؤولين على مستقبلنا وعلى مستقبل جهتنا فلنكن على كلمة واحدة ولنقدّم هذا المطلب الأساسي على بقية المطالب الأخرى.

من خلال هذا النداء نستنتج إن الشباب غير معني بقضية الهوية التي لا ينتابه الشك فيها فقد ولد وكبر وهو تونسي وعربي ومسلم بالوراثة فهو ليس بحاجة لدروس في الهوية بل في أمس الحاجة للكرامة الوطنية.

هل أتاك حديث دفع تعويضات لضحايا القمع أو يجوع الحرّ ولا يأكل بماضيه النّضاليّ

عمار العربي الزمزمي / باحث، تونس

مقدمة :

مما ميز الحياة السياسية في تونس منذ 1956 -تاريخ إعلان الاستقلال- غياب الديمقراطية نتيجة وجود نظام شمولي يكرس هيمنة الحزب الواحد. وفي ظل هذه الظروف طال القمع آلاف المخالفين الذين جرمتهم المحاكم العادية والاستثنائية مثل محكمة أمن الدولة والمحكمة العسكرية. ففقدوا حقوقهم السياسية والمدنية وحرم الكثير منهم من الشغل وتم تجويعهم هم وعائلاتهم وعرف آخرون طريق المنفى حيث عاشوا مرارة الغربة سنوات طويلة، لذلك كان مطلب العفو التشريعي العام من أقدم مطالب الحركة الديمقراطية في تونس. وقد سعى الذين رفعوه إلى رد الاعتبار لأجيال متعاقبة من سجناء الرأي والسياسة المنتمين إلى تيارات مختلفة تم تهميشهم وإقصاؤهم من الحياة السياسية على امتداد ما يزيد عن نصف قرن.

1 ـ مدى قدرة العفو التّشريعيّ على ردّ الاعتبار لضحايا القمع:

أول عفو تشريعي عرفته البلاد صدر سنة 1989. وكان للرأي العام الديمقراطي عليه مأخذان كبيران: الأول أنه كان خاصا لا عاما إذ استثنى مجموعة من المساجين السابقين وتحديدا المنتمين إلى الاتجاه الإسلامي الذي أصبح فيما بعد حركة النهضة [1] والثاني أنه لم ينصّ على حق الضحايا في التعويض وجبر الأضرار التي لحقتهم.

وكنت شخصيا واحدا من الذين شملهم هذا العفو وقد قلت عند صدوره بأنه لا يكفي أن يستردّ ضحايا القمع حقوقهم السياسية والمدنية وإنما يجب أن يقع رد الاعتبار لهم وأن ينالوا تعويضا عما لحقهم وجاء العفو التشريعي الذي صدر بعد الثورة. وهو الثاني من نوعه ليتجاوز المأخذين المذكورين. وقد أثار ارتياح كثير من المواطنين سواء أكانوا من الضحايا أم لا. غير أنه أربكني شخصيا لاعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية. فقد بدا لي أن العفو التشريعي في أبهى حالاته- أي إذا كان عاما وممتدا في الزمان- ليس الوسيلة المثلى لرد الاعتبار لضحايا القمع.

ويحق لنا أن نتساءل: من يصفح عن من؟ إذ أن العفو التشريعي يعني في دلالاته الأولى في صيغته اليونانية «amnéstia» النسيان أي أن المجموعة تنسى ما اقترفه أفراد منها في حقها من جرائم وتعيدهم إلى حضيرتها بمحو سوابقهم وتمكينهم من استرجاع حقوقهم

وبالتالي فهي التي تصفح عنهم بوصفهم مذنبين مدانين. فهل ينطبق هذا على ضحايا القمع عندنا؟ بالطبع لا. فنزلاء السجون التونسية منذ قيام دولة الاستقلال كانوا سجناء رأي وسياسة تعرضوا للقمع في غياب حرية الرأي والتعبير والتنظيم وجرّمتهم قوانين غير دستورية مثل قانوني الصحافة والجمعيات، لذلك وجب على الدولة التونسية أن ترد لهم الاعتبار وأول خطوة في هذا الاتجاه هي الإقرار بأنهم كانوا أبرياء أي أنهم لم يرتكبوا جرائم في حق المجتمع وبالتالي من حقهم أن يتلقوا اعتذارا رسميا- وثاني خطوة هي جبر الأضرار التي لحقتهم وهي نوعان: مادية ومعنوية. فلا يكفي أن تدفع لهم تعويضات مالية بل يجب أن يحاسب الذين تسببوا لهم في هذه الأضرار.

ولا يجوز حصر المسؤولية في أعوان التنفيذ مثل الجلادين الذين قاموا بتعذيبهم وإنما يجب أن تشمل المحاسبة من أشرفوا على هذه العمليات وأعطوا الأوامر وأصدروا التعليمات. لذلك يصبح من الضروري إدراج مسألة رد الاعتبار لضحايا القمع ضمن ما يعرف بالعدالة الانتقالية القائمة على المكاشفة والمساءلة والمواجهة بين ضحايا الأمس وجلاديهم ومحاسبة من يثبت تورطهم في جرائم لا تسقط بالتقادم قبل الحديث عن أي مصالحة ترمي إلى طي صفحة الماضي المؤلم. لكن لا شيء لحد الآن يوحي باستعداد المسؤولين عن القمع للإقرار بمسؤوليتهم في ما حصل. وحتى إذا ما حصل ذلك فإن طي صفحة الماضي لا يعني بالطبع محو الذاكرة التي كم نحن بحاجة إلى تعهدها بإقامة المتاحف مثلما ما حصل في بلدان كجنوب إفريقيا لأن كوابيس الماضي خير ضامن لعدم تكرارها في الحاضر والمستقبل.

2 ـ مسألة التعويض والإشكاليات التي تثيرها :

بعد أن وضع رد الاعتبار لضحايا القمع في إطاره الصحيح يمكن الوقوف عند التعويض كمسألة جزئية. لقد طرح علي شخصيا سن قانون العفو التشريعي العام بحق الضحايا في التعويض سؤالا جوهريا هو مدى مشروعية أن يطلب المناضل الوطني أو الديمقراطي أو الثوري مقابلا ماديا على ما قام به من نضال وما قدمه من تضحيات. و أنا لا أطرح طبعا المسألة على المستوى القانوني وإنما على المستوى المبدئي الأخلاقي.

3ـ الكيفية التي تمت بها مكافأة المقاومين والمناضلين الوطنيين إثر خروج الاستعمار:

عادت بي الذاكرة إلى الكيفية التي عاملت بها دولة الاستقلال المقاومين والمناضلين الذين أسهموا فعلا في تحقيق استقلال البلاد أو ادّعوا ذلك باطلا. ولنترك جانبا ظاهرة انتحال صفة المقاوم أو المناضل التي لا يخلو منها مجتمع ولننظر في أوضاع المقاومين والمناضلين الحقيقيين. لطالما آلمني شخصيا أن أرى بعضهم يعاني هو وعائلته الخصاصة والتهميش والإقصاء والإهمال بسبب انضمامه إلى الشق اليوسفي في الصراع اليوسفي البورقيبي مما جعله يحرم من الجراية والعمل وحتى بطاقة العلاج المجاني! وقد كنت شاهدا بشكل مباشر على حالة من هذا النوع إذ باءت كل جهودي بالفشل لجعل السلطة تسند لأحد المقاومين اليوسفيين بطاقة علاج كان في أمس الحاجة إليها فقضى أيامه الأخيرة مهملا منسيا كأنه لم يخدم هذا الوطن!

لكني كنت بالمقابل غير مقتنع بمنح كل الذين كانوا حائزين على رضى السلطة من المقاومين جراية شهرية قد تضاف إلى مرتبهم في العمل إن كانوا يعملون طبعا. كنت أفضل أن تتولى السلطة تشغيل القادرين منهم على العمل وأن لا تسند جراية إلا للعجز ولأرامل الشهداء وأبنائهم. فالعمل أحفظ لكرامة المقاوم والمناضل القديم متى كان قادرا عليه. وكنت مستاء من ارتهان أصحاب الجرايات للسلطة وتحديدا للحزب الحاكم. فقد كانوا يطالبون بتقديم الولاء وتأدية خدمات مذلّة كحراسة المقرات الإدارية والحزبية والقيام بأدوار بوليسية خلال الأزمات حتى أصبح بعضهم مكروها من قبل المواطنين وخصوصا الشباب بدل أن يكون محل تقدير وتبجيل.

وكنت أتساءل عن مدى مشروعية تنفيل البعض بسنوات عمل غير منجزة عند التقاعد. واعتقدت أنه يجوز في أقصى الحالات احتساب سنوات الانخراط في المقاومة كسنوات عمل فعلي لتحسين جراية من كانت جرايته ضعيفة. أما أن يتم تنفيل شخص بسنوات قد تطول وقد تقصر لمجرد أنه كان «مناضلا» سياسيا فهذا ما لم أقبله إطلاقا مثل الحصول على ضيعات ورخص سيارات أجرة ومنافع أخرى شبيهة بها.

4ـ كيف يمكن التعامل مع ضحايا قمع دولة الاستقلال؟

اليوم وقد نص قانون العفو التشريعي العام على حق ضحايا العهد السابق منذ الاستقلال في التعويض وجبر الأضرار نجد أنفسنا أمام قضايا شائكة على المستويين القانوني والأخلاقي. فمن يحق له أن يطالب بالتعويض؟ وعلام يتم تعويضه ؟ وكيف يقع تحديد الضرر الذي يراد تعويضه؟

ليس من تعرّض للتعذيب ودخل السجن ليخرج منه وهو يعاني من أمراض مزمنة كالذي أجبر على الهجرة وصدر ضده حكم غيابي بالسجن. وليس من تم فصله عن العمل لسنوات طويلة وتقدمت به السن أو تقطعت به السبل منذ البداية فمنع من مزاولة أي عمل كمن تأخر نسبيا في الالتحاق بالعمل أو انقطع عنه لفترة محدودة أودع خلالها السجن. فالأول سيجد نفسه بلا جراية تقاعد وبالتالي بلا مورد عيش أما الثاني فسيجد نفسه يتمتع بجراية مبتورة وهو من هذه الناحية أفضل حالا من الأول. فهل ستكتفي السلطة بإعادة المفصولين عن العمل إلى سالف أعمالهم أم أنها ستعوضهم عما فاتهم من مرتبات؟ وهل ستأخذ ذلك بعين الاعتبار عند تسوية أوضاع من بلغ منهم سن التقاعد؟

على كل حال هذه أمور يمكن للمشرّع أن ينظر فيها - على تعقيدها- وأن يقدّر الضرر الحاصل لمن عاش هذه الوضعية أو تلك لكن كيف السبيل إلى تقدير أضرار أخرى قد لا تخطر أصلا ببال المشرّع ؟ فهل فكّر المشرع في الأضرار التي تلحق بالذين تربطهم صلة بالسجين؟ من يقدّر حجم العذاب الذي يلحق زوجة يحكم عليها بأن تعيش طيلة سنوات وحشة الليالي وبرد الفراش وعندما يخرج زوجها من السجن يكون قطار العمر والحسن قد مر ؟ من يستطيع أن يقدّر حجم المعاناة التي يعيشها الآباء والأمهات الذين قد يوافيهم الأجل المحتوم دون أن تتاح لهم فرصة لرؤية أبنائهم المساجين أو المغتربين ؟ من يعرف ما يحل بالأبناء من حرمان عاطفي أكبر من اليتم وأقسى وما يتعرضون له من تشرُّد في غياب الآباء؟ وهل فكر المشرع في تعويض الأبناء والأقارب عما لحقهم من مضايقات في المطارات والموانئ وبوّابات العبور بسبب قرابتهم من هذا السجين أو ذاك هذا إذا كانوا محظوظين طبعا ومنحوا جوازات سفر ؟ وهل فكّر المشرّع في حرمان هؤلاء الأقارب من فرص العمل لنفس السبب؟

5 ـ أتفهّم دوافع طلب التعويض لكن...

كل مال الدنيا لا ينسي السجين المعاناة ولا يعوض جزءا بسيطا مما لحقه هو وأهله وأقاربه ومع ذلك فإنني أتفهم الدوافع الموضوعية والذاتية التي تجعل ضحايا القمع يتقدمون بطلب تعويض خصوصا أولئك الذين تم فصلهم عن العمل أو حرمانهم منه لسنوات طويلة مما جعلهم لا يحصلون على جراية تقاعد أو يحصلون في أفضل الحالات على جراية ضعيفة، لكنني لا أقبل شخصيا - لاعتبارات ذاتية - أن انضمّ إلى هؤلاء.

لقد أتيحت لي بعد مغادرة السجن فرصة للعمل تخول لي الحصول على جراية تقاعد. صحيح أن الخمس سنوات وأربعة أشهر التي قضيتها بالسجن والمراقبة الإدارية التي تلتها أخّرت التحاقي بالمهنة ثماني سنوات مما جعل معاشي مبتورا (68٪ أي ذهاب ثلث المرتّب) لكن لي - والحمد لله - معاش. ولا رغبة لي لا في التعويض ولا في التنفيل.

وقد يبدو موقفي هذا غريبا للبعض لكن عليهم أن يعرفوا بأنني لست من الذين تسلط عليهم القمع بشكل عرضي وإنما أنا من الذين أقدموا بشكل واع على الانخراط في النضال الذي من الممكن أن يعرضهم في أي لحظة للقمع. إن استعداد المناضل السياسي لمواجهة القمع اختيار في الحياة لا يمكن تفسيره إلا بإيمانه العميق بقضية عادلة وحبه الكبير لشعبه وبلاده. فهو يقدم عربون محبة أو مهرا غاليا لمن يحب. ومن كان يحب فعلا فإنه لا يرجو مقابلا على حبه سوى أن يبادله من يحب حبا بحب. ورحم الله أبا الطيب المتنبي الذي قال: وما أنا بالباغي على الحب رشوة ضعيف هوى يرجى عليه ثواب.

إنني من أبناء محمد الدّغباجي ومحمد علي الحامي والطاهر الحداد الذين لم يطلبوا لأنفسهم شيئا. فقد عاشوا فقراء وماتوا فقراء إلا من حبهم للشعب وحب الشعب لهم. اعتبروني غبيا اعتبروني مثاليا، اعتبروني ما تشاؤون في زمن الاستحقاقات لا بل الغنائم! فما أكثر المطالب والاشتراطات وما أكثر الذين يطالبون باستحقاقاتهم الآن وبدون تقسيط حتى أصبح ينطبق على حالنا المثل الشعبي القائل: «إذا طاح بيتك خوذ منه عمود»! رحم الله عنترة العبسي الذي كان تعففه يجعله يترفّع عن أخذ الغنائم ألم يقل:

هلاّ سألت الخيل يا إبنة مالك إن

كنت جاهلة بما لم تعلمي

يخبرك من شهد الوقيعة أنني

أغشى الوغى وأعفُ عند المغنم

وإذا كان لا بد من مغنم فإن أكبر مغنم حصلت عليه شخصيا هو أنني عشت حتى رأيت شعبي الأبي يثور على الطغاة والجلادين مكذِّبا مقولة كادت تتحول إلى قناعة راسخة مفادها أن التونسيين كسائر العرب فقدوا القدرة على التحرر لأنهم دُجّنوا واستبطنوا العبودية! أيّ مكافأة أغلى وأجمل عندي من المشاركة في عرس الحرية قبل أن توافيني المنيّة أنا الذي كنت أضع في اعتباري إمكانية أن لا أدرك هذا اليوم؟ ألم أقل في رسالة وجّهتها من معتقل برج الرومي إلى مفتاح ابن عمي في ماي 1975 : «إن هذه المآسي والفظاعات جزء من حياة البشرية رافقتها بالأمس وترافقها اليوم وسوف ترافقها في المستقبل. إن الذي يطمئننا ويبعث في نفوسنا الأمل، إن الذي يحبب إلينا الحياة رغم المآسي والفظاعات هو إيماننا بأن تحقيق السعادة ممكن على الأرض وأن عذاب البشرية سينتهي في يوم من الأيام. وهل من الضروري أن يتغير العالم ونحن مازلنا لم نغادره؟ يكفي الإنسان بأن يكون على يقين بأنه يسخّر كل قواه - وكم هي محدودة ومتواضعة في حد ذاتها - لتبديد هذه الظلمات».

هل بإمكان من قال هذا الكلام ذات يوم أن يفكر الآن في مغنم مادي إذا كان يحترم نفسه. سينطبق عليه ساعتها المثل الشعبي القائل «بعد ما صهل نهّق»!

إنني أخجل إن مددت يدي للتعويضات من أرواح الشهداء الذين بلغوا أعلى درجات التضحية ببذلهم للنفس قبل النفيس وأخجل من الذين ردّدت معهم في المظاهرات: «شهداء، شهداء، نحن لكم أوفياء!» وأخجل من تلاميذي الذين ردّدت على مسامعهم بأنه لا فضل للمناضل على شعبه ووطنه وأن معجزة الإنسان أن يموت واقفا وعيناه إلى النجوم! وأخجل من روح والدي الذي ظل عند زيارته لي في السجن يتحيّن الفرصة ليسألني إن كنت مأجورا باع روحه للشيطان لأن قرار الاتهام قدّمنا عند محاكمتنا على أننا «مغرورون أو مغرّر بهم» والمغرور في لهجتنا المحلية هو من تلقى مالا من غيره ليقدم له خدمة غير شريفة ولم يطمئن إلا حين أفهمته معنى هذا الكلام! وأخجل من عيون زوجتي وأبنائي الذين عاشوا ومازالوا يعيشون ألوانا من الحرمان أيسرها حرمانهم بسببي من كل عمل أو منافع حصل عليها غيرهم لكنهم انتفضوا لما رأوا شخصا يريني نموذج مطلب تعويض أعدّته حركة النهضة لأعضائها ظنا منهم أنني سأتولّى تعميره!

أجل أخجل من كل هؤلاء لكنني أخجل أكثر وقبل كل شئ من نفسي لو فكرت حتى مجرد التفكير في مد يدي لقبض ثمن تضحياتي. فتجربة السجن وما رافقها

وتبعها من معاناة تبقى -رغم مرارتها- ذكرى ناصعة لا يجوز تدنيسها وامتهانها بقبض ثمنها.

لقد أعطت في يوم من الأيام معنى لوجودي فكيف أقايض معنى الوجود بمقابل مادي؟! وبلغة الحسابات كم سوف أعطى؟ وماذا سيحقق لي ما قد أحصل عليه؟ ترميم البيت المتداعي وربما توسيعه ليصبح فيه مكتبة لي وغرفة لكل ابن من أبنائي؟ شراء سيارة أصبحت من ضرورات الحياة؟ اقتناء تجهيزات عادية مازال بيتي يفتقر إليها ؟لن أقايض ماضيّ النضالي والحلم بالمدينة الفاضلة بهذا «الرخاء» المادي. إنني أفضل أن أظل فقيرا على أن أبيع ماضيّ. قديما قالت العرب: «تجوع الحرة ولا تأكل بثدييها» وأنا أقول: «يجوع الحر ولا يأكل بماضيه النضالي».

وأنا لا أطلب من أحد حتى أن يعتذر لي شخصيا عما لحقني بل أطلب أن يعتذر الذين أساؤوا لي ولغيري للشعب التونسي بأكمله وأن يكفّوا عن تعطيل مسيرته نحو الحرية والكرامة وأن يحاسب الذين أجرموا في حقه منهم في إطار القانون. كل ما أطلبه هو أن لا يُهمّش أبناء الشعب اليوم كما هُمّشنا نحن في السابق.

وأنا لا أدعو أحدا للنسج على منوالي ولا يسعني إلا أن أردد مع المتنبي :

سبحان خالق نفسي كيف لذّتها

في ما تراه النفوس غاية الألم.

خاتمة :

لكن إذا وُجد من يفكر مثلي فإنني أدعوه إلى أن يضم صوته إلى صوتي ويطالب ببعث صندوق لرعاية ضحايا القمع الذي نرجو مبدئيا أن لا يعود. وأدعو أن يتم تمويل هذا الصندوق بالمبالغ التي كان من المفروض أن تصرف كتعويضات ويتخلى عنها أصحابها لفائدته. فلا أحد يضمن أن ينتفي القمع في المستقبل.

النّسيج الجمعيّاتي : رهان تنموي مستقبلي في المناطق الدّاخليّة، معتمديّة الرّقاب نموذجا

الهمامي زايد / باحث، تونس

مـــقـــدّمـــــة :

تشهد البلاد التونسيّة اليوم تغيّرات وتحوّلات كبيرة بعد تردّي الأوضاع الاجتماعيّة وتكميم السّلطة لأفواه جلّ مكوّنات المجتمع المدني على امتداد عقود طويلة. منذ 14 جانفي 2011، تزايد عدد الجمعيّات بشكل لم يسبق له مثيل. إلى حدود شهر أكتوبر 2011، تمّ التّرخيص لـ1366 جمعيّة بالتّمام والكمال. هذا العدد يعكس الارادة الكبرى لهذا النّسيج للمساهمة في بناء جمهوريّة حقيقيّة أساسها الدّيموقراطيّة التّشاركيّة.

في عملنا هذا، سنحاول تحليل العمل الجمعيّاتي في مراوحة بين الوضع الأليم للماضي والتّحدّيات المستقبليّة التي تفرض الاستفادة من الأخطاء السّابقة. وسنعتمد على أمثلة واقعيّة من منطقة داخليّة نالت حظّها من التّهميش، وهي معتمديّة الرّقاب من ولاية سيدي بوزيد.

I ـ من فترة مظلمة الى مستقبل أفضل :

حسب الفصل الأوّل من القانون عدد 154 لسنة 1959 المتعلّق بالجمعيّات المنقّح بالقانون عدد 25 لسنة 1992 المؤرّخ في أفريل 1992، تعرّف الجمعيّات بكونها «اتّفاقيّة يحصل بمقتضاها بين شخصين أو أكثر جمع معلوماتهم أو نشاطاتهم بصفة دائمة ولغايات دون الغايات المادّيّة تغنم من ورائها الأرباح». ويمكن أن تنشط الجمعيّات في الميادين الرّياضيّة أو الثّقافيّة أو العلميّة أو التّنمويّة أو في شكل وداديّات.

نستشفّ من هذا التّعريف أنّ الجمعيّة هي اتّفاق جماعي تطوّعي لأغراض غير مربحة ماديّا. وفي هذه الظّرفيّة الصّعبة المتميّزة بتجاذبات سياسيّة حادّة ووضع اقتصاديّ مخيف، تحتاج بلادنا إلى هياكل متطوّعة لا تنحاز لأيّ طرف غير مصلحة الوطن.

1 ـ «مـــحـــلّـك ســـر»

تمثّل عبارة «محلّك سر» أفضل تعبير عن الوضع الأليم الذي كانت تعيشه الأغلبيّة السّاحقة من النّسيج الجمعيّاتي في تونس في عهد الدّكتاتوريّة والعصابات. وقد تعرّضت عديد الجمعيّات إلى مضايقات مختلفة سواء تعلّق الأمر باسناد التّأشيرة أو ممارسة النّشاط. كما تمّ منع البعض الآخر من الجمعيّات التي تدافع عن حرّيّة التّعبير واتّهامها بالخيانة واللّجوء لطلب مساندة قوى أجنبيّة. وفي هذا الإطار، تمثّل الرّابطة التّونسيّة لحقوق

الإنسان أفضل مثال باعتبارها عرفت تضييقات كبيرة واختراقات من السّلطة لم يسبق لها مثيل. وفي دراسة لعدد من الجمعيّات النّشيطة في العهد السّابق، وجدنا أربع خاصّيّات أساسيّة:

-الولاء التّام للسّلطة: هذه الخاصيّة يمكن تأكيدها عبر وجود شخصيّات موالية للنّظام في صلب الجمعيّات وحتّى في قيادتها. فهذا «الاختيار لبعض الشّخصيّات الإدارية غير المؤهّلة لقيادة تلك المنظّمات يضعف أداءها» (ملاوي أحمد ابراهيم، 2008). وقد عايشنا مواقف تثبت حجم الحصار الذي كانت تعاني منه الجمعيّات. حيث أنّه في إطار ملتقى جمعيّاتي وطني في إحدى قرى الجنوب التّونسي حول «السّياحة الثّقافيّة»، حضر مسؤول سياسي محلّي وأصرّ على المطالبة بقائمة الحاضرين وأرقام بطاقات هويّاتهم مخافة حضور شخصيّات «تمثّل خطرا على الوطن وسلامته».

-أداة للمراقبة وللتّعبئة الشّعبيّة لفائدة حزب التّجمّع الدّستوري الدّيموقراطي: وقد أكّد الصّادق شعبان، وهو جامعيّ شغل عدّة مناصب وزاريّة سابقا، أنّه «على التّجمّع الدّستوري الدّيموقراطي أن يتعامل مع مؤسّسات المجتمع المدني ليمسّ الشّباب. فبالإضافة إلى الانخراط المباشر للشّباب في التّجمّع، يمكن اعتماد الانخراط غير المباشر من خلال مؤسّسات المجتمع المدني.. ويتّجه أن يتغيّر نظام الدّعم الموجّه لمنظّمات المجتمع المدني، فلا يكون دعما مباشرا ودائما، وإنّما يكون الدّعم حسب البرامج المقدّمة من المنظّمة وعلى أساس تعاقدي، متبادل المصالح» (شعبان الصّادق، 2009). بالتّالي، يمكن القول إن أغلبيّة الجمعيّات في تونس كانت أداة يستعملها النّظام للتّعبئة، وحتّى التّمويلات التي يتحصّلون عليها من الدّولة ليست إلاّ سوى خدمة لحفظ مصالح النّظام.

-في بعض الأحيان، تحوّلت الجمعيّات إلى أداة لغسيل الأموال وتبييضها. ويعرّف هذا المصطلح بكونه إدماج أموال متأتية من أنشطة غير قانونيّة في الدّورة الاقتصاديّة لاستثمارها. وفي ظلّ اشتداد القمع، كانت تونس ميدانا خصبا لتبييض أموال العائلة الحاكمة المتأتّية من تجارة المخدّرات وتهريب الآثار. فتحوّلت تونس إلى ما يعرف بـ « paradis de criminalité » (De Brie Christian, 2011) نتج عن تواطؤ عصابات الطّرابلسيّة وأصهارهم مع بعض أجهزة القطاع البنكي الذي يعتبره كريستيان دو بري «القطاع الذي يتمتّع بأقلّ رقابة في ميدان التّجارة الدّوليّة» (1). ولعلّ أفضل مثال على ذلك نشاط «جمعيّة بسمة» التي عرف القاصي والدّاني وما فعلته بثروات بلادنا وما ارتكبته من نهب تحت غطاء إنساني.

-آخر خاصيّات هذه الجمعيّات هو كونها كانت أداة لتنفيذ سياسات الدّولة وفي بعض الاحيان تمويلها والمساهمة في تلميع صورة النّظام. فإذا كان نشاط جمعيّة ما يتلاءم مع أهواء سياسات السّلطة الحاكمة، فالشّعار المرفوع هو «دعها تعمل، دعها تمرّ» مقابل تمويل بعض مشاريع الدّولة. والتّالي، «نتبيّن من بانوراما الحياة الجمعيّاتيّة وجود عدد كبير وهام من الجمعيّات التي تشتغل بتناغم مع مؤسّسات الدّولة وهذا يمكن أن يكون سلبيا من وجهة نظر قياس الاستيعاب والاستقلاليّة لفعاليّات المجتمع المدني ومعه تطوّر الرّوح النّقديّة البنّاءة المساهمة في تدعيم أركان الدّيموقراطيّة» (السّعيدي فتحيّة، 2008).

معتمديّة الرّقاب عرفت وجود هذا النّوع من الجمعيّات التي مثّلت سندا للدّولة في سياستها التّهميشيّة للمناطق الدّاخليّة. فجمعيّة «اندا العالم العربي» خير مثال على ذلك. هذه الجمعيّة تواجدت في تونس منذ سنة 1990 وكان هدفها الأساسي في البداية الاهتمام بالمحيط والبيئة. ومنذ 1995 بدأت هذه الجمعيّة دخول ميدان إسناد القروض الصّغرى الذي أصبحت متخصّصة فيه منذ 2001. وحسب المؤسّسين، «تهدف هذه الجمعيّة إلى المساهمة في تحسين دخل ونوعيّة الحياة لدى التّونسيّين ذوي الدّخل المحدود..» (2) (www.endararabe.org.tn/index.php). على الصّعيد الوطني، يمثّل صغار التّجّار 60٪ من الحرفاء، كما أن جنس الإناث يمثّل 80٪ من مجموع عدد المتمتّعين

بالقروض الصّغرى (Belghith Mariem، 2008).
وإذا كان الحرفاء متنوّعون في المناطق السّاحليّة، فانّه في المناطق الدّاخليّة «حيث يكون السّكان معزولين . . يجعل كلفة إرساء هياكل القروض الصّغرى أكثر أهمّيّة» (3) (www.endarabe.org.tn/index.php). وعند قيامنا ببحوث ميدانيّة في معتمديّة الرّقاب، اكتشفنا حقائق لديها الكثير من الدّلالات على ما تعانيه هذه المنطقة الدّاخليّة من تهميش، فحجم القروض الصّغرى تجاوز مجموعها 1,5 مليون دينار انتفع منها 3400 حريف من ضعاف الحال. وإذا كان هذا الرّقم لا يعني شيئا إذا قارنّاه بحرفاء هذه الجمعيّة في المناطق السّاحليّة، فانّه يعني الكثير في معتمديّة تصل فيها نسبة سكّان الرّيف إلى 68٪ في 2004 (مقابل معدّل وطني يقدّر بـ35٪) (INS، 2004).

من هذا المنطلق، نثير تساؤلا شديد الأهمّيّة: هل بمثل هذه الطّريقة يمكن تحقيق تنمية عادلة بالمناطق الدّاخليّة؟ مثل هذه الجمعيّات لا دور لها سوى تثبيت الفقر في هذه الجهات، بل وزيادة تفقير الفقراء وتكميم أفواه طبقات «البروليتاريا» التي تطمح للعيش بكرامة. ومن الطّبيعي جدّا أن تنطلق الشّرارة الأولى للرّفض من هذه المناطق بعد أن تمّ تأجيل الأزمة لسنوات عن طريق تصبيرهم بمثل هذه القروض المنهكة والتي تتجاوز نسبة الفوائض فيها 10 ٪ وتصل الى 27٪ في بعض الأحيان (أي أكثر من فوائض القروض البنكيّة). مثل هذه الجمعيّات التي تحوّلت لبنوك في المناطق الدّاخليّة ما كانت لتلقى فضاء خصبا للنّشاط لولا مساندة الدّولة لها لسنوات طويلة.

2 – احتراق .. فهروب لمستقبل أفضل:

في ظلّ هذه الوضعيّة، كانت أحداث الحوض المنجمي بالرّديّف مؤشّرا على رفض المهمّشين في المناطق الدّاخليّة لسياسة الدّولة التي عمّقت التّباينات الجهويّة إلى حدّ لا يمكن قبوله. فكان الاحتراق في 17 ديسمبر، و«مضمون رسالة النّار المتمرّدة في الجسد البشري بسيدي بوزيد كان يستهدف أساسا قصر قرطاج وتاريخه السّياسي المعادي لجغرافية المهمّشين، ولذلك كان تمرّد جغرافيا المهمّشين طبيعيّا وعفويّا» (غابري الهادي، 2011). ومنذ ذلك اليوم، بدأت تظهر مؤشّرات إيجابيّة لإرادة التّغيير الجذري والإيجابي للعمل الجمعيّاتي في المناطق الدّاخليّة عموما وفي معتمديّة الرّقاب خصوصا.

منذ 14 جانفي 2011، شهدت تونس ولادة 1366 جمعيّة ليصل عددها الجملي إلى حوالي 11 ألف جمعيّة تنشط في الميدان الثّقافي والتّنموي وميادين أخرى أوهمنا النّظام السّابق أنها من المسلّمات مثل المواطنة وحرّيّة الرّأي.

معتمديّة الرّقاب لم تشذّ عن هذه القاعدة، وشهدت تكوين عديد الجمعيّات الجديدة التي استوحينا من خلال أسمائها أنّها تستجيب لمتطلّبات التّنمية الاقتصاديّة والبشريّة للمنطقة. وفي دراستنا هذه سنعتمد تحليل عيّنات نشيطة من الجمعيّات التي نشأت في 2011 في هذه المعتمديّة.

جدول: بعض الجمعيّات النّشيطة بالرّقاب

الجمعيّة	النّشاط
جمعيّة المرأة المناضلة بالرقاب	جمعيّة تنمويّة
جمعيّة التّنمية بالرّقاب	جمعيّة تنمويّة
الاتحاد المحلّي لأصحاب الشّهادات المعطّلين عن العمل.	فرع محلّي للاتّحاد الوطني لأصحاب الشّهادات المعطّلين عن العمل.

المصدر: تحقيق ميداني شخصي

يمثّل وجود جمعيّة المرأة المناضلة بالرّقاب ردّة فعل مباشرة على ما تعانيه المرأة الرّيفيّة في الجهات الدّاخليّة عامة وجهة الرّقاب خاصّة. فعدد النّساء الكادحات في الحقول وفي ضيعات كبار المستثمرين كبير ولا يهمّ نساء الرّقاب فقط، بل يمتدّ ليشمل عاملات قادمات من معتمديّة بير علي المجاورة.



صورة عدد 1 : نساء كادحات في ضيعات كبار المستثمرين بالرقاب
المصدر : صورة شخصيّة

و حسب تحقيقاتنا الميدانيّة، لا يتجاوز الأجر اليومي في كثير من الأحيان 8 د/ اليوم يُدفع أكثر من ثلثه في مصاريف التّنقل والمأكل. وفي غياب أبسط الحقوق للعاملات أهمّها غياب التّغطية الاجتماعيّة، عمل كبير ينتظر هذه الجمعيّة حتّى تدافع على هذه الفئة المهمّشة التي تمثّل قوّة إنتاج لا يمكن بأيّ حال من الأحوال الاستهانة بها.

أمّا جمعيّة التّنمية بالرّقاب، فيوجد مقرّها بتونس العاصمة. هذا الأمر يمثّل نقطة ايجابيّة جدّا من حيث القرب من العاصمة ومن مركز القرار. وحسب متابعتنا لأنشطة هذه الجمعيّة، فإنّ هدفها الأساسي هو المساهمة في تحسين قدرات الشّباب العاطل عن العمل وتطوير مهاراته للاعتماد على الذّات في ميدان التّشغيل. ومن بين برامج هذه الجمعيّة:

-القيام بدورات تكوينيّة مجانيّة للشّباب في ميدان «فن الدّهن».

-التّعاقد مع شركة ألمانيّة لتدريب الشّباب دوريّا في ميدان «فنّ الدّيكور والتّزويق».

بالنّسبة للاتّحاد المحلّي لأصحاب الشّهادات المعطّلين على العمل، فهو يمثّل عيّنة حيّة عن النّشاط التّشاركي والايجابي لشباب منطقة داخليّة نالت حظّا كبيرا من التّهميش والإقصاء. حيث قام أعضاء هذه التّنسيقيّة المحليّة إبّان أحداث 14 جانفي 2011 بإعداد دراسة حول مؤهّلات التّنمية بمعتمديّة الرّقاب. بالإضافة إلى ذلك، فقد قامت بجرد أكثر من 1600 عاطل عن العمل بالمعتمديّة من أصحاب الشّهائد العليا وترتيبهم حسب مقاييس كمّيّة مضبوطة وواضحة تعتمد أساسا علي الأقدميّة في التّخرّج وعلى السّن. وحسب أعضاء الاتّحاد المحلّي بالمعتمديّة، فإن هذه المؤشّرات ستمكّن من تجاوز الانزلاقات التي كانت تنتج عن تشغيل متخرّجين تحت غطاء «الحالة الاجتماعيّة» التي تمثّل مؤشّرا مشبوها وفيه مغالطة للحقيقة في أغلب الأحيان.

بالإضافة إلى النّماذج التي قدّمناها، نشأت في 2011 جمعيّات أخرى نشيطة بالرّقاب مثل جمعيّة مواطنة وجمعيّة حرّيّة وتنمية وجمعيّة الهلال الأحمر وجمعيّة شهداء وجرحى الثّورة. يمكن اعتبار هذا النّسيج الجمعيّاتي كثيفا إذا ما قارنّاه بمركز معتمديّة بمنطقة داخليّة، وهو يبرز إرادة قوى المجتمع المدني في المساهمة في تحقيق أهداف ثورة 17 ديسمبر وإنجاحها. لكن مسار الثّورة مازال طويلا، ويواجه المجتمع المدني عامة والنّسيج الجمعيّاتي خاصّة عديد التّحدّيات والانتظارات.

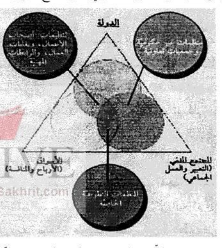
II ـ النّسيج الجمعيّاتي : رهان مستقبلي لتحقيق تنمية عادلة :

هذه الفترة الصّعبة التي تمرّ بها البلاد تحتاج إلى مساهمة الجميع في بناء جمهوريّة ديموقراطيّة حقيقيّة وخلق تنمية عادلة بين مختلف جهات البلاد. ويُمثّل النّسيج الجمعيّاتي اليوم ركيزة أساسيّة من ركائز هذا التّوجّه. ويمكن أن نحصر دور الجمعيّات في ثلاث نقاط أساسيّة:

-أهمّيّة دور الجمعيّات في الجانب التّوعوي: ففي المناطق الدّاخليّة خاصّة كثرت الاحتجاجات التي تطالب

بالتّشغيل، وفي الوقت ذاته تقوم اعتصامات لا نهاية لها في المدن انجرّ عنها غلق عديد المصانع وهروب الاستثمار الأجنبي نحو دول أخرى. في هذه النّقطة، يكون دور الجمعيّات أساسيّا في التّوعية بخطورة هذه المرحلة.

- تمثّل الجمعيّات اليوم «مجموعة ضغط إيجابي» على متّخذي القرار. ويمكن اعتبار ما قام به الاتحاد المحلّي لأصحاب الشّهادات المعطّلين عن العمل بالرقاب أفضل مثال على ذلك، حيث تمّت استشارة أعضائه لانتداب 39 مدرّسا ابتدائيّا (معتمديّة الرّقاب، 2011). وبذلك، يكون للجمعيّات دور استشاري لدى صنّاع القرار.

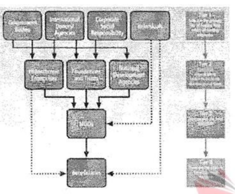


رسم عدد 1 : المنظّمات القائمة على الحدود المشتركة بين الدّولة والسّوق و المجتمع المدني.

المصدر: البنك العالمي، 1997 (ترجمة شعبان الصّادق، 2009)

حسب هذا الرّسم، فإنّ وجود الجمعيّات حيويّ ومتنوّع. ويصبح من الضّروري قيام نظام تشاركي تكون فيه الجمعيّات أحد أطراف النّشاط الذي تساهم فيه الدّولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. فالجمعيّات يمكن أن تبدي رأيها في مسألة أمثلة التهيئة التّرابيّة مثلا، كما يمكن أن تقدّم أراءها في مخطّطات التّنمية الجهويّة. فاليوم، لم يعد اتّخاذ القرار عموديّا بل أصبح أفقيّا تشاركيّا.

-من أجل أن تعيش هذه الجمعيّات، وجب البحث عن تمويلات تطوّعيّة سواء كان ذلك على مستوى محلّي وجهوي أو على مستوى وطني أو دولي. ففي هذه الفترة، هناك عديد المنظّمات الدّوليّة التي ترغب في تقديم مساعدات والمشاركة في مشاريع حقيقيّة من خلال تمويل مؤسّسات المجتمع المدني.



رسم عدد 2 : الأطراف الوطنيّة والدّوليّة المساهمة في تمويل الجمعيّات.

يؤكّد هذا الرّسم وجود شبكات تمويل عالميّة ووطنيّة متعدّدة. للحصول على هذه التّمويلات نشير إلى ضرورة التّرابط عبر الانترنت مع منظّمات دوليّة شبيهة تنشط في نفس الميدان. فاليوم يفترض بالنّسيج الجمعيّاتي أن يفكّر عالميّا وأن يتحرّك محلّيا وجهويّا. ولو ساهم كلّ طرف في تحسين جهته بالتّشارك مع الجهات الأخرى واحترامها، سيكون الوضع أفضل.

في المقابل، وجب علينا التّنبيه إلى مخاطر انزلاق خطيرة تنبع من نشاط الجمعيّات وراء خلفيّات سياسيّة وحزبيّة. هذا المشكل، إن وجد، فانّه يمثّل الإستراتيجية نفسها التي كان يعتمدها الحزب الحاكم السّابق المنحلّ. فالبحث عن التّمويلات لا يجب أن يكون وسيلة لجلب «المال السّياسي» أو للتّعبئة الشّعبيّة لفائدة حزب من الأحزاب. والجمعيّات بكلّ أنواعها مدعوّة إلى تغليب المصلحة العليا للوطن مهما كانت الانتماءات السّياسيّة لأفرادها.

خـــاتـــــمــــة :

من خلال ما تقدّم، نتبيّن أنه يحقّ لنا اليوم التّفاؤل بمستقبل العمل الجمعيّاتي في ميدان التّنمية البشريّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة رغم مخاطر الانزلاق في ظلّ ظرفيّة تتميّز بهيمنة البعد السّياسي. بعد سنوات من التّهميش والإقصاء، يمكن اليوم لكلّ جهات البلاد عامّة، والمناطق الدّاخليّة خاصّة أن تعتمد على نسيج جمعيّاتي نشيط يمثّل هياكل استشاريّة وفاعلة في الميدان التّنموي.

المصادر والمراجع

ـ السّعيدي فتحيّة 2008: تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في تونس، غير منشور، 38ص.

ـ شعبان الصّادق 2009: مجموعات الضّغط في الأنظمة الدّيموقراطيّة الحديثة، غير منشور، 11 ص.

ـ غابري الهادي 2011: تمرّد المهمّشين على المركز السّياسي، ثورة 17 ديسمبر نموذجا، غير منشور، 8 ص.

ـ ملاوي أحمد إبراهيم 2008: أهمّيّة منظّمات المجتمع المدني في التّنمية، مجلّة جامعة دمشق للعلوم الاقتصاديّة والقانونيّة، مجلّة 24، العدد الثّاني، ص ص 255-275.

- Banque Mondiale 1997: The state in changing world, World Bank Development report, 278 p.

- Belghith Mariem 2008 : La gestion des risques de crédits en micro finance par le crédit de scoring, mémoire de mastère en finance, IHEC Carthage.

- De Brie Christian 2011 : Complicités dans le trafic de drogue ; In Manière de voir, le Monde Diplomatique : Crise bancaire :le casse du siècle, n°119, pp50-51

- Site officiel de l'association Enda arabe en Tunisie : www.endarabe.org.tn/index.php

- Association de Développement de Rgueb : www.adpregueb.org.tn

الهوامش والإحالات

1) ترجمة شخصيّة

2) ترجمة شخصيّة

3) www.endararabe.org.tn/index.php

الشّعب والفضاء العموميّ في عصر التّنوير

رضا الدجبي / باحث، تونس

يعد تناول مفهوم الشعب في عصر التنوير تناغما مع روح الفكر السائد آنذاك والذي يبدي اهتماما بالغا بالإنسان في عموم أبعاده. وذلك لأنه الكائن الوحيد الذي ينبغي أن يعامل دوما باعتباره غاية وليس مجرد وسيلة. وهذا على الأقل ما ذهب إليه كانط حين بيّن كيف أن كل إشكالات الفلسفة يمكن ردها إلى سؤال محوري ألا وهو ما الإنسان؟ وهكذا فإن مسألة الشعب والفضاء العمومي تتنزل في هذا السياق المنشغل برد الإعتبار للإنسان وبتدعيم الثقة في إرادته وملكاته. إلا أن اهتمامنا سينحصر أكثر في الجانب الإجتماعي والسياسي حيث ستطرح قضايا مثل قضية حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية والتربية، ما دام الحديث عن الشعب يحيلنا على التساؤل عن أساس الحق وعن مصدر الشرعية السياسية أو لنقل عن مصدر السيادة في الدولة المدنية.

وتجدر الإشارة إلى أن طرح قضية الشعب في علاقة بالمشكل السياسي والأخلاقي يستوجب التعريج على بعض جوانب التقدم الحاصل في المعارف والفنون باعتباره أحد ثمار الثقة في العقل وفي الإرادة الإنسانية التي تكرست منذ بداية الحداثة والتي حررت الإنسان من كل قوة متعالية ومن كل المعتقدات اللاهوتية وجعلته سيدا للطبيعة ومالكا لها. وينتج عن ذلك بالضرورة اعتماد منظومة جديدة من القيم والفضائل التي من شأنها أن تنظم الحياة السياسية وتحفّز الفرد على الإبداع والخلق. ومن ثمة كان اهتمام فلاسفة التنوير بالتربية التي بها وحدها يمكن التحرر من الجهل والإنحراف وترسخ وحدة المجتمع وانسجامه.

فما هو الإطار الفكري والإجتماعي الذي تبلور فيه مصطلح الفضاء العمومي وهيأ إنسان عصر التنوير للإهتمام بالشأن العام؟

وكيف ساهم الايمان بكرامة الإنسان وبقدراته الابداعية في تأكيد فكرة المواطنة وفي اعتبار الشعب مصدر السيادة؟

1- الأنوار واكتشاف الفضاء العمومي:

أ- الواقع الإجتماعي كمجال جديد لاستعمال العقل:

يعتبر القرن الثامن عشر عصر التحولات السريعة والعميقة سواء فيما يتعلق بالوقائع والأحداث أو فيما يتعلق بالأفكار والإتجاهات أو المناهج المعرفية والثقافية. فالحيوية وسرعة التجاوب مع قضايا الواقع هي السمة الغالبة على أعلام الفكر في تلك الفترة. فقد كتب كانط على سبيل المثال سنة 1793 كتيبا أعطاه عنوان: ملاحظة حول المكان العمومي، حيث عالج فيه علاقة الحرية بالحق العام وبيّن كيف أن الإرادة الحرة هي

الشرط الأساسي للدستور المدني. وقد كان ظهور هذا المؤلف ذا دلالة كبيرة في ذلك الوقت خاصة وأن كانط قد خصص القسم الأكبر من اهتماماته لتناول المسائل النظرية والميتافيزيقية والتي خصها بمؤلفه الشهير نقد العقل المحض وغيره. وهذا يعني أن فلاسفة الأنوار لم يعودوا يقصرون اهتمامهم على ما هو نظري مجرد بل أصبحوا معنيين أكثر من أي وقت مضى بكل ما يحيط بهم من قضايا وتفاصيل الحياة الإجتماعية.

وإذا كان من طبيعة التفكير الفلسفي أن يثري ويتطور من انفتاحه على الحقول الأخرى كالعلم والفن والأدب، فإن الجديد في عصر التنوير هو أنه أصبح منفتحا أكثر على الحوارات والنقاشات العامة وعلى كل الآراء التي تتبلور من خلال النقد والجدل اليومي الذي يمارسه الإنسان العادي هذه المرة وليس خاصة القوم أو الحكماء من المجتمع كما كان يحدث في ساحات أثينا مثلا أو في بلاطات السلاطين والأمراء في الحضارة العربية وفي أوروبا الوسيطة.

ولم يكن الإهتمام المتزايد لرجل الشارع في ذلك العصر بالشأن العام محض صدفة أو مجرد تحوّل فجئي، بل كان نتاج العديد من المراكمات التي مهدت لهذا التطور. ولعل أهم هذه العناصر الممهدة إنتشار المعارف والعلوم بين عموم الناس وذلك بفضل المعاجم والموسوعات التي ميزت ذلك العصر والتي كانت تهدف بالأساس إلى تبسيط المعارف والفنون لتكون في متناول الإنسان العادي بشكل يمكنه من الإطلاع على أهم ما توصلت إليه تلك المعارف من اكتشافات.

وقد أبدى جل مفكري عصر الأنوار حماسا شديدا لمشروع الموسوعة. ونذكر من بينهم ديدرو ودالمبار بالدرجة الأولى وغيرهم ممن ساند فكرة إنشاء موسوعة تلخص علوم العصر ومعارفه وفنونه أمثال هلفيسيوس (Helvétius) ودولباخ (D'Holbach) وكوندياك (Condillac).

يمكن القول إن الهدف الأساسي لهذه المعاجم والموسوعات التي انتشرت في معظم المجتمعات الأوروبية في ذلك العصر هو تبويب المعارف والفنون وتقديمها في صيغة مبسطة وشاملة حتى يتسنى لعموم الناس فهمها واستيعابها. والهدف من وراء كل ذلك هو ردم الهوة بين الخاصة والعامة وإيجاد نوع من التفاعل بين رجل الفكر والعلم من ناحية وبين رجل الشارع من ناحية أخرى. وهو ما من شأنه أن يضمن مشاركة الجميع في الشأن العام.

أضف إلى ذلك انتشار الصحف اليومية التي مكنت عموم الناس من الاهتمام بالحياة العامة وإبداء الرأي في كل تفاصيلها دون اعتبار الكفاءة العلمية. وهذا ما شجع أكثر على التعبير عن الرأي كمكسب حيوي وكأحد الحقوق المدنية التي ترسخت بقوة. الشيئ الذي ساهم في إرساء ما يمكن أن نسميه بالعدالة الفكرية والثقافية والتي بمقتضاها يكون للجميع حق النقد والإقتراح والمشاركة في الحياة العامة.

غير أن الطابع الذي ميز المجتمعات الأوروبية وخاصة الفرنسية منذ بداية القرن الثامن عشر هو بلا منازع انتشار الصالونات والمقاهي والنوادي التي كان يؤمّها معظم رجال الفكر والفن بالإضافة إلى عموم الناس، والتي كان معظمها على ملك العديد من النبلاء ومن مشاهير الرجال والنساء من الذين أبدوا اهتماما واسعا بالإبداع الأدبي والفلسفي فكانوا بمثابة الملاذ الآمن للمفكرين والمبدعين بما لهم من نفوذ (1).

يمكن القول إذن إن هذا التوجه الجديد للفكر والذي بمقتضاه تحرر العقل من حدود التجريد الميتافيزيقي ومن معايير الصرامة والدقة العلمية لينخرط في المشاغل اليومية قد صاحبه توجه جديد لوتيرة الحياة الاجتماعية المنفلتة أصلا من الأطر التقليدية ومن ضغط المؤسسات التي هيمنت طويلا كالكنيسة والأسرة والطائفة لينخرط الجميع في نمط جديد من العلاقات والمعاملات. ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى أن معظم المجتمعات الأوروبية في تلك الفترة قد شهدت تفككا اجتماعيا غير مسبوق. ويظهر ذلك بالخصوص في تراجع موقع مؤسسة الأسرة في حياة الناس حيث انتشرت علاقات المخادنة وتردت

أوضاع الطفولة. فكان الأطفال يلاقون مصيرهم في انتظار عطف الموسرين خاصة من السيدات اللاتي يتولين في الغالب رعاية بعض المشردين منهم (2).

لكن هذا الانحطاط في الواقع الإجتماعي لم يكن ليعيق تطلع الناس إلى التغيير، بل كان في معظم الحالات مصدر الشعور بالثقة والرغبة في تحمل المسؤولية تجاه الآخرين بدلا من الخضوع والانتظار السلبي. وتلك هي حقيقة الأنوار». إنها خروج الإنسان من قصوره الذي هو نفسه مسؤول عنه. قصور يعني عجزه عن استعمال عقله دون إشراف الغير» (3).

لقد أفضت هذه اللقاءات اليومية بين رجال الفكر وعامة الناس في الصالونات والنوادي إلى تغير في الشخصية والقناعات. حيث بدأ الكل يستشعر الثقة بنفسه ويتحسس قدرته على التفكير والمساهمة في الشأن العمومي. ولعل النتيجة المباشرة لهذه التحولات هي التحرر من سلطة الأوصياء وإعمال العقل بلا قيد ومن دون خوف. إلا أنه من الطبيعي أن تكون هذه التحولات بطيئة وفي أناة. ذلك أن ميل الناس إلى التعقل ليس بالأمر اليسير خاصة بعد أن يكونوا قد شبوا على التقليد والخضوع الأعمى لإملاءات الأوصياء. فالشعب كما يؤكد فولتير تحركه في الغالب الانفعالات والعواطف. ولذلك فليس من اليسير إلغاء الفجوة بين الخاصة من العلماء والمفكرين وبين الأغلبية من السواد الأعظم التي حرمت من نور المعرفة وعاشت طويلا في ظلمات الجهل. ولذا فإن «فكرة المساواة بين الجميع هي الشيء الأكثر بداهة ولكنها في نفس الوقت الشيء الأقرب إلى الوهم» (4).

هذا الإقرار يدفعنا للتساؤل عن جدوى مشروع التنوير. إذ كيف يمكن أن نصف الشعب بكل صفات النقص كالرعونة والجهل، ونعهد إليه في المقابل بأصعب المهام ونعني التعقل والمشاركة في تطوير الحياة العامة ومعالجة قضايا العصر؟

لعل روسّو قد واجه هذا الإحراج حينما أعطى الفصول الثلاث الأخيرة من الكتاب الثاني من مؤلفه في العقد الإجتماعي عنوان: «في الشعب». مما يعني أن تناول المسألة السياسية يمر حتما عبر الحديث عن الشعب. «ذلك أن المشرع الحكيم لا يبدأ بصياغة قوانين جيدة في ذاتها بل عليه أن ينظر قبل ذلك ما إذا كان الشعب الذي يخصه بتلك القوانين قابلا لتحملها»(5).

ومعنى ذلك أن نجاح المشروع السياسي وعقلانية المؤسسات إنما تقاس بمدى ملاءمتها للحالة الذهنية والمادية للشعب الذي نتعاطى معه. لأن ممارسة السلطة تستدعي أن نأخذ في الحسبان كل السمات المعنوية أو الأخلاقية وننظر ما إذا كانوا أقرب إلى الشجاعة أم إلى الجبن وأقرب إلى الطاعة أم إلى التمرد وأقرب إلى الذكاء أم إلى الغباء، وأقرب إلى الاستقامة أم إلى الانحراف. وهكذا فإن البحث عن طبيعة النظام السياسي وبيان المؤسسات التي ينبني عليها إنما يتوقف على معرفة طباع الشعب ودرجة وعيه ومستوى نضجه الفكري والأخلاقي. وهذا ما يطرح على السياسي مهمة أولية لا غنى عنها ونعني التربية.

ب ـ التربية:

في مفتتح مؤلفه (Emile) الذي يعطيه عنوانا فرعيا: في التربية، يلاحظ روسو أن جل مؤلفات الفكر السياسي الشهيرة هي في الحقيقة مؤلفات في التربية وليست مؤلفات في السياسة. ولذا فهو ينصح بأن لا نحكم على الكتب من خلال عناوينها. وذلك في إشارة إلى جمهورية أفلاطون التي يعتبرها كتابا في التربية بامتياز (6).

من هنا نتبين أهمية الايمان بالإنسان ككائن جدير بالكرامة والمساواة. فحينما نعتبر الانسان غاية في ذاته، فذلك يعني أنه ذو قيمة لا تعلوها أية قيمة وأن كل الأفعال وكل ممارسة ينبغي أن تؤدي إلى حفظ كرامته. وهذا لن يكون إلا من خلال التربية التي تؤدي إلى تنمية الفضائل والتي بها يسمو الإنسان إلى مراتب الكمال.

ولما كانت التربية هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق مجتمع إنساني فاضل فإنها بهذا المعنى تصبح واجبا جماعيا حتى وإن كان الناس غير مهيئين في لحظة ما لتقبل القيم التي تدعو إليها. وذلك لأن التقدم كمصير حتمي للبشرية، كما يؤكد كانط، لن يكون إلا بتحصيل رصيد قيمي يوجه الممارسة وكل أشكال المعاملات.

وإذا كان كانط يعتبر التربية شرطا لتقدم النوع الإنساني وتحرره من أسر الضرورة ومن الميولات والدوافع الأنانية للخروج من مملكة الطبيعة بغرائزها ونوازعها إلى مملكة العقل، فإن روسو على العكس من ذلك، يعتبر التربية سبيلا لاستعادة الطبيعة الأصيلة والخيرة للإنسان. وبهذا المعنى فإنها عبارة عن عملية تصحيح أو إصلاح لما أفسدته الحضارة التي غذت روح الأنانية والغرور في الإنسان وألهمته الكبرياء والجشع بفضل ما صار بحوزته من علوم وفنون. «فكل شيء يخرج طيبا من بين أيدي الطبيعة وكل شيء يفسد بين يدي الإنسان» (7).

وتبعا لذلك فإن عملية التربية عند روسو تبدأ بعزله عن المجتمع وذلك لكي تنمو ملكاته وتصقل مداركه بعيدا عن كل مؤثرات الحضارة حتى يتسنى له فيما بعد الحكم بفطرته السليمة على ما في المجتمع من عيوب وانحرافات.

غير أن روسو الذي انشغل في كتاب «اميل» بتمجيد الطبيعة الخيرة للإنسان، حيث وصف الحضارة بالإنحراف واتهم المجتمع بطمس نوازع الخير وتغذية نوازع الشر في الأفراد، نراه في كتاب العقد الاجتماعي يثني على الحالة المدنية التي تنتج عن عملية التعاقد والتي تمثل نقلة نهائية من الحالة الحيوانية الغريزية إلى مرتبة الخلقية المبنية على العقل -وليس الطبيعة- كمعيار وحيد للخير والشر. ولذا فهو يدعو الإنسان في هذا الصدد إلى «أن يبارك اللحظة السعيدة التي انتزعته إلى الأبد وحولته من كائن أحمق عاطل إلى كائن ذكي وإلى إنسان» (8).

هكذا فرغم اختلاف المسلمات الفكرية بخصوص الطبيعة الإنسانية لدى كل من كانط وروسو - حيث يرى كانط أن الطبيعة الإنسانية ليست بالخيرة ولا هي بالشريرة في حين يؤكد روسو أن طبيعة الإنسان خيرة في كل الأحوال - فإن تصورهما لوظيفة التربية وأهميتها في مشروع التنوير هو نفسه. لأن «الأنوار تتوقف على التربية التي بدورها تتوقف على الأنوار» (9). ولا غرابة في ذلك، إذ ما دام التنوير يهدف في النهاية إلى إقامة مجتمع متقدم وإلى إرساء نظام سياسي واجتماعي عادل يقوم على مبادئ الحرية والكرامة، فإنه لا بد من توطين الأفراد على احترام القوانين والمؤسسات وحب الوطن والإعتراف بحقوق الآخرين وحريتهم، وتلك هي جملة الفضائل التي تمثل شرطا أساسيا لإعداد شعب مستنير، والتي في غيابها تسود الأنانية والعنف والجشع.

فالتربية بهذا المعنى عبارة عن جهد تهذيبي يهدف إلى نحت شخصية الفرد وتهيئته للحياة المدنية المأمولة (10). ولذلك فهي ليست عملية فردية معزولة عن إطارها الاجتماعي بل تتجاوز ذلك إلى مشروع جماعي غايته تكوين شعب بأكمله ليساس بالطريقة الأمثل التي تحفظ كرامته وتحقق إنسانيته. مما يعني أن الرهان الحقيقي للتربية هو إعداد المواطن المناسب للدولة المناسبة لمشروع الأنوار.

وفي هذا السياق يذهب كانط إلى القول إن التطور الحتمي للنوع البشري سيؤدي في النهاية إلى وحدة البشر كغاية قصوى لا مفر منها. ذلك أن الإختلافات والفوارق الكائنة بين مختلف الشعوب والأعراق إنما هي حصيلة انحرافات تعمقت عندما أخفق العقل وسيطرت الغريزة. وما الأنانية بما تخلفه من نزاعات وحروب إلا دليل على هذه الانحرافات وعلى هذا الإخفاق. ولم يكن كانط استثناء من بين معاصريه، فأغلب فلاسفة الأنوار يجمعون على إدانة مجتمع عصرهم بما فيه من مؤسسات وقيم تبث الفرقة والتمييز وتسلب الأفراد حريتهم وطبيعتهم الإنسانية. من هنا نفهم المفارقة التي يثيرها روسو في مفتتح مؤلفه في العقد الاجتماعي حيث يلاحظ «أن الإنسان يولد حرا ولكنه في الأغلال حيثما ولى» (11).

وللتذكير فإن التفكير في الإنسان في ذلك العصر كان دوما في ضوء ما توفر من معلومات ومعارف بفضل الرحلات الاستكشافية التي تزايدت وتنوعت وجهاتها آنذاك. ومن ثمة كان الهاجس الرئيسي هو إيجاد أفضل القوانين والمؤسسات وإقامة النظام السياسي الذي يحقق حرية الأفراد ويحفظ كرامتهم. وهكذا فإن الحكم على النظم السياسية ومؤسساتها الاجتماعية إنما يكون بناء على ما تحققه من حرية ورفاه لشعوبها (12). مما يعني أن فلاسفة الأنوار قد غيروا ترتيب المعادلة وذلك حين تصوروا النظام السياسي وشكل الحكومات والقوانين طبقا لطبيعة الشعب ومصلحته على خلاف ما فكر القدامى.

2 ـ الشعب والسيادة :

حينما نعود إلى الكتابات الفلسفية التي سبقت عصر التنوير نجد أن كلمة شعب تفيد عموما الحشود البشرية المنفصلة عن النبلاء ورجال الكنيسة، والتي يعبر عنها توما الأكويني بالجمع من الأفراد الذي يفتقد لكل تناسق أو رابطة معنوية. وهكذا فإن مصطلح الشعب يتضمن دلالة سلبية حيث يوحي بنوع من الانتقاص أو الاحتقار للأغلبية المعدمة من الناس والفاقدة للثروة والسلطة والأهم من كل ذلك العاجزة عن التعقل. ومن هنا كانت ألفاظ مثل السواد والدهماء توحي بالجهل والخصاصة والفوضى العارمة.

و لهذا السبب لم تكن هذه الأغلبية الساحقة في المجتمعات الأوروبية حتى قبيل عصر الأنوار جديرة بالكرامة والحرية، فكان الاستبداد والاستغلال قدرها المحتوم في أغلب الأحيان. لأنها ونظرا لجهلها وعجزها عن التنظم وتوحيد صفوفها ونظرا لخضوعها لسلطان الغريزة كانت غير قادرة على مواجهة الاستبداد بكل صنوفه. غير أن أسباب العجز والضعف لم تكن لتمنع هذه الجموع من الحكم على الأشياء والمشاركة في صياغة الرأي العام. إذ من الطبيعي أن يكون لهذه الجماهير المحرومة جملة من التطلعات التي على أساسها تحدد موقفها من كل قرار سياسي أو اجتماعي.

ثمة إذن ما يدعو إلى القول بأنّ تحولا ما أضحى وشيكا وأن هذه الجموع لن تقبل أن تساق كالقطيع إلى ما لا نهاية. ولعل التغيرات الاجتماعية التي ذكرنا في البداية وما وفرته من فضاءات عمومية وفرص للحوار، قد ولدت نصيبا من الثقة لدى قطاع واسع ممن كانوا يعانون التهميش. وعن هذه الثقة تولدت الرغبة في المساواة والقطع مع الهرمية الاجتماعية التي كرستها الثقافة الأرسطقراطية الكنسية لعقود طويلة.

من هنا تولد الوعي بوجود مصير مشترك وبأن المصلحة الجماعية تقتضي تغييرا يساهم الجميع في إنجازه، الشيء الذي دعم الروابط وخلق نوعا من الرغبة في التعاون. ومن هذه الرغبة المتبادلة نشأت إرادة التعاقد(13) كميثاق معنوي به صارت تلك الحشود المتصارعة شعبا بأتم معنى الكلمة. وذلك هو مدلول العقد الاجتماعي «الذي بمقتضاه يكون شعب ما شعبا» (14).

و نحن حينما نتحدث عن الشعب في هذا السياق فإنما نقصد درجة من الإتحاد تجعل أهداف الجميع ومصالحهم متوافقة بنحو لا تكون هناك أدنى رغبة من أي طرف في إيذاء طرف آخر أو إلحاق الضرر بمصالحه. ومعنى ذلك أنه لن يكون هناك أي مجال للإعتباط ولردود الأفعال العشوائية الناتجة عن الأنانية والعدوانية كما كان عليه الأمر من ذي قبل، أو -بتعبير فلاسفة العقد الاجتماعي- كما يمكن أن تكون عليه الأمور في حالة الطبيعة.

إن تغليب العقل ـ بما يعنيه ذلك من حساب لحجم المصلحة ولمقدار الضرر الذي قد ينتج عن أي سلوك ـ من شأنه أن يدفع الناس إلى التخلي عن العنف وعن الرغبة الجامحة في الإنتقام تجاه أي عدوان. والنتيجة هي استشعار الثقة تجاه ما تقرره المجموعة وما ترتضيه الأغلبية.

ذلك هو إجمالا مدلول الإرادة العامة التي ستحل محل القوى الفردية المتحررة من كل وازع أخلاقي والتي كانت سلاح كل فرد في غياب سلطة عادلة تنظم حياة

الناس. وفي هذا الإطار يؤكد فلاسفة العقد الاجتماعي - ومن بينهم روسو خاصة - أن الإرادة العامة الناتجة عن التعاقد، لن تحظى بالشرعية ولن تكون ذات أثر مهم في تغيير نمط حياة الأفراد ما لم يكن هناك تنازل كلي وجماعي ومتبادل عن الحرية الطبيعية وعن كل القوى الفردية. فبمجرد أن يحصل هذا التنازل يصبح لكلمة شعب دلالة حقيقية. حيث يصبح المصدر الوحيد للحقوق الشرعية. إذ لما كانت الإرادة العامة تعبر فعليا عن إرادة الجميع في الحرية والمساواة، فمن الطبيعي أن تكون هي المدافع عن مصالح الشعب حتى وإن ترجمت في شخصيات ومؤسسات ذات صبغة تشريعية أو تنفيذية طالما أن الشعب لا يجيد دوما تقدير مصلحته رغم حرصه الدائم على ضمانها (15).

ومعنى ذلك أن تفويض الشعب مهام التشريع والتنفيذ لمؤسسات وهيئات يشرف على اختيارها لا يفقده السيادة، التي لن تكون بأي حال من الأحوال محل تنازل. وهكذا فإنه على من ينوب الشعب أن يتصرف وفق ما يريده (الشعب) وأن يعمل تحت إشرافه دون أدنى تدخل لإرادته الشخصية. من هنا نفهم أن الرهان الأساسي لمبدأ سيادة الشعب إنما يكمن في إقرار تشريعات تحفظ الحقوق والحريات المدنية للجميع. وهذا لن يكون إلا حينما تعمل المؤسسة التشريعية حقا وفق الإرادة العامة أي وفق ما يرتضيه عموم الشعب باعتباره السلطة العليا والمصدر الوحيد للتشريع.

إلا أن هذه الثقة في الإرادة الشعبية لم تكن لتنشأ لو لم يكن هناك رصيد قيمي ووازع أخلاقي قوي لدى الجماهير التي أصبحت أكثر من أي وقت مضى تستشعر المسؤولية تجاه الوطن وما يعنيه ذلك من حب لأبنائه ومن تقدير لقيم العدالة والمساواة. وللإشارة فإن هذا الوعي لم يكن حصيلة جهد تعليمي بل هو محض شعور باطني تلقائي يسميه منتسكيو «بحب الجمهورية» بما هو حب للديمقراطية والحرية (16). ومن الطبيعي أن يجد هذا التغيير في الوعي وفي الذهنية صدى عميقا في التشريعات والمؤسسات التي أقيمت في تلك الفترة. غير أن مجرى الأحداث قد فاق حدود التوقعات. فمن المعلوم أن هذه التحولات العميقة قد توجّت بثورة أطاحت سنة 1789 بعرش لويس السادس عشر ثم توسع نطاق ارتداداتها ليطال مجمل الإمارات المجاورة لفرنسا. وقد كان للوعي السياسي والإجتماعي للشعوب دور حاسم في تحرير الإرادة والتجرؤ على الطغيان ومقارعة البطش، وتجلى ذلك بوضوح في اقتحام حصن الباستيل بباريس، وهي الخطوة التي عجلت بسقوط الملكية إلى الأبد.

وإزاء هذه التطورات المتسارعة لم يخف العديد من مفكري العصر من الإنحرافات التي قد تؤول إليها الأمور. فكان لا بد من وضع حد لهذا المد الثوري وهذا اللجوء المتزايد إلى العنف لتغيير الأوضاع. وفي هذا السياق كتب كانط سنة 1795 مؤلفه مشروع سلم دائمة وذلك تعبيرا عن رفضه للحروب ولكل مظاهر العنف بما في ذلك العنف الثوري الذي من شأنه أن يعصف بالنظام والسلم الاجتماعية باعتبارها شرطا لإحلال منظومة الحقوق والحريات. ولذلك فإن السبيل الوحيدة للخروج من دوامة العنف هي الإيمان بالعقل والاحتكام لمبادئه الكونية التي تتعارض بالضرورة مع كل النوازع الأنانية الهدامة. ذلك أن العقل بوصفه أداة حساب وقياس يعمل دوما في الاتجاه الذي يحفظ النوع البشري ويقيم السلم والعدل بين البشر. وهو ما يعني بالضرورة إقامة نظام حقوقي أو قضائي يسهر على تنظيم حياة البشر وعلى التقليل من حالات العدوان بالاحتكام إلى القانون باعتباره سلطة عليا ترعى الحقوق وتضع الجميع على نفس قدم المساواة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هاجس إحلال السلم والقضاء على العنف يتجاوز إطار المجتمع الواحد ليشمل العلاقات بين الأمم والشعوب. ذلك أن مفهوم الحرب عند كانط لا يتعلق بالحرب الأهلية بين أفراد الشعب الواحد بل يتصل حصرا بالعنف المتبادل بين شعب وآخر. هذا العنف الذي من شأنه أن يعيق التعاون الخلاق بين الأمم. ولكي يتحقق السلم بين الشعوب لا بد من التخلي عن كل أشكال الإنتقام

والثأر والإيمان بجدوى العفو (17) والمصالحة، وذلك في إطار قيم جديدة تؤمن بواجب التعايش والتعاون. ولذلك يتحدث كانط عن حق الضيافة بما هو حق الآخر أو الأجنبي في ألا يعامل معاملة العدو حين يصل بلدا غير بلده وفي الإقامة حيثما اختار أن يقيم شرط أن لا تكون إقامته مصدر خطر على البلد المضيف.

ولئن كان لهذه المنظومة الجديدة صدى واضحا في الإعلان العالمي الأول لحقوق الإنسان الصادر سنة 1793 فإنها لم تدرك مداها الأقصى كما تصوره كانط بالتحديد وذلك حين اعتبر أن كل التشريعات وكل المنظومات الحقوقية والسياسية ينبغي أن تكون في خدمة هدف أساسي ألا وهو وحدة النوع البشري باعتباره غاية قصوى يقتضيها العقل الإنساني وفق ما يتصوره من مبادئ كونية تعبر عن كمال الإنسان ولا يمكن تجسيدها إلا في واقع السلم الكوني الدائم.

خاتمة:

لم يكن الهدف من استعراض جانب من التحولات التي شهدها القرن 18 والعوامل التي ساهمت في نجاحها تقديم معالجة وصفية تبرز فرادة تلك التجربة وأصالتها، بل هو بالأحرى التوقف عند جملة من العبر التي يمكن صياغتها في النقاط التالية:

أولا: إن الفكر الإنساني مهما كانت عبقريته لا يمكنه أن يؤثر في الواقع ويرتقي بالإنسانية ما لم ينخرط فعليا في قضايا الناس اليومية. وهذا الإنخراط يقتضي بالدرجة الأولى تقليص الهوة بين رجال العلم وبين رجل الشارع، وذلك لن يكون إلا بخلق فضاءات يلتقي فيها الطرفان، حتى يتمكن هذا الأخير من التخلص من عفويته ويتمكن الآخر من التخلص ما أمكن من التجريد والصرامة النظرية. ذلك هو االمقصود بالفضاء العمومي والذي من خلاله يكتسب الفكر نجاعته الإجتماعية.

ثانيا: إن لكل مجتمع أدواته الخاصة في التغيير كما لكل مجتمع قضاياه ومعوقاته الخاصة. ومن هنا فلا فائدة ترجى من استنساخ تجارب الآخرين بكل تفاصيلها للوصول إلى ما بلغوه من تحضر. وإذا كنا نؤمن بكونية القيم وبأن التقدم غاية مشروعة في متناول الجميع، فإن ذلك لا يعني القول بوجود شعوب أقدر من غيرها على الإبداع وبأن قدر شعوب ما يسمى بالعالم النامي هو التقليد الأعمى لما تم إنجازه على أيدي الآخرين. وها قد بينت ثورات الربيع العربي أن شعوبنا أقرب ما تكون إلى الخلق والريادة. ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نشير إلى أن بيئتنا العربية الاسلامية تتوفر على العديد من الفضاءات والمؤسسات التي إذا ما تم تثويرها فإنها ستعزز الحس المدني وتساهم في تنمية الوعي الجمعي ومن ثمة بناء مجتمع متقدم.

ثالثا: إن الإيمان الراسخ بقيم المساواة وبحق الجميع في المشاركة في الشأن العام هو ما يعطي لمفهوم الشعب دلالة حقيقية. إذ بهذين الشرطين فقط تتحقق الوحدة بين الأفراد ويستشعر الجميع المسؤولية تجاه الوطن والرغبة في صنع مصير جماعي من شأنه أن يبرهن على عبقرية شعب ما ويصنع أمجاده.

الهوامش والإحالات

1) يمكن أن نذكر في هذا الصدد أشهر الصالونات التي نشطت في تلك الفترة والتي ساهمت إلى حد كبير في الحراك الفكري والسياسي والاجتماعي من أهمها:

صالون Le salon de Mme De Lambert والذي فتح بين سنتي 1710 و1733 وكان من أشهر من تردد عليه منتسكيو وفونتونال وفينولون.

صالون Le salon de Mme du Deffand وفتح بين سنتي 1740 و1780 وكان من أهم رواده الموسوعيون ديدرو ودالمبار، وكذلك منتسكيو وماريفو.

صالون Le salon de Mlle De Lespinasse وفتح بين سنتي 1764 و1776 ومن أهم رواده مارمنتال وكوندورسي وكوندياك ودالمبار. المصدر: Lagarde & Michard

Collection Littéraire XVIII siècle Paris Bordas 1967 P. 8

2) يذكر أن جون جاك روسو قد عاش هو أيضا طفولة قاسية حيث فقد أمه عند الولادة. وقد دفعه الحرمان والإهمال إلى التشرد، حيث ذاق طعم الخصاصة. ثم وبعد محطات كثيرة من الترحال انتهى إلى السيدة: Mme de Warens التي أحسنت إليه ومنحته الرعاية ومكنته من استكمال تعلمه وفتحت له أبواب المجد والشهرة بما كان لديها من علاقات. ولكن الغريب هو أن روسو الذي عاش مرارة الإهمال والتشرد لم يتورع عن جعل أبنائه يواجهون نفس المصير، حيث كانت التقلبات العاطفية، بالإضافة إلى ملاحقة السلطات المركزية، دافعا قويا لعدم الاستقرار. وهو ما أثر سلبا على حياته الأسرية، مما دفعه إلى التخلص مبكرا من أبنائه والتنصل من مسؤولياته تجاههم.

3) Kant, Qu' est ce qu'être éclairé

4) Voltaire, Dictionnaire philosophique

5) J J Rousseau, Du contrat social livre II ch V

6) J J Rousseau, Emile livre I P5

7) نفس المصدر.

8) J J Rousseau, Du contrat social livre I ch 8

9) Kant, Traite de pédagogie Introduction

10) المصدر.

11) J J Rousseau, Du contrat social livre I ch I

12) J J Rousseau, Du contrat social livre III ch 9

13) لن نهتم هنا بتفاصيل فلسفة العقد الاجتماعي والمفاهيم الأساسية التي ترتكز عليها، وإنما حسبنا أن نبين مدى التجاوب بين التغيرات الحاصلة على مستوى الواقع الاجتماعي وما تميز به من حراك وتطلع للمشاركة في الشأن العام من قبل قطاع واسع من عموم الناس في تلك الفترة وبين اهتمامات الفلاسفة والمفكرين الذين أصبحوا منشغلين أكثر بضرورة التغيير السياسي والاجتماعي. فبالرغم من أن فكرة التعاقد قد ظهرت قبل التبلور النهائي لمشروع التنوير لدى كل من هوبز وسبينوزا فإن الأرضية والأهداف تكاد تكون متشابهة في الحالتين. فقد نشأت في إطار فكر لم يعد يؤمن بفكرة الحق الإلهي وبأن الشأن السياسي امتداد للدين والأخلاق، حيث تأسس الاتجاه الأنثروبولوجي للفلسفة السياسية الحديثة على مفهوم الحق الطبيعي الذي يجعل من الطبيعة الإنسانية الأساس الوحيد للحقوق. إلا أن هذه التحولات الفكرية تعتبر إلى حد كبير انعكاسا للواقع الاجتماعي ولذهنية الانسان الأوروبي الذي بدأ يضيق ذرعا باستبداد رجال الدين ورجال السياسة وأصبح يتطلع أكثر إلى العدالة والمساواة. ومن ثمة تولدت القناعة بالخلاص الجماعي وبأن الحل يكمن في تغيير نمط الحياة بما في ذلك المنظومة السياسية، وهو ما لن يتحقق إلا بجعل الارادة الشعبية مصدر السيادة الفعلية وبأن الحكومات لا يمكن أن تكون سوى تعبير عن هذه

الإرادة العامة التي هي ملك للشعب دون سواه، وهذا ما تعبر عنه بوضوح فلسفة العقد الاجتماعي كما عرضها روسو.

14) J J Rousseau, Du contrat social livre I ch 5

15) Note du commentateur du contrat social P 112

16) Montesquieu DE l esprit des lois V ch2

17) Kant, Principes Métaphysiques du droit, 235

المصادر والمراجع

- Kant : Principes Métaphysiques du droit , librairie philosophique de la Grange, Paris 1853

Esquisse philosophique d'un projet de paix perpétuelle librairie philosophique de la Grange, Paris 1853 .

Réponse à la question : Qu'est-ce qu'être éclairé ?, librairie philosophique de la Grange, Paris 1853.

Observation sur le lieu commun librairie philosophique de la Grange, Paris 1853 .

- Montesquieu : Œuvres complètes , éd. Seuil, Paris , 1964.
- J.J.Rousseau : Discours sur les sciences et les arts. Flammarion, Paris, 1938.
- Emile ou de l'éducation , Paris, Garnier Frères.
- Préface de narcisse, Flammarion, Paris, 1938
- Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité parmi les Hommes, Gallimard, Paris, 1965.
- Du contrat social ou principe du droit politique , Paris, Bordas 1972.
- Burdeau (Georges) : La démocratie, Bussière, Saint- Amand Paris 1966.
- David (Marcel) : La souveraineté du peuple . P.U.F. Paris,1996.
- Duproix (Paul) : Kant et Fichte et le problème de l'éducation, Felix Alcan, Editeur, Paris. 1897.
- Goyard-Fabre (Simone) : La philosophie du droit de Montesquieu, Paris, Librairie C.Klin Ckseick, 1979.
- Vlachos (Georges) : La pensée politique de Kant .P.U.F. Paris. 1962.

الثّورة العربيّة وتحدّي منطق التّدويل

مصباح الشيباني/ باحث، تونس

تمهيد :

تعدّدت زوايا النظر والتنظير بين المحللين السياسيين والاجتماعيين العرب حول أبعاد الثورة العربية الراهنة وتحدياتها الكبرى، فأصبحنا نعيش لحظة تخمّر سياسي وهيجان فكري وأيديولوجي تعبوي سواء من خلال ما ينشر في الكتب أو عبر الصّحف أو ما يذاع في القنوات التلفزيونية أو كذلك عبر ما ينشر على شبكة الإنترنت. وانطلاقا من هذا الزخم الإعلامي-التبشيري لبعض الرؤى والمواقف السياسية المشوهة أحيانا لحقائق الأمور وتفاعلا معها، أحسسنا بالحاجة مثل غيرنا، أن نستجلي بعض ما يحدث على الساحة العربية وأن نرتب قليلا من ردود فعلنا في حدود التأمّلات العلمية ومن زاوية سوسيو- سياسية.

نعتقد أننا في حاجة اليوم إلى مقاربات سوسيولوجية وسياسية جديدة لفهم الوقائع العربية والدولية وتأثيرهما في مستوى بناء مستقبل الأمة العربية، لأن المقاربات السوسيولوجية والسياسية الغربية التي استند إليها بعض مفكرينا العرب لم تعد تصلح للوصف والتفسير والتنبّؤ بمآلات الفعل الثوري العربي. لقد أخذ الصراع مع قوى «الاستعمار الجديد» من الداخل العربي ومن خارجه، بعدا جديدا ومضمونا معولما (اقتصادي وسياسي وعسكري...) مضافا إلى مضامين القضايا العربية القديمة من استبداد وتخلف وتجزئة. وتحول الصراع من صراع ثنائي داخلي بين الجماهير العربية المنتفضة وبين القوى المتواطئة مع الأنظمة العربية الحاكمة، إلى صراع متعدد الأقطاب، إقليميا ودوليا، من أجل تحقيق أهداف متباينة مستخدمة فيها جميع وسائل الاستقطاب والهيمنة الاقتصادية والعسكرية والثقافية والإعلامية والرمزية أيضا.

فإلى أي مدى ستتمكن قوى الثورة من أن تحقق تغييرا حقيقيا ونوعيا في أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ظل التبعية إلى الغرب الاستعماري ؟ ألا تمثل قوى «الثورة المضادة» الداخلية والخارجية تعبيرة صادقة عن تجليات منطق التدويل للثورة العربية الراهنة؟

1- معنى الثّورة السّياسية :

يفترض أنه من أبجديات البحث العلمي الجاد، هو أن يستهله صاحبه بتعريف مصطلحاته. وهي مسألة أساسية خاصة عندما يتعلق الأمر بمجال العلوم السياسية والإنسانية عموما. ويتأكد هذا المطلب المنهجي أكثر عندما يكون هذا المصطلح ذا أبعاد أيديولوجية وسياسية وفلسفية مثلما هو الأمر بالنسبة إلى مفهوم الثورة. فمن أجل ضمان حسن استعماله في مختلف المواضع والسياقات، لابد أن تكون نقطة الانطلاق هي تحديد معانيه. فالمفاهيم مثلما يقول ريجيس دوبري (Regis Debray) هي بمثابة الأطفال الذين هم «ملك»

من يعتني بهم أكثر. أي أنه كلما قام الباحث بالتدقيق فيها وتنقيتها من حالات الغموض والالتباس، كلما بلغ مقصده وحقق هدفه من استعمالها. لأن الاختلاف على دلالة بعض الكلمات والمفاهيم قد يكون جهلا في بعض الأوقات، ولكنه في أحيان أخرى يكون افتعال عامد بقصد فرض مضامين فكرية أو أيديولوجية وسياسية معينة. إنّ الخلاف في الرأي مطلوب بطريقة ملحة ونحن نرتاد هذا المجال المجهول. ورغم ذلك فلا بد من الحذر في استخدام بعض التعريفات ذات الصبغة الاختلافية بين المفكرين والسياسيين.

تعرّف «تيدا سكوكبول» (Theda Skokpol) الثورة السياسية على أنها «عملية مشاركة شعبية تهدف إلى إجراء تحويل اجتماعي، وتنتهي بتأسيس نظام سياسي جديد». لقد كانت «القوّة الدّافعة» إلى توليد الثورات في أنظمة الحكم على مدى التّاريخ الإنساني القديم والمعاصر، تتمثّل في الخلل الواضح والعميق في التّوازن بين إمكانيات المجتمع في التطور، وبين ظروف حياته الحقيقية. ومن هنا كانت «الثورة السياسية» في أبسط معانيها هي عبارة عن حركة التّغيير الشامل والنّوعي من حال إلى حال آخر في أوضاع المجتمع ونظام الحكم فيه. لكن يبقى السؤال مطروحا: ما هو هذا التغيير النوعي والجذري تحديدا؟

إن الثورة السياسية لا يتوقف معناها على مجرد التغيير النوعي في نظام الحكم، ولكنها تعني أيضا تمكن الجماهير من استرداد حقوقها وفرض إرادتها وممارسة سيادتها على أرضها وخيراتها. كما تعني أيضا أن يصبح الشعب «جسما» (un corps) مستقلا ومنافسا حقيقيا أو قوة ضاغطة على قرارات القيادة السياسية في الدولة من أجل الاعتراف بحقوقه وحماية مصالحه والدفاع عن هويته الحضارية والثقافية ومن أجل تشكيل نظام حكم وحياة جديدين في المجتمع. فالهدف الأسمى للثورة هو بناء نموذج جديد للدّولة يدشّن من خلاله الشعب أشكالا جديدة وغير معروفة لنظام المشاركة في الحياة العامّة. وبالتالي لا يمكن أن نطلق على كل انتفاضة شعبيّة إسم الثورة. إلا أنه في الحالات الاحتجاجية العربية الرّاهنة توفّرت عدة عناصر تجيز لنا وصفها بالثورة. ومن أبرز هذه الخصائص نجد:

أولا : صفة الشّمولية: وتتمثل في مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية والتيارات السياسية والمنظمات الاجتماعية والثقافية والإعلامية في هذه التحركات سواء في الساحات العامة أو في مواقع العمل والمؤسسات. وهذه الثورة لم تأت «تبرعا» من أحد، بل قدم الشعب العربي من أجلها ومازال، مئات الشّهداء وآلاف الجرحى على امتداد الأرض العربية كلها.

ثـانيـا : صفة الدّيمومة: يتّصف الحراك الثّوري الشعبي بالدّيمومة الزمنيّة من خلال تواصل التحركات في مختلف السّاحات والمواقع حتى تتحقق جميع أهداف هذه الثورة. وهذه الدّيمومة سوف تبقى رهينة علاقات التّجاذب والصراع، أي حسب موازين القوة بين القوى الثّورية الشعبية والقوى المعادية للثورة سواء من الداخل أو من الخارج.

ثالثـا: توفّر عنصر الأزمة: ولدت هذه الحركات من رحم الأزمة، ونتيجة تراكم المشكلات والفساد في مختلف حقول المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية. لقد ولدت من رحم أزمة الأنظمة السياسية العربية. فالقول بأنّ العرب قد وعوا الآن واقعهم فانتفضوا يوقعنا في المصيدة الغربية التي تحاول أن تصور المشهد الثوري باعتباره رد فعل عابر قام ضد الاستبداد الداخلي ويستهدف تغيير نظام الحكم في الدولة فقط. وهذا التحليل يعتمد جهازا مفاهيميا تضليليا من أجل طمس بقية الحقائق التي أدت إلى هذه الانتفاضات الشعبية في مختلف الأقطار العربية دون استثناء.

نحن نعرف أن مقاربة أبعاد الثورة السياسية وتحدياتها الداخلية والخارجية ليس بالأمر السهل في الحالة العربية الراهنة. لذلك نجد البعض ممّن ينظر إليها من زاوية جزئية، والبعض الآخر ينظر إليها من زاوية كلية(شاملة). من هنا كان لا بد من أن نتعامل معها

وفق مقاربة «مفتوحة» يتكامل فيها الجزئي مع الكلي حتى نتمكن من النظر في بعض التفاصيل وحتى لا نسجن أنفسنا عندما نريد مقاربة صورة المشهد العربي في شموليته. لهذا علينا:

أولا: أن نعتمد التفكير العقلاني العلمي ونتجنب الخضوع إلى المشاعر والعواطف في إدراكنا للمشاكل والقضايا التي تعترض طريق النضال العربي الثوري. والفكر العقلاني في الميدان السياسي العربي اليوم بات ملحا أكثر من قبل باعتباره المنهج الناجع لاستقراء الواقع وباعتباره يوفر لنا القدرة على تطويعه وتغييره وفق طموحاتنا وليس وفق طموحات الأعداء. نقول هذا نتيجة قلة الكتابات العربية العميقة في بعض النقاط الاستراتيجية فضلا عن وجود تضارب أحيانا في ذكر بعض الأحداث وتفسيرها خاصة في بعض التقارير الصحفية والبرامج التلفزية التي باتت تفتقر إلى الحد الأدنى من النظرة الموضوعية لتحليل بعض الأحداث في جميع الأقطار العربية التي تشهد وضعا ثوريا.

ثانيا: لابد من الانتباه إلى التداخل بين ما هو سياسي واقتصادي وما هو ثقافي وديني وأمني الذي يجعل من الفعل الثوري على درجة من التعقيد، مما قد يؤدي إلى إمكانية ضياع البوصلة الحقيقية المساعدة في توجيه الحركة الجماهيرية وفي ترتيب أولوياتها وفي تحديد أهدافها. ففي ظل أوضاع التفتيت الاجتماعي والشرذمة الحزبية ومع عدم تجذر قيم المواطنة في الوطن العربي، عادت ظواهر الانزواء إلى عباءة الانتماءات ما قبل المواطنة سواء كانت في مستوياتها القبلية أو الجهوية أو الدينية والمذهبية. وكذلك في مستوى الترابط بين تراجع مصداقية بعض القوى المشاركة في تأييد هذه الثورات وبين محاولتها إفساد المعنى النبيل للفعل الثوري كنشاط جماهيري نوعي يتم عبر عدة آليات للمشاركة المنظمة: الحزبية والنقابية والبرلمانية.. الخ.

ثالثا: قد لا يشك أحد أننا أمام «نموذج ثوري» مازالت ملامحه لم تتبلور بصفة نهائية بعد. فهو يجمع بين الفعل الانتفاضوي والاحتجاجي والعصيان المدني.. الخ. وهي بالتأكيد كلها حركات شعبية ومتعددة المضامين والأبعاد منها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. كما أن جميع هذه المضامين المشكّلة لها متفاعلة في ما بينها ومتصارعة في الوقت ذاته. والمشهد المجتمعي الثوري سوف يتأثر إيجابا وسلبا باتجاه هذا التفاعل ويبقى مدى التغيير العربي في المستقبل رهين الضغوطات العربية والعالمية التي تتعرض لها على نضالات الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج. فهذه الثورة هي نتاج عملية تاريخية أكثر عمقا وتعقيدا مما يحاول بعض مفكرينا أن يوهمنا به. لذلك، وبعيدا عن الصخب الأيديولوجي أو ما تردده مختلف وسائل الاتصال والتعبير في الإعلام والخطب السياسيّة والبرامج التلفزية صباحا ومساء، نعتقد أن الشروط الذاتية والموضوعية لنجاح هذه الثورة مازالت لم تنضج بعد وتعترضها صعوبات وتحديات تظل تقف حاجزا أمامها، وهي عقبات كثيرة ومتنوعة (داخلية وخارجية) ومعقدة بنفس تعقد تجليات الواقع العربي ذاته. فالمناخ العربي والدولي المضطرب لا يساعد على نجاح هذه الثورة بقدر ما يساعد على وأدها وإفشالها. والتاريخ العربي مفتوح على احتمالات كثيرة نأمل أن لا تكون كلها سوداء.

2 ـ النّظام الدّولي وإستراتيجية التّدويل:

إن الدراسة الموضوعية تقتضي أن ننظر إلى هذه الثورة باعتبارها حركة جماهيرية ديناميكية سلبا وإيجابا- حتى لا نضعها في إطار مغلق وجامد قد يفقدها علاقاتها التاريخية وتفاعلاتها الداخلية والخارجية. غالبا ما نقرأ بعض الكتابات والمقالات التي تهمل جانبا مهما من طبيعة الصراع الدائر اليوم في الوطن العربي وعلاقته بالصراعات الإقليمية والدولية عموما. إن هدف هذه الثورة ليس الإطاحة بالحكام العرب الطغاة والمستبدين فقط، مثلما يحاول البعض من العرب والغربيين إيهامنا به، ولن يكون ذلك منتهى المعركة طالما بقيت الأسباب الحقيقية لهذه الثورة قائمة.

لقد كان السبب المباشر لهذه الثورة هو واقع الاستبداد والظلم الذي هيمن على المشهد المجتمعي العربي، وكان الهدف منها هو بناء الديمقراطية والاعتراف بالمواطنة العربية وعودة سيادة الدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. .الخ. ولكن تبقى أهدافها الكبرى هي استعادة روح الأمة والدفاع عن هويتها العربية والإسلامية وعن قيمها الثقافية والدينية التي تعرضت إلى التهديم المنظم من قبل أعداء الأمة في الداخل والخارج معا. لقد امتهن الغرب الاستعماري كرامة الشعب العربي وقام بنهب ثرواته وهو يسعى منذ عقود إلى تغيير معتقداته الدينية وتقاليده وقيمه الثقافية ليحل مكانها قيمه ومعتقداته بل ويفرض قوانينه حتى يتمكن من السيطرة بصفة مطلقة على الشعوب وحكامها.

وبما أن منطلقات هذه الثورة لم تكن مقطوعة الصلة بما سبقها من ثورات أو انتفاضات عربية عديدة ضد الاستبداد والاستعمار والتخلف. . .الخ، فإن أهدافها الحقيقية سواء تم الإعلان عنها أو لم يتم ذلك، تم الاتفاق حولها أو لم يتم، فهي احتجاجات شعبية ضد الهيمنة الأمريكية والغربية في المنطقة العربية، وضد سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني أيضا. وبالتالي فمن الخطأ أن ننظر إليها بأنها ثورة ضد الاستبداد الداخلي فقط، بل إنها ثورة ضد حالات الانقسام العربي ومحاولات طمس خصوصيات الأمة الحضارية والدينية. لأن آليات استبداد الأنظمة العربية هي من صنع هذه القوى الاستعمارية والعلاقة بينهما جدلية وبدت اليوم أكثر وضوحا وتوافقا. لقد ولد المشروع الصهيوني من رحم انقسام الأمة ومن الضرورات الجيو- بوليتيكية لعصر الإمبراطوريات الاستعمارية الغربية واصطدامها بطموحات التجديد والنهوض العربي والإسلامي».

منذ أن نجح التونسيون في إسقاط نظام حكم « زين العابدين بن علي» استشعرت مختلف الأجهزة والإدارات الأوروبية والأمريكية الخطر الداهم الذي بات يهدد مصالحها في المنطقة وخاصة تلك التي تتعلق بحليفتها «إسرائيل». فبدأت هذه الدول وفي تحالف مع بعض الأنظمة العربية في الخليج العربي، تعدّ السيناريوهات المختلفة حول طرق تدخلها في أي قطر عربي آخر قد تهز أعمدة حكمه انتفاضات الجماهير. وهذا ما تحقق أولاً في مصر حيث وقع تغيير وجه الحاكم دون أن تتغير سياسة النظام القديم وطبيعته، وما يزال متواصلا إلى اليوم. فبدأ التدخل الغربي والخليجي المعلن والمتخفي في تسيير شؤون هذا البلد وإدارة حكمه عبر «المجلس العسكري» يشكل أهم عقبة أمام التغيير الثوري الحقيقي فيه وسيظل هذا التدخل عائقا أمام التغيير الثوري الحقيقي. ومهما كانت الادعاءات التي تحملها مضامين الخطابات السياسية والإعلامية الغربية، فإنها لن تكون سوى محاولة جديدة من أجل إعادة تشكيل العلاقات الإقليمية في الوطن العربي وفق منطق التفوق العسكري والهيمنة الغربية على الوطن العربي، ولن تؤدي في كل الأحوال في المستقبل القريب على الأقل إلى القطع مع منظومة النظام العربي الاستبدادي القديم.

وإذا ما أدينت عمليات قتل المدنيين في سوريا، يخيّم السكوت المفضوح عن فضاعة المجازر التي يرتكبها النظام البحريني واليمني يوميا في حق شعبهما وبدعم أمريكي وغربي وبتزكية سعودية وخليجية علنية. لقد تمكنت الدول الاستعمارية والامبريالية من تسخير الأسر الخليجية الحاكمة، أو بعض الجنرالات العسكرية في تونس ومصر واليمن وغيرها، وتأهيلها في مؤسساتها الأكاديمية من أجل استحقاقات مرحلة ما بعد الثورة بهدف العمل على تأبيد حالة التبعية للغرب. ونجحت إلى حد ما في إحداث شرخ داخلي عميق في صفوف الجماهير العربية وبين قواها السياسية.

ومهما تعدّدت مصالح القوى المعادية للثورة في الوطن العربي (داخلية وخارجية) واختلفت، فإنها تلتقي جميعها حول هدف مشترك وهو مقاومتها للثورات الشعبية التي تستهدف التغيير الحقيقي لأنظمة الحكم العربية. فكل القوى المعادية لهذه الثورة من رجال أعمال وشركات خاصة متعددة الجنسية ودول مانحة ومختلف المؤسسات المالية الدولية. .الخ تعمل جاهدة على ضمان استقرار

مصالحها التي تتوافق مع استقرار النظام السياسي العربي القائم. لهذا تعمل كلها بوسائلها المختلفة (السياسية والإعلامية والاقتصادية والعسكرية) على منع تجذر الفكر الثوري لدى الجماهير العربية، وتغيير وجوه الأشخاص الحاكمين أو القيام ببعض الإصلاحات الدستورية دون المساس بمضامين أنظمة الحكم والسياسات الهيكلية في هذه الدول بشكل نوعي مثلما هو مؤمّل.

فمن الخطأ أو لنقل من المغالطة والزيف التاريخيين أن يعتقد البعض أن الشعب العربي في ليبيا، مثلا، قد كسب معركته من أجل الحرية والديمقراطية بموت «الطاغية» معمر القذافي طالما أن الأعداء مستمرون في انتهاك سيادة هذه الدولة والهيمنة على مقدراتها النفطية. والموضوع لا يتعلق بالدفاع عن الديمقراطية أو حماية حقوق الإنسان العربي في ليبيا أو في غيرها من الأقطار العربية الأخرى، بل إن الأمر يتعلق بالخطر الذي يهدد وحدة الأمة العربية واستقلالها. نحن أمام لعبة أو مسرحية جديدة يديرها الغرب الاستعماري الذي خصص لها جميع الوسائل المادية والعسكرية والإعلامية من أجل التمثيل والكذب والخداع. لكن المناضلين يرفضون ولا يستطيع أن يخدعهم الأعداء الذين يزعمون أنهم من أنصار التحرر من أنظمة الاستبداد العربية وهم من اقتسموا الأرض العربية واستولوا على جزء منها وخاصة في فلسطين. فالمناضلون الثوريون الحقيقيون يعرفون أنهم لن يذوقوا طعم الحرية والكرامة إلى أن تمحى جميع بصمات هؤلاء المستبدين وحلفائهم الغاصبين للأرض العربية.

فالنظام الديمقراطي في أي بلد يشترط أولا، أن تكون هناك ظروف أمنية، عسكرية سليمة ومناخات سياسية واجتماعية مواتية وتساعد على ممارستها على أرض الواقع. وثانيا، أن لا يكون هناك محتل للبلاد الذي مافتئ يملي شروطه ويفرض إرادته و«أجنداته» السياسية والاقتصادية والأمنية على السلطة الحاكمة. ومهما ادعت الحكومات العربية الجديدة المنتظرة من وطنية وديمقراطية، فإنها ستظل حكومة لا تملك الحق في اتخاذ قراراتها المصيرية ولا الحق في وضع سياساتها الداخلية أو الخارجية لأنها بكل بساطة ولدت من رحم الاستعمار وستظل حكومة تابعة للغرب الذي أتى بها من وراء البحار لتكون حارسه الأمين على مصالحه في ليبيا بعد القذافي. كما ستبقى مدينة وممتنّة لهذا الاحتلال العسكري «الثوري» وستبقى في تبعية إلى أن تسقط بالتقادم أو عبر فعل ثوري جديد في المستقبل.

لقد كانت النتائج كلها مضادة لما ادعته هذه القوى والمتمثلة أساسا في القضاء على نظام حكم القذافي و«تحرير» الشعب العربي في ليبيا مثلما يزعمون. وتحولت الثورة في هذا البلد إلى حرب صليبية جديدة من أجل فرض الوصاية على إرادة هذا الشعب. فإعادة الإعمار ووضع الدستور وتنظيم الانتخابات في أي بلد لا يمكن أن تكون ناجعة في ظل مناخ الخوف وثقافة الانتقام والاعتقالات العشوائية وهدم البيوت على رؤوس أصحابها دون أي وجه حق. . الخ ومن يعتقد أن القرار السياسي أصبح بيد الليبيين أو اليمنيين ليس أكثر من وهم، لأن الغايات النبيلة لا تحققها الوسائل الذليلة. فهي محاولة فاشلة من قبل قوات الحلف الأطلسي من أجل إقناع الرأي العام العربي بأنها تحمل رسالة إنسانية وتسعى إلى إنشاء نظام ديمقراطي مثلما تم ذلك في العراق سابقا، في حين أنّ الوقائع اليومية تكذب كل هذه الادعاءات والأباطيل. وبالطبع لم تكن هذه الحرب مفصولة عن أهدافها الإستراتيجية وهي ضرب مسيرة النضال العربي والقضاء على البركان الثوري الذي أطلقته الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج. ولم تؤد إلا إلى استهداف منجزات هذه الانتفاضات في بعض الأقطار العربية وهي تحرير الإنسان العربي من الخوف حتى تزيده حالة من الريبة والتشكيك في قدراته الذاتية على بناء مستقبله أو اعتماد الآليات السلمية للتغيير.

لهذا نأمل أن لا تكون الضريبة التي سيدفعها الشعب العربي في ليبيا حتى ترضى عليه القوى الأطلسية وتعترف بحكومته الجديدة كبيرة أو خطيرة. ونأمل أن لا تتعدى الجانب الاقتصادي وإعادة البناء لتشمل ما هو

أمني واستراتيجي مثل ما باتت تروج له بعض المصادر مثل الاعتراف بالكيان الصهيوني أو فتح سفارة لدولة إسرائيل في بنغازي. وإذا ما صدقت هذه المعلومات فستكون النتيجة سلبية على مستقبل الثورة وعلى مستقبل الأمة العربية كلها. ولن تزيد الواقع العربي إلا مزيدا من التشتت، ولن يجني المواطن العربي منها سوى الشعور بالمهانة والإذلال والحط من كرامته.

فالحملة العسكرية الأطلسية الجديدة لا تستهدف احتلال البلاد العربية والسيطرة على مقدراتها الاقتصادية والنفطية فقط، وإنما تستهدف أيضا إعادة تقسيم الوطن العربي جغرافيا وثقافيا إلى كيانات عرقية ودينية وفق أجندة جيو- سياسية وأمنية تتوافق مع مصالحها وتستجيب إلى المشروع الصهيوني في المنطقة. وأول شرط لتحقيق كل هذه الأهداف هو تنصيب حكومات جديدة تكون فارغة من أية سلطة. تكون حكومات عميلة وتقبل الإهانات أكثر من قبولها للاحترام من قبل المستعمر. فلن يكون الحكام في ليبيا مثلا، الذين أعلنوا ولاءهم المطلق لأسيادهم الأوروبيين سوى زمرة من القادة الجدد الفاسدين الذين جلبوا من وراء البحار من أجل تبييض الوجه القبيح لهذه الحرب الأطلسية، وحتى يعطوا نوعا من الحماية لأسيادهم ومنع مساءلتهم عما اقترفته قواتهم العسكرية من عمليات إبادة للشعب العربي في فلسطين والصومال والعراق وليبيا وغيرها.

لقد انطلقت المنظومة الامبريالية مع صرخة الرئيس الأمريكي السابق «رونالد ريغان» في شهر أكتوبر من عام 1981 في إحدى المؤتمرات الصيفية داخل البيت الأبيض حيث قال فيه «إنّ الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بأن تخرج المملكة العربية السعودية من المعسكر الغربي» وصولا إلى منطق «من ليس معنا فهو ضدنا» مثلما عبر عن ذلك «جورج بوش الابن» في حملته العسكرية في أفغانستان إثر اعتداءات 11سبتمبر 2001. كل هذه الدلائل وغيرها تعبر عن حقيقة السياسة الأمريكية والغربية التي لن تتغير تجاه الشعب العربي. فحماية مصالحها وحماية حليفتها «إسرائيل» في الشرق الأوسط أهم بالنسبة إليها من أي ديمقراطية أو تحرير عربيين، لأن المصالح تركض أسرع من المبادئ لتقطف الثمار.

إن الموقف الايجابي البناء يقتضي منا أن نستوعب التجربة الاستعمارية الغربية في العراق ودراستها دراسة موضوعية مجردة من الانفعالات والتعصب وبعيدا عن الخلفيات الأيديولوجية المنغلقة بقصد استخلاص عبرتها والاهتداء بها في بناء مستقبل ليبيا وغيره من الأقطار العربية الأخرى. فالحملة الغربية لا تستهدف الإطاحة بـ «الدكتاتوريات» العربية التي أرهبت الشعب العربي خلال العقود الماضية، بل تمتد إلى ما هو أكبر وأفدح وأشد خطرا وعمقا، لتستهدف اقتلاع هوية وفكر وثقافة عربية أصيلة وتدمير حضارة وبنيان أمة بكاملها. علينا أن نتعلم من دروس التاريخ القديم والحديث حتى نكشف المتآمرين على أهداف الحراك السياسي العربي وحتى لا نقع مرة أخرى في المحن.

فكيف يمكن أن يصدّق المواطن العربي أن الدول الاستعمارية التي قسمت الوطن العربي واغتصبت أرضنا في فلسطين يمكن أن تكون نصيرا للديمقراطية؟ وهل يمكن الجمع بين الاحتلال والديمقراطية؟

3ـ تجليات منطق التدويل :

كلما فهمنا محدّدات الصراع العالمي، نستطيع أن نحدّد قوانين هذا الصراع وآلياته الممكنة واتجاهه في المستقبل. لن نتحدث هنا عن تفاصيل ما تسمى بـ«الثورة المضادة» أو عن آلياتها التي باتت تعتمدها القوى الرجعية في الوطن العربي التي باتت مكشوفة أمام الجميع. فالانقلاب الذي نلاحظه في مسار الثورات العربية اليوم دليل كاف وقاطع على أن هناك «ثورة مضادة» بكل ما في هذه العبارة من معنى. ونعني بـ«الثورة المضادة» في هذا المقام ما تقوم به القوى الغربية وحلفاؤها العرب، في الخليج العربي خاصة، من عمليات تدخل معلن وخفي معا في هندسة اتجاه هذا الحراك الشعبي من أجل السيطرة على اتجاه التغيير السياسي وعلى نتائجه المحتملة.

نعتقد أنه لابد من الربط بين المتغيرات العربية والعالمية في فهم الوقائع السياسية ونظام العلاقات الإقليمية والدولية وتفسيرها وتحديد دورها في إعادة تشكيل المشهد المجتمعي العربي الجديد. أي لا بد لنا من البحث بشكل علمي وموضوعي، دون مجاملة أو تجنّ على أحد، في تضاريس هذه التحولات ومدى نجاحها في تحقيق القطيعة الفعلية مع منظوماتها السياسية والاقتصادية والثقافية والرمزية السابقة. كما إنه من الضروري « لكل نقد للتجربة الماضية (أو المستمرة إلى اليوم)، ولكل تأسيس لمشروع مستقبلي أن يناقش الأسس والمبادئ أي المفاهيم العقلية التي توجه العمل وتبلور المبادرة والممارسة. فقد تعلمنا من أبجديات الفكر السياسي أن أول شرط للتمتع بالحرية والكرامة هو أن يكون الشعب سيد نفسه على أرضه وعلى ممتلكاته وأن يكون صاحب القرار في تقرير مصيره.

يمكن الانطلاق من بعض التساؤلات لفهم تجليات هذه التحديات وتبعاتها على نسق الفعل الثوري العربي الجديد وهي:

أولا: كيف يمكن أن يصدّق أحد أن الديمقراطية يمكن أن تبنى تحت نظام الحراسة العسكرية؟ ألم يؤد التدخل العسكري الغربي في ليبيا إلى توتر الوضع الأمني وإلى التفكك الاجتماعي والمؤسساتي للدولة؟

ثم ألم تكن نتائج الحرب كافية لنتعلم جميعا ألا نعتد بالشكل بل بالمضمون؟

وكيف يستطيع أي شعب أن يحيا السلام والرخاء وأن يتمتع بالحرية ومصيره مازال معلقا بإرادة أعدائه القتلة منهم والمتآمرين؟

ثانيا: كيف يمكن لحكومة العملاء وللمليشيات المسلحة هنا وهناك أن تحمي البلاد من الاقتتال الداخلي وتمنع الدول الغربية من أن تثبّت أقدامها على الأرض العربية في ليبيا وغيرها من الأقطار العربية الأخرى من جديد احتلالاً واستيطانًا؟

لقد كشفت لنا الأحداث خلال الأشهر الماضية أنّ أكبر تحد تواجهه الثورة العربية الراهنة هو أن حقيقة الصراع الدائر هو صراع حول الوجود والمصير العربي. فهو صراع بين الوجود العربي واستقلال شعوبه ونهضتها وبين الوجود الاستعماري ومصيره في الوطن العربي وربما في العالم كله. ومن أبرز مظاهر التحديات الخارجية التي تواجهها هذه الثورة وأخطرها على الإطلاق هي قضية التدويل. ويتجلى منطق التدويل في الهيمنة الغربية على مسار الثورة من خلال الجمع بين التدخل المباشر للقوة العسكرية مثلما تم في القطر الليبي من قبل قوات الحلف الأطلسي وبين التدخل السياسي المعلن في الشؤون الداخلية العربية مثلما هو الأمر بالنسبة إلى مصر وتونس واليمن.

هذا جانب مما يحدث كما نراه: تآمر وتخاذل واعتداء وقتل وتدمير وفشل في معركة بدأت مع الاستبداد الداخلي وامتدت لتصبح معركة مصيرية لكنها لم تنته بعد.

فالأسلوب ونوع الأسلحة التي يستخدمها أعداؤنا في هذه المعركة تتلون بحسب المواضع والبلدان، بدءا بأعمال التجسس وتجنيد العملاء من أجل وأد الثورة مرورا بالإغراءات المادية للقوى الرجعية وصولا إلى إثارة الفتن واعتماد فنون «التخريب الثوري» المختلفة... الخ.

تعتبر ليبيا اليوم أول قطر عربي نجحت فيه القوى الاستعمارية الغربية في تدويل ثورته الشعبية التي انطلقت في شكل انتفاضة سلمية خلال اليومين الأولين (17-18 فيفري) ضد نظام الحكم الاستبدادي، لتتحول بعد ذلك وبشكل لافت منذ الأيام الأولى إلى مؤامرة غربية مكشوفة ضد الشعب العربي في هذا البلد. وبالتالي خسرت الجماهير الليبية المنتفضة ضد الطغيان والتبعية إمكانية التحكم في مسار فعلها الثوري منذ أن تمكن أعداء الأمة من أخذ زمام الأمور وفرض مجلس الأمن قراره عدد 1973 الذي يجيز التدخل في الأرض الليبية. ورغم أن هذا القرار قد أتخذ باسم حماية المدنيين، فإن الحلف الأطلسي حوله إلى قرار يجيز الهيمنة على الأرض العربية من جديد. فقوات حلف الناتو وحلفاؤها الخليجيون التي شنت حربها في ليبيا

نجحت إلى حد الآن في إعادة إنتاج المشهد العراقي من جديد: من حالات التفكك المجتمعي ونهب لخيرات البلاد (النفط) والاستهتار بحقوق الإنسان أكثر مما كان في ظل حكم القذافي. فأصبح الوضع في ليبيا كارثيا من جميع النواحي الإنسانية والمادية والعسكرية والأمنية.

لقد تحول التدخل الغربي العربي الاستعماري في الوطن العربي من «نظام للوصاية» إلى «نظام للحراسة» وإلى استعمار جديد بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى. إذ تسعى قوى العولمة إلى الغدر بالثورة وبالشعب العربيين. ولن تكون تجلياتها سوى فرض القوة العالمية ونسج شبكة من اللوبيات الاقتصادية والسياسية والعسكرية المتحالفة معها من أجل إعادة الهيمنة على المنطقة باسم التحرير والديمقراطية.

علينا أن نكون حذرين من استعمال بعض المفردات أو الكلمات في غير مواضعها. لقد تعلمنا من أساتذتنا ومفكرينا الأجلاء ضرورة الحذر من الكلمات الكبيرة... النبيلة. وكيف تتحول هذه الكلمات الكبيرة إلى كلمات كبائر. ومن بين هذه الكلمات التي يستخدمها الأعداء لتمرير مشاريعهم الاستعمارية هي كلمة «التحرير». إنها كلمة نبيلة يراد بها باطل. ألم يتدخل الأمريكيون وحلفاؤهم في العراق سنة 2003 باسم «التحرير» وبناء الديمقراطية، فماذا كانت النتيجة؟ ألم يتحول التحرير الذي يزعمونه إلى احتلال وسفك للدماء العربية، وهتك للأعراض ونهب لخيرات الأمة العربية في هذا القطر؟

فأحداث الحرب في العراق ثم في ليبيا، كشفت للجميع أنها لا تستهدف فك الارتباط بواقع الاستبداد العربي مثلما يزعمون، بل إنها ليست إلا انتقالا من حالة استبداد داخلي إلى حالة جديدة من الخضوع إلى الغرب بأداة عربية محكمة الصنعة والإخراج ولا تعدو كونها وعدا بالديمقراطية والتنمية الوهمية ولن تكون في أي حال من الأحوال تحقيقا لها. لقد تحول المشهد الليبي إلى «احتلال وعملاء وفوضى وسفك دماء و... نفط». وأصبح وضع هذا البلد شبيها بالوضع العراقي بل أكثر منه خطرا وعمقا من حيث الجرائم التي ترتكب في حق الشعب وانتهاكات حقوق الإنسان والأوضاع الفوضوية وسفك الدماء علنا ودون خجل من قبل ما يسمى بـ «قادة المجلس العسكري الانتقالي»... الخ.

هكذا بدأت تسقط البلاد العربية باسم التحرير وحماية حقوق الإنسان وبناء الديمقراطية المزعومة تحت الاستعمار الغربي المباشر من جديد. وتتحول الثورة فيها إلى انتكاسة حقيقية للشعب العربي الثائر. لهذا علينا أن نرصد سلبيات هذا التغيير الثوري المبتور قبل البحث في إيجابياته لأن لنا في العراق المحتل درسا وعبرة لن ننساهما أبدا. وبدلا من أن تستثمر هذه الثورات لتغيير وضع الجماهير العربية المنتفضة من المحيط إلى الخليج تستخدم لخلق مناخ عربي مضطرب، وضع عربي تابع. وتستخدم من أجل خلق مناخ سياسي تهيمن عليه حالة الانقسام الداخلي لحماية مصالح الاستعمار تحت وهم التغيير الثوري.

كما أصبح الاستخدام السياسي للقوة ومقاييس «الشرعية الدولية» الجديدة التي تتحكم فيها الدول الكبرى يمثل عاملا مهمّا في إنتاج مناخ سياسي واقتصادي واجتماعي عربي يحكمه منطق «الفوضى الخلاقة» التي تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها ضمن الآليات الإستراتيجية الجديدة لاستدامة هيمنتها في الوطن العربي. إذ تمكنت، إلى حد ما، من فرض سياسة الأمر الواقع في الخليج العربي منذ احتلال العراق عام 2003. وتسعى اليوم إلى شرعنة سلطة القوة ونظام الاستقطاب الأحادي في الوطن العربي. وتحولت «شرعية الحرب» ضد أنظمة الحكم في العراق وليبيا إلى شرعية غربية قديمة ومتجددة بهدف استدامة الوضع الاستعماري والاستبدادي والعُنفي في الوطن العربي.

فاللقاءات التي يعقدها يوميا أعداء الثورة العربية، في العلن والخفاء، لترتيب أوضاع الأمة أصبحت مستفزة ومهينة. إذ يقومون بتوزيع المسؤوليات المالية والأمنية والسياسية داخل كل قطر عربي شهد حراكا سياسيا جديدا. وأصبحت دول الخليج عبر مجلس التعاون

الخليجي أحيانا، وعبر «جامعة الدول العربية» أحيانا أخرى، تقود حركة الردة وتتفنن في خلق آليات الالتفاف العربي الرسمي على الشرعية الثورية الجديدة في كل قطر عربي قد تنتقل إليه عدوى الثورة. وقد تمكنت فعلا من إدخال الأمة في متاهات وحالات التّيه والضياع الذي يصعب توقع آثارها السلبية ونتائجها المدمرة في المستقبل. لقد بدأنا نعيش في ظل منظومة الإرهاب والدموية بأياد عربية وبدعاوى «التحرير» أو «الديمقراطية» أو بدعوى حفظ الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

لهذا يجب على الجماهير العربية الثائرة في تونس ومصر والبحرين واليمن وسوريا ...الخ أن تكون يقظة ومنتبهة إلى ما تخطط له هذه الأطراف الخارجية والداخلية خلال المرحلة القادمة. وأن تكشف مكامن «العفن الثوري» الذي يمنع قواها الثورية والوطنية الحقيقية من تحقيق أهدافها في الحرية والديمقراطية وفي التقدم وأن تتجنب الوقوع في المصيدة أو تكرار المأزق الليبي مرة أخرى في أي قطر عربي آخر. فالديمقراطية الحقيقية تمارس فقط عندما يكون الناس في مأمن ضد غوائل الفقر والمرض والبطالة، وإنه ما لم يتحقق الاستقرار والتقدم في حياة الناس، فسيبقى الناس مهددين بأن تحكمهم نظم تسلطية. إذا لا يكفي أن تتوفر الشروط الذاتية (الداخلية) للثورة لضمان النجاح في المستقبل، بل لا بد أيضا من معرفة أن هذه الشروط غير كافية لوحدها خاصة في ظل تعقد المسائل والأشياء التي لا بد من معالجتها. فهناك علاقة جدلية وتاريخية بين واقع الاحتلال والهزيمة والاستبداد في وطننا العربي وبين مناخ العنصرية الصهيونية والهيمنة الغربية التي تمت تحت مسميات كثيرة تختلف باختلاف المراحل التاريخية من الادعاء بأنها «حرب على الإرهاب» إلى فرض الإصلاح و«إعادة التأهيل» ثم أصبحت في ظل المناخ الثوري الجديد تتم باسم «حرب التحرير» من الاستبداد الداخلي ومن أجل بناء الديمقراطية على المقاس الأمريكي.

ألم تكن المعارك الماضية بانتصاراتها وهزائمها كافية ليتعلم منها الشعب العربي أنه وحده الذي سيدفع تبعات أي تخاذل أو تواطؤ مع أعداء الأمس و اليوم وغدا. ألا يكفيه ما قدمه من شهداء وما تعرض له من خديعة من قبل «الأصدقاء» قبل الأعداء ومن خوض لمعارك ليست في موضعها؟ أليس الاستعمار الغربي هو من اغتصب الأرض العربية في فلسطين وهو الذي دمر حضارتنا في العراق وفككه إلى مقاطعات متصارعة وقسم السودان واحتل ليبيا...الخ؟ كيف يتم قبول تجميد عضوية قطر عربي في جامعة الدول العربية من قبل وزراء الخارجية العرب؟ أليست هذه سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات والديبلوماسية العربية؟

إنّ القوى الغربية الاستعمارية وحلفاءها العرب مازالت متمسكة بمواقعها في المنطقة وتغذي منطق التفرقة والانقسام الداخلي(قبلية كانت أو عشائرية أو دينية) من أجل استدامة التبعية العربية وبهدف ضمان طلب الدعم الأمني غير المحدود من الغرب. : والرأسمالية العالمية التي من الممكن أن تحرمها الثورة بعض امتيازاتها القديمة في الوطن العربي (الاحتكار، الاستثمار، الاستغلال..) لن تقبل للقوى الوطنية والتقدمية صاحبة المصلحة في نجاح هذه الثورة من أن تأخذ بزمام الأمور. لأنه بكل بساطة لا يمكن لمصالح القوى الرأسمالية أن تلتقي مع مصالح الجماهير الشعبية المهمشة في أوطانها. هذه المسألة هامة لا يمكن لأحد أن يتجاهلها أو ينكر مدى خطورتها وتأثيرها في مستقبل هذه الثورات. فالفكر الثوري الذي يتطلع إلى التغيير الحقيقي للمجتمع العربي سوف تعترضه صعوبات كبيرة وخاصة في مواجهته للظروف الدولية المحيطة به والضاغطة عليه.

فالديمقراطية وحقوق الإنسان التي شرّعت بها هذه الدول تدخلها العسكري في المنطقة العربية والإسلامية لم تعد من بين انشغالاتها بقدر ما هي مشغولة ومهتمة بحماية الأنظمة العربية التابعة لها والتي تحمي مصالحها. وعلى مدى العقود السابقة من الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي والتخلف الاقتصادي في الوطن العربي لم تتبع القوى الاستعمارية أية سياسة حقوقية ولم تمارس أي نفوذ مادي أو معنوي من أجل حل هذه المشاكل أو

البعض منها، بل كانت ومازالت تتخوف من إمكانية نجاح الشعب العربي في بناء نظامه الديمقراطي لأنها تعرف أنها ستكون الخاسر الأول إذا ما تم ذلك فعلا.

كما إن التدخل الخارجي في الوطن العربي لا يمكن أن يكون بريئا وإيجابيا، لأنه لا توجد مساعدة خارجية مجانية، بل إن لكل دولار أمريكي تم إنفاقه في هذه الحملة العسكرية الأطلسية ثمنا سياسيا واقتصاديا وثقافيا ستدفعه الجماهير العربية الثائرة. فهذه الحرب سيتبعها وابل من الضغوط المعلنة والخفية من أجل أن تضمن انصياع السلطة الحاكمة الجديدة المطلق لإملاءاتها. ومهندسو السياسة الغربية في الوطن العربي منذ انطلاق الثورة في تونس، يحاولون أن يخفوا ازدواجية خطاباتهم السياسية ويتخفوا وراء مقولات «الديمقراطية» و«حقوق الإنسان» ولو كان ذلك قد تم على جثث الشهداء. والصورة التي يسعى زعماء «الناتو» لإظهارها إلى الرأي العام العالمي لهذه المقولة هي صور مبهرة لأنها منفصلة عن سياقها التاريخي وعن ظروف تحقيقها حتى أصبحت في تصور عبيدهم متجسدة فعلا في أسيادهم ولو كانت طرق الوصول إليها سيئة على شعوبهم (الدمار والقتل والاقتتال والفساد والفوضى..). فكيف يمكن أن نبرر أو نتجاهل ما أقدمت عليه القوى الاستعمارية منذ انطلاق حملتها العسكرية في أفغانستان سنة 2001 من عمليات قصف ودمار وإبادة للبشر والحيوان وانتهاك صريح لحقوق الإنسان من أجل فرض إرادتها السياسية دون أي وجه حق مع ما تدعيه من شرعية دولية زائفة.

إن الغزوة الاستعمارية الجديدة التي تتخفى وراءها النزعة الإمبراطورية الأمريكية فرضت تحديات أشد بكثير من تلك التي أثارتها حروبا وغزوات سابقة عرفتها الأمة في تاريخها المعاصر. وبالتالي تستوجب هذه التحديات مقاومة ذات مسلكيات نوعية جديدة من قبل مختلف القوى التقدمية والوطنية في جميع الأقطار العربية، لأن المستهدف في هذه الحملة ليس قطرا بعينه أو جزءا من الوطن، وإنما هو الأمة كلها. فهذه الحرب الجديدة تستهدف ضرب وحدة انتمائنا العربي والإسلامي وتفكيك نسيجنا الاجتماعي ومحو ذاكرتنا الحضارية وقيمنا الثقافية.

الخاتمة :

نعتقد أن قراءة التجربة الثورية العربية بشكل موضوعي يمثل الخطوة الأولى لمعرفة كيفية التعامل مع تحديات تغيير الواقع العربي في إطار العلاقة الجدلية بين الماضي والمستقبل العربيين. فـ«المشروع الثوري» العربي الوليد تتوقف إمكانية تحقيق أهدافه الحقيقية على طبيعة علاقات التأثير والتأثر بالأطراف الأخرى التي تسعى إلى إجهاضه وهو في المهد. لقد انتزع الشعب العربي وازع الخوف دون رجعة. وعندما يتمكّن من بناء منظومته الثورية الجديدة ويستعيد حقوقه وحرّياته، سوف تتزلزل أركان «النّظام العالمي الجديد»، نظام اللّوبيات (les Lopings) «السّياسية و«المقاولاتيّة» (entrepreneuriales) المعولمة أيضا. نحن ندرك أن المعركة لم تنته عند حدود تفجير هذه الثورة. بل إن الأمر يحتاج إلى تفعيل منجزاتها الشكلية لتشمل ما هو جوهري أيضا. وتجذير الوعي الثوري وطنيا وقوميا حتى يعرف الشعب العربي طبيعة أعدائه الحقيقيين ومواقعهم المختلفة، وفك الارتباط بالغرب الاستعماري لأن الثورات لا تصنع ويستحيل أن تنجح بأسلوب الاحتماء بالآخر باعتبارها فعلا لا يتم بطريقة «تسليم المفاتيح» من قوى خارجية تطلب السيطرة ولا تريد إلا حماية مصالحها فقط.

إن المقصد النبيل للثورة لا يعني شيئا إذا كانت طريقة تحقيقه سيئة أو لا تضمن الانتقال الحقيقي إلى طور تاريخي مختلف نوعيا عن الذي سبقه. كما إن نجاح الثورة صعب ويحتاج إلى مواصلة النّضال لأن هناك شبكة معقّدة من الإكراهات أو الضغوطات (des contraintes) الماليّة والعسكرية والاقتصادية التّي ستضاف إليها المقاومات المتوقّعة من مجموعات المصالح القديمة. فمن أجل منع هؤلاء القادمين الجدد (القوى السياسية التقدمية والأطراف الاجتماعية والمنظمات

الحقوقية...) إلى السّاحات السياسية والاجتماعية والإعلامية. الخ من تحقيق أهداف الثورة، سوف تعتمد القوى الدولية والاستعمارية في مقاومتها للتغيير العربي الحقيقي، بشكل معلن أوخفي، كل آلياتها ووسائلها الممكنة، عبر «الشرعية الدولية» و«أنظمة التمويل والمساعدات المالية» و«الحملات الاعلامية... الخ من أجل ضمان هيمنتها من جديد على المشهد السياسي للدّولة والمجتمع العربيين في المرحلة القادمة.

إن الوعي بجوهر هذه التحولات ودلالاتها السياسية وطبيعة آثارها السلبية على الثورة العربية يمثل السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى تأسيس وعي حقيقي وطرح رؤى وتصورات وبدائل للنهوض بمستقبل أمتنا العربية.

المصادر والمراجع

- Régis Debray, Critique de la raison politique, Paris, Gallimard, 1981, p.125.

ـ أمين هويدي، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط، تأثيرهما على التنمية والديمقراطية، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1991، ص11.

- Theda Skocpol, Etats et révolutions sociales. La révolution en france, en Russie et en Chine, Paris, Fayard, 1985, p.21.

ـ فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1998، ص225.

ـ بشير موسى نافع، الامبريالية الصهيونية والقضية الفلسطينية، دار الشروق، القاهرة 1999، ص 9.

ـ محمد الجزائري، احتلال العقل: التطبيع، الحصار، صراع الغد، دار الوراق للنشر، لندن، الطبعة الأولى 1998، مأخوذ من الموقع WWW.al-mostafa.com

ـ برهان غليون، اغتيال العقل، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية 1982، ص 21.

ـ عصمت سيف الدولة، الاسلام وحقوق الانسان التعارض والتوافق، مجلة الفكر الاسلامي المستقبلي، العدد 19، جوان 1989، ص6.

ـ مريم عبد الحميد، العرب الأسبوعي، السنة الثالثة، العدد 106، السبت 26مايو 2007.

ـ هانس بيترمارتين وهارالد شومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي، عالم المعرفة العدد 238، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر 1998، ص 15.

ـ محمد حسنين هيكل، حوار أجرته معه صحيفة «الأهرام» المصرية نقلا عن جريدة الشروق التونسية الصادرة في 26أكتوبر 2011.

الاقتصاد اللاّشكلي في تونس
بين معالجة الفقر ودفع الحراك الاجتماعي

حافظ المداني / باحث، تونس

تمهيـد :

الاقتصاد اللاشكلي في تونس حقيقة واقعية بكل ما يحمله مصطلح الواقعية من معاني الحضور الفعلي والانتشار الشبكي والفعال في مختلف مجالات الممارسة، سواء كانت ممارسات محض اقتصادية، أوممارسات غير اقتصادية من جهة الوسائل، ولكنها موجهة نحو غايات اقتصادية، مثلما هو الشأن في اقتصاد الفساد، لذلك ولئن ذهبت المنظمات الدولية مثل المكتب الدولي للتشغيل وصندوق النقد الدولي، إلى جانب ما أقره المعهد الوطني للإحصاء بتونس في قوله : «يمكن تعريف الاقتصاد اللاشكلي في تونس، في علاقته بالخصائص المرتبطة بالوضعية القانونية لوحدة الإنتاج (فرد طبيعي)، وبحجم المؤسسة من حيث عدد العاملين فيها كأجراء لا يتجاوز ستة أشخاص، وحسب ساتورامان عشرة أشخاص، ومن غياب أو ضعف قدرتها على المسك بعمليات محاسبة مالية دقيقة. . .» (1)، إلا أننا سننظر إلى الأمر من زاوية كيفية تقر بالتعقيد دون التبسيط والتكميم، لأن الاقتصاد اللاشكلي هو بالأساس خليط اقتصادي يشمل المعاني المركبة للاقتصاد التضامني والاقتصاد الاجتماعي، ويلمس بشكل مباشر مركب اقتصاد الفساد، وهو صورة تأليفية وجامعة لمختلف العوامل العقلانية والمعقولة واللاعقلانية، التي تتفاعل في كل مرة لحل مشاكل اقتصادية معينة أو إبتكار وضعيات ربح داخل أطر غير اقتصادية، ويمكن اختزال عناصره النموذجية كما يلي :

1) الاقتصاد اللاشكلي هو مجموع الأنشطة الاقتصادية التي تجري خارج أو على هامش القوانين الرسمية والاجتماعية والمالية، والتي تفلت من إمكانية حصرها إحصائيا.

2) هو مجموع الأنشطة التي تفلت من السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي عن كل إمكانية للضبط الصارم والشامل من قبل الدولة، ولعل ما يجمع مختلف هذه التعريفات، كونها تشترك في معنى الانحراف عن المنظومة القانونية الرسمية للدولة، فقد أكد جاك شارم أن «عدم التسجيل يتجه لأن يكون المؤشر الذي من خلاله نعرف اللاشكلي، لأن الاقتصاد اللاشكلي يفلت من كل الأطر الصارمة للإحصائيين. . .» (2).

ربما يمكننا هذا التعريف في وجه من وجوهه، من فهم كيف أن مختلف القوى النشيطة في المجتمع التونسي، سواء كانت من الطبقة الفقيرة أو المتوسطة، قادرة على العيش والحركة دون اقتصاد محض أو أنها

قادرة على ابتكار أنشطة موجهة اقتصاديا دون أن تكون بالضرورة داخل أطر اقتصادية محض (3).

في هذا الاطار يعتبر لاتوش أن اكتشاف بعض الاقتصاديين والخبراء لأشكال الاقتصاد العلائقي ولنموذج الاقتصاد اللاشكلي، هو أكبر دليل على أزمة نموذج العقلانية الاقتصادية الغربية، وعلى عدم قدرتها على استيعاب التغيرات الاجتماعية الطارئة والفوضوية، لذلك يظهر الفعل اللاشكلي كصورة حية وديناميكية لما يعبر عنه بالذكاء الشعبي، من جهة أن الاستعمالات الممكنة للعقل، حسب لاتوش يمكن أن تتخذ شكلين مختلفين إن لم نقل متناقضين: شكل الفعل المعقول وشكل الفعل العقلاني.

لذلك واستنادا لطبيعة حضوره الاجتماعي المعقول، ولدور الفاعلين الاجتماعيين في تجذيره والقبول به بصفته أسلوب عيش ونمط فعل اجتماعي، يؤسس الاقتصاد اللاشكلي نموذجه باعتباره بنية اجتماعية في حد ذاته وإطارا افتراضيا للفعل، من شأنه إخراج المجتمع من حالة العطالة والتعطل، إلى حالة الحركة المؤقتة، في انتظار أن يعيد النسق الاجتماعي تنظيم أولوياته وإيجاد الآليات والتراتيب الممكنة للخروج من فوضى النظام ومن تنظم الفوضى، إلى النظام المنتظم والعقلاني، وهو اقتصاد يعبر في أصل نواته عن رؤية الفاعلين الاجتماعيين للحلول العملية والكفيلة، التي من شأنها أن تحافظ على الحد الأدنى لتوازنهم الاجتماعي، وعلى بقائهم الحيوي بصفتهم فاعلين، خاصة إذا ما اقترن الأمر بما أتفق عليه اجتماعيا، بالطبقة الفقيرة من المجتمع، الساعية إلى اعادة توجيه ودفع الحراك الاجتماعي من أسفل إلى أعلى.

فأية علاقة يمكن أن تقوم بين الاقتصاد اللاشكلي باعتباره مجالا حيويا للفعل، وبين الفقراء بصفتهم فاعلين اجتماعيين؟

وإلى أي مدى يساهم الاقتصاد اللاشكلي في بعثرة مشهد التوزيع الجغرا-اجتماعي للفقر والفقراء في تونس؟

يبدو من أصعب المهام المطروحة اليوم في البحوث السوسيولوجية، هو أن يضطلع الباحث بمهمة بناء نموذج ملائم لمشهد الفقر في تونس، فإذا كان الانتشار الجغرافي لظاهرة الفقر، من أكثر العناصر وضوحا لارتباطه بموروث عشرات السنين الممتدة إلى ما قبل استقلال الدولة الوطنية، مثلما هو الشأن بالنسبة للتوزيع الجغر-اجتماعي لتونس العاصمة، حيث نرصد حزاما ممتدا على كامل الضفة الغربية، مقابل الحزام الأكثر حظا والممتد على طول الضفتين الشمالية والجنوبية، أو مثلما هو الشأن بالنسبة للتفاوت البنيوي والاجتماعي بين الشريط الساحلي ومناطق الداخل التونسي، فإنه من جهة أخرى يبدو أن لا مكان للوضوح، إذا ما انخرطنا فعليا في معيش الطبقات والفئات الاجتماعية المصنفة رسميا واجتماعيا على أنها فقيرة، وعملنا على فهم الديناميكية الداخلية لمعيشها اليومي، في علاقة باستراتيجيات وأشكال تدبرها الاقتصادي المعيشي، وحاولنا الوقوف عند نقاط الفصل الحاسمة التي من شأنها أن تزيل القناع عمن يختفون وراء مصطلح الفقر فحسب، بينما هم أبعد عن ذلك بكثير، وبين من يظهر عليهم العيش الكريم، بينما هم أقرب لخط الفقر من غيرهم، وبين من هم بالفعل يعانون من الفقر ومهددون في كل لحظة بالانزلاق إلى مرتبة ما دون ذلك، فقد جاء في لسان العرب أن الفقر ضد الغنى، وقدر ذلك أن يكون للرجل ما يكفي عياله، والفقر ضد المسكنة، إذ أن الفقير هو الذي له ما يأكل والمسكين الذي لا شيء له، ويذهب الشافعي في قوله إن الفقراء هم الزّمنى الضعاف الذين لا حرفة لهم، وأهل الحرفة الضعيفة التي لا تقع حرفتهم من حاجتهم موقعا (4).

يضعنا هذا التعريف أمام مشهد معقد لظاهرة الفقر، لأنه يحيطها بمجموعة من المؤشرات النوعية ويجعل منها ظاهرة نسبية تتعلق بقدرة الفاعلين على التدبر من دونه، وربما ترتقي النسبية إلى درجاتها القصوى، إذا ما اعتمدنا على تقييم هذه الفئات لذاتها مقارنة بقدراتها على التدبر الاقتصادي اللاشكلي، بعيدا عن

المؤشرات الموضوعية لخط الفقر، حيث يذهب التيار السوسيولوجي النسبي في تعريفه للفقر بأنه مستوى معيشي منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية والمتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو مجموعة أفراد، وينظر إلى هذا المصطلح نظرة نسبية نظرا لارتباطه بمستوى المعيشة العام في المجتمع وبتوزيع الثروة ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية (5).

استنادا إلى هذه المفارقات التي تشق ظاهرة الفقر، يجوز لنا أن نسأل من جديد، من هو الفقير؟

وهل الفقر ظاهرة يختص بها من هم فاقدي الدخل، أم من هم فاقدي السند الاجتماعي والمهارة على التدبر اللاشكلي؟

وهل ينفي ما نلاحظه من تقلص لمستوى إظهار الرفاهية في الأوساط الاجتماعية الموسومة بالفقر، إمكانية القول بها كفئات غير فقيرة بالمعنى الموضوعي للفقر؟

والعكس صحيح، أي هل ينفي ما نلاحظه في الطبقة الوسطى من إظهار لمستوى عيش مترفه، على كونها تحمل في عمق نمط عيشها مؤشرات الفقر، مثل الديون المستمرة ومحدودية قدراتها على التراكم والترفيه المترفه...؟

ألا يكشف لنا ممن هم منخرطون من الفقراء في أنشطة الاقتصاد اللاشكلي، عن طاقات اجتماعية قادرة على إرباك التعريفات الكلاسيكية للفقر ؟

ألا يعبر الاقتصاد اللاشكلي عن الوجه الحقيقي للطبقات الدنيا، من جهة قدرتها واستعدادها المكتسب للفعل ودفع الحراك الاجتماعي نحو الأعلى؟

أليس من الأجدر بنا أن نعيد النظر في أنشطة الاقتصاد اللاشكلي المقبولة اجتماعيا، باعتبارها نمط عيش معمم وطريف من شأنه إحداث التوازن الإيجابي في النسق الاجتماعي ككل؟

المحور الأول: أي معنى للفقر في ظل الاقتصاد اللاشكلي

أولا: الفقير، بين الفقر الموضوعي وثقافة الفقر

لا يوجد مصطلح أكثر غموضا وتعقيدا من مفهوم الفقر، خاصة في المجتمعات النامية مثلما هو الشأن في تونس، فلو تبنينا مفهوم «الفقر النسبي» لقلنا إنه يرتبط أساسا بفكرة كفاف العيش، أي الشروط الأساسية التي ينبغي توفرها ليظل المرء على قيد الحياة وفي وضع صحي معقول، وتتضمن هذه الشروط الغذاء الكافي والمأوى والكساء، فإذا توفرت هذه العناصر فحسب، يوصف المرء بأنه يعيش في حالة من الفقر، ويعتقد العديد من الباحثين أنه من الأنسب تطبيق مفهوم الفقر النسبي الذي يشير إلى معدل مستوى العيش في مجتمع ما، ويرى هؤلاء أن الفقر هو ما يجري تعريفه ثقافيا وفي سياقات اجتماعية محددة، مما يجعل من المتعذر قياسه وفقا لمعايير نموذجية شاملة وموضوعية (6).

إن الحاجات البشرية غير متطابقة، فما هو جوهري وأساسي عند البعض قد ينظر إليه من الكماليات عند البعض الآخر، لذلك فإن مفهوم الفقر النسبي ينطوي على بعض التعقيد لأنه يتغير بتطور أو تراجع نمو المجتمعات، وبارتفاع أو انخفاض سقف متطلباتها الاجتماعية، فمقاييس الفقر النسبي تبدأ بالارتفاع تدريجيا مع تزايد معدلات الرخاء في المجتمع، إذ نرصد في المجتمع التونسي مثلا، أن أغلب الأسر تملك تلفازا وثلاجة وهواتف جوالة باهظة الثمن يقع تجديدها بمعدل مرتين في السنة، وكل الاحتياجات الأساسية من مأكل ومشرب وقدرة على التنقل يوميا في سيارات أجرة، ومع ذلك ينظرون إلى أنفسهم على أنهم فقراء أو ينظر إليهم على أنهم كذلك.

إن ما ذهب إليه رواد التصور الكيفي للفقر يعزز كثيرا ما نريد إثباته في العلاقة المعقدة بين الفقر والفقراء، وبين أنشطة الإقتصاد اللاشكلي، إذ يذهب العديد منهم أن إحصاءات الدخل الموضوعية ينبغي أن تعززها الإنطباعات

الذاتية للفقراء وأساليب فهمهم لوضعهم الإجتماعي (7)، إذ يمكن ملاحظة ورصد فجوة واسعة بين تصور بعض الأسر التونسية الناشطة في المجال اللاشكلي لاحتياجاتها الأساسية من جهة، وقدرتها على تلبية هذه الحاجيات من جهة أخرى، مما يدفعها في أغلب الأحيان إلى ممارسة أنشطة لاشكلية بالتوازي مع أعمالها الرسمية لادراك التوازن المطلوب، أو إرضاء ما يتمثلونه هم عن وضعهم الاجتماعي، لذلك يمكن أن نميز بين صنفين من الفئات الاجتماعية المنخرطة في الإقتصاد اللاشكلي إستنادا إلى وضعها الإجتماعي الموضوعي من جهة، وتمثلها لوضعها الإجتماعي من جهة أخرى.

1 – ناشطون لاشكليون يعانون من الفقر الموضوعي

هم الأقل حظا في قدرتهم الذاتية على التدرج في السلم الاجتماعي من أسفل إلى أعلى، ويحتاجون إلى شكل مخصوص من الدعم والحماية المباشرة من مؤسسات الدولة والمجتمع المدني لكي لا تنزلق وضعيتهم من مستوى الفقر الموضوعي إلى مستوى يتحولون فيه إلى مساكين، وأغلب هؤلاء من ذوي الإحتياجات الأساسية والمرضى ومن لا يملك سندا يعينه، والأرامل والمطلقات اللواتي فوجئن بموت أزواجهن أو طلاقهن دون تمكنهن من الحصول على عمل قار قبل ذلك.

أما على المستوى المادي والاقتصادي، فإن معظمهم لا يتوفر لديه رأسمال مرتفع لكي ينخرط في إحدى المجالات الاقتصادية اللاشكلية ذات المردودية المالية المرتفعة، أو القابلة للتطور والتراكم المرتفع.

2 – ناشطون لاشكليون ينظرون إلى أنفسهم على أنهم فقراء

أغلب هؤلاء لا يعانون من الفقر الموضوعي، إذ أنهم يتمتعون بكامل الإحتياجات الضرورية ويعيشون في شيء من الرفاه الاجتماعي بالمقارنة مع غيرهم، إذ يصل مستوى الرفاه بالبعض منهم إلى إمتلاك سيارة وتدريس الأبناء بمعاهد خاصة، مع إحاطتهم بدروس الدعم الخصوصية التي قد تصل إلى أكثر من مائة دينار في الشهر، ولكن رغم ذلك فإنهم يتمثلون أنفسهم على أنهم ينتمون إلى طبقة الفقراء أو على الأقل يعتبرون أنفسهم من الفئات المحتاجة إلى موارد رزق إضافية لادراك التوازن المطلوب في ميزانية العائلة.

غالبا ما تتخذ هذه العائلات من الأنشطة اللاشكلية موردها الاقتصادي الأول بشكل اختياري واستراتيجي، كما توجد عائلات أخرى تزاول أنشطة لاشكلية بالتوازي مع انخراط معظم عناصرها أو أحد أطرافها في القطاع الرسمي بصفتهم موظفين عموميين، أو أن أحد أطراف العائلة خاصة المرأة تعمل على بعث ورشة في الصناعة التقليدية أوالمرطبات داخل المنزل أو خارجه بالتوازي مع عمل الزوج في القطاع العمومي أو الخاص.

على هذا الأساس ومن وجهة نظر اجتماعية يضطلع الاقتصاد اللاشكلي في تونس بوظيفتين أساسيتين:

أ) الحماية الاجتماعية

يتعلق الأمر هنا بالفئات التي تعاني من الفقر الموضوعي، إذ وجدت في الأنشطة اللاشكلية البسيطة، التي لا تتطلب رأسمال كبير للانخراط فيها، مثل بيع محارم الأنف والحلويات والسجائر والجرائد، مجالا اقتصاديا مشروعا من الناحية الاجتماعية، من شأنه تأمين نوع من الحماية الظرفية والوقتية، رغم أنها غير قادرة على نقلهم من مستوى عيش الكفاف إلى مستوى الرفاه الإجتماعي، وفي الغالب تعمل هذه العائلات على دفع أبنائها منذ الصغر للإنخراط في الأنشطة اللاشكلية لكي يتمكنوا من إحداث التوازن المالي المطلوب في ميزانية العائلة والخروج من حالة العوز (8).

رغم محدودية الدخل اليومي لهؤلاء الناشطين، الذي يتأرجح حسب الظروف بين خمسة وعشرة وخمسة عشرة دينارا يوميا، إلاّ أنهم تمكنوا بشكل من الأشكال من التأقلم مع وضعيتهم الاجتماعية الصعبة، بما عبر عنه أحد الناشطين «بالرضا بالموجود»، ولكن إلى جانب هذا الرضا يملك هؤلاء الناشطون عزيمة

وإرادة كبيرة على الحد والتحكم في المصاريف اليومية والتأقلم مع ظروف العيش القاسية في الأحياء الشعبية، رغم أن العديد منهم قد حول هذه الأحياء إلى أسواق لاشكلية محلية، لها خصوصيتها بالمقارنة مع الأسواق الرسمية، ولعل هذا يؤكد الفكرة القائلة بأن الفشل أو عدم النجاح هو الذي يؤدي إلى الفقر، وبالتالي فإن أية محاولة أو جهد مباشر للتخفيف من وطأة الفقر قد يشجع الفقراء على الكسل والبلادة ولا يشجعهم على الاقتصاد وحسن التدبر ومعنى هذا أن الشفاء من هذا المرض قد يكون أسوأ من المرض ذاته (9).

ب) التأمين الاجتماعي

يتعلق الأمر هنا بالفئات التي تمكنت من تجاوز حدود الفقر الموضوعي، ولكنها تنظر إلى نفسها على أنها فقيرة بالمقارنة مع مصاريفها الاستهلاكية، كبناء منزل وشراء سيارة وتأمين مستقبل أبنائها، لذلك سرعان ما ينتقل الإقتصاد اللاشكلي وظيفيا من مستوى الحماية إلى مستوى التأمين الاجتماعي بعيد المدى، لأنه لا يوفر لهذه الفئات فائضا ماليا فحسب، وإنما كذلك يمكنها من الإنتقال من مرحلة الإستهلاك السريع، إلى مرحلة الإدخار في البنوك أو الإستثمار في بعض الأنشطة الأكثر نجاعة ومردودية اقتصادية.

ثانيا : من هو الفقير ؟

في ظل هذه المعطيات ،يحق لنا الآن أن نتساءل، من هو الفقير؟

يصعب اليوم في تونس رسم صورة نموذجية وشاملة تصف الفقراء وتحدد بشكل دقيق مستوى فقرهم الموضوعي، فرغم إرتفاع أسعار المواد الإستهلاكية وأسعار الأدوية ومصاريف المداواة وإتجاه العديد من العائلات لتدريس أبنائها في المدارس الخاصة، إضافة إلى ضغط مصاريف الأبناء اليومية (سجائر - ترفيه في المقاهي - اقتناء تذاكر الملاعب كل أسبوع - مأكولات سريعة خارج المنزل...) إلا أن الأسرة التونسية مازالت قادرة على توفير الحد الأدنى من القدرة الاستهلاكية، وإذا ما نزلنا في سلم التراتب الإجتماعي إلى درجاته الدنيا، بالكاد نجد أفرادا أو عائلات غير قادرة بصفة كلية على توفير الحد الأدنى من ضرورات العيش، على الأقل في المدن الحضرية الكبرى، إذ تشير الإحصائيات أن تونس تحتل المرتبة التاسعة في مستوى نوعية حياة سكانها، بعد الدول النفطية العربية الكبرى المستقرة أمنيا (10).

كما تكشف لنا الملاحظة المباشرة لكيفية عيش العديد من العائلات في الأوساط الشعبية الأكثر فقرا في تونس العاصمة مثل حي هلال، الملاسين، سيدي حسين، ومنطقة السيجومي، أن نمط معيشهم اليومي لا يعكس بشكل واضح وصريح مستوى فقرهم، إذا ما اعتمدنا على مؤشرات الفقر الموضوعي، رغم أن العديد من هذه العائلات تدعي عدم امتلاكها لعمل قار أو أن أحد أطرافها يعمل بمعدل أجر شهري لا يتجاوز 300 دينار، ولكن من جهة أخرى تصرح نفس العائلات أن أغلب أفرادها يعملون في الشارع (الاقتصاد اللاشكلي) وكل واحد منهم قادر على توفير ما يسد حاجته ويزيد عن ذلك بكثير.

إذن أين يكمن المشكل، ولماذا ينظر إلى هذه الأحياء على أنها فقيرة رغم أنها لا تستجيب لمؤشرات الفقر الموضوعي، إلاّ في حدود ضيقة جدا غير مؤثرة مثل نوعية السكن ومستوى تهيئة البنية التحتية ونظافة الأحياء ؟

1) هذه العائلات التي ينظر إليها على أنها فقيرة هي ليست بفقيرة، لأن الاقتصاد اللاشكلي يوفر لها نفس حظوظ الربح المالي بالمقارنة مع موظفي القطاع العمومي، ولكنها عائلات تعاني من «ثقافة الفقر» (11)، أي أنها تعودت في بيئتها الإجتماعية على أسلوب حياة الفقر ولا تستطيع أن تتصور نفسها قادرة على العيش بشكل مغاير أو خارج بيئتها التي نشأت فيها.

2) هناك إعتقاد سائد داخل هذه الأوساط أن من لا

يعمل في وظيفة عمومية هو فقير، لأن حاضره ومستقبله غير مضمونين في ظل إنخراطه في أعمال الشارع والتدبر اليومي، خاصة أن هذه الأنشطة تتعارض بشكل صريح مع الاجراءات القانونية لأي نشاط اقتصادي موجه نحو الربح المالي.

من هذا المنطلق إذا كانت العائلات التونسية لا تعاني بشكل واضح وصريح من الفقر لأنها محمية بقدرتها على التدبر الإقتصادي اللاشكلي، فمن هو الفقير في تونس ؟

1) الفقير في تونس هو ليس بالضرورة من لا يملك مالا، لأن الجميع قادر على تدبره بأي شكل من الأشكال، وإنما الفقير هو من لا يملك شبكة علاقات اجتماعية داعمة ومسهلة لانخراطه في شبكة الإقتصاد اللاشكلي.

تجربة الحبيب في الصناعات التقليدية وتجربة مريم البائعة المتجولة، تعكسان بوضوح هذا التوجه لمعنى الفقر، فهما يشعران حقيقة أنهما فقراء، ليس لأنهما غير قادرين على توفير ما يسد حاجتهما اليومية، وإنما لشعورهما بغياب الدعم من قبل العائلة وشبكة الأقارب، الحبيب لأن والده وأمه مسنان، وأخواته البنات لم يكتسبن أية مهارة تخول لهن الانخراط في الاقتصاد اللاشكلي، بينما مريم تعاني من تخلي أخواتها عنها بعد وفاة والدتها، لذلك وجدت نفسها في مهب الريح وفشلت تقريبا في أهم مشاريعها الاقتصادية اللاشكلية مثل بيع الملابس المستعملة (فريب) ومختلف التجهيزات المنزلية الصغرى، لأنها كانت تتعرض في كل مرة للسرقة واعتداء المنحرفين عليها نتيجة عدم تمتعها بالحماية من قبل إخوتها الذكور، ولم تنجح إلى حد الآن إلا في نشاط بيع محارم الأنف رغم ما يسببه لها هذا النشاط من إرهاق وأمراض متعددة.

مقابل هذه التجربة لم يعبر بقية الناشطين عن فقرهم بهذا الشكل، لأنهم يشعرون دائما أنهم مسنودون من قبل العائلة المضيقة والموسعة وشبكة الأصدقاء، ولعل هذا ما أكد عليه جورج زمل، عندما اعتبر أن تكثف آليات التضامن داخل المجتمع، من شأنها أن تنقل الفقر من المستوى العيني والملموس، إلى المستوى الأكثر عمومية وتجريدا لمفهوم الفقر (12)، فالعديد من المنخرطين في شبكة الإقتصاد اللاشكلي، ليسوا بفقراء بالمعنى الموضوعي للمصطلح، وإنما هم يتمثلون أنفسهم كفقراء فحسب، وما الفقير فعليا إلا من فقد بصفة كلية رأسماله العلائقي وأصبح يعاني من عطالة على مستوى توفير حظوظ الإنخراط في إحدى حلقات الإقتصاد اللاشكلي، وبالتالي فعلاقات التضامن والدعم التلقائي والمستمر قادرة بشكل من الأشكال على تعويض ندرة حظوظ العمل أو النقص في الربح المالي.

هذه العلاقة الإرتدادية بين ماهو إجتماعي وماهو إقتصادي، هي التي تعطي للاقتصاد اللاشكلي في تونس خصوصيته ومنطقه الخاص كاقتصاد اجتماعي هجين.

2) من جهة أخرى وفي ظل تجربة الإقتصاد اللاشكلي، يعتبر فقيرا في تونس من لا يملك مهارات في إحدى المجالات الاقتصادية (خدمات - تجارة - انتاج) تساعده على الإنخراط في السوق اللاشكلية، إذا ما سدت في وجهه أبواب الوظيفة العمومية، وتظهر تجربة أخوات الحبيب أحسن مثال على ذلك، إذ تحولن إلى قوة استهلاكية أكثر من قوة دعم أسري لأنهن لم يكتسبن مهارة منذ الصغر أو أثناء مراحل تطور حياتهن، مما ساهم في اثقال كاهل الحبيب بمصاريف كان من المفروض إعادة توظيفها في تطوير ورشة الانتاج.

مقابل هذا المثال ورغم أن إحدى الناشطات تعمل بصفتها أستاذة شباب في مؤسسة شبابية، إلا أن مهاراتها في الصناعة التقليدية ساعدتها على بعث ورشة خاصة، ساهمت بها في عديد المرات في دعم كامل العائلة ماليا، والانتقال بها من مستوى الحاجة إلى مستوى الرفاه الاجتماعي.

المحور الثاني: الاقتصاد اللاشكلي والحراك الاجتماعي

أولا : رفع الحجة عن عادة البطالة (لوم الضحية أم لوم النظام)

يمكن تقسيم التفسيرات المختلفة للفقر إلى تيارين رئيسيين : تيار يذهب إلى أن القوى الهيكلية والعوامل البنيوية في المجتمع هي التي تنتج الفقر وتعيد انتاجه، وتيار مغاير يؤكد على أن الأفراد الفقراء هم المسؤولون عن فقرهم بالدرجة الأولى، وتوصف هاتان المقاربتان عادة بمقولتين شائعتين هما «لوم النظام» و«لوم الضحية» (13).

تكمن أهمية النظر في أنشطة الاقتصاد اللاشكلي من الناحية الإجتماعية، في كونها تعيد الإعتبار إلى الفاعل الإجتماعي وقدرته على الفعل بعيدا عن الحجج الروتينية التي تلقي باللوم على البنى وهياكل الدولة الرسمية في تكريس وإعادة إنتاج الفقر وحالات البطالة طويلة المدى، إذ يثبت الاقتصاد اللاشكلي ميدانيا، أن جميع القوى الناشطة قادرة على العمل وتدبر مصادر عيشها بطرق مختلفة ومتعددة، وما الفقراء والمهيأون للبقاء في حالة البطالة، سوى المسنين والمعاقين والمصابين بأمراض مزمنة، رغم أن العديد من هذه الفئات لم ترض لنفسها القعود والبطالة ودفعت بنفسها في الأسواق اللاشكلية متحدية لمختلف العوامل المعطلة عن العمل مثل المرض والإعاقة والتقدم في السن مثلما هو الشأن مع «بابا محمد» كبائع حلويات وسجائر متجول في ساحة برشلونة.

رغم بساطة الأنشطة اللاشكلية وعدم قدرة أغلبها على التطور والإنخراط في حركة الإقتصاد الرسمية، إلّا أنها تضطلع اليوم بمهمة رفع الحجة عن عادة وتعود البطالة وتدعو جميع الفئات والقوى النشيطة التي لم تجد حظها في القطاع الشكلي، إلى الإنخراط في نظامها دون المرور بتراتب وروتينية الإجراءات المعمول بها عادة في القطاع الشكلي.

يوفر الاقتصاد اللاشكلي إمكانيات وحظوظ كبيرة للفاعلين الإجتماعيين على الحركة والفعل، كل حسب قدراته ومؤهلاته النفسية والجسدية وعلاقاته الاجتماعية، وكلما توفرت للفاعل اللاشكلي إمكانية الجمع بين مختلف هذه العوامل الداخلية والخارجية، كلما وفر لنفسه حظوظ الإرتقاء في السلم الإجتماعي، ودفع بإحتمالات الربح المالي إلى مستوى ربح الفاعلين في القطاع الشكلي، وربما تجاوزوا ذلك بكثير، مثلما هو الشأن في أنشطة التجارة بحلقاتها الثلاثة (تجارة الحدود - الوساطة - التفصيل) أوبعض الأنشطة الانتاجية مثل صناعة المرطبات والأكلات الشعبية، باعتبارها أنشطة استهلاكية من الدرجة الأولى.

ولكن من جهة أخرى يفتح الاقتصاد اللاشكلي باب النقاش حول دور الدولة ومختلف هياكل المجتمع المدني من جمعيات ومنظمات اجتماعية وتنموية، فرغم ما توفره الأنشطة اللاشكلية من حظوظ للعمل وإدراك الحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي، الأمر الذي يدفعنا إلى لوم الأفراد أكثر من لوم النظام، إلا أن الفرد وحده ومهما بلغت قدرته على الفعل والتدبر، لا يستطيع بمفرده إدراك أفضل الوضعيات الاجتماعية الممكنة، إذ ثمة عامل أو مجموعة من العوامل والمؤثرات الخارجة عن سيطرة الفرد، تساهم بشكل مباشر في ما يعانيه العديد من الفاعلين اللاشكليين من احباطات قاسية في دورة حياتهم الاقتصادية.

ان تصلب العديد من المؤسسات الاقتصادية في تونس مثل البنوك، وانسحاب هياكل المجتمع المدني من دعم الحياة الاقتصادية اللاشكلية بشكل واضح وصريح، ما عدا البعض منها وفي حدود ضيقة جدا، قد لا تتيح للناشطين اللاشكليين فرصة الحصول على تسهيلات أو خدمات معينة من شأنها نقل بعض الأنشطة القابلة للتطور من مستوى الفعل التقليدي إلى مستوى الفعل العقلاني الحديث، ولعل هذه العلاقة المتوترة بين الفاعلين اللاشكليين وبين مؤسسات الدولة الرسمية، تدفعنا لأن نعيد استحضار مفهوم التضامن، مثلما طرحه جورج زمل في معالجته السوسيولوجية لإشكالية الفقر

والفقراء، فالتضامن هو شأن الأسرة مثلما هو شأن الدولة والمجتمع المدني بأكمله، ويتميز بالتدخل المتبادل بين حلقة القطاع الخاص وحلقة القطاع العمومي (14).

يطرح الاقتصاد اللاشكلي في تونس بجدية مشكلة التضامن، فلكي نتجنب في نفس الوقت «لوم الضحية ولوم النظام» يجب أن تتخذ عمليات التضامن مستويين متفاعلين في نفس الوقت :

1) المستوى الأفقي

يتجه هذا المستوى، نحو دعم ثقافة التضامن التلقائي بين عناصر المجتمع المدني بأكمله بدءا بالأسرة والأقارب والأصدقاء، إلى أن نصل إلى الهياكل والمنظمات المدنية، وهذا مابدأنا نرصد ملامحه خاصة في تضامن الأسرة مع أبنائها الناشطين، وبدرجة أقل في دعم بعض الجمعيات مثل جمعية «اندا» وجمعية «أمل»، لبعض الأنشطة اللاشكلية الانتاجية، عبر القروض الصغرى والتوجيه والنصيحة والتكوين.

2) المستوى العمودي

يتجه من الدولة والبنوك ومختلف الهياكل الاقتصادية الرسمية، نحو الناشطين اللاشكليين، وذلك بتسهيل إجراءات التعامل مع بعضهم البعض في الحدود التي يسمح بها، في نفس الوقت، القانون ومصلحة الناشطين اللاشكليين، حتى تتحقق المصلحة المشتركة خاصة في مستوى حركة السلع والأموال.

إن ما يطرحه الإقتصاد اللاشكلي من إشكالات يبدو على درجة كبيرة من الأهمية والجدية، لأنه إقتصاد هجين ويراهن قبل كل شيء على الإعلاء من شأن التماسك والتضامن الإجتماعي وتطوير شبكة علاقات التبادل المشترك بين الفاعلين الاجتماعيين، والارتقاء بقدرتهم على المساعدة الذاتية.

كما أن المسألة لا يجب أن تقف عند حدود من يعيش في القاع، وفي حدود محاولة الخروج من دائرة الحاجة والدخول في سوق العمل، بل تشمل كذلك الأثرياء الذين يعيشون في قمة الهرم الإجتماعي ممن يتعين عليهم ألاّ يتهربوا من مسؤولياتهم وواجباتهم الاجتماعية والمالية تجاه المجتمع.

ثانيا: صراع من أجل المساواة الاجتماعية

تعتبر المساواة الإقتصادية والإجتماعية فكرة نموذجية معممة تؤمن بها جميع الفئات والأنساق الاجتماعية، وهي كذلك جزء لا يتجزأ من فكرة المواطنة، إذ يعتبر لوتيي برونو أن المواطنة لا تختزل فحسب في المساواة القانونية والحقوق المدنية والسياسية، وإنما يجب أن تتجاوز ذلك إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كالحق في العمل وإمتلاك مصادر مالية قارة والحق في الحماية والتغطية الاجتماعية لكل القوى النشيطة في المجتمع (15).

إن إتجاه الدولة التونسية منذ الثمانينات من القرن العشرين نحو تبني النموذج الليبيرالي القائم على فكرة نظام الجدارة، خاصة بعد مخطط إعادة الهيكلة، قد ولد من داخلها مخاطر ومشاكل إجتماعية مربكة لتوازن النسق ككل، فالحراك الاجتماعي في تونس قد أخذ يتجه أكثر فأكثر نحو الأسفل، بإعتبار أن من طبيعة نظام الجدارة أنه يدفع بالكثيرين لأن ينحدروا إلى أسفل، لكي يتمكن الآخرون من الحراك إلى أعلى، وقد أظهرت بحوث كثيرة أن إنتشار الحراك إلى أسفل يفضي إلى الإقتلاع الإجتماعي ويولد شعورا بالإغتراب لدى الأفراد الذين يتعرضون له أوالمهددين به مستقبلا (16).

على هذا الأساس يمكن أن ننظر إلى إنتشار ظاهرة أنشطة الإقتصاد اللاشكلي في تونس، على أنها إجابة اجتماعية تلقائية ومعممة، ضدّ ما أصبح يفرزه الحراك الإجتماعي من أشكال الإستبعاد والتهميش، أي أن الإقتصاد اللاشكلي هو آلية فعل إجتماعية من أجل إعادة توجيه الحراك الاجتماعي من أسفل إلى الأعلى وإدراك أكبر قدر ممكن من المساواة والتوازن

الاجتماعي، مثلما يراه ويقيمه الفاعلون الاجتماعيون أنفسهم بالمقارنة مع طموحاتهم وأهدافهم الاجتماعية.

ولكن إذا كان الاقتصاد اللاشكلي بوجهه المقبول إجتماعيا، هو حل من أجل إعادة توزيع حظوظ الربح المالي وإعادة تنظيم التراتب الاجتماعي الذي أفرزه نظام الجدارة، فإنه كذلك أصبح مجالا إستراتيجيا للطبقات الثرية والمحظوظة اجتماعيا، للمحافظة على مكانتها الاقتصادية والاجتماعية وتثبيت اتجاه الحراك الاجتماعي من الأعلى إلى الأسفل، فاقتصاد الفساد والانخراط الخفي للفئات الميسورة وأصحاب النفوذ في شبكات التهريب والمتاجرة بالممنوعات وإبرام الصفقات المشبوهة والإستفادة بأموال «تحت الطاولة» أو المال الخفي بالنسبة لمن هم منخرطين في القطاع العمومي، ليست إلاّ صورة عن تنامي نزعة الربح المالي الفاحش على حساب الآخر المحتاج بطبعه إلى المساعدة والتضامن معه بالدعم المالي وفتح سبل وحظوظ العمل أمامه.

إن الإقتصاد اللاشكلي في تونس اليوم، هو فضاء حقيقي للصراع بين القوى المحافظة والساعية إلى تكريس هيمنتها وآليات الاستبعاد المعمم وإدراك أفضل حياة ممكنة، وبين القوى الطامحة إلى إحتلال موقع وإثبات نفسها بصفتها فاعلا مؤثرا في الحراك الاجتماعي من أسفل إلى أعلى، وبين هذا وذاك يتغذى الاقتصاد اللاشكلي من طموح الفاعلين الاجتماعيين إلى الارتقاء في السلم الاجتماعي، ليتنامى ويتضخم تدريجيا، متخذا أشكالا متعددة ومتداخلة لا تعترف بالحدود بين ماهو قانوني وغير قانوني وبين ماهو مقبول وغير مقبول اجتماعيا.

يكشف الاقتصاد اللاشكلي في تونس عن كون الصراع من أجل المساواة والتفوق الاجتماعي، يحمل في صلبه في نفس الوقت بذور الحراك الاجتماعي الإيجابي وبذور الدمار الإجتماعي الذاتي، فإذا كانت الأنشطة اللاشكلية المقبولة اجتماعيا تعبر في جزء منها عن قوة المجتمع وقدرته على العيش دون اقتصاد منظم عقلانيا على نموذج الاقتصاد الغربي (17)، فإن اقتصاد الفساد يعبر عن الوجه المدمر لقدرة الفاعلين الاجتماعيين على الفعل والتدبر، لأنه يسمح بطبيعته ويبرر لجميع الفئات الاجتماعية، إدراك أهدافها الموجهة نحو الربح المالي، بكل الوسائل الممكنة دون أي اعتبار لمصلحة الآخرين أفرادا كانوا أو جماعات.

إن ما عبر عنه ميرتون بشكل واضح في تأكيده على أن الممارسات المنحرفة عن الضوابط القانونية والاجتماعية مثلما هو الشأن هنا في اقتصاد الفساد، إنما تمثل استجابة طبيعية من جانب الأفراد للأوضاع التي يعيشونها، فإذا كانت هناك فئات إمتثالية تسعى لإدراك أهدافها بالوسائل المشروعة والمتفق عليها اجتماعيا، فإن هناك فئات أخرى مستعدة لبلوغ أهدافها باستخدام الوسائل الشرعية وغير الشرعية على حد السواء، وتضم هذه الفئة كل الأفراد الساعين إلى كسب الثروة والرقي الاجتماعي عبر أنشطة غير شرعية قانونيا واجتماعيا (18).

ثالثا: فوضى من أجل توازن الكل

إن ما تدعونا إليه الرؤية المركبة، هو أن نتجنب اختزال النسق الاجتماعي في نموذجه العقلاني والمنظم والمحكوم بحتميات البرمجة والتوقع، وأن نعيد النظر إليه في كليته كنسق يتضمن الفوضى والنظام في نفس الوقت، وبالتالي فكل نسق لا يحقق توازنه الكلي من ترابط وتناسق عناصره الظاهرة والرسمية فقط، وإنما كذلك من خلال تفاعل مختلف العناصر المكونة لكليته العقلانية واللاعقلانية، المنظمة والفوضوية، المبرمجة والفجائية، الثابتة والمتغيرة، الظاهرة والخفية، الرسمية واللاشكلية.

إن ما تقودنا إليه النظرة المركبة هو الإقرار بأن العلاقات داخل المجتمع، هي علاقات تكاملية ومتصارعة في نفس الوقت من أجل المحافظة على توازن النسق الاجتماعي ككل والحيلولة دون إنهياره (19).

الاقتصاد اللاشكلي في تونس كنموذج للممارسة

الاقتصادية الفوضوية والمتغيرة، ليس نسقا مكتفيا بذاته وخارج النظام، وإنما هو جزء منه. وهو ما يسمح اليوم للنسق الاجتماعي ككل بأن يستمر وأن يدرك توازنه ويتفادى أسباب انهياره.

يحمل المجتمع التونسي اليوم في صلبه أربعة عوامل أساسية دافعة باحتمالات الانهيار إلى أقصى درجاتها، بسبب ما تكرسه من اختلال وعدم توازن اجتماعي بين مختلف قواه الفاعلة :

1) تكريس نظام الجدارة : حيث أصبحت فيه الفئات المحظوظة اجتماعيا (تجار - صناعيين وفلاحين كبار . .) والفئات الموهوبة المسماة بالمشاهير المغمورين (فنانين - رياضيين...)، تملك أكبر حظوظ الارتقاء في السلم الاجتماعي وإدراك أفضل حياة ممكنة بشكل سريع وفجئي، على حساب تراجع حظوظ بقية الفئات وإتجاه حراكها الاجتماعي نحو الأسفل.

2) إتجاه أغلب فئات المجتمع نحو نمط العيش الاستهلاكي والاستهلاك التفاخري (20) على حد عبارة فيبلن، والذي من نتائجه المباشرة هو الإخلال بميزانية الأسرة ككل.

3) إرتفاع أسعار ضرورات العيش بدءا بالمواد الاستهلاكية ومصاريف الصحة والتعليم، إلى أن نصل إلى الأسعار الخيالية للعقارات (أراضي للبناء - شقق ...)، الأمر الذي دفع ب 80 ٪ من المواطنين في تونس للاقتراض من البنوك لتوفير مستلزماتها من ضرورات العيش والترفيه.

4) اختلال التوازن التنموي بين الجهات (الشريط الساحلي والمناطق الصناعية مقابل الداخل التونسي)، ساهم في فتح آفاق الإثراء والرقي في السلم الاجتماعي إلى أقصى درجاته لبعض الفئات الاجتماعية المحظوظة، مقابل انسدادها أمام العديد من الفئات الأخرى، خاصة القاطنة في الداخل التونسي ولا تملك من الموارد الاقتصادية ما يؤهلها لادراك مستوى التوازن الاجتماعي والاقتصادي.

رغم هذه العوامل الضاغطة في إتجاه الإختلال والإنهيار الإجتماعي، إلاّ أن عجلة المجتمع مازالت قادرة على الحركة، والنسق مازال محافظا على توازنه الكلي، ولعل ما جعل النسق يستمر، ليس قدرة الدولة والمؤسسات الشكلية والرسمية، على توفير متطلبات المجتمع المتسارعة، وإنما هي الفوضى التحتية للاقتصاد اللاشكلي، التي أحدثها المجتمع بشكل تلقائي من أجل مقاومة الضغط ومساعدة النظام الكلي على الإستمرار في نفس الوقت، وبدرجة اختلال لا تؤدي إلى الفوضى المدمرة، بقدر ما تساعد على التوازن الكلي.

إن المجتمع في تسامحه مع فوضى الاقتصاد اللاشكلي ومع ما يجري في الأسفل (أنشطة موازية للعمل الرسمي - تدبر داخل الوظائف العمومية - تجارة - انتاج - خدمات بسيطة- اقتصاد فساد. . .)، لم يفعل سوى أن أنتج لنفسه درعا واقيا ونمطا مخصوصا للعيش ومرضي لجميع الأطراف، لأنه نمط نابع من حاجته وتطلعاته، أكثر منه استجابة لقرارات مسقطة من أعلى ومن جهات رسمية.

من ناحية أخرى، يكشف لنا الاقتصاد اللاشكلي أن النسق الاجتماعي المتوازن، ليس ماهو خاضع لتوازنات القوى الرسمية، وليس غياب الفوضى فيه، وإنما هو الذي يملك القدرة على التفاعل مع الاختلال وايجاد الحلول الكافية والكفيلة بحل الأزمات المنبئة بانهياره، وتظهر عناصر الفوضى فيه، مثلما هو الشأن بالنسبة لأنشطة الاقتصاد اللاشكلي، وقائع حقيقية وأحداث موضوعية تؤثر بصفة دائمة على طبيعة العلاقات والأنظمة والبنيات التي هي في طور التشكل والتصلب، لتعيد تفكيكها وبناءها من جديد وإخراجها في شكل معقول، وفي حركة ديناميكية لا تنتهي أبدا (21).

المصادر والمراجع

1) Institut Nationale de la Statistique, Enquête sur les micro-entreprise, 2002, n°2

2) BODSON, Paul, Politiques d'appui du secteur informel dans les pays en développement, Paris : Economica, 1995 p 6

3) LATOUCHE, Serge, L'Autre Afrique, entre don et marché, Paris, Albain Michel, 1998 p 193

4) ابن منظور، لسان العرب/ المجلد الخامس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1997 ص 61 - 60

5) غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1993

6) غدنز، أنتوني، علم الاجتماع، لبنان، المنظمة العربية للترجمة، 2005، ص 373

7) نفس المرجع، ص 376

8) LUCCHINI, Riccardo, Sociologie de la survie : l'enfant dans la rue, Paris, PUF, 1996, p 79

9) الجوهري عبد الهادي، معجم علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998 ص 199

10) Word Bank , Word developpement , Report 1999-2000 (Washington dc the bank 2000 and united nations developpement (undp)

11) غدنز، أنتوني، علم الاجتماع، . . . . مرجع مذكور، ص 384

12) SIMMEL, Georg, Les Pauvres , Paris, PUF, 1998, p 33

13) غدنز، أنتوني، علم الاجتماع، . . . مرجع مذكور، ص 384

14) SIMMEL, Georg, Les Pauvres , ...Op. cit., p 27

15) LAUTIER, Bruno, l'Economie informelle dans le tiers monde, Paris, La découverte, 1994, p111

16) غدنز، أنتوني، الطريق الثالث، تجديد الديمقراطية الاجتماعية، القاهرة، المشروع القومي للترجمة، 1999، ص 140

17) LATOUCHE, Serge, L'Autre Afrique, ... Op cit., p 193

18) MERTON KING, Robert, Éléments de méthode sociologiques, Paris, Plon, 1953, pp 186-197

19) موران، إدغار، الفكر والمستقبل: مدخل إلى الفكر المركب، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 2004 ، ص 92

20) لابورت، فيليب، اثنولوجيا أنثروبولوجيا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2004، صص 358- 359

21) BALANDIER, Georges, Le Désordre : Eloge du mouvement, Paris, Fayard, 1988, p 64

القول شعرا في ثورة 14 جانفي : قراءة في النّصوص الأول

عبد القادر عليمي / باحث، تونس

ما حدث يوم الجمعة 14 جانفي 2011 لم يكن عاديّا ولا حتّى استثنائيّا، كان حدثا جللا أقرب إلى المجاز منه إلى الحقيقة، لم يخمّنه المخمّنون من ساسة ومثقّفين ومنجّمين. حدث كل شيء دفعة واحدة: ثورة شعبيّة عارمة، سقوط مدوّ لأعتى الأنظمة الدكتاتوريّة، ابتهاج لا يخلو من توجّس. ثمّ محاولة استيعاب «الراهن» والسعي إلى إنجاح ما اصطلح عليه بـ «ثورة الحرّيّة والكرامة». ومثل كل منجز تاريخي لم تعدم الثورة مظاهر الاحتفاء الّذي تعدّدت أشكاله: شعبيّا وسياسيّا وثقافيّا. وفي كلّ هذه التحرّكات مثّل الشعر -إضافة إلى تعبيرات ثقافيّة أخرى- منتجا إبداعيّا مُعبّرا عن الوجدان العامّ، حيث تسابق اغلب الشعراء إلى الكتابة تحت العنوان الجديد (الثورة) تصريحا وذكرا، ومثّلت جلّ النّصوص الّتي كُتبت بعد تاريخ الرّابع عشر من جانفي علامة تحوّل فارقة في سماء القصيدة التونسية (في جانبها الاغراضي على الأقلّ)، فبعضها اتّسع لتأريخ «الحدث» في أمكنته وأزمنته ورموزه إلى درجة استحال فيها النّص الشعري وثيقة تاريخيّة، وبعضها الآخر نحا منحى مغايرا حيث سعى إلى استيعاب الجديد الأغراضي وهدف إلى بعض محاولات التّنويع الفنّي.

ولكن ما يجب ملاحظته في سياق التّأطير أنّ ملامح هذه المدوّنة الشعريّة لم تكتمل بعدُ، ومردّ ذلك قلّة المجموعات الشعريّة المنشورة في مقابل وفرة نصيّة مبثوثة في صحف ومجلّات ودوريّات تونسيّة وعربيّة أسهم فيها ثلّة من شعراء وشاعرات اختلفت تجاربهم ومنازعهم وتصنيفاتهم الجيليّة والفنّيّة. وهو ما دفعنا في هذه الورقة البحثيّة إلى اعتمادها مصدرًا لاستقراء مظاهر الاحتفاء بالثورة التونسية شعرًا وسندا لمقاربة ما اصطلحنا عليه بـ "جدل الإبداع والتأريخ"، والتقاط مظاهر الانفتاح على الجديد الأغراضي ومحاولات التنويع الفنّي. فما ملامح ذلك من خلال النّصوص؟ وإلى أيّ درجةٍ توفّق الشعراء التونسيّون في تمثّل الثورةِ شعرًا؟

I- جدل الإبداع والتأريخ: القصيدة وثيقة تاريخيّة

تتنزّل في هذا الإطار جملة من النّصوص الّتي سعى أصحابها إلى المطابقة التّامة بين النّص ومناسبته والقول وزمانه، مع ما يقتضيه ذلك من توصيف دقيق للواقع وملابسة للظرف التاريخي ملابسة يستحيل بموجبها النّص صنوا للظرف ونسخا له. ووسائط إعلاء النبرة التأريخيّة كثيرة: منها استجلاب القرائن الحديثة أو المكانيّة المحيلة:

"... أَأَبْطَالَ أَرْضِي بِسِيدِي بُوزِيد

هَنِئْتُمْ بِهَذَا العَظِيمِ الشَّهِيد
تَعَلَّمَ مِنْكُمْ إِبَاءَ الجُدُود
فَأَشْعَلَ نَفْسَهُ رَفْضًا لِذُلّ
وَأَشْعَلَ تُونِس مِثْلَ الوَقُود
فَأَخْرَجَنَا مِنْ كُهُوفِ الظَّلَام.
وَأَسْقَطَ أَطْغَى طُغَاةَ الوُجُود...» (1).

أو استدعاء الرّمز الّذي ألهب أوار الثورة الشعبيّة بتسميته مباشرة، أو من خلال التّدليل عليه بواسطة بعض الإبدالات اللّفظيّة ذات الحمولة الإشاريّة والتّرميزيّة. وذلك على نمط ما نلقاه في هذا النموذج الشعري لعلالة حوّاشي، يقول في قصيدة صدّرها بإهداء "إلى الشهيد محمّد البوعزيزي مفجّر ثورة تونس":

"... النَّارُ لِمَنْ؟
وَالعَاشِقُ لَيْسَ مَجُوسِيًّا أَوْ مِنْ عُبَّادِ وَثَنْ
وَصَفَاءُ الرُّوحِ بِحَرْقِ الجِسْمِ
وَجِسْمُ العَاشِقِ لَمْ يَمْسَسْهُ دَرَنْ
فَلِمَاذَا النَّارُ إِذَنْ؟" (2).

لتصل حدَّ توصيف المشاهد في جزئيّاتها إلى الدرجة الّتي تصنّف فيها كعناصر ملحقة أو مزيدة، ومن هذه النّاحية يمثل الفضاء الخارجي (الشارع) حاضنا كليّا لجموع من القرائن الحديثة الّتي يتوضّح من خلالها هذا النزوع إلى تجزئة المشهد وتفصيله وتوثيقه:

"... النَّاسُ
فِي الشَّارِعِ المُزْدَانِ
بِالأَعْنَاقِ
صُدُورُهُمْ تَخْتَرِقُ القُمْصَان
لِتَلْتَقِي الرَّصَاصَ
النَّاسُ مَوْجٌ مِنْ غَضَبْ
حَنَاجِرٌ تُزَمْجِرُ
فِي سَيْلٍ مِنْ غَضَبْ
مَلَامِحُ تَسْكُنُهَا الحِمَمْ
عُيُونُهُمْ نِيرَانْ..." (3).

وتعاضد التوصيف موازيات نصيّة كالإضاءات أو التّوضيحات ومنها الإشارة الّتي ترافق بعض النّصوص والّتي يستفاد منها أنّها كتبت يوم الرّابع عشر من جانفي 2011 (4)، بل إنّ بعض الشعراء استلهموا هذا التاريخ بتوظيفه عتبة وعنوانا لقصائدهم (5)، وهو مالا تخفى قيمته الاجرائيّة من زاوية الأخذ عند القراءة، بعين الاعتبار خصوصية التّنصيص التاريخي، كما لا يخفى مبلغ الوقع التّاريخي الشديد الذي أحدثته الثورة ممّا كان له كبير أثر من ناحيتين: عامّة وخاصّة، الأولى مثّلها إرباك الانسجام الظاهري لمسار الأحداث السياسيّة والاجتماعيّة، حتّى أنّ الثورة من هذا المنطلق يمكن تمثيلها بالحصاة الّتي حرّكت سطح البركة الآسنة. فانكشف المستور وتجلّت صوريّة النّظام الحاكم وهشاشته وتهاوت منظومته القمعيّة وقبضته المشرعة الغاشمة على شاكلة دراماتيكيّة لم يتوقّعها أحد وفي المقابل كان الشعب الثائر ثابتا، عازما على النصر، تائقا إلى الحرية، لأنّه -وحده- القائد الحقيقي و«العبقري»:

«سَيِّدِي الشَّعْبُ قِيلَ عَنْكَ طُغَامٌ:
وَضَـــلَالٌ آرَاؤُهُ وَظَـــلَامُ
وَقَطِيعٌ أَمَـــامَ رَاعٍ غَشُـــومٍ
وَجُمُـــوعٌ لَيْسَـــتْ لَهَا أَفْهَـــامُ
فَإِذَا أَنْتَ ثَوْرَةٌ لَا تَضَـــاهَى
وَإِذَا أَنْـــتَ حِـــدَّةٌ وَاعْتِـــزَامُ
وَإِذَا أَنْـتَ قَـــائِـدٌ عَبْقَـــرِيّ
وَإِذَا أَنْـــتَ قُـــدْوَةٌ وَإِمَـــامُ
وَإِذَا أَنْـتَ مِشْعَـــلٌ ذُو اتِّقَـــاد
بِسَنَاهُ يُمْحَى وَيُجْلَى الظَّلَامُ (6).

ومثّل النّاحية الثّانية، ما أحدثه الوقع التاريخي الشديد لثورة الرابع عشر من جانفي في وعي الذّات الشاعرة، فالشاعر على اعتباره إنسانا / مواطنا أوّلا ثمّ شاعرا ثانيا، لم يستطع فكاكا من ضرورة الاستجابة الشعريّة للديناميّة التّاريخيّة الهادرة الّتي عرفتها تونس إبّان ثورة الحريّة والكرامة وما أفرزته من إعلاء لقيم طالما ناشدها ولم يدركها، نقصد قيم الثورة والحريّة

والديمقراطية والمساواة. ولكنّه قد يعجز -في بعض الأحيان- عن ترجمة هذه الاستجابة شعرا، لأنّه يعتقد أنّ أجمل قصيدة هي تلك الّتي كتبها الشعب:

"سَيِدِي الشَّعْبُ أَنْتَ رَبُّ الكَلَام
قُلْتَ شِعْرًا بِدُونِ أَيِّ نِظَام
غَيْـرَ أَنّـي أَرَاهُ حُــرًّا طَلِيقًـا
وَبَلِيغًـا يَهـزُّ كُـلَّ الأَنَــام
سَمِعَتْهُ الآذَانُ فِي كُـلِّ قُطْـر
وَرَأَتْــهُ يَـرِفُّ كَـالأَعْـلَام
فَهْوَ كَالسَّيْـلِ مَالَـهُ أَيُّ سُـد
وَهْوَ نَــارٌ تَدَفَّقَتْ بِالضِّرَام
أَحْرَقَتْنَـا بِحَرِّهَـا وَهْيَ نُـورٌ
بِسَنَاهُ يُزِيحُ جَيْشَ الظَّلَام (7).

ومن مظاهر الانفتاح على التاريخي الّذي تجسّده بعض النصوص الّتي كتبت إبّان هذه الفترة، ما نستشفّه من مظاهر استنطاق لضمير التاريخ تفعيلا لإرساليّاته الترميزيّة والدلاليّة، حيث اتّجه الشاعر إلى استلهام المرويات والأساطير والمراجع الدينية مستنهضا عالما من الأخيلة والرؤى الّتي تتعالق في أبعادها الزمانيّة والمكانيّة بعوامل ميثولوجيّة، أكثر من التعالق بصور الواقع والارتهان بمجريات الأحداث الّتي فجّرت الثورة. يقول علالة حوّاشي واصلا بين النّار الّتي أحرقت محمّد البوعزيزي وبين عنصرها بترميزاته الميثولوجية:

" . . . الحَارِقُ وَالمَحْرُوقُ فَتًى
مِنْ كَاهِنَةٍ، مِنْ جَازِيَةٍ، مِنْ عِلِيسَةَ . . .
تَاهَ كَمُوسَى
فَاتَّقَدَتْ إِصْبِعهُ قَبَسًا
مِنْ نَارِ بريميثوس وَقَالَتْ:
أَيُّها العَاشِقُ كُنْ
وَاتَّخَذَتْهُ النَّارُ عَرِيسًا
فَاحْتَفَت الدُّنْيَا بِهِمَا بَعْدَ شَجَنْ
وَتَغَيَّرَ وَجْهُ الأَرْض
وَكَانَ وَطَنْ . . ." (8).

ولكنّ الشاعر لا يطوّح كثيرا في تلك العوالم، إذ سرعان ما يرتدّ عنها، وعن صفتها المتعالية إلى واقع النّاس المتعيّن: واقع الثورة وواقع شروق الشمس من مغربنا، من تونس:

" . . . وَإِذَا لِلسُّحْبِ بُرُوقٌ
وَإِذَا لِلشَّمْسِ شُرُوقٌ
مِنْ مَغْرِبِنَا،
مِنْ تُونِسَ، لَا مِنْ شَرْقِ عَدَنْ
وَإِذَا مَكْتُوبٌ فِي الرَّايَاتِ
بِخَطٍّ عَرَبِيٍّ، أَنْدَلُسِي التَّوْشِيحَاتِ، حَسَنْ:
لَوْلَا العَاشِقُ مَا عَادَ لَنَا زَمَنٌ أَخْفَاهُ زَمَنٌ" (9).

محتفلا بمطلق حرّيّة لم يتيسّر له من قبل، ومتنسّما أكسير حياة جديدة لا تتاح إلاّ لأمثاله وأمثال أبناء شعبه:

" . . . وَكَانَ الرِّفَاقُ هُنَا وَهُنَاكَا
وَكَانَ الزَّمَانُ وَلِيدَا
وَكَانَ الهَوَاءُ كَمَا لَمْ يَكُنْ ذَاتَ يَوْم
وَكَانَ الهُتَافُ هَدِيرًا جَدِيدَا
"كَمَا لَا يُحِبُّ البِلَادَ أَحَدْ"
وَكَانَ العَبِيرُ يَضُوعُ طَلِيقًا
رَبِيعًا وَغَارًا وَأَنْفَاسَ نَدّ
وَكَانَ النَّشِيدُ وَكَانَ الحَنِين
وَكُنَّا كَمَا لَمْ نَكُنْ فِي الأَبَد . . ." (10).

لتبقى القصيدة امتدادا طبيعيّا لمنحى المعيش الأرضي، وحضنا لجملة من الانفعالات والاعتمالات الّتي تمور في جميع الصدور إلى حدّ بلغ فيه حدث الثورة مبلغ تأميم العاطفة الجمعيّة للنّاس. وذلك فيما نعتقد بديهيّ لأنّها ثورة شارك فيها الجميع، ولامست في عمقها مجمل القضايا والمشاغل الّتي أفرزها المجتمع التونسي بعد سنوات طوال في ظلّ حكم تميّز بالتّسلّط والقمع والاستبداد.

تلك إذن، بعض تجلّيات جدل التّاريخ والفنّ فيما يمكن أن نصطلح عليه بـ "قصيدة الثورة": تقريب

للمسافة بين التّجربة الشعريّة وبين موجوديّة صاحبها المتعيّنة، واستلهام لحدث الثورة إلى الدّرجة التي يكاد يتحوّل فيها الشعري إلى إبانة عن الواقع في شفافيّة تبلغ حدّ الإحراج أحيانا، ما جعل بعض النصوص تتشكّل وبينها نوع من الإنابة الّتي تربط بعضها ببعض، وأثّر على لهجة الشعر لتتّسم بصفة المباشرة والتّقريريّة. والسؤال الّذي يمكن أن يطرح في هذا السّياق، يمثّله الاستفهام التّالي: هل ينطبق هذا الحكم على سائر النصوص الشعريّة الّتي أنتجتها ثورة الرابع عشر من جانفي، أم ثمّة منها من خالف الاتّجاه المشار إليه ليسنّ وجهة أخرى؟

II - الانفتاح على الجديد الأغراضي ومحاولات التّنويع الفنّي:

ثمّة نصوص كثيرة يمكن إدراجها تحت هذا المسمّى المقصود به أنّ أبواب النّص الشعري كانت مشرعة لاستيعاب حدث الثورة واحتضان موضوعاتها. ولكنّ الاحتضان والاستيعاب -هنا- كان معضودا- على خلاف نصوص الفئة الأولى- بالنزوع إلى تفعيل النّشاطيّة الإبداعيّة الّتي تميّز القول الشعري، بمعنى عدم إغفال طبيعتها الترميزيّة والإيحائيّة والتكثيفيّة وإمكاناتها اللاّ محدودة في استحثاث قصيّ الاستبصارات وثري الأخيلة وفاعليتها في النّفاذ إلى الذهن والوجدان، سواء بسواء. وحتّى نستوضح إمكانات بعض هذه النّصوص في الجمع بين ثنائيّة المضمون/ الفنّ، يمكن الاستئناس -بدءا- بهذه المقاطع المجتزأة من قصيدة "تمرين على كتابة يوم الجمعة 14 جانفي":

"... لِيَصْمُت إذَنْ كُلّ شَيء هُنَا
هَذه الجُمُعَة
تلكُمُ السّيدَة
إذْ تُنَادي عَلَى طِفْلِها مَرّةً
وَعَلَى كَلبها مرّة... لتكن مثله
وهو ينصب أذنيه في ريبة.. ويصرّهُمَا
هُوَ يَحدس مَا لَيْسَ نَحْدسُ نحنُ الرُّعَاه..."(11).

فالوحدات اللفظيّة المشتغلة في المقطع السّابق أنأى ما تكون عن التّكلّف والتّقعّر، وأبعد ما تكون عن الإسفاف في توصيف مشاهد واقع "ثوري" متعيّن، إذ لا تجنح إلى التّوصيف المباشر أو التّقرير الجافّ، إنّها تقول الحدث المتعالي بطريقة "بسيطة" سهلة، أقرب إلى مقولة "السهل الممتنع" المتداولة في الأدبيّات العربيّة النّقديّة الكلاسيكيّة- مع تمثّل الفارق الإبداعي طبعًا- فيوم الجمعة (يوم الثورة) استثنائي بكل المقاييس، حيث مثّل- إضافة إلى حمولته الدينيّة بالنسبة إلى المسلمين- يوم خلاص للشعب التونسي: خلاص من نير الاستعباد والقهر والظلم، ما حدا بالشاعر إلى استدعائه استدعاء مخصوصا: "... ليصمت إذن كلّ شيء هنا/ هذه الجمعة..." ليشي بقدسيّة مضاعفة، ثمّ إنّ ما توالى بعد ذلك من ملفوظات يتنافى - فيما نقدّر- مع مقتضى الحوار السّياقي: (كلبها ينصب أذنيه في ريبة، يصرّهما، الرّعاة...)، ممّا يؤكّد فاعليّة الانفساح النّصّي، ونقصد بها تداعي الملفوضات النصيّة في تفكك مقصود غايته الإيحاء والتّرميز، فالكلب "يحدس ما لا نحدس نحن الرعاه"؟

بل إنّ التداعي لا يقف عند حدوده تلك، حيث يُواصل الشاعر منواله الأوّل:

"... لِيَصْمُت إذَنْ كُلّ شَيء هُنَا
هَذه الجُمُعَة
هَسِيسُ قَوَارِيرِهِمْ
وَرَنِينُ كُؤُوسِهِمْ فِي "المَزَارْ"
قُلْ لَهُمْ أيهَا العَابِرُونَ رَصِيفَ النّهَارْ
إلى حَانَة تَفْتَحُ الجُمُعَة
قَلِيلًا مِنَ الصَّمْت - لا بَأسَ-
وَانتظروا دَقّة السَّاعَة الخَامسَة..."

ليتوسّل معجما لغويّا متنابذا كلّ التّنابذ مع ما جاء في المقطع الأوّل، فملفوظات: القوارير / الكؤوس/ الحانة... المسندة إلى العابرين رصيف النّهار"، تنفلت -ههنا- من خاميتها المعطاة معجميّا وتخرج عن مدارجها العلاماتيّة والدّلاليّة لتنخرط بعد ذلك في تفاعلات دالّة مع ألفاظ/ جمل أخرى توجّه القارئ إلى

مقتضيات السياق وإلى مناسبة القول الشعري. والشاعر لا "يتورّط" في التّوصيف أو السّرد. إنّه يكتفي بالإشارة إلى أهمّ حدث عرفته البلاد (هروب الرئيس السّابق) عبر التّوسّل بمتعلّق الحدث الزّمني:

" . . . قليلاً مِنَ الصَّمْتِ - لاَ بَأْسَ-
وَانتظِرُوا دَقَّةَ السَّاعَةِ الخَامِسَة. . . ".

ما يشي بتمثّل تصوّر شعري/ حكائي على درجة عالية من الفعاليّة والتّعبيريّة ومحاولة إنشاء أبنية مشهديّة جانبيّة تتقاطع مع الحدث الأساس ولكنّها لا تفارقه، بل تساهم في معاضدته وإغنائه دلاليّا.

ولا تقتصر وجوه التّنويع الفنّي على ما ألمحنا إليه إذ تشاكس مألوفيّة ما يتوافر في بعض الخطابات الشعريّة الواصفة من متخثّر المرثيّات وعاديّ التّخييلات. حيث سعى بعض من كتب عن الثّورة التونسية إلى إرساء هذا المنزع، وسائطه التكثيف التخييلي وتلوين المقاطع بجموع من الكنايات والتّشبيهات والاستعارات والتّرميزات التي تتباين من جهة الاشتغال والتّقنيّة ولكنّها تعاضد، ضمنيّا، نطاق التّغطية الإيقاعيّة والتّناصيّة، وذلك على شاكلة ما نلقاه في هذا النّموذج الشعري لصاحبه عادل المعيزي:

« ... شَعْبٌ يُلَمْلِمُ فَرْحَةً مَبْحُوحَةً فِي فَرْطِ ما أنداح الغِيَابُ
وَيُعْلِنُ الكَشْفَ المُفَاجِئَ فِي صُرَاخِ وِلاَدَةٍ
وَيَهُزُّ أُحْجِيَةَ المَدَافِنِ، شَاهِرًا. . .
لِرِمَايَةِ الأَعْدَاءِ صَدْرًا عَارِيا
يَعْلُو وَيَهْبِطُ مَوْجُهُ، يَعْلُو إِلَى سَقْفِ النَّشِيدِ
وَقُبَّةِ العَرْشِ المُتَيَّمِ بِالوُعُودِ
وَمَا وَرَاءَ حَقِيقَةِ المَنْفَى،
سَيَتْرُكُ لِلْمُؤَرِّخِ مَا يَدُلُّ عَلَى الأُلُوهَةِ فِي الإِرَادَةِ وَالخُلُودِ
وَيَتْرُكُ المَعْنَى عَلَى شَفَةِ العِبَارَةِ. . . "

فالفرحة/ فرحة الشعب المستدعاة مجازيّا في هذه الصّورة تكتسي هيئة مادية مشظّاة ومفتتة، وقرينة ذلك، الفعل المسند إلى الشعب (يلملم)، والنعت المتعالق بها ((فرحة مبحوحة). وغاية ذلك الإشارة إلى افتقادها الذي امتدّ عقودا طويلة. فكأنّ الشعب يسعى إلى فكّ أحجيتها (الكشف المفاجئ) وتهجّي أبجديّتها واستكشاف ملامحها على اعتبارها وليدًا جديدًا.

ثمّ، إنّ الشعب يقف أمام الموت متحدّيا، إذ لم يعد يخشاه (يهزّ أحجية المدافن)، إلى الحدّ الّذي تضطرب فيه المعادلات وتنقلب رأسا على عقب: تستحيا الصدور العارية بنادق ومسدّسات مشهرة لرماية " القنّاصة" والأعداء... مؤسّسا بذلك منحى جديدا لكتابة التّاريخ الّذي تمليه الألسن والأجساد المنذورة لتحقيق قيّم الحريّة والكرامة وإنسانيّة الإنسان. ولكن هل يقدر التّاريخ على كتابة منجزات هذا الشعب الأبيّ؟ إنّ الشاعر يقرّر أنّ المعنى سيبقى معلّقا على شفّة العبارة.

هذا بخصوص الصور الشعريّة الواردة في المقطع السّابق، أمّا في ما يخصّ الصورة الشعريّة- بوجه عامّ- فيكفي أن نورد أنّه «...بالنّسبة لصورة شعريّة ما، لا يتطلّب الأمر من الشّاعر اختطاط مشروع، وكلّ ما يحتاجه هو تلك الرّوح المتحرّكة، المتوثّبة، إذ في ثنايا الصورة الشعريّة يأتي للروح أن تقول حضورها...»(14).

ولكن بقي أن نشير أنّه ثمّة بعض المظاهر الجزئيّة الّتي تجسّد منزع التّنويع الفنّي/ الشكلي، منها- على سبيل الذكر لا الحصر- ما لاحظناه من اتّجاه بعض الشعراء إلى كتابة الجملة الشعريّة الممركزة والمختزلة - في بعض الأحيان- بمعنى ميلها إلى الانضغاط النّصي وتميّزها بالسّلاسة والبساطة والشفوف، حيث تتّجه إلى المراد مباشرة دونما إيحاء أو إيماء يقول خالد الوغلاني، موجّها الخطاب إلى رئيس البلاد الهارب:

". . . ارْحَلْ
كَكَابُوسِ الجَرِيمَةِ
وَالغَبَاءِ
وَاحْذَرْ وَأَنْتَ مُغَادِرٌ
كُلّ التِفَاتَةٍ آسِف
كُلّ اختِلاَجَةٍ نَازِفٍ

كُلّ اضْطِرَابْ
كُنْ ثَابِتًا عِنْدَ الرَّحِيلِ وَلَا تَخَفْ
اتْرُكْ تَلَعْثُمَكَ الكَرِيهَ إِلَى الرِّيَاحِ
وَزُلْ كَجُلْمُودِ الخَطِيئَةِ مُسْرِعًا
ارْحَلْ
سُقُوطًا أَوْ هُرُوبًا
لا انسِحَابْ..." (15).

ملتقطا - بمقتضى المقام- ما تشترك في ترديده كلّ الألسن، وما يتبنّاه كلّ فرد من أفراد هذا الشعب الّذي نبذ الخوف واستردّ مكانته الطّبيعيّة سيّدا يُملي أوامرُه على حاكمه المستبدّ: (ارحل، احذر، كن، لا تخف، اترك، زل...). ما يؤكّد أنّ الحكّام إلى زوالٍ والشعب - وحده- الباقي.

خـــاتمـة :

لقد أفرزت ثورة الرّابع عشر من جانفي 2011، على اعتبارها إبداعًا تونسيّا خالصا صنعه الشعب، تنويعات نصيّة شعريّة أضحت تمثّل مدوّنة قائمة بذاتها. ما يعني توافر شروط الكمّ والنوع وإمكانيّة الاستجابة - بالاستتباع- إلى مقوّمات الدّرس والتّحليل والاستنتاج. وكلّ ذلك قد يسهم - في اعتقادنا - في إثراء المشهد الشعري التونسي بداية العقد الثّاني من القرن الحادي والعشرين إثراءً لا يناقض السّائد من تعبيرات الفكر عمومًا والفنّ على وجه الخصوص ولكن يتّخذ شكل المحاورة والتّفاعل، حيث استعاد الشعر والشاعر موقعهما ومكانتهما المميّزة الّتي شهدت نوعًا من النّكوص والتّراجع أمام سيطرة المستحدثات الأخرى. ليعود الشاعر شاهرًا سيف القصيدة في وجه الطغاة والحكّام الفاسدين، متغنّيا بقيّم الثورة، معليا من شأن الشهداء والثّائرين متنسّما طريق الحريّة والحلم، ومعبّرا عمّا تنامي في دخيلته من انفعالات عاتية، مُمضّة. ما يجعل من نصّه امتدادا طبيعيّا يُترجم طبيعة العصر ويُجلي الواقع، ولكن يجعل منه أيضا بوّابة تنفتح على هُموم الإبداع ومقوّمات الكتابة.

المصادر والمراجع

1) اجتزءنا المقطع الشعري من قصيدة "ثورة شعب"، للشاعر علالة القنوني، مجلّة "الحياة الثّقافيّة"، العدد 220- فيفري/ مارس2011، ص ص، 143-135.
2) من قصيدة بعنوان «عرس»، مجلّة «الحياة الثقافيّة»، العدد 225، نوفمبر 2011، ص142.
3) منصف الهمّامي: «يوم حامٍ جدًّا»، مجلّة الحياة الثّقافيّة»، العدد 220-فيفري/ مارس 2011، ص130.
4) م،س،ص131.
5) من ذلك النّص الشعري الّذي كتبه منصف الوهايبي تحت عنوان: « محاولة لكتابة يوم الجمعة 14 جانفي»، مجلّة «إبداع»، القاهرة، العدد 19، صيف 2011، صص106-108.
6) الأبيات من قصيدة: «من خماسيات الثورة(سيّدي الشعب)»، مجلّة «إبداع»، القاهرة، العدد19، صيف 2011، ص105.
7) م، س، ص103.
8) علالة حواشي، قصيدة «عرس»، الحياة الثقافيّة، العدد 225، نوفمبر 2011، ص142.
9) م، س، ص143.
10) من قصيدة بعنوان: «أنا لم أكن ميّتا لكي توقظني،» للشاعرة فوزية العلوي، «الحياة الثقافيّة»، العدد 222، جوان 2011، ص144.
11) المنصف الوهايبي: «تمرين على كتابة يوم الجمعة 14 جانفي 2011»، مجلّة « إبداع»، العدد التّاسع عشر، صيف 2011، ص106.
12) م، س، ص، ص106-107.
13) المقطع من قصيدة : «شعب له شكل القصيدة»، مجلّة «الحياة الثّقافيّة»، العدد 224، أكتوبر 2011، ص120.
14) GASTON Bachelard : La poétique de l'espace, Ed .P .U.F, Paris, 1981, p,6.
15)خالد الوغلاني: « ارحل إذن»، الحياة الثقافية، العدد 224، أكتوبر 2011، ص119.

بيبليوغرافيا الثّورة التّونسيّة

أحمد النظيف / باحث، تونس

أسالت الثورة التونسية دما كثيرا، دم الشهداء على الأرصفة والشوارع والساحات العامة حيث تجمع الشباب الغاضب في مشهد أسطوري مواجها بوليس القمع ورصاصه الآثم بصدور عارية في صمود خرافي قل نظيره وأسالت دمعا كثيرا دمع الأمهات ودمع الأحبة على فراق الأحبة وأسالت كذلك حبرا كثيرا. فقد اتجهت جميع العناصر المنتجة ثقافيا نحو الكتابة عن الثورة فتونس بلد يهوى أهله الكتابة منذ أزمان، فقد ساهمت في الكتابة عنها كل الفئات المثقفة كل في ميدانه واختصاصه، من مؤرخين وسياسيين وفنانين وصحافيين وعلماء اجتماع وأدباء وشعراء. فتدوين وقائع الثورة وتحليلها لم يقتصر على المؤرخ بل تعداه إلى رجال الدولة في مذكراتهم والمناضلين في صلب الحركة الديمقراطية والحقوقية وأظرابهم ذلك أن أعمال هؤلاء جميعا ستصبح ذات يوم مادة تاريخية هامة. فالكتابة عن الثورة في تونس أصبحت قدرا مشتركا بين جميع فئات الشعب ولكن كل فئة لها دورها وتفسيرها وموقفها من الأحداث فالفرق كبير بين الكتابة كهواية والكتابة كصنعة.

ونحن في هذه الورقات نقدم بيبليوغرافيا موجزة عن الثورة التونسية ولا ندعي الإلمام بكل ما كتب عنها بل حسبنا أننا عرضنا بعض ما كتب في مختلف أجناس الكتابة شعرا ونثرا وتحليلا وتأريخا.

في البدء كانت «ديڤاج» :

(ديڤاج) أو ارحل أول كتاب يصدر عن الثورة التونسية ورد في شكل شهادات حول الحراك الشعبي في الفترة بين 17 ديسمبر و14 جانفي 2011 ويتضمن 500 صورة فوتوغرافية وأكثر من مائة شهادة لشبان وطلبة ومثقفين وسياسيين وصحافيين وفرنسيين باللغة الفرنسية.

على جبينها ثورة وكتاب :

على جبينها ثورة وكتاب، عنوان كتاب الباحث والمدون الجزائري يوسف بعلوج الذي استهله بشيء من أدب الرحلة راصدا فيه تحولات الشارع التونسي بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي من خلال رحلة أولى إلى تونس تزامنت مع بداية الثورة، وثلاث رحلات لاحقة جاءت أسابيع بعد الثورة. كما ضمّنه اثني عشر حوارا معمّقا مع نخبة من السّياسيين والمدونين والكتاب التونسيين الذين سردوا بشفافية واضحة فصول المعاناة في ظلّ نظام بوليسي لا يؤمن بأيّ تجلّ من تجليات الحرية، وضمّ الكتاب الذي يعدّ أول كتاب جزائري عن الثورة التونسية ثلاثة أقسام هي جبين السياسة وجبين التدوين وجبين الكتابة (1).

سقوط الدولة البوليسية في تونس :

يستعرض الأستاذ توفيق المديني في كتابه سقوط الدولة البوليسية في تونس مرتكزات وممارسات الدولة البوليسية التونسية، والكيفية التي تمكنت بواسطتها من السيطرة على المجتمع، والأسس التي نهضت عليها، حيث يبدأ من نهاية ما يسميه "عقلانية" دولة الوصاية البورقيبية، ثم تبيان دور الجيش والأمن في صعود الرئيس الهارب زين العابدين بن علي. ويصل إلى عرض دور الفساد في الدولة البوليسية التونسية، لينتهي عند الثورة التونسية التي أعلنت سقوط الدولة البوليسية التونسية، مستعرضاً الدوافع والأسباب التي أفضت إليها، وتداعيات الثورة التونسية وآفاقها (2).

أنظمة في وجه الإعصار، ثورة تونس نموذجا :

كتاب تحليلي للسياسي الجزائري أبو جرة السلطاني زعيم حركة مجتمع السلم ذات الميولات الإسلامية والذي كان محاولة لقراءة الوضع التونسي الذي كان مستقرا ومفخرة للعالم العربي وللكثير من الدول الأوروبية، لكن ما لبث أن ذهب ذلك الرهان إلى وضع أتى على الأخضر واليابس، وحمل الكتاب في طياته ثلاثة عشر فصلا منها ، حاول تحليل الوضع في تونس والأسباب التي أدت إلى اندلاع ثورته التي قال إنها لم تحمل أي لون سياسي وبلا ناطق رسمي، كما تعرضت إلى "ثورة الاتصال وحزب الفايسبوك" والفجوة الرقمية التي كشفت عنها تلك الثورة. ولعل من أبرز ما جاء في هذا الكتاب الذي قال أبو جرة أنه انتهى من تأليفه في 14 فبراير أي بعد فرار بن علي بشهر واحد، الأسباب الثمانية لما حصل في تونس ومنها تحول هذا البلد إلى منتجع سياحي جذاب للأجانب واستئثار المقربين بالسلطة والثروة، واتساع دوائر الفساد وشيوع أخباره في كتاب «حاكمة قرطاج» وما تسرب في موقع ويكيليكس وما جاء في موقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك، إلى جانب تحول الحزب الحاكم إلى دولة تهمش كل من ليس في الحزب وانتشار الجهوية والمحسوبية إضافة إلى ميلاد جيل جديد يتواصل مع العالم الخارجي عبر شبكة الانترنت والفايسبوك (3).

رواية الثورة التونسية :

لعل أكثر الكتب التي حققت سبقا في المعالجة التأريخية للثّورة التّونسيّة هي كتاب «رواية الثّورة التّونسيّة» للدّكتور نزار شقرون، . الذي يقدّم شذرات من أيّام الثّورة التّونسيّة متتبّعا أهمّ منعطفاتها وأحداثها ومحترقا بدقّات تسارعها، ويرصد من خلال «رؤية وقائعيّة» المسار الثّوري المبهر الذي جعل من الثّورة التّونسيّة نموذجيّة وخارج مصنّفات تاريخ الثّورات. إنّها ثورة حداثيّة تشعّ على المنطقة العربيّة وتعيد للشّعوب العربيّة ثقتها في إرادتها وفي بناء دول ديمقراطيّة تحترم قيم المواطنة وتقطع مع منطق الرّعيّة. ويُدوّن الكتاب لتجربة صهر الكتابة في فرن الحدث الثّوري، حيث يجد القارئ نفسه في لهيب الثّورة كأنّما يعيشها ويشارك فيها وهو يتلظّى بشذراتها. فقد وظّف الكاتب حرفيّته الشّعريّة والسّرديّة ليحقّق مقاربة إبداعيّة للوقائع السّياسيّة، فكأنّ الكتاب «رواية» لشذرات الثّورة فهو لا يخلو من تقنيات السّرد ومن أفق اللّغة الشّعريّة لتلتقي حداثة الثّورة بحداثة الكتابة (4).

ثـورة تـونـس ثـورة عربيـة :

ينقل الصحفي الفرنسي بيار بيشو في كتابه الصادر باللغة الفرنسية «ثورة تونس ثورة عربية» مسار الثورة ويؤرخ لها في منهج كرونولوجي متأملا في أبعادها بمساعدة كل من الأستاذة راضية نصراوي المحامية والحقوقية والباحث التونسي صابر المنصوري (5).

رئيس مـا بعد الثـورة يكتب عن الثـورة :

الدكتور المنصف المرزوقي الحقوقي والسياسي التونسي والذي صار رئيسا للبلاد بعد الثورة كتب هو

أيضا عن الثورة راصدا زمن الدكتاتوريات ومحللا أطوار العمل الثوري في كتابه «إنها الثورة يا مولاي» الذي تحدث فيه عن المقاومة المدنية وأن لكل ثورة ثمنا باهظا، وأن الثوار ليسوا من يجنون ثمار الثورة، وأنه لابد أحيانا من زمن طويل حتى تحقق الثورة أهدافها. وما من ثورة تقوم إلا وتقابلها ثورة مضادة (6).

الأستــاذ زاد..(z) :

(z) هو الاسم الحركي للمعارض التونسي صاحب مدونة (Débat Tunisie) مدون ورسام كاريكاتير تونسي يمضي أعماله بالحرف اللاتيني (z) والذي رسم على مكتب بن علي في ديسمبر 2011 كلمة ديقاج التي ستصبح أهم شعارات الثورة التونسية هذه الرسوم وغيرها من المقالات جمعها الأستاذ (z) في كتاب باللغة الفرنسية بعنوان «الثورة من السنوات البنفسجية إلى الهروب من قرطاج».

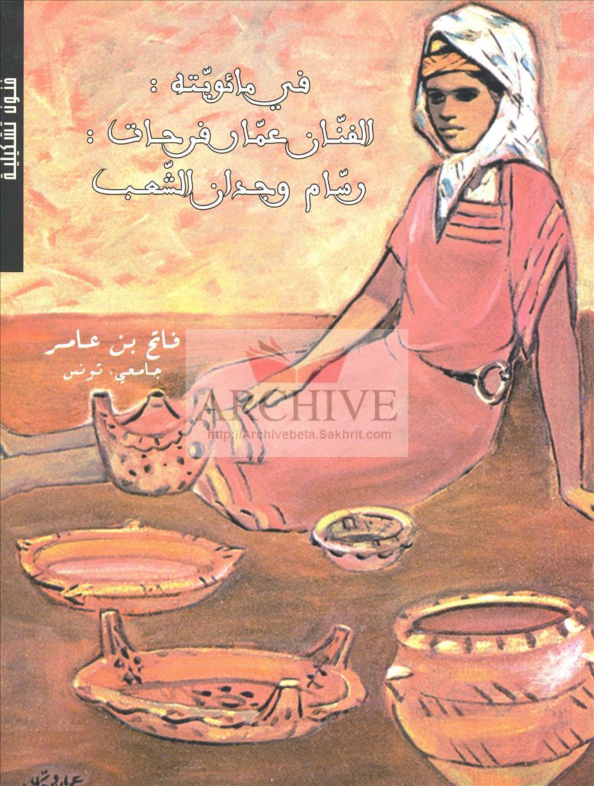
رسائل من وإلى...

إلى القادة العرب : ندعوكم إلى إتباع أسلوب الانقلاب الفكري بما يتوافق وتطلعات الشعوب قبل قيام الشعوب بالتغيير الاجباري تلك الرسالة التي ختم بها الباحثان الأردنيان مالك البزيرات واحمد الختاتنة كتابهما «الثورة التونسية رسائل من إلى. . .» والذي أعطى تصورا لمشاهد مستقاة من الحالة التونسية تجيب عن عدة تساؤلات تتضمن دوافع الثورة وخاصة إمكانية أن تكون نموذجا لغيرها من الحالات العربية في المنطقة.

لعل من الصعب الإلمام بجميع ما كتب عن الثورة من كتب ومقالات أو ما أفرزته من إبداعات سمعية بصرية أو مسرحية أو فنية فما أثبتناه هنا لم يكن بالشيء الكثير مقارنة بما صدر وسيصدر في القادمات من الأيام وقد أغفلنا جملة من الكتب سنذكرها تباعا منها كتاب منصور حمادي «عربة خضار تسقط أعتى دكتاتور» و«ثورة مواطنة» لسعاد سلامي و«حريق القصر» للطفي بن شرود ومقالات المؤرخ عدنان منصر والتي جمعها في كتاب «موسم الهجرة إلى الكرامة» وكتاب «ثورة البوعزيزي وجيل الفايسبوك» الذي حلل دور الشبكات الاجتماعية وتحديها لمقص الرقيب وختامها شعرا بديوان الشاعر التونسي عبد اللطيف عثماني الذي تغني بالثورة في أربعة عشر قصيدة ضمنها في ديوانه «14 قصيدة عن الثورة».

المصادر والمراجع

1) عبد الرزاق بوكبة :أول كتاب جزائري عن الثورة التونسية – الجزيرة نت 20سبتمبر 2011
2) عمر كوش :عرض كتاب سقوط الدولة البوليسية في تونس- الجزيرة نت 16أفريل 2011
3) أنظمة في «وجه الإعصار». . كتاب جديد يتناول إرهاصات الثورة التونسية – موقع الإذاعة الجزائرية www.radioalgerie.dz
4) الدّكتور نزار شقرون يصدر: رواية الثّورة التّونسيّة- مدونة «مرافئ» الثقافية 03 أفريل 2011 salahsouissi.maktoobblog.com
5) أول كتاب عن الثورة التونسية يصدر بباريس – البوابة الالكترونية تونس اليوم 4 أفريل 2011-12-22
6) الحبيب لسود :المنصف المرزوقي يرصد زمن الدكتاتوريات في إنها الثورة يامولاي 446 صحيفة البيان الإماراتية البوابة الالكترونية 12 نوفمبر2011.


فنون تشكيلية
في مائويّته :
الفنّان عمّار فرحات :
رسّام وجدان الشّعب
فاتح بن عامر
جامعي، تونس



عمّار فرحات في ورشته

«كانت سنة 1935 في حياتي نقطة نور أقسمت أن أكون رساما، رساما حقيقيا، رساما لا غير، كنت حائرا جدا في أمري كنت أحس أشياء غامضة في صدري لا أقدر على التعبير عنها. كنت قلقا مضطربا، فزعا كنت أريد أن أتنفس...أخيرا اشتريت صندوقا من الألوان. وكان لي الشرف بأن أحمله معي دائما. وعدت نفسي وعدا قاطعا بأن أكون جديرا بفن الرسم طاهرا من جميع الأدران طوال حياتي محترما الفن حتى مماتي...» (1).

عمّار فرحات

بانقضاء سنة 2011 يكون قد مضى على مولد الفنّان التّشكيلي التّونسي عمّار فرحات مائة سنة ومثله مثل بقيّة المبدعين التّونسيّين له علينا الحق في تكريمه والاحتفاء بمئويته، الّتي وإن لم تعلن رسميّا تظلّ ممكنة خاصّة إذا ما تنبّهنا إلى أهميّة استعادة عمّار فرحات في هذا الزّمن بالذّات، أي زمن الثّورة وما بعدها. عمّار فرحات ليس رجل ثقافة عاديّا أو كائنا ثقافيّا موهوبا فقط، عمّار فرحات شخصيّة فذّة قذفت بنفسها إلى ممارسة فنّ من أهم الفنون الّتي تسم الشّعوب بالحداثة وبالفكر وهو فنّ الرّسم. فنّ الرّسم الّذي ليس من السّهل على رجل أمّي يعيش الفقر والخصاصة ويعول إخوته أن ينخرط فيه وينجح في الوصول بتجربته التّشكيليّة إلى صياغة شخصيّة ثقافيّة فذّة

لا تقلّ أهمّية عن شخصيّة محمود المسعدي وأبي القاسم الشّابي في الأدب أو علي الرّياحي في الموسيقى.

يقول الرّاحل محمود التّونسي عن عمّار فرحات: «إن عمار فرحات رائد من رواد الحركة الفنية التشكيلية في تونس. إذا كنت أمام عمل من أعماله فإنك أمام مشهد ناطق بجانب من الواقع العربي، واقع عربي تونسي تتحسسه العين، وكأنها تتحسس الحلم أو الذكرى، وتتحرك الذاكرة البصرية لتفتح خباياها... إن عمار فرحات يحتل اليوم مكانا متميزا في صلب الحركة الفنية التونسية، وإنه ليس من السهل أن يكون الإنسان رساما في تونس قبل أربعين سنة وحتى اليوم، خاصة إذا كان الرسام قادما إلى دنيا الثقافة من وسط شعبي ليغامر بممارسة عمل غريب عن تقاليد وسطه الاجتماعي» (2).

كيف يمكن أن نفسّر إصرار عمّار فرحات، الرّجل الأمّي البسيط، على أن يكون رسّاما في مجتمع ما زال يرزح تحت وطأة الاستعمار، وكيف يتسنّى لنا أن ننصف رجلا منح الكثير من اللّوحات والمجهودات للفنون التّشكيليّة بكلّ تلقائيّة وتضحية ؟ بل، كيف يمكن أن نقدّم شيئا ولو رمزيّا لروح هذا الفنّان الفذّ ؟ وماذا فعلنا لهذا الرّسام كي يكون معروفا محلّيا وحتّى يكون مرجعا لشبابنا لا للتأثّر به، لأنّ الفنّ يقوم دائما على التّجاوز، لكن وعلى الأقلّ لمعرفته كما هو بصدد معرفة الشّابي والمسعدي وغيرهما من الرّموز الثّقافيّة، على حدّ تعبير الأستاذ الدّكتور الحبيب بيدة (3).

1 - عمّار فرحات

ولد عمّار فرحات بمدينة باجة بالشّمال الغربي للجمهوريّة التّونسيّة سنة 1911 ثمّ ارتحل مع عائلته إلى العاصمة تونس سنة 1918 وانتهى إلى الاستقرار بحي باب سعدون بالمدينة العتيقة. هو فنّان عصامي كوّن نفسه بنفسه في الشّوارع التّونسيّة. وزاول عددا من المهن، اشتغل بائع فواكه ثم بائعا متجوّلا، فعاملا بمصنع للتبغ وبمعمل للعجين وبمخبزة ليليّة. كما عرف بميله لرياضتي العدو الرّيفي والملاكمة.



عبد العزيز القرجي ثمّ عمّار والزّبير التّركي وبيار بوشارل بستوكهولم

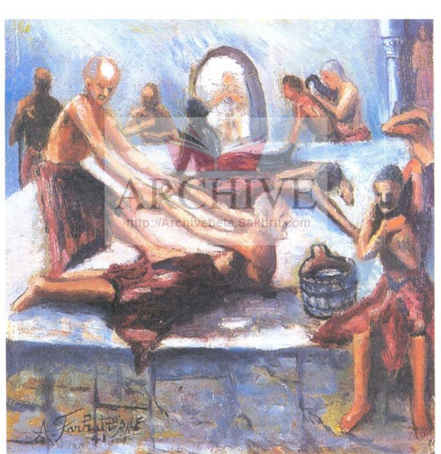


عمّار والزّبير التّركي ومحمود المسعدي سنة 1975

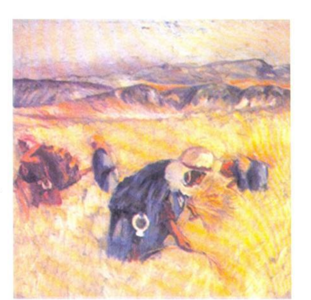
اكتشف الفتى الشّاب في سنّ الخامسة عشر مواهبه في الرّسم فقام بإنجاز رسوم شخصيّة لعدد من المشاهير بواسطة الفحم، ثمّ اشترى أولى علب الرّسم الزّيتي في سنّ الخامسة والعشرين. هذا ما يعني أنّه عانى من الفقر والخصاصة ومن قلّة ذات اليد لتمويل مشروعه كفنّان ينتمي للفئة الشّعبيّة من الأهليين التّونسيّين. ومنذ ذلك الحين، يستلهم عمّار مواهبه الفطريّة ويرسم المشاهد الحياتيّة لعامّة المواطنين من النّاس في أسلوب بسيط ذي تعبير عاطفيّ. وفي سنة 1937 يشارك في الصّالون التّونسي للرّسم أين تنبّه إليه «جاك روفولت» و«ألكسندر فيشياي». أقام عمّار أوّل معرض شخصيّ برواق جريدة «لوبوتي ماتان» سنة 1938 أمّا أول أكبر معرض شخصي فيعود إلى سنة 1940 وهي سنة تعميد شخصيّته الفنّية. تحصّل عمّار فرحات على الجائزة الكبرى للفنّ التّونسي الشّاب سنة 1949 في الصّالون التّونسي وكان مقدارها مائة ألف فرنك فرنسي ورحلة إلى باريس. وقد جاب بين سنة 1940 و1960 كلاًّ من باريس وروما والسّويد والإتّحاد السّوفياتي وتعلّم الرّسم الكلاسيكي والحديث.

لمّا اندلعت الحرب العالميّة الثّانية كان الرّسام الشّاب يعيش بباريس من أجل إقامة معرض، فيضطرّ للعودة إلى تونس في الأثناء، ويستقرّ بالوطن القبلي، أين يواصل رسم مشاهد الاحتفالات والأفراح ومراسم الأحزان في التّقاليد التّونسيّة. وتستمرّ نشاطاته بعد الحرب ليقدّم رسوم عدد من مشاهير السّينما والغناء وبعضا من المواضيع

الشّعبيّة. يبحث عمّار في ملامح هذه الفئة المسحوقة عن عمق الحياة وجوهرها في رضاهم بحياتهم وقناعتهم بها، في اتّجاه مغاير لما يقوم به الفنّانون الاستشراقيون الّذين يبرزون البعد البائس للشّعب ويركّزون على الأوضاع المزريّة المتّصلة بالجهل. انتمي عمّار إلى مجموعة العشرة منذ سنة 1947، ثم أصبح عضوا من أعضاء مدرسة تونس إلى أن توفي سنة 1987. له عديد من الأعمال النفّية على ملك الدّولة والأشخاص، كما أنجز جداريّات عديدة بمواقع عموميّة. تعدّ لوحاته الموزّعة دون تأريخ أو سجّلات من أغلى الأعمال الفنّية في تونس، لذلك أثيرت عديد الإشكالات حول التّجارة فيها وحول تقليدها للتّكسّب منها. أصدرت الشّركة التّونسيّة للبنك كتابا ملوّنا حول تجربته الفنّية سنة 1984 بتقديم مشترك بين عز الدّين المدني بالعربيّة وصوفيّة القلي بالفرنسيّة تحت عنوان «عمار فرحات وإنتاجه».



حمّام الرّجال، زيت على قماش، 25,5 x 24 سم، 1941.



عاملات الحصاد،
زيت على قماش، 1941

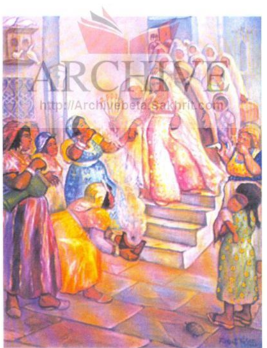
2 ـ مواضيع الرّسم لدى عمّار فرحات وأهمّ فترات تجربته

رسم عمّار فرحات الشّخصيّات الفنّيّة لزمنه حبّا فيها وتجريبا للرّسم ثم مضى إلى رسم المجتمع التّونسي بجميع فئاته وفي جميع أحواله وقدّم صورة صادقة عن أحوال الفئات الكادحة ولسان حاله يقول بأنّه إنّما مرّ من هذا الباب ليستقرّ فنّانا في نهاية المطاف. فقدّم مواضيع عدّة في أعمال عديدة وفريدة، الأعراس والحفلات من ختان إلى حنّاء إلى اسطمبالي إلى خرجة الأولياء الصّالحين وحفلات الختان والحفلات العقائدية والأحداث السياسية كالمقاومة والمهن ومشاهد مختلفة إلى غير ذلك. ...كما قدّم اللّقاءات الاجتماعية في الأسواق والبيوت والمقاهي والحقول. رسم عمّار الفلاّحين والفلاّحات المنتمين إلى بيئته الأمّ والعمّال والباعة المتجوّلين والزّنوج والموسيقيّين المنتمين إلى جواره الاجتماعي والشّركاء في الوضع والأحلام وقدّم المرأة التّونسيّة من الحقل إلى الشّارع إلى البيت إلى الحمّام، المرأة الأيقونة المليئة بالدّلالات والمعاني، الّتي يمكن أن نستمدّها من الأمومة والاحتضان والعطاء والسّخاء الفيّاض تماما مثلما هي الأرض. ورسم الخرفان والسّلاحف والحيوانات الأهليّة كالطّيور والمناظر الطّبيعيّة والطّبيعة الصّامتة أيضا. وهي مواضيع تفنّن في استنباط مقوّماتها من علاقته المباشرة والبسيطة بالمواطن التّونسي.

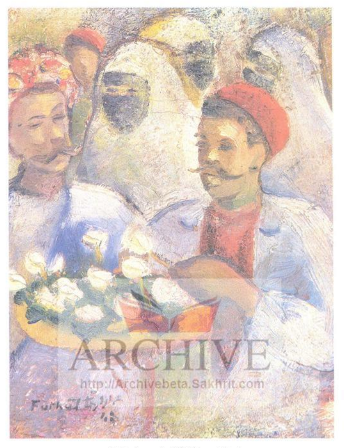
تنتمي جلّ أعماله الفنّيّة، إن لم نقل جميعها انتماء حقيقيّا ومباشرا إلى الواقع التّونسي، ذلك لأنّ علاقة عمّار فرحات بمحيطه الاجتماعي كانت بمثابة المحرار الرّئيسيّ والمقوّم الأساسيّ في اختياره للمواضيع الّتي يقوم برسمها. ولعلّ لاشتغاله عاملا بالمخبزة أو ببيع الغلال أو لممارسته مهنة (بيّاع السّجائر) أو البرانسي دورا كبيرا في تأطير إبصاره وبصيرته في اتّجاه مواضيع مستمدّة من الحياة اليوميّة أو من الشّارع، فبائع الأسطل وبائع الياسمين والزّنوج وغيرهم من الكادحين لم يكونوا بعيدين عن وجدان الفنّان ولا عن بصيرته، ذلك أنّهم يكوّنون النّواة الأولى لعلاقات الرّسام بالبيئة والمحيط الإنساني الّذي عاش فيه، على أنّ الغابة والحقل والفلاحة هي البيئة الرّئيسيّة الّتي نما فيها عمّار في المجتمع التّونسي الفلاحي لبدايات

القرن العشرين. وتعكس أعمال عمّار فرحات بعدا حميميّا للعلاقة بهذا الواقع الاجتماعي، الّذي وإن كان يشكو من الظّلم والتّهميش وتسلّط المستعمر بقوّته، فهو يرنو إلى تحقيق أحلامه بعيش كريم ملؤه الحرّية والعدل.

برهن عمّار فرحات باختياره لهذه المواضيع على أنّ الكائن البشريّ امرأة ورجلا هو أهمّ مكسب وأهمّ ما يمكن أن يقدّم رسما يختصّ في توصيف العلاقة القويّة بين المرأة والرّجل بوصفهما مادّة رئيسيّة في أعماله على حدّ تعبير صوفيّة القلّي في تقديمها للكتاب الخاصّ بعمّار فرحات. إنّ ثنائي المرأة والرّجل عند عمّار جوهر الحياة وعمادها، المرأة الشّامخة والعنيدة، القويّة الجميلة والرّقيقة والمحميّة والمسؤولة، أمّا الرّجل، فهو الّذي يصارع الزّمن بغلظة ليّنة وبخشونة سلسة من أجل العيش. لم يكن الرّجل في رسومات عمّار أبيض الملامح والبشرة، بلدي أو ريفيّ فقط، لقد كانت للزّنوج في رسوم عمّار النّصيب الأوفر من الحضور في تجربة فنّان تونسيّ، إذ يمنحهم حضورا هامّا ويحيطهم بعناية فائقة أو بهالة مميّزة لا يمكن لأيّ دارس لفنّ عمّار أو للفنون التّشكيليّة التّونسيّة أن يغفلها. لقد تميّز عمّار بتلقائيّة في التّعاطي مع المواضيع المحليّة الّتي شحنها بجماليّة قوامها البساطة والصّدق في النّظرة التّشكيليّة في أسلوب تشكيلي حافل ومحتفل ومليء بالحيويّة والشّاعريّة نابعة عن تدفّق الحرارة الإنسانيّة من روح وذات الفنّان ومن روح الشّعب نفسه، لذلك ليس غريبا أن يُطلق عليه نعت فنّان الشّعب. ونجد في قول الفنّان التّشكيلي والقاصّ الرّاحل محمود التّونسي في مواضيع عمّار فرحات خير دليل على هذا العالم الإنساني المحلّي الّذي يقدّمه الفنّان بشحنة من الصّدق النّادر (4).



العروس، زيت على قماش، 1946



بائع الياسمين 1948. زيت على قماش.

يمكننا أن نقسّم مسيرة عمار فرحات التشكيلية إلى فترتين رئيسيّتين، رغم أنّ الملاحظة الهامّة هو أنّ المواضيع الّتي رسمها عمّار لم تتغيّر، بل المتغيّر الجوهري هو تقنيات الفنّان وأسلوبه الّذي تناوله جلّ المهتمّين بتعبيره التّشكيلي. ويمكن القول إنّ المتغيّرات الاسلوبيّة لدى عمّار فرحات كانت وليدة تنقّلاته ورحلاته واكتشافاته العمليّة قبل الاستقلال خاصّة.

1ـ فترة أولى وتمتدّ :

من سنة 1938 تاريخ أوّل معرض شخصيّ لعمّار ببهو جريدة لوبوتي ماتان إلى سنة 1949 تاريخ حصوله على الجائزة وهي منحة السّفر إلى الخارج. هي فترة مرتبطة بسيطرة الاستعمار وبالقضايا العاجلة للمجتمع التّونسي وبتأسيس جماعة الأربعة المتوسّعة إلى العشرة ثمّ إلى تكوّن مدرسة تونس الّتي انتمى عمّار إليها وهي فترة تتّسم بتحسّس المسار وبتأكيد شخصيّة الفنّان ونموّها.

2 – الفترة الثانية :

من سنة 1950 إلى سنة 1987 وقد رسم فيها نفس المواضيع ولكن بمقاربة فنّية وتشكيليّة تركيبيّة تقنيّة ما فتئت تتطوّر بتطوّر الفنّان ونضجه المتواصل.

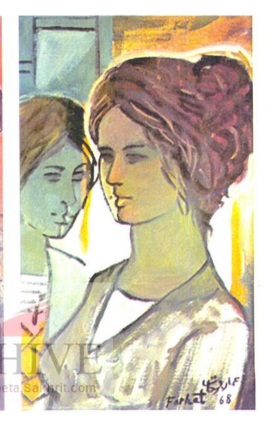
ليس في هذا التّقسيم الزّمني لمسيرة عمّار فرحات غير بعدين رئيسيّين أردنا من خلالهما توضيح ما طرأ على عموم تجربته من متغيّرات هي تبدو للوهلة الأولى تقنيّة وأسلوبيّة. ولكن هذه المتغيّرات هي الأخرى من المحدّدات الجوهريّة في نضج تجربة الفنّان وفي تملّكه لرؤيته التّشكيليّة، إذ مارس عمّار فرحات الرّسم التّكعيبي أو جرّب الأسلوب التّكعيبي إعجابا بالثّنائي براك وبيكاسّو ولم يواصل فيه لأنّ عددا من أصدقائه قد أشاروا إلى أنّها لا تحمل بصماته الشّخصيّة (5). يكمن البعد الأول في ما يتضمّنه من تأريخ لشخصيّة عمّار فرحات، حيث أنّه بقي على فطرته وعلى قناعاته التّشكيليّة إلى حدود رحلته إلى السّويد سنة 1949 وهو عنصر هام في فنّه أما البعد الثاني فيكمن في الفوارق الهامّة بين أسلوبه قبل 1950 وبعده خاصّة في تأطير الشّخصيّات والمشاهد وفي تحرير الألوان من أبعاد التّدرّجات اللّونيّة والضّوئيّة إلى التّسطيح اللّوني الحرّ والمباشر ولهذا دلالات كبيرة في قراءة أعمال فرحات من الفطريّة الطّريفة المطبوعة بالسّذاجة الصّادقة والمعبّرة (السّذاجة لا تعني بعدا سلبيّا) إلى الاحترافية المطبوعة بشخصيّة تشكيليّة نحتت بعدها الميثيولوجي في الرّسم التّونسي الحديث والمعاصر.



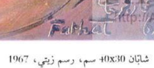




الفصول الأربعة زيت على قماش، الأولى يمينا سنة 1959 والثّانية (163 x 63 سم)، مجموعة الوزارة الأولى سنة 1963، والثّالثة والرابعة سنة 1963، (155 x 64) سم بالمتحف الوطني بباردو.



فتاتان: رسم زيتي، 27x20، 1968

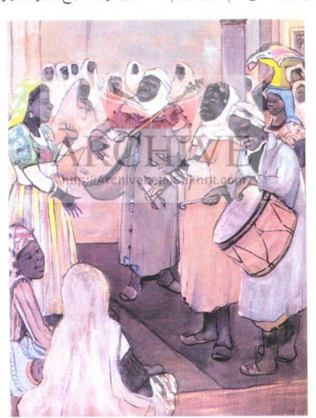


شابّان 40x30 سم، رسم زيتي، 1967

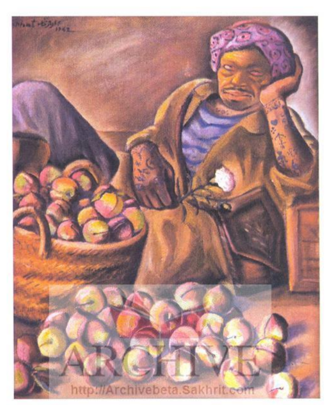
تشير الفترة الأولى فترة «بداية المغامرة والدّخول إلى عالم الفنون التّشكيليّة». وهي مرحلة تتّسم بالرّغبة الجامحة في استكشاف الوسائل التّشكيليّة والتّقنيات التي سعى الفنان إلى امتلاكها كالأدوات والموادّ اللّونية والأسلوب. فترة صعبة بالنّسبة إلى عمّار فرحات لما فيها من تعب ومن تضحية في سبيل الانتماء إلى الحقل التّشكيلي، إذ يقول «أقسمت أن أكون رساما، رساما حقيقيا، رساما لا غير». وأن يكون عمّار رسّاما مثلما أقسم، فإنّ ذلك يتطلّب طاقة خارقة للعادة بالنّسبة إلى أحد أبناء الطّبقة المعدمة بتونس في بدايات القرن العشرين. إنّه وببساطة يتطلّب جهدا خرافيا خاصّة في مستوى الرّسم لأنّ كلّ معطياته مرتبطة بالحداثة وبالاستعمار في نفس الوقت. أمّا الفترة الثانية فتشير إلى ظهور وبروز شخصيّة عمّار فرحات في كنف النضج الفنّي وهي تحتوي على مواقفه وعمق تجربته وتعكس أسلوبه وتطوّره خاصة في رؤية الأشياء ومعالجتها تشكيليّا، إذ تخلّص أسلوب عمّار رويدا رويدا من المؤثّرات والمرجعيّات وتمكن بلمساته العريضة وبتشخيصه الاختزالي والمبسط من إرساء أسلوب وطابع شخصيّ يعرف به عمّار.

3 – الجوانب الأسلوبيّة لرسوم عمّار فرحات

من السّهل على المرء مهتمّا بالفنون التّشكيليّة أو عاديا أن يتعرّف على عمل عمّار فرحات لأنّها أعمال تعكس الخصوصيات التّشكيليّة والفنية بأسلوب متميز، حيث ورغم ما تمثله اللّوحة الواحدة وبمفردها من عالم خاصّ مختلف ومستقل عن الآخر تظلّ مشحونة برؤية خاصة ومتميزة، ومعبرة على لحظة إحساس صادقة دفعت الفنّان إلى ترجمتها تشكيليّا، ويقول عمار فرحات في هذا الإطار: «كل فنان يهب عالمه، طبيعته، أحاسيسه لعمله الفنّي، لتحتوي كل فترة زمنية على أهم فنانيها وأهم رسومها» (6). ولعمار فرحات أسلوب خاصّ في خلق الأطر التّشكيليّة اللّونيّة الحرّة والبعيدة عن الواقع المرئيّ. وهو أسلوب مستمدّ من الرّؤية الذّاتيّة للواقع كمصدر إلهام مرجعيّ وأساسيّ لا حياد عنه. وتخلف الأطر التّشكيليّة الّتي تترجم أحاسيس الفنّان من خلال وعيه واستبطانه للبعد الجوهريّ للنّماذج البشريّة الّتي يرسمها. إنّ عمّار فرحات يخرجه النّماذج البشريّة تشكيليّا ساحبا إيّاها من الحضور الواقعي إلى مجال التّمثّل التّشكيلي بوساطة الألوان والأشكال والأضواء الّتي لها سحرها الخاصّ متى أمعن فيها الفنّان ووظّفها. وهذا ما يدفع للقول بأنّ عمّار فرحات يمنح شخوصه ولوحاته بعدا من الحضور



اسطمبالي، زيت على قماش، 125 x 75سم، سنة 1973.



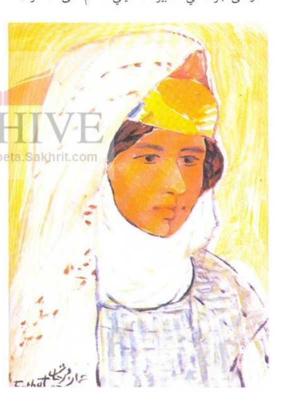
بائع الخوخ، زيت على قماش، 59 x 72سم، سنة 1942.

التّشكيلي المميّز من خلال توفيقه بين المواضيع والتّقنيات، إذ يقوم باختزان الشّخصيّات واستبطانها بإدراكه وبطريقته أثناء اللّقاء بها ويرسم أعماله في ورشته دون الالتجاء إلى الموديل الأمر الّذي أعطاه بعدا من التّحرّر ومن التّجديد في أعماله. ولا يغيب عنّا كيف تدرّج عمّار من لوحة ثخينة كثيفة وسميكة قماشها خيش ومادّتها ألوان زيتيّة، إمّا معجّنة أو متدرّجة إلى لوحة بها أبعاد من اللّطافة مضاءة مهوّاة وشاعريّة، دون أن يضيع طابعه الخاصّ المرتبط بالفئات الشّعبيّة من المواطنين الّذين عمل جاهدا على السّموّ بهم من خلال رفعة منزلتهم ولسان حاله كما ارتباط الفنّان كوربيه بالمرجع الواقعي في لوحاته. ويبدو عمّار فرحات مؤمنا بأصوله الرّيفيّة والشّعبيّة ومتمسّكا بها. ورغم أنّه عاش بتونس العاصمة وعاصر تطوّر الحياة بحاضرته إلا أنّه كان حديث المقاربة أصيل الموضوع والأحاسيس، إذ تمثّل التّقنيات الغربيّة للّوحة، وظلّ وفيّا لروح الشّعب الّذي ينتمي إليه.

لم تتغيّر مواصفات التناول التّشكيلي عند عمّار فحسب بل تغيّرت وجهة النّظر والأطر التّشكيليّة. وقد كانت لوحاته الأولى تقدّم مشهدا كاملا إلى لوحات تقترب الرّؤية فيها كثيرا من الأشخاص أو بالأحرى تقرّب الأشخاص في ثنائيّات أو ثلاثيّات أو مفرد من النّماذج البشريّة الّتي تكون إمّا مقابلة أو موجّهة لبعضها البعض

سواء كاملة الحضور كجسد ونصفيّة التّجسيم. ويتّضح لنا أنّه كمن يحاول التّأطير وإعادة التأطير كعمليّات يمارسها على شخوص لوحته ومواضع أشخاصه مع الإعتماد على التّنويع الإيقاعيّ الخاصّ به. فنشعر وكأنّ الأشخاص الّتي كان عمّار يرسمها مجموعة تأتي إلى سطح اللّوحة فتلتحم بالمبصر فتتكون بينهما رابطة قويّة تساهم فيها معطيات تشكيليّة هي بمثابة التهيئة الخاصّة، المتميّزة بالبساطة وبالتأليف اللّوني المتماسك (7).

تترجم الاختيارات التّركيبيّة واللّونيّة للرّسام حسّا فنّيا رفيعا وذكيّا برهن على طاقات عمّار فرحات الإبداعيّة وعلى جرأته في التّعبير التّشكيلي القائم على الاختزال



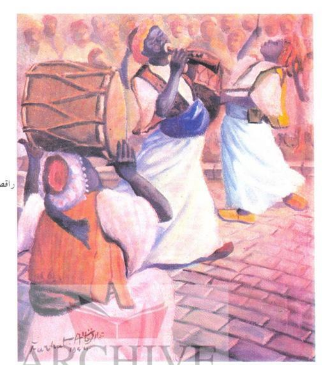
بدويّة، زيت على قماش، 25,5 x 43 سم، سنة 1983

والتّبسيط. إنّه يوظّف فضاءات محايدة ويستعمل تباينات لونيّة صارخة في نوع من اللّمسات الحرّة والمتمرّدة على الأسلوب التّشكيلي «المحلّي» والأجنبي. بهذا يتحرّر عمّار فرحات من سلطة النّموذج الّذي يمكن أن يكون الفنّان الايطالي الأصل «موزاس ليفي»، أحد مؤسّسي مدرسة تونس، أو «عبد الكريم جوسّو» أو غيرهما من الفنّانين الّذين عايشوه وكانوا رسامين للمشهد التّونسي كيحيى التّركي. وهو ما يدلّ عل قراءة عميقة لأعمال رسّامي بداية القرن العشرين كـ «بول غوغان» رائد التّسطيح اللّوني و«فان غوغ» وفنّانين آخرين مثل «موريس دنيس»، كما يدلّ على استفادة من السّفرات والزّيارات الّتي قام بها الرّاحل إلى المتاحف والورشات.

أدرك فرحات عمّار نضجا فنّيا لافتا للانتباه وذلك عندما أصبحت لوحته أكثر التصاقا بنماذجه البشريّة من جهة وبمشاكل الفنون التّشكيليّة من الجهة الأخرى. ولّما صار بياض اللّوحة عنصرا هامّا من عناصر التّكوين والتّلوين في لوحة عمّار فرحات اتّضح أنّ الفنّان لم يعد يسعى إلى ملء المساحات وإلى ربط العناصر التّشكيليّة بمتانة الاصطناع، فآل البياض إلى عنصر ربط بين العناصر التّشكيليّة، يفصل بين الكتل الملوّنة والعناصر الصّوريّة الّتي يوزّعها عمّار على لوحته.

وقد أضحت العناصر التّشكيليّة اللّونيّة تصنع واقع اللّوحة دون أن تنضبط إلى عالم الواقع ومرجعيّاته، بل تنضبط لاختيارات الفنّان اللّونيّة والجماليّة ولمساته المتنوّعة في مدّ الألوان. بذلك تحوّل الواقع من وضع الاختيار التّمثيلي لدى عمّار فرحات إلى مرتبة المنطلق الرّمزي والحياتي للتّفاعل الفنّي التّشكيلي من خلال اختيارات لونيّة استثنائيّة، يكون فيها للألوان المتناسقة بالتّجانس في إضاءات مختلفة دور التّعبير عن ذكاء حسّي في التّعامل اللّوني.

لم تعد مسألة تنظيم السّطوح الملوّنة تعيق الفنّان، بل ساهمت تقنية التأطير وإعادة التأطير تخدم حضور المساحات الكبرى أمام الفنّان الّذي وجد ضالّته في اللّون فأصبح يضع اللّمسات فوق أشكاله الآدميّة والمساحيّة المكوّنة



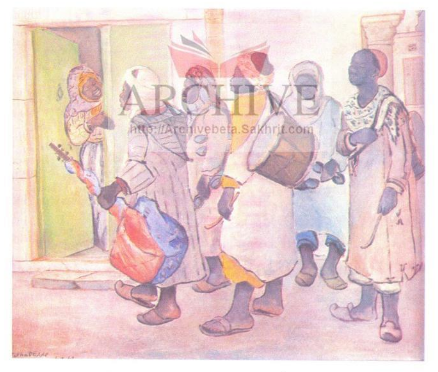
راقصون من قرقنة، زيت على قماش، 31 x 40 سم، سنة 1944.

لعمار اللّوحة منوّعا بين اللّمسة واللّمسة وبين التّسطيح الكثيف واللّطافة المتأتيّة من كثافة الإضاءة وتوزّعها سواء على الوجوه أو على الجدران أو في خلفيّة اللّوحات. وقد أثبتت المرحلة الأخيرة من حياته بعد سنة 1983 أنّ عمّار قد بلغ من القدرة على الاستيعاب والاختزال الّذي جعله يقلّل من العناصر القرافيكيّة والزّخرفيّة ويخلّص لوحته من كثرة التّفصيل وسيطرتها ويسمح للمساحات الأحاديّة اللّون بأن تشكّل لازمة من ثوابت عمله. وهي من علامات الصّفاء والنّقاء التّشكيلي الّذي تمكّن منه الفنّان في مسيرته التّشكيليّة كتمكّنه من بناء علاقة تلازميّة هامّة بينه وبين جمهور فنّه وبين مرجعيّة الواقع وواقع التّشكيل أو بالأحرى جماليّة الرّوح الّتي استلهمها من صفاء ذاته وصفاء الذّات المتلقّية. وهذا ما جعله يبني بينه وبين جمهوره وصلا قوامه التلقائيّة الخالصة الّتي وسمت شخصيّته وعصاميّته وكذلك روحنته للرّسم دون تقديس أو تدنيس في ظلّ صراحة طبيعيّة لا اصطناع فيها ولا كياسة.

3 – لماذا نستعيد عمّار فرحات :

يعدّ عمّار فرحات فنّانا تونسيّا استثنائيّا أو شخصيّة فذّة مثلما كتب علي اللّواتي، بشخصيّته البسيطة ذات الأصل الباجي (نسبة إلى ولاية باجة بالشّمال الغربي)، إذ تتميّز شخصيّته بعديد المزايا الّتي لها علاقة وثيقة بيتمه وبطفولته الشّاقّة وبقربه من فئة الكادحين وهو أحد العضوين المنتمين إلى جماعة مدرسة تونس الّذين ليس لهما أصول «بلديّة» أو أوروبيّة (8). ليس في ذلك حرج لأسباب يطول شرحها، ولكن أين تكمن أهمّة عمّار فرحات؟ هل في بساطته أم في أسلوبه أم في عفويته؟ لا شكّ أنّ للعفويّة أو البعد الفطري الّذي

لازم عمّار وطبع شخصيّته أبعاد هامّة. وبإمكاننا القول إنّ هذا الفنّان وباقترابه من هموم شعبه وببحثه عن ترجمة صادقة لأبعاد المواطنة توصّل إلى مدّ جسور قويّة بين الفنّ والمجتمع، بين الفنّان ذاته والمجتمع. وهي جسور تصعب على عديد من فنّاني اليوم، ذلك أنّ عمّار نسج ومن خلال بساطته وقدرته على التّخيّل نوعا من المطابقة بالانزياح بين الصّورة الفنّيّة وصورة المجتمع وبين أحلامه وصبوته وبين أحلام نظرائه من الشّرائح الاجتماعية. لقد زاوجت القدرة التّخيّليّة لدى عمّار بين الفنّ كمطلب رئيسي لدى الفنّان وبين الحياة في عمقها الممتدّ من الطّبقات الأكثر تعبا في السّياق الاجتماعي إلى لسّياق التّشكيلي الجمالي. لقد التزم عمّار بمواضيعه التزاما لا محيد عنه لكنّه وفي نفس الوقت طوّر في طرحه التّشكيلي فأسطر للشّعب وجهين هما شخصيّته ومرجعيّته وأظهر أنّ العفويّة سبيل للتّخلّص من سيطرة الأكاديميّة ودعواها للإتقان التّقني. وحقّق بذلك عمقا في الإدراك وبساطة في التّعبير وسلاسة في العدول عن الواقعيّة نحو تشكيليّة متحرّرة كتحرّر صاحبها من المركّبات ولا أدلّ على ذلك غير قوله إجابة عن السّؤال التّالي: زرت موطن الفن إذن..؟ قائلا: «تعني باريس «مونمارتر» لم أتعلم شيئا يذكر كنت غريبا وسط جمع من الرسامين يمارسون الفن علانية، لقد حز في نفسي فتور استقبال الفرنسيين، فهم يمرون بي دون أن يولوني اهتماما ذا بال... كنت أصرخ في وجوههم: أنا رسام، أنا رسام، لقد أعجبت بمتحف اللوفر وروائعه، فأين أعمال عمار فرحات من هذه النفائس» (9). لقد كانت



وصول الموسيقيّين، زيت على قماش، 53 x 43 سم، سنة 1949.

باريس بالنّسبة إلى عمّار تعني «مونمارتر» وهي السّاحة العامّة للفنّانين غير الرّسميين ممن يمارسون الفنّ في الشّارع. وقد اندهش لممارسة الفنّ علانية ثم استغرب لعدم معرفتهم له وما لبث إلاّ واستدرك بإعجابه باللّوفر وأعاد لذاته تواضعها، «أين أعمال عمّار فرحات من هذه النّفائس؟» وإن دلّت هذه المواقف على بعد من السّذاجة والبساطة في ظاهرها إلاّ أنّها تنمّ عن عدم اكتراث عمّار بالشّكل الرّسمي أو بالأحرى بالمؤسّساتي الّذي له صيغ عديدة من صيغ استيعاب الفنّ وهذا في حدّ ذاته عامل مهمّ من عوامل نجاح عمّار فرحات، إذ أنّه لم يؤمن بأي قناعة أخرى غير اقتناعه بالفنّ والشّعب، لذلك كانت ممارسته الفنّية ذات أبعاد شعبيّة لا شعبويّة ولا نخبويّة.

لقد أفلت عمّار من السّلطوي والسّياسي دون أن يعني ذلك إلاّ من خلال رغبته في الحرّية، رغبة ترجمها في سلوكه الفنّي والحياتي، لذلك لم يكن مرتهنا ولا مقيّدا بغير ما تمليه عليه محبّته للفنّ وترجمته لمقولة حشّاد أحبّك يا شعب. لذلك نستعيد عمّار فرحات في مئويّته لا لإعادة كتابة تاريخه أو للتّذكير به، بل لأنّنا نحاول استرداد لحظته التّاريخيّة واستحقاق تشكيلي وجمالي ينتظره الشّعب وتنتظره السّاحة العامّة لمجتمع مدنيّ يطلب ذاته من خلال طموح ثورته ضدّ الطّواغيت والمكبّلات من تعسّف واضطهاد وتوظيف للتّعبير الفنّي في مصلحة الايديولوجي الّذي مرّ هكذا على هامش طموح الشّعب ورغبته في التّقدّم.

المصادر والمراجع

1) المدني (عز الدين)، عمار فرحات وإنتاجه، الإتحاد الدولي للبنوك-تونس، 1979.
2) التّونسي (محمود)، شخصيّة، العدد: عمّار فرحات، مجلة فنون، وزارة الشّؤون الثّقافيّة بتونس، العدد 2 السّنة 1984. ص. 15.
3) بيدة «الحبيب»، دفاعا عن عمّار فرحات، الصّحافة، الخميس 24 أفريل 1999.
4) كتب الفنّان الرّاحل محمود التّونسي: «إنّ الأغراض الّتي تناولها عمّار فرحات تبدو لأوّل وهلة متنوّعة: الاحتفالات العائليّة الشّعبيّة، حفلات الزّفاف، الباعة، العائلة، مظاهر المدينة، بعض المناظر الطّبيعيّة، الطّبيعة السّاكنة، بعض الخرفان، العصافير في الأقفاص، الحمام، القليل من النّبات، وهذه السّلحفاة الّتي لا تكاد تنتبه وهي تشهد حفل الزّفاف». التّونسي (محمود)، شخصيّة، العدد: عمّار فرحات، مجلة فنون، مصدر سابق، ص. 16.
5) Interview à la revue « Afrique », N° 42 aout 1985, P 49.
6) المدني (عز الدين)، عمار فرحات وإنتاجه، مصدر سابق.
7) يقول علي اللّواتي عن عمّار فرحات: «والواضح أنّ أسلوبه كان دائما في خدمة رؤيته الفنّية وأنّ ألوانه تؤدّي دورا تعبيريّا في تصوير الأحاسيس الّتي يزخر بها عالمه الدّرامي. ...ويضيف ويعتقد أنّ الرّسّام الإنكليزي المالطي «موزاس ليفي» كان له بعض التّأثير عليه» الفنّ التّشكيلي في تونس، نشر المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم. ط 1، 1996. تونس. ص 57.
8) عمّار فرحات وإبراهيم الضّحّاك هما التّونسيان الوحيدان اللذان ينتميان إلى جماعة مدرسة تونس دون الانتماء إلى الأصول الحضريّة بتونس العاصمة.
9) عن حوار ورد في مذكرة شهادة الكفاءة في البحث «الجسم الآدمي مشخص في أعمال عمار فرحات للطالب المرحوم «علي غنام» إشراف عائشة الفيلالي. ملحق البحث، نسخة مصوّرة، المعهد التّكنولوجي للفنون والهندسة المعماريّة والتّعمير بتونس. «1986/ 1987».

آخر حوار أجري مع الرسّام عمار فرحات : أقسمت أن أكون رسّاما، رسّاما لا غير

الطالب المرحوم علي غنّام / تونس

أجري هذا الحوار يوم الأحد 07 ديسمبر 1987. قبل وفاة الفنان عمار فرحات بأربعة أشهر، وذلك بحضور السيدة عائشة الفيلالي والرسام زبير التركي الذي استقبلنا بمنزله الكائن برادس.

أجرى الحوار مع الفنان الطالب المرحوم «علي غنام» لفائدة شهادة الكفاءة في البحث.

سؤال : لو تحدثنا عن تاريخ ولادتك ونشأتك.

جواب : ولدت بباجة حوالي -أذكره بالتاريخ- 1911. من عائلة فقيرة، مات والدي وأنا صبي لم أتخط الثالثة من عمري.

س : هل دخلت المدرسة أو الكتاب ؟

ج : من يوجهني آنذاك، أبي متوفى، والبيئة التي ترعرعت فيها لا تهتم بالتعليم الذي كان مقصورا على فئة الميسورين ولم أكن أدري أن هناك معلما ومتعلما.

س : هل كنت مولعا بشيء ما .

ج : كنت «أخربش» على الجدران بقطع من الفحم، مسامير أعواد. . .

س : ماذا كنت ترسم ؟

ج : ما ألاحظه في المحيط القريب وما تدركه حواسي.

س : هل لاقيت استحسانا من طرف المشاهدين، أصحاب الجدران «المخربشة» مثلا ؟

ج : يبتسم. لو كنت تدري. إنهم يطاردونني ويشتكون إلى أمي التي كانت تحميني. إنها تحبني كثيرا... أما الآخرون فلا يهتمون بما أفعل... نزوات صبي لا يدرك...

س : هل شجعتك أمك على «التخربيش» ؟

ج : كانت تلومني. ماذا عساها أن تفعل أكثر من هذا وأنا الابن المدلل. حتى عندما نزحنا إلى تونس كنت أبيع أواني منزلية من النحاس لشراء الألوان. كانت أمي تتألم لهذه الوضعية .

س : وهل يرضيك أن تسعد أنت وتترك أمك تتألم؟

ج : لم أتعمد ذلك. وماذا أفعل ؟ البديل ؟ رغبتي كانت جامحة للكشف عن الألوان والتعرف عليها.

فكانت بالنسبة لي كقطعة فحم. لكن أتحصل عليها بمقابل مادي.

س : وعندما تحصلت على الألوان هل لبيت رغبتك؟

ج : إلى حد ما. تجاوزت عقبة الألوان.

س : هل تذكر أول مشاهدة للوحة (ألوان) ؟

ج : شاهدت صورا (لوحات) في تونس العاصمة.

س : متى كان ذلك ؟

ج : عندما نزحت وبقية العائلة إلى العاصمة للاستقرار نهائيا وسط حي شعبي بباب سعدون.

س : أتتذكر السنة التي نزحت فيها ؟

ج : كنت صبيا يافعا. أناهز سبع أو تسع سنوات.

س : أكثر دقة، مجال (سبع- تسع) سنوات كبير...

ج : أغلب الضن تسع سنوات.

س : هل وجدت صعوبة في التكيف مع المحيط الجديد؟

ج : (تغيير السروج فيه راحة)، يوجد بالمدينة السينما والمسرح والموسيقى.

س : أبلغني عز الدين المدني أنك تتذوق موسيقى بيتهوفن وموزار... لماذا هذا النوع من الموسيقى الغربية ؟

ج : اكتشفت هذا النوع من الموسيقى صدفة بشوارع المدينة. اقتنيت اسطوانات وأصبحت أستمع إليها أثناء انجازي للوحة ما.

س : هل وفرت لك المدينة أشياء كنت تجهلها ؟

ج : طبعا، وجدت ضالتي من الألوان ووسائل ترفيه... اشتغلت بمخبزة (أين عركت يداي العجين) يوما واحدا في الأسبوع وفي المناسبات كالأعياد والأعراس التي تستوجب طلبات إضافية .

س : أين تنفق أجرتك ؟

ج : السينما ثم توفير بعض لوازم الرسم: أقلام، كارتون، الخ...

س : ما هي سنّك آن ذاك ؟ وماذا كنت ترسم ؟

ج : أربعة عشرة سنة تقريبا. قوي البنيان. ورسمت خاصة المساجد وأشهر المطربين والسياسيين أمثال مصطفى كمال أتاتورك. (الذي يحتل مكانة عظيمة في قلوب التونسيين تعلق صورته بالمقاهي والمتاجر والمنازل) إضافة إلى يحيى حلمي والسيد درويش... الصورة الواحدة تساوي 10 فرنكات.

س : أين تعرض صورك ؟

ج : أتنقل بين المقاهي وأجوب الشوارع.

س : ومن رسمت من التونسيين المشهورين؟

ج : محمود الماطري وبورقيبة...

س : هل شاركت في مقاومة المستعمر الفرنسي؟

يتدخل الزبير التركي: مقاومة من؟ فرنسا كانت تنتدب الشبان التونسيين وتلقي بهم في خط المواجهة في الشام.

ج : يطلق الرصاص على من يدعي تحرير البلاد ويريد تخليصها من المستعمر.

- يستطرد الزبير التركي: رسم عمار فرحات الوطنيين (Propagande politique) ألا يعتبر هذا نضالا. تكلم يا فرحات أتريد أن أجيب مكانك.

ج : لا أملك طلاقة لسانك.

س : كان الجو عكرا ؟

ج : لجأت إلى الوطن القبلي سنوات (1939-1945) حتى تنتهي المحنة الكبرى .

س : قبل هروبك عفوا مغادرتك تونس العاصمة. هل رسمت؟

- يتدخل زبير التركي: كان معروفا في الأوساط الفنية.

س : هل حذقت تقنية «الرسم بالألوان» متى؟ كيف؟

ج : كنت أقتفي أثر الرسامين الأجانب المنتشرين في أماكن متفرقة من المدينة. فهم يرسمون البنايات خاصة وكلما زدتهم نظرا إلا وزادت رغبتي في أن أصبح رساما حتى أن تأتي سنة (1935-1936)، اشتريت علبة من الألوان وأقسمت أن أكون رساما، رساما لا غير. رساما

صادقا دون مساعدة أي كان وبدون دعاية. كنت أمزج المادة اللونية بأصابعي بالقطن... فرشاة. ثم أضع لطخات لونية على الكرتون حتى أن أكتشف القماش فعوض الكرتون وأدركت بنفسي كيفية مزج الألوان واستغلالها.

س: أين استثمرت أموالك ؟

ج: في كل شيء، من جامد ومتحرك.

س: ما هي نوعية المحمل الذي تستغله ؟

ج: القماش كنت أضع على سطحه لطخات لونية، فترتسم أشكالا كنت فرحا بهذا الاكتشاف.

س: هل نظمت معرضا في هذه الفترة (الثلاثينات)؟ أتذكر أين ؟

ج: بصالون(Petit matin) سنة 1938. الأجانب من ايطاليين وفرنسيين ويهود هم الذين يحترمون أعمالي... وفّر هذا المعرض ما يقارب (9000 فرنك) فتحسنت حالتي المادية.

س: إثر هذا المعرض الذي ذهب بلعنة الفقر هل نويت الزواج من فتاة أحببتها ؟

ج: أنا لا أهوى إلا لأتزوج، أحببت فتاة ميسورة فنويت الزواج منها لكنني عدلت فكرة الزواج خوفا من معاملتها. ستقيدني... وتصبح هي الآمرة وأنا المؤتمر...

س: تزوجت الرسم إذن؟

ج: يبتسم. وأنجبت لوحات...

س: أين كنت ترسم: بالمنزل أم بالخارج ؟

س: بالمنزل طبعا: أختلي في مساحة تضيق بحجمي وأدواتي.

س: هل وجدت تشجيعا... مكافأة...؟

ج: لم يكن شاغلي الحصول على مكافآت.

س: ألم تتحصل على مكافأة مالية بـ100,000 فرنك ورحلة إلى باريس من طرف الهيئة الاستعمارية التي تعتني بالرسم ؟

ج: كان هذا قبل تنظيم معرضي الأول... قبل سنة 1938.

س: زرت موطن الفن إذن...

ج: تعني باريس Montmartre لم أتعلم شيئا يذكر كنت غريبا وسط جمع من الرسامين يمارسون الفن علانية، لقد حز في نفسي فتور استقبال الفرنسيين، فهم يمرون بي دون أن يولوني اهتماما ذا بال... كنت أصرخ في وجوههم: أنا رسام. أنا رسام. لقد أعجبت بمتحف اللوفر وروائعه، فأين أعمال عمار فرحات من هذه النفائس.

س: هل تجاوبت مع الرسم التجريدي ؟

ج: أعجبت بالتكعيبية. وعندما عدت إلى تونس رسمت (طزينة) من الطبيعة الجامدة باستغلال منظار تكعيبي. وقد لامني متذوقة الرسم (طليان ويهود وفرنسيين...) على إتباع هذا الاختيار.

س: لماذا تفاعلت مع التكعيبية دون غيرها؟

ج: لأنها تتضمن مسحة تشخيصية. وكل ما في الأمر أنها موضة آنذاك.

س: هل هناك فارق بين الرسم التشخيصي والرسم التجريدي؟

ج: لا فرق بينهما. الهامّ هو الطعم الذي تطبع به عملك.

س: هل تستطيع ترتيب أعمالك بدءا من المحاولات الأولى؟

ج: غير ممكن. فالعدد ضخم.

س: هل بالإمكان تحديد المواضيع التي عالجتها؟

ج: رسمت كل ما شاهدته وهضمته، فالموضوع لا يشكل إلا المنطلق الأولي.

س: أطلعه على لوحة (شباب1952). هل تتعلق هذه اللوحة بما شاهدته .الواقع المعاش؟

أستطرد: انظر إلى تلك النباتات المزهرة التي تنبثق

من رمال الشاطئ... رواد الشاطئ في الخمسينات قليلين ... ألم تواكب ذلك؟

ج : آنذاك وبنزرت طلب مني إنجاز لوحة تمثل نهضة فتاة الغد فكانت النتيجة هذه (يشير إلى لوحة شباب).

أما الزهور والنباتات فهي تساهم في توازن اللوحة أنا متأكد من وجود مصطافين تونسيين(المتفرنسين) إضافة إلى الفرنسيين. لقد عمروا كثيرا بنزرت.

س : هل ترسم حسب الطلب؟

ج : في حالات قليلة.

س : قلت سابقا أنك رسام واقعي ولا تقلد ولاترسم إلا ما هضمته والذي تفاعلت معه. إذن أين هذه النباتات (المنبثقة) من تربة (رمال الشاطئ) غير تربتها من طريقة معالجتك للأشياء ؟

ج : كنت في حاجة إلى المال.

س : هل تعاملك مع هذه اللوحة (شباب) كان صوريا أي لم تتفاعل معه؟

ج : إلى حد ما. رسمت ما بدا لي وما يريدونه.

س : أطلعه على لوحة أخرى تعالج نفس الموضوع (شباب) وبالتحديد لوحة (شباب1967). أتلاحظ نفس الموضوع لكن الأفراد الممثلين يختلفون عما ورد في لوحة (شباب).

ج : يشير إلى اللوحة أين الشابين. أنا أعرفهما.

س : ماذا تعني أعرفهما ؟

ج : أعني شاهدتهما. تألمت لوضعيتهما. أتعاطف معهما.

س : والشابات في لوحة (شباب) أتعرفهن؟

ج : تصورت فتاة تونس الغد.

س : قلت أنك ترسم في المنزل. إذن تكتفي بالانطباعات والانفعالات خارج المنزل (المرسم) وعندما ترجع إليه تحاول تمثيل ما شاهدته وما تفاعلت معه. ألا تلاحظ أنك تعتمد على الذاكرة. على الخيال...

ج : لا أقلد... أعيد ما شاهدته بطريقتي.

س : ماهي طريقتك في معالجة المواضيع؟

ج : لا أعتني بالجزئيات... لا أقلد.

س : ماذا تعني . أقلد؟

ج : معناه عمار فرحات لا غير.

س : هل أنت رسام واقعي؟

ج : أنا أعبر عن الواقع فأطبعه برؤيتي وتجربتي الخاصة.

س : أطلعه على لوحة (عروس1946) ما علاقة السلحفاة والحمامات والبخور بالعروس؟

ج : هذه رموز كانت توظف للتبرك واتقاء كيد الحاسدين لم أشاهد السلحفاة منذ زمن بعيد...

س : هل سجلت للتاريخ بعض العادات والتقاليد؟

ج : لم يكن شاغلي ولا هدفي تسجيل العادات والتقاليد وما في الأمر أن كل ظرف زماني ومكاني يفرز مميزاته...

س : لقد زرت بلدانا كثيرة. هل تأثرت بنتاجهم الفني؟

ج : أعجبتني أهرام مصر والنحت الفرعوني. إنه مجرد من التعقيدات. إضافة إلى النهضة الإيطالية فقد أذهلتني المنحوتات الرخامية التي تفوق الواقع وروائع اللوفر و...

س : تأثرت بكل هذا العطاء الإنساني.

- يتدخل الزبير التركي : الفن أخذ وعطاء. عمار فرحات فنان أصيل. انه آمن بالفن.

س : هل تأثرت (الزبير التركي) بفن عمار فرحات؟

زبير التركي: أنا أقدر فن عمار فرحات.

س : أطلع عمار فرحات على لوحة (سيدي بو سعيد الشرقي 1946) فهي مجردة من البنايات. وتعرض هضابا متفاوتة الحجم كما تعرض جبل بو قرنين الذي لا يكاد يبان في سطح أخير من اللوحة أين غشاه الضباب . . .

جلال بن عبد الله وحاتم المكي . . . رسموا بنايات سيدي بو سعيد . يقاطعني عمار فرحات.

ج : كنت أقطع المسافة بين تونس ((T.G.M. والمرسى مترجلا وفي الأثناء أمر بمحطات كثيرة : رمان قرطاج، الكراكة. . . إضافة إلى سيدي بو سعيد الشرقي الذي رسمته.

– يتدخل الزبير التركي : رسم في لوحات كثيرة سيدي بو سعيد. رسم الطابع المعماري الذي يميز هذه المدينة بزرقة نوافذها وبياض جدرانها . . .

ج : رسمت «طزينة» سيدي بو سعيد.

س : تعاملت حياتيا وتشكيليا مع «الزنوج» هل هذا موقف؟

ج : تكونت بيني وبينهم مودة فصداقة بحكم الجوار. فهم بسطاء ومزاجهم خفيف ولأن لون بشرتهم استهوتني.

س : هل تعلمت من «موديل» حي؟

ج : كنت عضوا بنقابة الفنانين(الرسامين) التي شملت عبد العزيز القرجي، الهادي التركي، الحجام وغيرهم. شاركتهم مرة أو مرتين في رسم امرأة وانقطعت . . .

– يشير إلى غلاف كتاب «عمار فرحات وإنتاجه» أين لوحة (شيخ وكانونه) التي تحمل إمضاءه.

– اتخذت من هذا الشيخ موديلا رسمته وهو يتدفأ على نار كانون.

س : هل كنت في حاجة إلى مودال؟

ج : أبدا.

س : أطلعه على لوحة (في الشاطئ1964)

–هل التشويه الحاصل في بعض الأجسام مقصود ؟ أشير إلى الأجسام الشبه مشلولة. . . .

ج : لم أتعمد التشويه ولم أكن أرغب فيه.

س : هل تحكم رسم الجسم الآدمي في أوضاع مختلفة؟

ج : قدر الإمكان وما تتطلبه اللوحة من توازن .

س : الجسم الآدمي يلازم كل أعمالك باستثناء الطبيعة الجامدة والبنايات. هل هو غاية أم وسيلة؟

ج : هو لازم كضرورة الملح في الطعام.

س : ماذا يعني لازم وضروري؟

ج : هو الوسيلة والغاية.

س : هل رسمت وجهك (Auto portrait) أو أحد أفراد العائلة . . .

ج : كل الرسومات التي تعرض (Auto portrait) مزقتها. . .مرة واحدة رسمت أمي. لكن لم أؤكد على إبرازها . . .

ويضيف عمار فرحات في آخر اللقاء:

لقد فقدت منذ سنين شهية العمل بسبب المرض. أشكر الله على النعمة التي خصني بها وأحتار فعلا عندما أشاهد من جديد لوحاتي. كيف تمكنت من إنجازها . . .

* عن مذكرة شهادة الكفاءة في البحث «الجسم الآدمي مشخص في أعمال عمار فرحات للطالب المرحوم «علي غنام» إشراف عائشة الفيلالي. المعهد التكنولوجي للفنون والهندسة المعماريّة والتّعمير بتونس. «**1986/ 1987**».

الجمهوريّة الثّانية

مريم الخبير / كاتبة، تونس

جميعنا يحفظ هذه الأسماء منذ الّصغر: السيدة الأولى، حفيدة شهرزاد العظيمة، سليلة القياصرة، ابنة عاد وثمود وفرعون ذو الأوتاد.

جميعنا يحفظها عن ظهر قلب وتمضي أناشيد الّطفولة لحال سبيلها بلا أدنى أمل في الرجوع.

نكبر، وبيد كلّ واحد منا حقيبة أوهامه، وفي داخلها ديوان مديح، كطفل صغير نرّبيه، نتعهده، نحفظ كل حرف فيه، كل كلمة ،بنقاط إستفهامه وتعجبه، نردده في الصبح والمساء ،نلقيه على أعتاب القصور الشامخات المائلات المميلات نلفظه كالنواة...

هكذا تمضي أحلامنا تتعثر، تتبعثر، تتكور جوعا وحرمانا.. تشيخ تهرم.

تهرم ونحن لم نكمل بعد الفصل الأول ولا المشهد الأول من الحكاية، لا بطولة لنا لا بداية ولا نهاية، لا سارد يداولنا الحوار..

سنوات إذن سنوات، سنوات... تخادعنا الحكايا، نقتات من فتاتها، تتكسر المرايا، وتلك الأحلام ذاتها لا تنتج سوى أضغاث أحلام... لنراها الآن لنراها كيف تتمرد، تتغير، تتحرر تخرج من خلف الستار لا تتوارى، من خلف الأسوار البنفسجية، من أطقم الماسات...

سنكون نحن هذه المرة الوطن، القلم، حكاية من ألف حكاية، مغامرة أخرى مابين السبابة والوسطى.

جميعنا الآن بات يعرف أنشودة الحياة البشرية...

كل الطغاة في هذا العالم يرحلون.

النجوم في السماء إذا ما أفلت تغادر إلى مثواها الأخير، الشمس في لحظات المغيب تعتذر لنا... تودع كل واحد منا أمانته وتمضي بسلام...

هنا يجتاحنا الحنين، نتذكر أغنية قديمة لكنها حماسية، نتغنى بهمس بأشجار زيتوننا، بنخيلنا، بكل أشيائنا الخاصة والتافهة ماعادت أشياء تافهة.

صحراؤنا، في آخر بقعة عليلة، جبالنا آخر الحدود، هناك تزرع الجوع والأحقاد كما تزرع لآلف المشردين في هذا الكون آلاف الخيام...

شموعنا المتآكلة سادتي والبقية الباقية يتسامرون، يتحدثون، يرددون أغنية حزينة لكنها حماسية، عن الطيور التي هاجرت إلى كل مواسم الربيع،

عن النوارس البيضاء القادمة من الجنوب شمالا إلى الغرب شرقا ،تيمم وجوهها قبل كل الشوارع والساحات والميادين.

كنا نراها تلك النوارس جميعنا كنا نراها تردد معنا تلك الأغاني ذاتها. .القديمة، الحزينة الحماسية.

كنا نراها تتعطر، ترتدي أحلى مع عندها من الثياب وتتجمل، تخرج للصلاة، كان يوم الجمعة الصلوات في كل حين.

رددت الطيور وأوراق الشجر والصخور ويا جبال أوبّي.

آمين، آمين، آمين.

لعنة الله على الظالمين.

جميعنا الآن بات يحفظ أغنية قديمة نسترجعها، بصمت في القلوب، بهمس كترنيمة محفوظات في ساعة امتحان عصيب. . .

الرومان... الرومان... لا يعشقون سوى لون واحد لا غير وقراصنة المدن يؤدون لهم فروض الطاعة، غَدَوا على حرد قادرين وأقسموا أن لا يدخلنها اليوم مسكين...

الركب من تحتنا، من أسفل أرجلنا سائرة إلى الأمام إلى الوراء تلك الخطى. . .إلى الوراء بكثير أكثر مما كنا نعتقد.

هنا نتعلم أولى فنون الأبجدية من جديد.

سحب من أبخرة الزيف والطغيان أكلت كل الحكايا، شوهت كل المرايا، لا وجه لنا، لا صورة، لا ملامح، لا بصمات.

لحظات إذن لحظات...

لحظات وتنهار بنية القص القديم، تتناثر أوراق الرواية التقليدية كأوراق خريف ذابلة، راحلة إلى غير رجعة.

سنكون نحن هذه المرة الوطن، القلم، حكاية من ألف حكاية، مغامرة أخرى مابين السبابة والوسطى.

تترنح حقائبنا القديمة، تتلاشى دفاترنا السقيمة، تتحرر النوارس المقيّدة الحزينة.

لا ميراث لك عندنا ياجمهورية شهرزاد، فارحلي الآن، ارحلي قبل اكتمال البدر، قبل صلاة الفجر، ارحلي سنكون نحن هذه المرة الوطن، القلم، حكاية من ألف حكاية، مغامرة أخرى مابين السبابة والوسطى.

درّاجتي والطريق...

فيصل الزوايدي / كاتب، تونس

الشوارع كثيرة... ممتدة طويلة وأحيانا قصيرة، مستقيمة ومتعرجة ملتوية... أنا لا أحب إلا الطرق المستقيمة الواضحة... وأكره الطرق الملتوية كحيل الخبثاء والأنذال... دراجتي أيضا تحب تلك الطرق التي أحبّ، فهي تنساب عليها بسلاسة وسرعة تبلغني مآربي الواضحة والقليلة... من البيت إلى المدرسة أو إلى السوق فمقهى الوداد لمجالسة الأصحاب...

دراجتي الحمراء رفيقتي في تلك الدروب، تتحمل الحفر والبرك المتناثرة هنا وهنا... تغنيني عن جرس للتنبيه فأجزاؤها ترتطم ببعضها فتحدث قعقعة تنبّه الجميعَ إليها وإلى صاحبها... تلاميذي ينتبهون إلى وصولي عبرَ صوتِها فيبتسمون ببراءة أو بمكر طفولي بريء... ويحاولون أحيانا إقحامها في دروسنا بأن يتحدث بعضهم عن دراجة حمراء يستخدمها للتنقل أو عن دراجة تصدر ضجيجا وعندما يقرؤون تلك الجمل يحاولون كتم بسماتهم خشية العقوبة أو الغضب... ولكني لا أعاقب ولا أغضب... لأنني أحبهم صدقا...

دراجتي تسير في دروبها الواضحة منذ سنوات طويلة... لم تتعب ولم تتخاذل في أداء واجباتها... هادئة وطيعة معتدّة بنفسها... لا تثيرها إلا سيارة ماهر زميلي في العمل... سيارة فارهة فاخرة لا يتاح لموظف مثلي امتلاكها... سيارة أنيقة تمر بسرعة فائقة فلا يكاد ينتبه إليها أحد لولا فخامتها...

ناداني المدير بالأمس إلى مكتبه... أخبرني متلطفا: إنك معلم جاد ومثالي... وأعتقد أنك تستحق كل خير...

ابتسمت بارتباك فأنا يخجلني الثناء، وظللت صامتا فأضاف:

إني أريد أن تقدّم ملفا ليتم إدراجك ضمن بعثة تعليمية بالخارج، لتدريس أبناء جالياتنا في أوربا... إن في ذلك فوائد مادية كثيرة إضافة إلى السيارة التي تستطيع العودة بها بعد سنتين...

قلت في نفسي: هل يمكن أن تكون أفخر من سيارة ماهر..؟

شكرته وسألته: وما شروط المشاركة ؟

أجابني: تقريبا كل الشروط متوفرة فيك باستثناء واحد فقط...

صَمَت ثم أضاف: أن يرضوا عنك...

- يرضوا عني ؟

اقترب مني وأضاف : لا إضرابات، لا مشاركة في مسيرات، لا مواقف سياسية حادة في المقاهي ...أنت تعرف...

- نعم إني أعرف...أجيبك غدا .

خرجت من مكتبه وذهبت إلى القسم ...أنظُر إلى تلاميذي بفيض حب غامر...هم النقاء والبهاء والأمل ...أبناؤنا ...أبنائي وأبناء أخوتي وجيراني وأقاربي وأبناء الحي والأحياء المجاورة ...يتداولون على الجلوس على هذه المقاعد الخشبية ثم يتدرجون إلى غيرها أو يغادرون إلى سبل الرزق مبكرا ...والذين أكملوا هاهم الآن: أطباء ومحامون وقضاة ومهندسون وموظفون ومعلمون وأساتذة ومتخرجون بشهائد عليا ينتظرون ... إلى اليوم ألمح في وجوههم نظرة الاحترام والتوقير ...

تلاميذي الصغار ينتظرونني أمام القسم ويتسابقون لإلقاء التحية «صباح الخير سيدي» يقحمونني في مشاكلهم الصغيرة

«سيدي لقد أخذ مني قلمي . .»

«لقد قالَت عني إني لست ذكيا . .»

«جف القلم الأخضر، هل أستطيع الكتابة بالقلم الأحمر...؟»

تمضي الحصة كما ينبغي، الدرس واضح ولا يحس التلاميذ بأي شواغل تشغلني فلا ذنب لهم ...أنظر في عيونهم وأقرأ أحلاما كثيرة ...

عند انتهاء العمل أمضي إلى المقهى وأجالس صحبي من المعلمين والأساتذة فأجدهم، مثل كل يوم، يتحدثون بحدّة عن العراق وفلسطين ولبنان وحزب الله وحماس والمقاومة العراقية وسفن كسر الحصار عن غزة ولا أتردد فأتحدّث معهم وبحدّة مثلهم...

عندما أذهب إلى المدرسة في الغد ،ألقي بالتحايا متتالية على جميع الناس فقد نبهَتهم قعقعة دراجتي إلى مقدمي ...وتمضي حذوي سيارة ماهر ولا يكاد يشعر بها أحد ولا يتبادل سائقها التحية مع أي كان حتى مع الحارس الذي يفتح له الباب الكبير...

أشير إلى المدير بأني سآتيه إلى مكتبه بعد الحصة الصباحية ودخلت مملكتي مع تلاميذي ...عندما تنساب الكلمات من أفواههم أشعر بالرضا يغمرني ...عندما أمتدح عمل أحدهم وأرى السرور يشعّ من عينيه أشعر بالرضا أكثر...إذا خرج أحدهم إلى السبورة وأجاب صوابا أحسّ بفرحته وانتشائه ...عندما أرى تلميذة حزينة لأني لم أسمح لها بالمشاركة أتدارك ذلك بسرعة ...إذا أخطأ أحدهم الإجابة وسخر منه زملاؤه أؤنبهم بنظرة حازمة فيصمتون ...أرى في عيونهم أملا لا يجب أن يُقهر...أفقا لا حدود له ولا يجب أن يُحدَّ ...إذا خاب زماننا فالعيب الكبير أن نخيّب زمانهم أيضا ...

أرى في عيونهم الواسعة رضا غامرا فأعرف بماذا سأجيب المدير ...

بعد أن أعطيته جوابي غادرت المدرسة راضيا عن نفسي ...دراجتي الحمراء تنساب على الأرض بسلاسة وقعقعتها تلفت الأسماع ثم الأنظار إليها فيلتفت إليّ المارة ويسرعون إلى تحيتي وأنا أمضي في طريقي المستقيمة ...

شعر

القصيدة التونسيّة

محمد الغزي / شاعر، تونس

زلزلتِ أرضَ الشرقِ بعدَ هُجوعِهَا ... وأقمتِ بعدَ الجدبِ عُرسَ ربيعِهَا

شِمتِ ارتجافَ الفجرِ قبلَ حُلولِه ... ولمحتِ شمسَ اللهِ قبلَ طلوعِهَا

ورأيتِ أرضَ الشرقِ تنهضُ كلُّها ... تجلُو البقيّةَ من ظلامِ هزيعِهَا

أعلنتِ عمّا كتّمتْ فكأنّمَا ... حُمِّلتِ ألسنةَ الشّعوبِ جميعِهَا

هذي بلادٌ سطّرتْ تاريخَهَا ... بيدٍ مُضرّجةٍ بدفقِ نجيعِهَا

خُلقتْ جمُوحاً لَا تذلُّ لسَائسٍ ... أعيا جميعَ الخلقِ أمرُ خُضُوعِهَا

رصَدتْ بسمعِ السّمعِ صوتَ حُشودِها ... ورأت بعينِ العينِ زحفَ جُموعِها

كانتْ بمُقلةِ قلبِها قدْ أبصرَتْ ... فكأنّ لهَا عَينانِ بينَ ضُلوعِهَا

سارتْ وهذا الشعبُ كلّ سلاحِهَا ... سارتْ وهذا الشعبُ كلّ دُروعِها

تجلُو ظلامَ الليلِ طالَ بقاؤهُ ... وتعيدُ للأوطانِ كلّ سُطوعِها

تستنزلُ الأصنامَ بعدَ قيامِها ... وتحطّمُ الأنصابَ بعدَ رجوعِها

لئن احتفتْ مَخدُوعةً بقيامِهَا ... فقدِ احتفتْ ممنونةً بوُقوعِها

يا أمّةً أزرَى بها حكّامُها ... واستمرؤوا في الأرضِ طولَ رُكوعِها

جثثٌ على خاوي العُروشِ تكدّستْ ... آليتِ أن نمضي إلى تشييعِهَا

سَاسُوا الشعوبَ ليغتنوا من فقرِها   سَاسُوا الشعُوبَ ليشبعُوا من جُوعِهاَ

عشرونَ كُنَّ مرزَنَ في إذلالهاَ   عشرونَ كُنّ خلوْنَ في تزويعِهاَ

لكنّها كالنّخلِ ظلّت، ما انحنت   للرّيحِ يومًا شامخاتٌ جذوعها

يا ثورةَ الأحرارِ كنتُ قرأتُها   في أعيُنِ الأطفالِ قبلَ شُروعِها

في أحرفِ الشابيّ تقدَحُ ثورةً   وخناجرٍ دأبت على ترجيعها

في رحلةِ الملاّح يُجري فلكَهُ   مرفوعة للشمسِ بيضُ قلوعها

كلّ الشعوبِ قبسْنَ من مِصباحِها   وحَفنّ بعضَ الماءِ من ينبوعِهاَ

وأخذنَ بعضَ الزهوِ من أخلاقِها   وحكَيْنَ، حينَ غضبْنَ، بعضَ صَنيعِها

يا سيرةَ الأرضِ التي قدْ خطّها   شهداؤنا سقطوا بكلّ رُبُوعِهاَ

ما وَقّعُوها بالمدادِ وإنّما   بدمائهمْ نهضُوا إلى توقيعِهاَ

كانتْ بأرواحهمِ البلادُ تضوّأتْ   مثل العروسِ تضوّأتْ بشموعِها

ما بينَ غبطةِ نصرِها وغيابِهمْ   أفراحُهاَ ممزوجة بدموعِهاَ

ثـــورة الحـــرّيـــة

الحبيب العوادي / شاعر، تونس

لن تجدلك
في أرض الحبّ والكرامة
موطئ قدم،
سحقا لطيفك
فأنت الخسيس
وأنت الظّلم والظّلم.
هانت عليك
أرض الجدود
وأحرقتها
بنار الخائن الحقود
و أضرمتها
لجرائم التّقتيل،
وسقيتها
بدماء كلّ شهيد.
أولم أقل لك ذات يوم
هي الحرّية كالشّمس
تجري من الوريد إلى الوريد

(1)
وأنّ الحقّ آت
هذه الشّهادة على الأفق
فلا تغمض عينيك
ولا تضمّ أذنيك

سيقصف رعد الثّورة
ويشتعل برق السّورة،
ويحمل رفاتك
إلى الجحيم.
وسيصلى وجهك
على صفائح الذّهب
المضرّجة بدماء الشّهداء
وعرق الكادحين العابرين
خسيس أنت ؟
"إنّي لأعجب كيف يخون الخائنون"

(2)
هي الثّورة الحقّ والحرّية ،
و ثرت أيّها الشّعب الأبيّ
تردّد بصوت الرّعد
كلمات الشّابي :
"إذا الشّعب يوما أراد الحياة"
ودمدم رعد الثّورة
في كلّ صوب،
وأتى العاصف، هل كان يقتضي
أن تزهق
على عتباتك القدسيّة
أيّتها الحرّية

مائة روح
تخرج من جسد الشّهيد ؟
ما أنا بثورة الياسمين ،
أنا ثورة الحرّية ،
وثورة الدّماء ،
وثورة الدّموع النّدية.
أنا ثورة الجوع ،
وثورة العراء ،
وثورة السّماء السّخية.
أنا ثورة الجائعين ،
من طووا بطولهم
ثلاثا و عشرين من السّنين.
أنا ثورة الكادحين ،
يعتصرون عرقهم
في كلّ ذرّة تراب
من الحقول المنسية ،
وفي كلّ حصاة
تسقط من الجبل الشّامخ
تروي أنين الصّابرين

(3)

أنا حرّية الشّعب
أنا شعب الحرّية ،
كتبتها من أحرف من نور
وحبر من دماء
على اللّوح الزّبرجدي المحفوظ :
الحاء حبّ يتلظى لبلادي ،
والتّاء توق رغم أتعاب السّهاد ،
والرّاء رعب لكلّ أطياف الفساد ،
والياء يمن وانتصار
وتباشير المعاد.
ما أنا بثورة الياسمين

أنا الحميم
تحترق في تعاريج السّنين ،
أنا النّار ،
تلتهب في صدور البراكين ،
تلتهم أشباح الثّعابين ،
وتسقط هاماتها
في هوّة الوادي اللّعين ،
واد السّخط والموت
ووادي الكبت والصّمت

(4)

اليوم
أرتفعت بالغة الصّدق
والنّيران والحطب ،
وانهارت
على طول المدى
بلاغة الأقوال والكتب ،
وحلّقت طائرة الإفك
واحترقت
بأنفاس الهتاف
نريد الحياة
بلا جوع و لا شغب
ولا دماء
تراق على عتاب القصور
و لا أنفس تزهق
بلا ذنب ولا سبب
وهلّلت روح الشّهيد
في تعاريج الأفق البعيد ،
لترسم للعالمين
صورة الحرّية الأبديّة
بأحرف من نار
و ألوان الدّموع السّخية...

حالة على قصيدة «هي الحرّية كالشّمس» الحياة الثّقافية ،العدد 214، جوان 2010 ص 149- 151 .

القلب هذي... شواسعه

سعاد الشايب / شاعرة، تونس

لن أنام
لن أفشي سر المواقد
في دمي
لن أترك حزني
وحيدا
لن أجمع شمل الحرائق
في العظام
أنا لن أنام
لن أكسر حجر الصدى
أو أفضح سر الندى
يسري في أرواح الزهور
أو أجرح صوت أسلافي
في الروح قد حطوا الخيام
أنا لن أنام
لن أسرق من زهرة خجلى
مباهجها
نجمة حطت
على ليل العذارى
وكسرت بلور دهشتها
ومدت أسرتها البليلة
مثلما يعبر الياقوت
أروقة الظلام
لن أنام
لن أفتح كل المدائن
أو شرفة همست
ستائرها لروحي
أو أزعج فرح المفارش
والوسائد
لن أوقظ صمت الرخام
لن أترك الليل

تهش على صدري
أنامله
دلّ يا ليل زواري
على خلوتي
فالآن أشغل الأقمار
كي تبقى معي
والآن أمضي
أضفر خصلة الأشواق
لأندلس جديدة
تؤوب من بارقات الغمام
لن أنام
الطيبون يشرعون القلب
على ضفتيه
ويعبرون قدام دهشته

وتهمي الجداول السكرى
تهوي على ألمي
ويستوي طقس الحكاية كلها
وتستوي الأحلام
لن أنام
سأرتب فوضى الممرات
سأفرش السجاجيد
وأخلو للهوى برهة
سأرمي بسلة الصوت
بعيدا
وللزمن الحرام
سأضمر بين أعطافي قصيدتي
وأنام